

الكتاب: شرح شافية ابن الحاجب

المؤلف: رضي الدين الأسترابادي

الجزء: ٢

الوفاة: ٦٨٦

المجموعة: علوم اللغة العربية

تحقيق: تحقيق وضبط وشرح : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد

محيي الدين عبد الحميد

الطبعة:

سنة الطبع: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م

المطبعة:

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ردمك:

ملاحظات:

شرح
شافية ابن الحاجب
تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبازي النحوي ٦٨٦ هـ
مع شرح شواهد
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة
محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد
المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، المدرس في كلية اللغة العربية، المدرس في
تخصص كلية اللغة العربية
القسم الأول
الجزء الثاني
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، قائد الغر المحجلين،
سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال: " المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها، وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً، وزيادة التنئية والجمع إلا علما قد أعرب بالحركات، فلذلك جاء قنسري وقنسريني "

أقول: قوله: " على نسبته إلى المجرد عنها " يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم، وزنجي وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمري ودواري (١)، وما لحقته لا لمعنى كبردي (٢) وكرسي، فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا ليائها: إنها ياء النسبة (٣)، كما يقال لثمرة والتاء فيه للوحدة،

(١) قال في اللسان: " والدهر دوار بالانسان ودواري: أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه. قال ابن سيده: هذا قول اللغوين. قال الفارسي: هو على لفظ النسب وليس بنسب، ونظيره بختي وكرسي " وقد قال العجاج: والدهر بالانسان دواري * أفنى القرون وهو قعسري أي: أنه يدور ويتقلب بالانسان حالاً بعد حال وأنه يفنى قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته، وأصل القعسري الجمل الضخم الشديد، فشبه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي: إما أن يكون بضم فسكون، وإما أن يكون بفتح فسكون، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد، وعلى الثاني نبت معروف واحده برديّة. (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء، فهو أحياناً يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله (ح ١ ص ٢٠٣): " وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضاً نحو بريدي في بردي " وأحياناً يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا، وقد حل هو هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شأن ياء الوحدة كرومي: " ولقائل أن يقول: ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة، لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة " وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفي عنها ذلك، وما قاله في ياء الوحدة يجرى مثله تماماً في ياء المبالغة، لكن ياء نحو الكرسي والبردي، وهي المزيدة لا لغرض، لا يجرى فيها مثل ذلك، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

ولعلامة وهي فيه للمبالغة، ولغرفة ولا معنى لتائها: إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث، وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء، كتأنيث ما أسند إليها، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة، وانقلاب تائها في الوقف هاء قوله " حذف تاء التأنيث مطلقا " أي: سواء كان ذو التاء علما كمكة والكوفة، أو غير علم كالعرفة والصفرة، بخلاف زيادتي التثنية والجمع، فإنهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيء، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أو لا كعزة وحمزة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات، أولا، وأما نحو أخت و بنت فان التاء تحذف فيه، وإن لم تكن للتأنيث، بدليل صرف أخت و بنت إذا سمي بهما (١)، وذلك لما في مثل هذه التاء من رائحة

(١) قال سيوييه في الكتاب (ح ٢ ص ١٣): " وإن سميت رجلا بنت أو أخت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنننه بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذي قبلها، فأما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعرفة، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة " اه وكتب أبو سعيد السيرافي في شرح كلامه هذا فقال: " التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيوييه منزلة التاء في سنننه وعفريت، فهي فيهما زائدة لللاحق بجذع وقفل، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك " اه ملخصا. والمراد في كلام سيوييه والسيرافي من التاء المزيدة لللاحق في سننننه التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

التأنيث (١)

وإنما حذف تاء التأنيث حذرا من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها، لو لم تحذف، إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثا بالتاء (٢) إذ كنت تقول: امرأة كوفتية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر، نحو رجل كوفي قيل: إنما حذف لان الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا، في إفادة الوحدة والمبالغة، وفي كونها لا لمعنى، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية، إذ هذا أيضا جمع بينهما.

(١) قول المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٣): " ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوصف، فنحو أخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء، بل التاء بدل من اللام، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت بنت وأخت وهنت مذكرا لصرفتها " اه. وقوله " لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ " هو مراده بقوله هنا " لما في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث "، يدل ذلك على أن هذا مراده قوله في هذا الباب كما يأتي قريبا: " فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء وذلك في الأسماء المعدودة المذكورة في باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت فعند سبويه تحذف التاء وترد اللام، وذلك لان التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لا اختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء " اه
(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذي التاء بكونه بالتاء في جميع النسخ، والصواب حذف هذا القيد، لان اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذي التاء ولو كان المنسوب مؤنثا بغير تاء كزيب فإنك كنت تقول في نسبها إلى البصرة: بصرية

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات (١) لافادتهما معا للتأنيث كإفادتهما للجمع، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عرفاتية، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتا وزوالا، لكونهما كعلامة واحدة، تقول في أذرعات وعانات: أذرعى (٢)

(١) ظاهرة عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع: أي الألف والتاء في جمع المؤنث والواو والنون في جمع المذكر، مع أن الذي يقتضيه كلام الرضي عند شرح قول ابن الحاجب: "والجمع يرد إلى الواحد" ويقتضيه تعليلي النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه: أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لا أن تحذف منهما علامة الجمع، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعته قلت: أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذي كان قبل التسمية به قلت: أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع، وكذلك تمرات في جمع ثمرة: إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - باسكان الميم - أي: برده إلى واحده، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت: تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع: أي الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المشى والجمع مطلقا: أي سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها، وإن كانت مسمى بها ففي المشى وجمع المذكر السالم التفصيل الذي ذكره الرضي هنا، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أي الألف والتاء للعلة التي ذكرها المحقق الرضي (٢) أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت: "كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر، وقال الحافظ أبو القاسم: أذرعات مدينة بالبلقاء، وقال النحويون: بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الاعلام فتنكر وتجري مجرى النكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء ثنية وجمع، كما لو سميت رجلا بخيلان أو مساجد، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها لا تفترق فنزلت منزلة شئ واحد فلم يقع إلياس، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف، ومنع الصرف لغة، تقول: هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لان فيه سبأ واحدا، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكان اسم كل واحد منهما عرفة وأذرعة، وقيل: بل الاسم جمع والمسمى مفرد، فلذلك لم يتنكر، وقيل: إن التاء فيه لم تتمخض للتأنيث ولا للجمع، فأشبهت التاء في بنات وثبات، وأما من منعها الصرف فإنه يقول: إن التنوين فيها للمقابلة أي يقابل النون التي في جمع المذكر السالم، فعلى هذا غير منصرفة... وينسب إلى أذرعات أذرعى " اه وفي اللسان: " وقال سيبويه: أذرعات بالصرف وغير الصرف، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين، إن سأل سائل فقال: ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء

الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعَات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها، وكما تقول: هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول: عندي مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فنون مسلمات لا محالة، وقال يعقوب أذرعَات ويذرعَات موضع بالشام حكاه في المبدل " اه وفي القاموس: " وأذرعَات بكسر الراء وتفتح: بلد بالشام والنسبة أذرعِي بالفتح " اه ومثل قوله: " والنسبة أذرعِي بالفتح " في اللسان عن ابن سيده، نقول: أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعَات (بفتح الراء) فواضحة، فإنها لا تعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلي مثلاً، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعَات بكسر الراء فإنها بعد حذف علامة الجمع، وهي الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لأجتمع كسرتان بعدهما ياءان فحففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبي بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه، وغيره يقصره على السماع

وعاني (١)

(١) عانات: جمع عانة، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال الجزيرة، وربما قالوا في الشعر: عانات، كأنهم جمعوها بما حولها. قال الشاعر
(نسبه ابن برى إلى الأعشى)
تخيرها أخو عانات شهرا* ورجى خيرها عاما فعاما
وعانة أيضا: بلد بالأردن

ويحذف أيضا كل ياء مشددة مزيدة في الاخر (١)، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى (٢)، فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومي وأحمري

وكرسي: بصرى ورومي وأحمري وكرسي، كراهة لاجتماعهما قوله: "وزيادة التثنية والجمع" أي: جمع السلامة، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون، في نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون، في نحو مسلمون ومسلمين، والألف والتاء في نحو مسلمات.

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضي فان فيها خلافا سيأتي تفصيله، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما في اسم المفعول من الثلاثي الناقص اليائي نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا، فيقال: مكنى أو مكنوي، ومرمى أو مرموي ومبغى أو مبغوي، وسيأتي إتمام بحث ذلك
(٢) ياء الوحدة تدخل على اسم الجنس الجمعي لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومي، وعرب وعربي وفرس وفرسي، وعجم وعجمي، وترك وتركبي، ونبط ونبطي، وياء المبالغة ياء تلحق الاخر للدلالة على نسبة الشيء إلى نفسه، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئا واحدا كأحمر وأحمري، ودوار ودواري، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملا في معناه ولم يجدوا شيئا ينسبونه إلى أكمل منه في معناه نسبوه إلى نفسه. وأما الياء الزائدة لا معنى فهي ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسي

أما حذف النون فواضح، لدلالاتها على تمام الكلمة، وبقاء النسبة كجزء من أجزائها، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعرابا ولا يكون في الوسط إعراب، وأيضا لو لم تحذف لأجتمع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون، فيكون للكلمة إعرابان، فان جعلت المثني والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب في حال العلمية كما كان، أولا (١)، فان أبقيته وجب الحذف أيضا في النسبة، إذ المحذور باق، ولهذا إذا سميت شخصا بعشرين أو مسلمين لم يجوز أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون، وإن أعربتتهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثني والنون بعد الياء في الجمع معتقب الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للأعراب، ولم يفد النون تمام الكلمة، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين (٢) فيجب أن

(١) للعلماء في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال: أما المثني فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان. وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية، ومنهم من يجريه مجرى غسلين: أي يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه، ومنهم من يجريه مجرى هارون: أي يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة، ومنهم من يجريه مجرى عربون - بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما - أي: يلزمه الواو والنون ويصرفه، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسلين: ما يخرج من الثوب بالغسل، ومثله الغسالة، والغسلين في القرآن العزيز: ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره، وقال الليث: الغسلين: شديد الحر (يريد أنه وصف). وقيل: شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء، نحو بحراني وقرنيريني (١) وأما إذا نسبت

(١) قال المؤلف في ضرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١): " إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ: فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاريون، أو جاريا مجراهما كائنان وعشرون، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة، لان حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الاعراب، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء، لأنها أخف منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، قال (ابن أحمر وقيل ابن مقبل) *
* ألا يا ديار الحي بالسبعان *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها). قال الأزهري: ومنهم من يقول البحرين على القياس، لكن النسبة إلى البحرين الذي هو القياس أكثر، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء، قالوا: قرنيرين وقرنيسرون، ونصيبين ونصيبون، ويبرين ويبرون، لان مثل زيتون في كلامهم موجود، وقال الزجاج نقلا عن المبرد: يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا، قال: ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي: لا شاهد له وهو بعيد عن القياس " اه

قال ياقوت: " البحرين: هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية، فيقولون: هذه البحرين وانتهينا إلى البحرين، ولم يبلغني من جهة أخرى... وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان. قيل: هي قسبة هجر، وقيل: هجر قسبة البحرين، وقد عدها قوم من اليمن، وجعلها آخرون قسبة يرأسها " اه، وقرنيرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم سين مهملة: مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة. ونصيبين - بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، وفيها وفي قرأها بساتين كثيرة، بينها وبين الموصل ستة أيام، وعليها سور كانت الروم بنته، ويبرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون، ويقال فيه أبرين: اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبرين بلد قيل هي في بلاد العماليق (اليمامة). ويبرين أيضا: قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز. قال أبو زياد الكلبي

أراك إلى كثنان يبرين صبة * وهذا لعمري لو قنعت كثيب
وإن الكثيب الفرد من أيمن الحمى * إلى وإن لم آتة لحبيب
وقال جرير: لما تذكرت بالديرين أرقني * صوت الدجاج وضرب بالنواقيس
فقلت للركب إذ جد الرحيل بنا * يا بعد يبرين من بابا الفراديس

(11)

إلى نحو سنين وكرين غير علمين (١) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيحيى

(١) سنين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع، إذ قد حذفت لأنه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده، ومراد المؤلف من " نحو سنين وكرين " كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة " اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف " وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى إذا أعربا بالحركات فبين أن هذا النوع يرد إلى واحده في كل حال

من وجوب رد الجموع في النسب إلى آحادها، سواء جعلت النون معتقب الاعراب، أولا

قوله " جاء قنصري " يعنى في المنسوب إلى ما لم يجعل نونه معتقب الاعراب " وقنصريني " (يعني) في المنسوب إلى المجعول نونه معتقب الاعراب. واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات، إما هو أو متعلقه نحو: مررت برجل تميمي، وبرجل مصري حماره، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه، مثل سائر الصفات المذكورة، ولا يعمل في المفعول

به، إذ هو بمعنى اللازم: أي منتسب أو منسوب، ولعدم مشابهته للفعل لفظا لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهرا كما في " برجل مصري حماره " أو مضمرا كما في " برجل تميمي " ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل، نحو " أنا قرشي أبدا " أو في الحال (١) المشبه له، كما

(١) نريد أن نبين لك أولا: أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإن ما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل، وثانيا: أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما واحد، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا وقت ركوبه، ولهذا صح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا، وثالثا: أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تميمي متفاخرا

مضى في بابه، قال عمران بن حطان:
٤٤ - يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن* وإن لقيت معديا فعدناني (١)

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علما ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسبا قريبا من نسبهم، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزديا، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها:

يا روح كم من أخي مثوى نزلت به* قد ظن ظنك من لحم وغسان
حتى إذا خفته فارقت منزله* من بعد ما قيل عمران بن حطان
قد كنت جارك حولا ما تروعني* فيه روائع من إنس ومن جان
حتى أردت بي العظمى فأدركني* ما أدرك الناس من خوف ابن مروان
فاعذر أخاك ابن زنباع فإن له* في النائبات خطوبا ذات ألوان
يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن* وإن لقيت معديا فعدناني
لو كنت مستغفرا يوما لطاغية* كنت المقدم في سرى وإعلاني
لكن أبت لي آيات مطهرة* عند الولاية في طه وعمران
ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران
وأبياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)
انظر خزانة الأدب (٢: ٤٣٥ - ٤٤١) وكامل المبرد ح ٢ ص ١٠٨ وما بعدها

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظا أيضا نتعدى في العمل إلى غير مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما.
فان قيل: فاسم الزمان والمكان أيضا نحو المضرب والمقتل واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، إذ معنى المضرب مكان أو زمان يضرب فيه، ومعنى المضرب آلة يضرب بها، فهلا رفعا ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره.

فيقال: صمت يوما معطشا: أي معطشا هو، وصمت يوما معطشا نصفه، وسرت فرسخا معسفا: (١) أي معسفا هو، وسرت فرسخا معسفا نصفه.
فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصص الذات المبهمه التي يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة واسمي الزمان والمكان فإنها وضعت على أن تدل على ذات مبهمه متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه، ولم ترفعه، ولم تنصب أيضا شيئا، لان النصب

(١) المعسف: اسم مكان من العسف، وهو الاخذ في غير الجادة، وأصله السير على غير الطريق، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه، فمن ثم أولوا قوله:

٤٥ - كأن مجر الرامسات ذيولها* عليه قضيم نمقته الصوانع (١)

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة طويلة أولها
عفا ذو حسا من فرتني فالقوارع* فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع
وقبل البيت المستشهد به قوله:
توهمت آيات لها فعرفتها* لستة أعوام وذا العام سابغ
رماد ككحل العين ما إن تبينه* ونؤى كجذم الحوض أثلم خاشع
وذو حسا، وفرتني، وأريك: مواضع. ويروى* عفا حسم من فرتني*
وهو موضع أيضا. وتوهمن: تفرست، والآيات: العلامات، واللام في قوله
" لستة أعوام " بمعن بعد، وما في قوله " ما إن تبينه " نافية، وإن بعدها زائدة،
وتبينه: تظهره، والنؤى - بضم فسكون - حفيرة تحفر حول الخباء لئلا
يدخله المطر، والجذم - بكسر فسكون - الأصل، والخاشع: اللاصق بالأرض،
والضمير في عليه راجع إلى النؤى، والرامسات: الرياح الشديدة الهبوب وهي
مأخوذة من الرمس وهو الدفن، ومنه سمي القبر رمسا، لأنها إذا هبت أثارت
الغبار فيدفن ما يقع عليه، والمراد من ذيولها أو آخرها التي تكون ضعيفة،
والقضيم - بفتح فكسر - : الجلد الأبيض، ويقال: هو حصير خيوطه من
سيور. ونمقته: حسنته. والصوانع: جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع.
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر، وإضافته
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير
مضاف، وكأنه قد قال: كأن أثر جر الرامسات ذيولها، فأما أن مجر
مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول، لأنهما
لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى،
لأنك لو لم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضم، وإنما
يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

بقولهم: كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر.

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة، إذ معنى رجيل رجل صغير، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه، هذا، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات: بعضها عام في جميع الأسماء، وبعضها مختص ببعضها، فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء، والمختص: إما حذف الحرف، كحذف تاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين وياء فعلية وفعيلة وفعيل وفعيل المعتلي اللام وواو فعولة، وإما قلب الحرف كما في رحوي وعصوي وعموي في عم، وإما رد الحرف المحذوف كما في دموي، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نمري وشقري (١)، وإما زيادة الحرف كما في كمي ولائي، وإما زيادة الحركة كما في طووي وحيوي، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي، وإما حذف كلمة كمرئي في امرئ القيس، هذا هو القياسي من التغييرات، وأما الشاذ منها فسيجيء في أماكنه.

قال: " ويفتح الثاني من نحو نمر والدئل بخلاف تغلبي على الأفصح "

(١) شقري - بفتح الشين والقاف جميعا - : منسوب إلى شقرة - بفتح فكسر - وهي شقائق النعمان، وشقائق النعمان: نبات له نور أحمر، يقال: أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها، وقيل: إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون، وهو الأظهر عندنا

أقول: اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور
وجب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أمثلة: نمر، ودئل، وإبل، تقول: نمري
ودؤلي وإبلي، وذلك لأنك لو لم تفتح له لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة:
أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها، على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال:
من الياء والكسرة، إذ في نحو إبلي لم يخلص منها حرف، وفي نحو نمري
ودئلي وخربي (١) لم يخلص منها إلا أول الحروف، وأما نحو عضدي وعنقي فإنه
وإن استولت الثقلاء أيضا على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هون
الامر، لان الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر
من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات
أيضا، وكل كثير عدو للطبيعة.

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على
الثلاثة فلا يستنكر تنالي الثقلاء الأمثال فيها، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية
على الخفة، فمن ثم تقول تغلبي ومغربي وجندلي (٢) وغلبي (٣) ومستخرجي
ومدحرجي وجحمرشي.

(١) خربي: منسوب إلى خربة - كنبقة - وهي موضع الخراب الذي هو
ضد العمران، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل
بيلاد قيس)، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام، وموضع بين فيد (قلعة
بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلي: منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذي فيه الحجارة، قال
ابن سيده: " وحكاه كراع بضم الجيم. قال: ولا أحقه " اه

(٣) العلبط والعلابط: القطيع من الغنم، ويقال: رجل علبط، وعلابط،
إذا كان ضخما عظيما، وصدر علبط، إذا كان غليظا عريضا، ولبن علبط، إذا
كان رائبا خائرا جدا، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل، لأنه لا تتوالى
أربع حركات

هذا عند الخليل، فتغلي بالفتح عند شاذ لا يقاس عليه،
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني
نحو تغلي ويثربي فأجاز الفتح فيما حرفه الأخير مع الكسر، قياسا مطردا،
وذلك لان الثاني ساكن والساكن كالميت المعدوم، فلحق بالثلاثي.
والقول ما قاله الخليل، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلي (١).
ومن كسر الفاء اتباعا للعين الحلقي المكسور في نحو الصعق قال في المنسوب
صعقي - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيبويه: سمعناهم (٢) يقولون صعقي -
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله
أعني كسر العين.

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا في تغلي غير صحيحة فقد قال
صاحب اللسان: " النسب إلى يثرب يثربي ويثربي، وأثربي وأثربي (بفتح الراء
وكسرها فيها). فتحوا الراء استثقالا لتوالي الكسرات "، اه وفي حواشي ابن
جماعة على الجار بردى: أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر،
(٢) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، فيتبع
الفاء للعين، وهو صفة مشبهة، ومعناه المغشى عليه، والفعل صعق كسمع صعقا -
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل. قال في القاموس:
" ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقي محرقة، وصعقي كعني على غير قياس،
لقب به لان تميما أصابوا رأسه فكان إذا سمع صوتا صعق، أو لأنه اتخذ
طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة " اه وقال سيبويه (٢: ٧٣)
" وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق: صعقي (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله
وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقي (بفتحيتين)
وصعقي (بكسر ففتح) جيد " اه
وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين
مع بقاء كسر الصاد، وأن خيرا من ذلك أن يقال في المنسوب إليه صعق -
بفتح وكسر - وينسب إليه صعقي - بفتحيتين -

قال: " وتحذف الوا والياء من فعولة وفعيلة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحنفي وشنئي، ومن فعيلة غير مضاعف كجهني بخلاف طويلي وشديدي، وسليقي وسليمي في الأزد، وعميري في كلب، شاذ، وعبدي وجمي في بني عبدة وجمدة أشد، وخريبي شاذ، وثقفي وقرشي وفقمي في كنانة، وملحي في خزاعة، شاذ

وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واوا كغنوي وقصوي وأموي، وجاء أمي بخلاف غنوي، وأموي شاذ، وأجرى يحوي في تحية مجرى غنوي، وأما في نحو عدو فعدي اتفاقا، وفي نحو عدوة قال المبرد مثله وقال سيبويه عدوى "

أقول: اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من السبب الأول، وذلك أن فعिला وفعيلا قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فعيلي وفعيلي، وهو في الثاني أقل، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إزميلي (١) وسكيتي وسكيتي (٢) بتشديد الكاف فيهما

(١) إزميلي منسوب إلى إزميل - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه - وهو شفرة الحذاء، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر، والمطرقة، والإزميل من الرجال الشديد والضعيف، فهو من الأضداد

(٢) سكيتي بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة - منسوب إلى سكيت، وهو كثير السكوت، وسكيتي - بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة - منسوب إلى سكيت، وهو الذي يجئ في آخر الحلقة آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد، سواء كانت مع التاء أولا، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني، أعني وضع النسبة، لكن مع قرب بناء فاعيل وفعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة، دون هذين، فلا جرم لم يفرق في الثلاثي بين فعل وفعلة نحو نمر ونمرة، وفتح العين في النسب إليهما، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يسوي بين المذكر والمؤنث، بل نظر، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف

حرف المد أيضا، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا، فحذف حرف اللين أيضا، إذ الحذف يذكر الحذف، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث، وكذا ينبغي أن يكون: أي يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث، لأن المذكر أول، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث، ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق، فكان على ما قيل:

* ذكرتني الطعن وكنت ناسيا * (١)

(١) قال الميداني في مجمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق): " قيل إن أصله أن رجلا حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما في يده، فقال له الحامل: ألق الرمح، فقال الآخر: إن معي رمحا لا أشعر به؟! ذكرتني الطعن - المثل، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه. يضرب في تذكر الشيء بغيره، يقال: إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه يزيد بن الصعق، وقال المفضل: أول من قاله رهم بن حزن الهاللي - رهم ككमित، وحزن كفلس - وكان انتقل بأهله وماله من بلده يريد بلد آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه، وهو لا يعرفهم، فقالوا له: خل ما معك وانج، قال لهم: دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم، فقال له بعضهم: إن أردت أن نفعل ذلك فألق رمحك، فقال: وإن معي لرمحا؟! فشد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول:

ردوا على أقربها الأقاصيا * إن لها بالمشرفي حاديا

ذكرتني الطعن وكنت ناسيا " اه

والضمير في " أقربها " يعود إلى الإبل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام، والأقاصي: جمع أقصى أفعال تفضيل من قصي كدعا ورضى: أي بعد والمشرفي - بفتح الميم والراء: منسوب إلى مشارف، وهي قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق، إليها تنسب السيوف المشرفية. قال أبو منصور الأزهري: قال الأصمعي: السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف، وحكى الواحدي: هي قرى باليمن، وقال

أبو عبيدة: سيف البحر شطه، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية، قال ابن إسحاق: مشارف قرية من قرى البلقاء. نقول: فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى، فالنسبة إليه برده إلى واحد، فيقال: مشرفي، وهو قياس، ومن قال: إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد في المعنى، فالنسبة إليه تكون على لفظه، فيقال: مشارفي، فقولهم مشرفي على هذا الوجه شاذ

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء، وهو كون لام الفعل في فاعل وفعيل ياء نحو على وقصي، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل علي وقصي في البناء القريب من الثلاثي، ولم يفرقوا في هذا السبب. لقوته بين ذي التاء وغيره، فالنسبة إلى علي وعلية علوي، وكذا قصي وأميه، كما استوى في نمر ونمرة، خففوا هذا بحذف الياء الساكنة لان ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر، والأولى مد فلا يتحرك، وتقلب الياء الباقية واوا لئلا يتوالى الأمثال، فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال كما ذكرنا، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظبي لان ذلك السكون يقلل شيئا من الثقل المذكور، ألا ترى أن حركة الياء تستثقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة، بخلاف ظبي، وليس الثقل في نحو أمي لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل في نحو علي، لان ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين، فلهذا كان استعمال نحو أمي بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عدي كذلك، وقد جاء نحو أمي وعدي بياءين مشددتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واوا أكثر.

وأما فعول وفعولة فسيبويه (١) يجريهما مجرى فعيل وفعيلة في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياسا مطردا، تشبيها لواو المد بياءه لتساويهما في المد وفي المحل أعني كونهما بعد العين، ولهذا يكونان ردفا في قصيدة واحدة كما تقول مثلا في قافية غفور وفي الأخرى كبير، وقال المبرد شئني في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه، وقال: بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق، ألا ترى أنهم قالوا نمري بالفتح في نمر ولم يقولوا في سمر سمرى اتفقا،

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى: " وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافا، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة، وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى وجوب بقائهما معا، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها " اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجرمي، فأنتهنا سابقان عليه، وتعلم أيضا أن في المسألة رأيا ثالثا وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عدى عدوى وفي عدو عدوى اتفاقا، فكيف وافق فعولة فعيلة ولم يوافق فعل فعيلة ولا فعول المعتل اللام فعيلة، وكذا فعولة المعتل اللام بالواو أيضا، عند المبرد فعولي، وعند سيبويه فعلى كما كان في الصحيح.

فالمبرد يقول في حلوب، وحلوبة حلوبي، وكذا في عدو وعدوة عدوى، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب وعدو: حلوبي وعدوى، وفي حلوبة وعدوة: حلبي وعدوى، قياسا على فعيل وفعيلة، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شئى، ولولا قياسها على نحو حنيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لان فعليا كعضدي وعجزي موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فعولة مطلقا قياسا بفعيلة في شئين: حذف اللين، وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، وقد خلط المصنف (١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢).

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردي: " زعم الشارح تبعا للشريف والبدري ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه، وإنه خطأ وقع منه، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما في المتن، ولعل النسخ مختلفة، فلتحرر " اه ومنه تعلم أن التخليط الذي نسبته المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه، وإنما هو من تحريف النساخ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني (٢) قد قوى مذهب أبي العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والاحذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥: ١٤٧): " وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع، وهو قولهم شئى وهذا نص في محل النزاع " اه، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذا المسألة: " والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح، للسماع، فان العرب حين نشيت إلى شنوءة قالوا: فان قيل: شئى شاذ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك، ولكن لم يسمع في فعولة غيره، ولم يسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منها، فصار أصلا يقاس عليه " اه، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى

قوله: " بشرط صحة العين ونفى التضعيف " يعنى إن كان فعولة معتلة العين نحو قوله وبيوعه في مبالغة قائل وبائع، أو كانت مضاعفة نحو كدودة، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحويزة وبيعة من البيع، أو مضاعفة كشديدة، لم تحذف حرف المد في شئ منها، إذ لو حذفته لقلت قولي وبيعي وكدي وحوزي (١) وبيعي وشددي، فلو لم تدغم ولم تتقلب الواو ولا الياء ألفا

(١) الذي في القاموس: الحويزة كدويرة: قصبة بخوزستان، وكجهينة ممن قال الحسين، وبدر بن حويزة محدث " اه والذي في اللسان: " وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده: أظن ذلك ظنا " اه وليس فيهما حويزة - بفتح فكسر - كما يؤخذ من كلام المؤلف، ولكن الذي في ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف، فإنه قال في (٥: ١٤٦): " وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم في التيم قلت: طويلى وحويزي، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم: دار، ومال، وحذف الياء إنما هو لضرب من التخفيف، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله " اه وفي كلام سيبويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش، فقد قال في (٢: ٧١): " وسألته عن شديدة، فقال: لا أحذف لاستثقالهم الضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف، قلت: فكيف تقول في بنى طويلة، فقال: لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل (بفتحيتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بنى حويزة حويزي "

لكنت كالساعي إلى متعب موائلا من سبل (١) الراعد، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا، ولذلك لم يحذف في المجرد عن التاء الصحيح اللام، بل حذفه لأدنى ثقل فيه، حملا على الثلاثي كما مر، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، واجتماع المثلين المتحركين في كلمة (٢) وتحرك الواو والياء عيين مع انفتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله:
فررت من معن وإفلاسه* إلى اليزيدي أبي واقد
وكنت كالساعي إلى متعب* موائلا من سبل الراعد
ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيباني الذي يضرب به المثل في الجود،
وإنما أضاف الإفلاس إليه لان الإفلاس لازم للكرام غالبا، والمراد باليزيدي أحد
أولاد يزيد بن عبد الملك، والمتعب - بفتح اليم وسكون التاء وفتح العين
المهملة -: مسيل الماء. وموائل: اسم فاعل من واءل إلى المكان مواءلة ووائلا:
أي بادر. والسبل - بفتحيتين -: المطر. والراعد: السحاب ذو الرعد
(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة
المضاعفين مسلم في فعولة وليس بمسلم في فعيلة، لأنه بعد حذف حرف المد من
نحو شديدة تفتح العين فيصير شدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الادغام فيه لخفته
ولئلا يلتبس بفعل ساكن العين. قال المؤلف في باب الادغام: " وإن كان (يريد
اجتماع المثلين) في الاسم، فأما أن يكون في ثلاثي مجرد من الزيادة أو في ثلاثي مزيد
فيه، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شاع الفعل، لما ذكرنا في باب الاعلال من
ثقل الفعل فالتخفيف به أليق، فالثلاثي المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل
صب. قال الخليل: هو فعل - بكسر العين - لان صببت صبابة فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع، وكذا طب
طب، وشذ رجل ضفف، والوجه
ضف، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت: رد بالادغام، وكان
القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل، لكنه لما
كان الادغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة لكونه مفتوح
الفاء والعين - ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل - تركوا الادغام
فيه، وأيضا لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين
فيكثر الالتباس، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فإنهما قليلا في المضعف،
فلم يكثر بالالتباس القليل، وإنما اطرد قلب العين في فعل (بفتحيتين) نحو دار
وباب ونار وناب ولم يجز فيه الادغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة
قبل الادغام، لان القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحيتين) بفعل (بفتح فسكون)،
إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لساكنها بخلاف الادغام " اه

ما قبلهما قليلا ن متروكان عندهم، ولو أدغمت وقبلت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى.

فأن قلت: لم تقلب الواو والياء ألفا في قوول وبيوع وبييع مع تحركهما وانفتاح ما قبلها، فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد؟ فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب كما يجئ في باب الاعلال، ومع حذف المد تحصل الموازنة. قوله: " ومن فعيلة غير مضاعف "، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مد يدي في مديدة (١) لجااء المحذور المذكور في شديدة، ولم يشترط ههنا صحة العين لان (نحو) قويمه (٢) إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفثا ما قبلها كما كان يكون في طويلة وقووله لو حذف المد.

-
- (١) مديدة: تصغير " مدة " ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم. وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة في أي شئ. وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح
- (٢) قويمه: تصغير قامه أو قومه أو قيمة، فأما القامة فمصدر بمعنى القيام، أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد، أو حسن طول الانسان، أو اسم بمعنى جماعة الناس. وأما القومه فمصدر بمعنى القيام أيضا، أو المرة الواحدة منه. وأما القيمة فثمن الشئ بالتقويم وأصلها قومه قلبت الواو ياء لسكوتها إثر كسرة

قوله " وسيلقى شاذ " السليقة: الطبيعة، والسليقي: الرجل يكون من أهل السليقة، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته (ولغته) ويقرأ القرآن كذلك، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات، قال:

ولست بنحوي يلوك لسانه* ولكن سليقي أقول فأعرب (١)
قول " وسليمي في الأزد وعميري في الكلب "، يعنى إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعميرة في غير كلب، أو سميت الان بسليمة أو عميرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت: سلمى وعمري في القياس، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد، وإلى عميرة قبيلة من كلب، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين.

قوله " وعبدي وجذمي " قال سيويه: تقول في حي من بنى عدى يقال: لهم بنو عبيدة: عبدي، وقال: وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول: في بنى جذيمة جذمي فيضم الجيم ويجريه مجرى عبدي، فرقا بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيدة وجذيمة، وحذف المضاف: أعني " بنو " في الموضوعين، لما يجئ بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه، ولو سميت بعبيدة وجذيمة شيئا آخر جرى النسبة إليه على القياس، كما قلنا في عميرة وسليمة.

وإنما كان هذا أشد من الأول لان في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها،

(١) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وهو من شواهد كثير من النحاة، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا فيأتي بالفصح العجيب. و " يلوك لسانه " : يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراج الكلمة عن أصلها.
قوله " وخريبي شاذ " كل ما ذكر كان شاذاً في فعيلة - بفتح الفاء
وكسر العين - وخريبي شاذ في فعيلة - بضم الفاء وفتح العين - وخريبي
قبيلة، والقصد الفرق كما ذكرنا، إذ جاء خريبي اسم مكان أيضاً، وكذلك
شد رماح ردينية، وردينة زوجة سمهر المنسوب إليه الرماح.
قوله " وثقفي " هذا شاذ في فعيل والقياس إبقاء الياء
قوله " وقرشي وفقمي وملحي " هي شاذة في فعيل بضم الفاء، والقياس
إبقاء الياء أيضاً، وإنما قال " في كنانة " لأن النسب إلى فقيم بن جرير بن
دارم من بنى تميم فقيمي على القياس، وقال " ملحي في خزاعة " لأن النسب
إلى مليح بن الهون بن خزيمة مليحي على القياس، وكذا إلى مليح بن عمرو بن
ربيعة في السكون، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا
قال السيرافي (١): أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هذيل هذلي
فهذا الباب عندي لكثيره كالخارج عن الشذوذ، وذلك خاصة في العرب الذين
بتهامه وما يقرب منها، لانهم قالوا قرشي وملحي وهذلي وفقمي، وكذا قالوا في

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال: الأول، وهو مذهب سيبويه
وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فعيل كأمر، وفعيل كهذيل، بقاء الياء فيهما،
فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كتثقي في الأول وهذلي في الثاني فهو شاذ، الثاني، وهو
مذهب أبي العباس المبرد، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياساً
مطرداً، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل: شريفي وجعيلي، وأن
تقول: شرفي وجعيلي، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس،
الثالث، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أوماً إليه المؤلف، وهو أنك مخير في
فعيل - بضم الفاء - بين إثبات الياء وحذفها، فأما في فعيل - بفتح الفاء -
فليس لك إلا إثبات الياء، وإنما فرق بينهم لكثرة ما ورد من الأول بالحذف في
حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفي هذا كله في صحيح اللام منهما، فأما
معتل اللام نحو على وغنى ففيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

سليم وختيم وقريم وحرث وهم من هذيل: سلمى وختمي وقرمي وحرثي،
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة وما يدانيها، والعلة اجتماع ثلاث يا آت مع كسرة
في الوسط
قوله " وتحذف الياء من المعتل اللام "، لا فرق في ذلك بين المذكر
والمؤنث بالتاء، بخلاف الصحيح فإنه لا يحذف المد فيه إلا من ذي التاء
كما ذكرنا
قوله " وتقلب الياء الأخيرة واوا " لئلا يجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها
لما ذكرنا
قوله " وجاء أميي "، يعنى جاء في فعيل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها، ولم يأت نحو غنيي، هذا قوله، وقد ذكرنا قبل
أنه قد يقال غنيي، على ما حكى يونس، وقال السيرافي: إن بعضهم يقول عديي
إلا أنه أثقل من أميي، لزيادة الكسرة فيه، وقال سيبويه: بعض العرب يقول
في النسب إلى أمية أموي بفتح الهمزة، قال: كأنه رده إلى مكبره طلبا
للخفة (١)

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة، وهي الجارية، والتاء في أمة عوض عن اللام
المحذوفة، وأصلها الواو، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات، فلما
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثي الذي بقى على حرفين
ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت ياء
التصغير فيها، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء
فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام، لأنه لا يجمع بين العوض و
والمعوض عنه، والنسب إلى أمة المكبر أموي برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب
إلى الثلاثي المحذوف اللام، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح

قوله " وأجرى تحوي في تحية مجرى غنوي " إنما ذكر ذلك لان كلامه كان في فعيلة، وتحية في الأصل تفعلة إلا أنه صار بالادغام كفعيلة في الحركات والسكنات،

فشارك بذلك نحو عدى و غنى في علة حذف الياء في النسب وقلب الياء واوا (١) فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له في العلة، وإن خالفه في الوزن وفي كون الياء الساكنة في تحية عينا وفي أمية (٢) للتصغير واعلم أنك إذا نسبت إلى قسى وعصى علمين (٣) قلت: قسوي وعصوي

(١) وقع في أصول الكتاب ألها " فشارك بذلك نحو عدى و غنى في علة حذف الياء في التصغير وقلب الياء واوا " والذي يتجه عندنا أن كلمة " التصغير " وقعت سهوا وأن الصواب " في علة حذف الياء في النسب " لان حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة " علة " إلى " حذف " على معنى اللام، وعللة الحذف هي استئصال الياءات مع الكسرتين. نعم أن تحية و غنيا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسيا، وعند ابن مالك تحذف الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة " التصغير " على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاءها بالنسبة إلى قلب الياء واوا، لان محله النسب لا التصغير، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله " وفي أمية للتصغير " هذه كلمة مستدركة، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية، ألا ترى أن وجه الشبه أنهما سواء في الحركات والسكنات والأصل في ذلك أن يكون سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الأوفق أن يقول وفي " غنية " زائدة

(٣) إنما قال " علمين " للاحتراز عن النسب إليهما جمعين فأن النسب إليهما حينئذ يرد كل واحد منهما إلى مفرده، فتقول عصوي وقوسي

فضممت الفاء لان أصله الضم، وإنما كنت كسرته اتباعا لكسرة العين، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها قال: " وتحذف الياء الثانية في نحو سيد وميت ومهيم من هيم، وطائي شاذ، فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم قيل مهيمي بالتعويض "

أقول: اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم: على فيعل كميت، أو على مفعل كمبين، أو على أفيعل كأسيد، أو على ففعل كحمير أو على غير ذلك، لكراهتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل، وكان الحرف في الآخر أولى، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءي النسب لكونهما معا علامة، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها ياء مشددة، فان

النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير، وذلك ظاهر في الحس، فلم يبق إلا حذف المكسورة، فإن كان الأخير حرف علة كما في المحيي فسيحى حكمه، فإن كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة كمبين ومهيم اسمي مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل

قوله " وطائي شاذ " أصله طيئي كميتي فحذف الياء المكسورة كما هو القياس، فصار طيئي بياء ساكنة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها كم يحيى، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القاييس

قوله: " ومهيم من هيم " هو اسم فاعل من هيمه الحب: أي صيره هائما متحيرا.

قوله " فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم " أي نام نوما خفيفا، فإذا صغرته حذف إحدى الواوين، كما تحذف في تصغير مقدم إحدى الدالين، وتجيء بياء التصغير، فإن أدغمته فيها صار مهيمًا، وإن لم تدغمه كما تقول في تصغير أسود: أسويد (١) قلت: مهيوم، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت: مهيم ومهيويم، كما تقول: مقيديم، قال جار الله وتبعه المصنف: إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة، فتقول: مهيمي لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هيم فإن لم تحذف منه شيئًا حصل الثقل المذكور، وإن حذف التيس المنسوب إلى هذا المضر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين: الياء الساكنة والميم، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفًا، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيم، أعني بياء العوض، وهذا الذي ذكرنا في تصغير مهيم ومهوم أعني حذف أحد المثليين مذهب سيويوه في تصغير عطود (٢) على ما ذكرنا في التصغير، أما المبرد فلا يحذف منه شيئًا، لان الثاني وإن كان متحركا يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر (١: ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١: ٢٥٣) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مسرول (١) مسيريل، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مهوم ومهيم إلا مهيم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عطود: عطويد لا غير، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الابدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مهيمي، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود، إلا أنه لم يقل ههنا أنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الابدال كما ذكر جار الله، بل قال: إنك إذا نسبت إلى مهيم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً، قال: لأننا إن حذفنا الياء التي قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مهيمي، كما يقال في حمير: حميري، فيصير ذلك إخلالاً به، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين، يعنى إبقاء الياء التي هي مدة، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استثقال تجاورهما، هذا قوله، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد، إذ لا يحذف من الكلمة شئ، فلا يكون الياء في مهيمي للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه في عطود، أعني حذف أحد المثليين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوف إجحاف الكلمة بحذف الياءين، وإن نسبت إلى المصغر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت: مهيمي، كما تقول في المنسوب إلى اسم الفاعل من هيم وفي المنسوب إلى حمير إذ لا إجحاف

(١) انظر (١: ٢٥٠) من هذا الكتاب

فيه إذن، ولا يبالي باللبس، وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح، لئلا يخالف قوله في عطود، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف قال: "وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوا كعصوي ورحوي وملهوي ومرموي، ويحذف غيرهما كحبلبي وجمزي ومرامي وقبعثري، وقد جاء في نحو حبلبي حبلوي وحبلاوي، بخلاف نحو جمزي"

أقول: اعلم أن آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفا أو واوا أو ياء أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك، أو حرفا غير هذه المذكورة، فالقسمان الأخيران لا يغير حرفهما الأخير لأجل ياء النسبة، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول:

الذي آخره ألف إن كانت ألفه ثانية: فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمي بفازيد وذا مال وشاة (١)، ولا رابع لها أو لا لام له وضعاً، كما إذا سمي

(١) أصل فأزيد قبل الإضافة فوه - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه، ثم حذفت لامه اعتباطاً فكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثاني ميماً فصار فم، فإذا أضيف زال المقتضى لآبداله ميماً، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب في الرفع ثم جعلوا الواو ألفاً في النصب وياء في الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو في الرفع وفتحوا ما قبل الألف في النصب وكسروا ما قبل الياء في الجر طلباً للتجانس والخفة، وأما ذا مال فأصله قبل الإضافة ذوي - بفتح أوله وثانيه - على الراجح، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت عينه التي هي الواو قائمة مقام حركة الأعراب في الرفع، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة في حالتها النصب والجر، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شويهة فحذفت لام الكلمة اعتباطاً، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها، ثم أعلنت العين بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا أنها لازمة، فجعلت كالأصلية فاعتد بها في الاعلال بخلاف حركة نحو شيء في شيء وضو في ضوء ونحو اشتروا الضلالة، ولا تنسوا الفضل بينكم

بذا (١) وما ولا، وإن كانت الثالثة: فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعصى والفتى وهو الأكثر، أو تكون أصلية كما في متى وإذا، وإن كانت رابعة: فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى، أو للاحق كالأرطي (٢) والذفرى (٣)، أو للتأنيث كحبلى وبشرى، أو أصلية نحو كلا وحتى، والخامسة قد تكون منقلبة، وللاحق، وللتأنيث، كالمصطفى والحبنطى (٤) والحبارى (٥)، والسادسة قد تكون منقلبة كالمستسقى، وللاحق كالمسلنقى (٦) واسلنقى علما، وقد تكون للتأنيث كحولايا (٧)، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقبعشري (٨).

-
- (١) مراده، " ذا " ذا الاشارية، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في شرح المفصل. انظر (١: ٢٨٥) من هذا الكتاب
(٢) انظر (١: ٥٧)
(٣) انظر (١: ٧٠) - و (١: ١٩٥) من هذا الكتاب
(٤) انظر (١: ٥٤) - و (١: ٢٥٥) من هذا الكتاب
(٥) انظر (١: ٢٤٤) - و (١: ٢٥٧) من هذا الكتاب
(٦) مسلنقى: اسم مفعول من اسلنقى، وهو مطاوع سلقاه، إذا صرعه وألقاه على ظهره
(٧) حولايا: اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس، وقد ذكر المؤلف في باب التصغير أنه اسم رجل: انظر (١: ٢٤٦) من هذا الكتاب
(٨) انظر (١: ٩) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرف صحيح على وجه الابدال قلب الألف في النسبة إليه، فيقال في النسب إلى فأزيد علما: فمي، بحذف المضاف إليه كما يجيء، أما قلبها في النسب ميمًا فلان ياء النسب كأنها الاسم المنسوب، والمجرد عنها هو المنسوب إليه، فلا جرم لا يلحق هذه الياء اسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب، وكذا ينسب إلى فوزيد وفي زيد علمين، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الابدال رد اللام كما تقول في المسمى بذو مال وفي شاة: ذوي وشاهي، (١) وكذا تقول في المسمى بذو مال وذو مال، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلها. كما يجيء، لان الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معربا من دون الياء، فإذا زدت عليها ألفا اجتمع ألفان، فتجعل ثانيتهما همزة، لان الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها، ولم تقلب الألف واوا وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها، كما تقول في الرحي: رحوي على ما يجيء، لان وقوع الهمزة طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها، فتقول ذائي في ذا للإشارة، ولائي ومائي، فقولهم: مائة الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء كما مر في الموصلات ومن قال ماهية فقد قلب

(١) ذوي على أن أصل ذا مال " ذوو " واضح، وأما على أن أصلها ذوي فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستئصال الياءات والكسرة كما في عم وشح وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب، لان ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شوهي لا شاهي، لان المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما، وحال الواو والياء ثانيتين لا ثالث لهما كحال الألف سواء، فتقول في المنسوب إلى لو: لوى وفى المنسوب إلى في: فيوي، وأصله فيي فعمل به ما عمل بالمنسوب إلى حي كما يجيء وإن كانت الألف الثالثة قلبت واوا مطلقا، وإنما لم تحذف الألف للساكين كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة، لأن ما حذف لعله لا نسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاض وعصا فكنت فكنت تقول في النسبة إلى عصا وفتى:

عصى وفتى بالفتح، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لأمه نسيا كيدي ودمي فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورا في اللفظ ليناسبها، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا كمسلماي وفتاي ومسلمي، وذلك لكون يا الإضافة اسما برأيه، بخلاف ياء النسبة، لأنها أوغل منها في الجزئية وان لم تكن جزءاً حقيقياً كما مر، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا، فكان يبطل السعي، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات، وإنما لم يقلب واو نحور جوى ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لعروض حركتها (١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب، وأيضا لئلا يصار إلى ما فر منه

(١) الأولى أن يقصر في عدم قلب واو نحو رحوي ألفا على تعليل الثاني، إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو والسكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كان منقلبة، أو لللاحق، أو أصلية، فالأشهر الأجدد قلبها واوا دون الحذف، لكونها أصلا أو عوضا من الأصل أو ملحقة بالأصل، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف، فرقا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجمزى (١)، لزيادة الاستثقال بسبب الحركة، فصارت الحركة - لكونها بع حروف المد كما ذكرنا غير مرة - كحرف، فإذا كان الأولى يألّف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يحى يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدما يتحتم منع صرفه علما كعقرب دون هند ودعد، (٢) وإن

(١) يقال: جمز الانسان والبعير والدابة يجمز، كيضرب، جمزا وجمزي، إذا عدا عددا دون الجري الشديد، ويقال: حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا
(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (١: ٤٤): "فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك، وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده، فهو بمنزلة حمزة، وإن كان ثلاثيا فما أن يكون متحرك الأوسط أولا، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه. للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبلى: حبلى وحبلوي، ولا تقول في جمزى إلا جمزى، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى، وخالفهم ابن الأنباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه، لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته يسقر وكتاب سميته بقدم " اه

كان ثاني الكلمة ساكنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة، والأصلية والتي لللاحق، فتقول: حبلوي، وبألف التأنيث الممدودة، فتزيد قبلها ألفا آخر، وتقلب ألف التأنيث واوا فتقول: حبلأوي وديأوي كصحراوي، وكما جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتي لللاحق جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتي لللاحق بألف التأنيث المقصورة في الحذف، فتقول: ملهى وحتى وأرطى، وبألف التأنيث الممدودة، تقول: ملهاوي وحتاوي وأرطاوي، وقد شبهوا - في الجمع أيضا - المنقلبة بألف التأنيث لكن قليلا، فقالوا: مداري في جمع مدري (١)، كجبالى في جمع حبلى كما يجىء في بابه (٢) وأما الخماسة فما فوقها فإنها تحذف في النسب مطلقا، منقلبة كانت أو غيرها، بلا خلاف بينهم، للاستثقال، إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد،

(١) قال في اللسان: " والمدري والمدراة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما) والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه): القرن، والجمع مدار، ومداري الألف بدل من الياء، ودري رأسه بالمدري: مشطه. قال ابن الأثير: المدري والمدراة: شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد، ويستعمله من لم يكن له مشط، ومنه حديث أبي: أن جارية له كانت تدرى رأسها بمدراها: أي تسرحه، يقال: أدرت المرأة تدرى ادراء، إذا سرحت شعرها به، وأصلها تدرى: تفتعل من استعمال المدري، فأدغمت التاء في الدال " اه

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب: " وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبها له به، وذلك نحو مدري، ومدار، ومداري - بالألف - وذلك ليس بمطرد. وقال السيرافي: هو مطرد، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو لللاحق وإن كان الأصل إبقاء الياء، فتقول على هذا في ملهى: ملاه وملاهي، وفي أرطى: أرطى وأرطى، وقال: إنه لا يقع فيه إشكال، والأولى الوقوف على ما سمع " اه

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الابقاء والحذف، فمعلى عنده كأعلى وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عبدي (١) كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحبلى، ولا يجيزه يونس ولا غيره، ولا يلزم ذلك يونس، لان أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة، بخلاف المنقلبة فان أصل الرابعة المنقلبة القلب (٢)، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) انظر (١: ٢٤٥ هـ ٢) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كملهى والتي للتأنيث كحبلى، تقول: ملهى وملهوى وحبلى وحبلوى، اتفاقا، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول في حبارى ومصطفى: حبارى ومصطفى، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف، تقول في عبدي وكفري وزمكي: عبدي وكفري وزمكي، وإن كانت الألف في هذا الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهم) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لان الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين، وقد قال سيبويه: إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة، مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس، لان بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لغير التأنيث فرقا، لان الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لغير التأنيث القلب، فلما حملت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب، ونقول: كان مقتضى هذا الذي ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذي حمل عليه وهو الرابعة المنقلبة، كما وجب الحذف في التي للتأنيث لأنه أصل في المحمول عليه وهو الرابعة التي للتأنيث

جاء مؤنث على مثل معد وخدم (١) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف، لأنه يكون إذن كقدم إذا سمي به مذكر (٢) ولا قائل به قوله: " كحبلى وجمزى " الألف فيهما رابعة للتأنيث، إلا أن جمزى متحرك الثاني بخلاف حبلى، وألف مرامي خامسة منقلبة، وفي قبعثرى سادسة لتكثير البنية فقط

قال: " وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسورة ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعموي وشجوي، وتحذف الرابعة على الألف كقاضي، ويحذف ما سواهما، كمشتري، وباب محى جاء على محوي ومحبي كأمي "

أقول: اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية محذوفة اللام كما إذا سمي بفي زيد وذى مال، أو ثانية لا لام لها ضعا كفى وكى، وقد ذكرنا حكم القسمين، أو ثانية فاؤها كشية (٣)، ويجئ حكمها،

(١) أنظر (١: ٥٩٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذي ألزم به سيبويه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به مذكر يشترط في منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف، فلو جعلنا أحرف المشدد بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى في جواز الحذف والابقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذي سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف وفيه حرف مشدد، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه وشيا وشية، مثل وعد يعد وعدا وعدة، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة، وهي إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعمى والشجي، أو ساكن ما قبلها، وهو إما حرف صحيح كظبي ورقية (١) وقنية (٢) أو ألف كراي وراية، أو ياء مدغم فيها كطي وحى، أو تكون رابعة، وهي إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازي، أو يسكن، والساكن إما ألف كسقاية أو ياء مدغم فيها كعلي وقصي، أو غير ذلك كقرأى (٣)، وكذا الخامسة: إما أن ينكسر ما قبلها كالمرامي، أو يسكن، والساكن إما ألف كدرحاية (٤) وحولايا، أو ياء مدغم فيها ككرسي ومرمى، أو غير ذلك كإنقضى على وزن إنقحل (٥) من قضى.

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفو زيد وذو مال، أو ثانية لا لام لها وضعا كلو وأو، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضا، أو تكون ثالثة ساكن ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة، أو متحركا ما قبلها بالضم نحو سرورة من سرو على مثال سمرة من غير طريان التاء، وكذا الرابعة يكون

(١) الرقية: العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات، قال عروة بن حزام.

فما تركا من عوذة يعرفانها* ولا رقية إلا بها رقياني

(٢) القنية (بكسر فسكون، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذها الانسان من الغنم وغيرها لنفسه لا للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قمطر، وأصله بهمزتين أو لاهما ساكنة فأبدلت ثانيتهما، لان ثانية الهمزتين الواقعتين طرفا تبدل ياء

(٤) الدرحاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلق، ووزنه فعلاية، وهو ملحق بفعلاية كجعظارة، والجعظارة: القصير الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الإنقحل - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

المهملة - الذي يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ٦١ هـ ١)

ما قبلها ساكنا كشقاوة، أو مضموما كعرقوة وقرنوة (١)، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحنطأو (٢) ومغزو، أو مضموم كقلنسوة. ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانقلبتا ألفا، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانقلبت ياء، ولو انضم ما قبل الياء طرفا في الاسم لانقلبت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال.

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله. فنقول: إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واوا لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولها، وتجعل الكسرة فتحة، وإذا فتحو العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى، لثلاثا تتوالى الثقلاء.

وإذا كانت المكسورة ما قبلها رابعة، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كيتقى مخفف يتقى (٣) فلا بد من حذف الياء، وكذا إن كان الثاني ساكنا عند سيبويه والخليل كقاضي ويرمى لان الألف المنقلبة والأصلية رابعة جاز

(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة - وهي نوع من العشب وقال في اللسان: " القرنوة نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكا دكه. ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق " اه، وفيه عن أبي حنيفة " قال أبو زياد: من العشب القرنوة، وهي خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبله، وهي مرة يدبغ بها الأسنقي، والواو فيها زائدة للتكثير، لا للمعنى ولا لللاحاق، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل فرزدقة " اه

(٢) الحنطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء شالة - وهو القصير (انظر ١ ص ٢٥٦ هـ ٢٥٦)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧ هـ ١٥٧)

حذفها مع خفتها، كما ذكرنا، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت: افعل به ما فعلت بالثلاثي نحو العمى من قلب الكسرة فتحة والياء واو، (١) وقد استرحت من الثقل، لأنه يصير كالأعلى، قلت: ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف: أي الحذف، أدعى منه إلى ما دون ذلك (٢)، وهو ما ذكر السائل من القلب، بخلاف الثلاثي، فان خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك، ومن أجري في الصحيح نحو تغلبي مجرى نمري - وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المعدوم، يرى أيضا في المنقوص نحو قاض مجرى عم، فيقول: قاضوي ويرموي،

وأما الياء المكسورة ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام في حذفها، نحو مستقى ومستسقى، إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما مر قوله " وباب محى " الياء الأخيرة في محى خامسة يجب حذفها، كما في مستق، فيبقى محى بعد حذفها كقصي، وإن خالف الياء الياء، فيعامل معاملة، كما قلنا في تحية، وليس محى مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة، فتلتقي الياءان المشددتان، بخلاف نحو مهيم، قال أبو عمرو: محوي أجود، وقال المبرد: بل محيي بالتشديد أجود (٣)، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموما

(١) الذي في الأصول " والوا ياء " وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا، فقوله " إلى غاية التخفيف " متعلق بأدعى، وكذلك قوله " منه " وقوله " إلى ما دون ذلك " متعلق كذلك بأدعى، و " أدعى " هو خبر المبتدأ (٣) قال أين جماعة: " قال مبرمان: سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

يجوز أن يحذف من المحيي ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا، لان محييا (الذي هو اسم فاعل حيى بالتضعيف) جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل، قال: والاختيار عندي محيي (أي بأربع ياءات) لأنني لا أجمع حذفاً بعد حذف " اه كلامه، وقوله " واللام تعتل كما تعتل في الفعل " يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعل بحذفها لأنها تعل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألفا في الماضي، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال، وقوله " لأنني لا أجمع حذفاً بعد حذف " معناه إن الياء الخامسة قد حذفت، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو علي فقالوا محوي لكانوا قد جمعوا على الكلمة؟؟؟؟ جحاف بها، فأما قول أبي عمرو " محوي أجود " فوجهه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأمثل الثقلاء وهي الياءات

ما قبلها كسروة وقرنوة فالواجب في النسب قلب الواو ياء والضممة كسرة حتى يصير كعم وقاض، ثم ينسب إليه الثلاثي: بفتح العين وقلب الياء واوا، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو والمضموم ما قبلها في الاسم المتمكن، فتقلب ياء كما في الأدلى، وتقول فيما واوه

رابعة أو فوقها نحو عرقوة وقمحدوة (١): عرقي وقمحدي كما تقول قاضي ومشتري وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لان في الياء جزئية ما بدليل انتقال الاعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول: قرنوي وقمحدوي، ويقول أيضا: سروى في سروة، وبعض العرب يقول في الرابعة: عرقوي بفتح القاف كقاضوي، فأما في الخامسة وما فوقها: فليس إلا الحذف كقمحدي، كما في مشتري ومستسقي قال: " ونحو ظبية وقنية ورقية وغزوة وعروة ورشوة

(١) القمحدوة: العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس (أنظر ج ١ ص ٢٦١ هـ ٣)

على القياس عند سيبويه، وزنوي وقروي شاذ عنده، وقال يونس
ظبوي وغزوي، واتفقا في باب غزو وظبي، وبدوي شاذ "
أقول: الذي ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لأمين إذا تحرك ما قبلهما،
وهذا حكمهما ساكنا ما قبلهما، فنقول: إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان
أولا لم يغير الواو في النسب اتفقا: ثالثة كانت كغزوي ودوي (١) وساوى (٢)
في ساوة وقصيدة واوية، أو رابعة كشقاوي، أو خامسة كحنطأوي
ومغزوي، إذ الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن (٣) ما قبلها، إذ تغاير حرفي
العله وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك
ما قبلها في نحو عموي وقاضوي عند بعضهم فما ظنك بتركها على حالها مع
سكون ما قبلها؟ فعلى هذا لا بحث في ذي الواو الساكن ما قبلها إلا في نحو عروة فان
في فتح عينه وإسكانها خلافا كما يجيء، وإنما البحث في ذي الياء الساكن ما قبلها

(١) دوي: منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو

الفلاة الواسعة، وقيل: الأرض المستوية، وقال:

قد لفها الليل بعصلي * أروع خراج من الدوي

* مهاجر ليس بأعرابي *

وقال العجاج:

دوية لهولها دوي * للريح في أقرابها هوي

وفي القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفي المعجم أنه اسم أرض بعينها

(٢) ساوى: منسوب لساوة، وهي مدينة بين الري وهمذان بينها وبين كل

منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله " إذا سكن ما قبلها " مفهوم، لان الواو لا تستثقل قبل ياء

النسب سكن ما قبلها أو تحرك، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول: إن كانت الياء الثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أو لا كظبي، فالمجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها، ولعدم ما يجرى على التغيير من حذف التاء، وأما الذي مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء، فيقولان: ظبي وقنبي ورقبي، وكذا في الواوي غزوي وعروى ورشوي، لسكون عين جميعها، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح، أما في اليائي فلتخف الكلمة بقلب الياء واوا، وخص ذلك بالثلاثي ذي التاء، أما الثلاثي فلان مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن، فلا تقول في إنقضية (١) ألا إنقضيي، وأما ذو التاء فلان التغيير بحذف التاء جرا على التغيير بالفتح، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا في فعيل وفعيلة، وأما الفتح في الواوي فحملا على اليائي، والذي حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائي والواوي مع بعده من القياس قولهم في القرية قروي وفي بنى زينة وبنى البطية - وهما قبيلتان (٢) - زنوي وبطوي، وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء دون ذوات الواو، لان ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوا، فتخف شيئا، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد في اليائي قروي وزنوي وبطوي، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة، وهي مؤنث إنقحل، وقد مضى قريبا (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر في القاموس واللسان أن بنى زينة حي، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها، وأن سيبويه قد حكاهما، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة في أبطأت، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله " وبدوي شاذ " لأنه منسوب إلى البدو، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال: " وباب طي وحي ترد الأولى إلى أصلها وتفتح نحو طووي وحيوي بخلاف دوي وكوي وما آخره يا مشددة بعد ثلاثة إن كان نحو مرمي قيل مرموي ومرمي وإن كانت زائدة حذف ككروسي وبخاتي في بخاتي اسم رجل " أقول قوله " دوي وكوي " (١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذي التاء والمجرد عنها سواء، بخلاف نحو غزو وغزوة كما تقدم في الفصل المتقدم، والذي يتقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح، فإن لم يكن ما قبلها حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألفا، ولو كان واوا صار ياء كما في طي لما يجئ في باب الاعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء

فنقول: إن كانت الثالثة وما قبلها ياء ساكنة، ولا بد أن تكون مدغمة (٢) فيها فإذا نسب إلى مثله وجب فك الادغام، لئلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات، فيرجع العين

(١) الكوى: المنسوب إلى الكوة، وهي بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد الواو فيهما، ويقال كو أيضا بغير تاء - وهي الثقب غير النافذ في البيت أو الحائط
(٢) محل ما ذكره من وجوب الادغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة عن واو، فالأول نحو حي وعى، والثاني نحو طي ولي، فإن كانت الياء الساكنة منقلبة عن همزة لم يكن الادغام واجبا، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلبا غير لازم كحكم الهمزة مثل رئي مخفف رئي (وانظر ج ١ ص ٢٨)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طي: طووي، ويبقى الياء بحالها نحو حيوي لأنه من حيي وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واوا: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واوا كما في عصوي ورحوي، أو تقلب الياء من أول الأمر واوا لاستثقال ياء متحرك ما قبلها قيل ياء النسب، ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة (أ) ما قبلها، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المفصل على ما مر، ولم يقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها، وإما لأن العين لا تقلب إذا كانت اللام حرف علة، سواء قلبت اللام كما في هوى أو لم تقلب كما في طوى على ما يجيء في باب الاعلال

قال سيبويه ومن قال أميي قال حيي وطبي لان الاستثقال فيهما واحد، والذي يظهر أن أمييا أوفى من حيي لان بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضى أن يجنب ما يؤدي إلى الاستثقال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة، ألا ترى إلى قولهم نمري بالفتح دون جندلي

(أ)
أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طووي وحيوي عارضة فمسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الاعرابية حال الإدغام، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفاً، فان أحدا من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفاً أصالة تحرك ما قبلهما، بل القلب حاصل مع عروض الحركة، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فإنك تجد كلا من الواو والياء قد انقلب ألفاً مع طرو حركة ما قبلهما، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الان فانقلبت ألفاً - وهذا واضح إن شاء الله. نعم التعليل الصحيح لعدم قلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفاً للزمك أن تقلبها واوا ثانية للزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك.

واليا الثالثة إذا كان قبلها ألف، ولا تكون تلك الألف زائدة، بل تكون منقلبة عن العين نحو آية وآي وغاية وغاي وراية وراي، (١) فالأقيس ترك الياء بحالها، كما في ظبي، ومن فتح هناك في ظبية وقال ظبوي لم يفتح العين ههنا، لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل، وإنما لم يقلب الياء في آي وراي ألفا ثم همزة كما في رداء لان الألف قبلها ليست بزائدة، وهو شرطه كما يجيء في باب الاعلال.

ويجوز ههنا في النسبة قلب الياء همزة لان الياء لم تستثقل قبل المعجى بياء النسب، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياسا على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف، وإن كان بين الألفين فرق، فإنها تقلب ألفا ثم همزة فقلبت هذه أيضا همزة، فقليل: رائى، في رأي وراية.

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لا زائدة في هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائي رحمه الله من العلماء، فأما على رأيه فهي زائدة، وحاصل الكلام في هذا الكلمات أن العلماء اختلفوا في أصلهن ووزنهن، فقال الجمهور أصل آية آيبة (بوزن شجرة) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقل إياه، لان اللام طرف وهي أولى بالاعلال والتغيير، وقال قوم: أصل آية آيبة كشجرة أيضا، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار آية مثل حياة، ثم قدمت اللام على العين فصار آية، فوزنها على الأول فعلة وعلى الثاني فعلة (بفتحات فيهما) وقال قوم: أصلها آيبة بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل: أصلها أوية أو أوية (كتمر في الأول وكشجرة في الثاني) ثم أعلت العين على خلاف القياس، وقال الفراء أصلها آية كحية ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في طائي وياجل، وقال الكسائي: أصلها آيبة على مثال ضاربة، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فالة، ومثل ذلك يجرى في غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واوا أيضا لان الياء الثالثة المتطرفة المستثناة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واوا كما في عموي وشجوي.
هذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثة، فإن كانت رابعة نظرنا:
فإن كانت بعد ألف منقلبة. ولا تكون إلا عن الهمزة، نحو قرأي في تخفيف قرأى، لأن العين لا تتقلب ألفا مع كون اللام حرف علة كما في هوى وطوى، فلا تغير الياء في النسب عن حالها، لان قلب الهمزة ألفا إذن غير واجب، فالألف في حكم الهمزة، وإن كانت الألف زائدة - وهو الكثير الغالب كما في سقاية (١) ونقاية (٢) - قلب الياء همزة في النسب لان القياس كان قلبها ألفا ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمتطرفة، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لبقاء النسب، فقلبت ألفا ثم همزة كما في رداء، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما في رداء وسقاء (٣) لان لبقاء النسب نوع اتصال، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شقاوة في شقاوى إذ لا استثقال كما

(١) السقاية - بكسر السين - الاناء الذي يشرب به، ومنه قوله تعالى: (فلما جهزهم جعل السقاية في رحل أخيه) وهي أيضا البيت الذي يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس، وهي أيضا مصدر بمعنى السقي، ومنه قوله تعالى: "أجعلتم سقاية الحاج الآية".

(٢) نقاية الشيء (بضم النون) خياره، ونقاية الطعام (بفتح النون) وتضم أيضا) رديئة

(٣) السقاء - بكسر السين - جلد السخلة إذا أجدع، يقال: لا يكون إلا للماء، ويقال: إنه يكون للماء واللبن، والوطب للبن خاصة، والنحي للسمن خاصة، قال:

يجبن بنا عرض الفلاة وما لنا * عليهن إلا وخذهن سقاء

كان مع الياءات، وبعضهم يقلب يا سقاية في النسب واوا لان الياء المستثناة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عموي وشجوي إذا لم تحذف كما في قاضي. وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو درحاية (١) قلب الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة. وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو على وقصي فقد تقدم حكمه

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء، فنقول: ذلك على ضربين، لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كرسي وبردي وكوفي فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد، وإما أن يكون ثانيهما أصليا، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مرمى وكذا يرمى في النسب إلى يرمى على وزن يعضيد (٢) من رمى، فالأولى حذفهما أيضا للاستثقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واوا احتراما للحرف الأصلي فتقول: مرموي ويرموي، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة، فيكون كقاضي عند المبرد، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني، كما تقول في النسب إلى قضوية (٣) على وزن حمصيصة من قضى:

- (١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة (انظر: ص ٤٣ من هذا الجزء)
(٢) يعضيد - بفتح الياء وسكون العين المهملة - قال ابن سيده: يعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل: هي من الشجر، وقال أبو حنيفة: " يعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشتهيها الإبل والغنم والخيل أيضا تعجب وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلا:
يتحلب يعضيد من أشداقها * صفرا مناخرها من الجرجار
(٣) أصل قضوية قضوية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قضوي، لا غير، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجئ في باب ذي الزيادة.

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل، سواء كان الثاني أصلا كما في الأحاجي (١) والأواري (٢)، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أقصى الجموع، والمنسوب إليه يكون منصرفا لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تعد في بنية أقصى الجموع كما تقدم في باب ما لا ينصرف، ألا ترى إلى صرف جمالي وكمالي.

قال: " وما آخره همزة بعد ألف إن كانت للتأنيث قلبت

واوا، وصنعاني وبهراني وروحاني وجلولي وحروري شاذ، وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر كقرائي، وإلا فالوجهان ككسائي وعلباوي "

أقول: اعلم أن الهمزة المتطرفة بعد الألف: إما أن تكون بعد ألف زائدة، أولا، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام، لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي: جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة)، وهي الكلمة التي يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري: جمع الأرى، وهو الحبل تشد به الدابة في محبسها، وهو أيضا عود يذفن طرفاه ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة، قال النابغة إلا الأواري لأيا ما أبينها* والنؤي كالحوض بالظلمة الجلد

كقراء (١) ووضاء (٢)، والأكثر بقاءها قبل ياء النسب بحالها، وإما أن تكون زائدة محضة وهي للتأنيث، ويجب قلبها في النسب واوا، لانهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أولى، ولولا قصد الفرق لم تقلب، لان الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمزة، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتأنيث فتقلب واوا نحو قراوي ووضاوي، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة، وهي على ضربين: إما منقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء، وإما ملحقة بحرف أصلي كعلباء (٣)، وحرباء (٤)، ويجوز فيهما وجهان: قلبها واوا، وإبقاؤها بحالها، لان لها نسبة إلى الأصلي من حيث كون إحدهما منقلبة عن أصلي والأخرى ملحقة بحرف أصلي،

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها، والهمزة في كليهما أصلية (٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضع الحسن الوجه، قال أبو صدقة الديبيري

والمرء يلحقه بفتيان الندى * خلق الكريم وليس بالوضاء

(٣) العلباء - بكسر فسكون - عصب عنق البعير، ويقال: الغليظ منه خاصة. وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غير، وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق، والجمع العلابي

(٤) الحرباء - بكسر فسكون - ذكر أم حبين، ويقال: هو دويبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال: إنه يفعل ذلك ليقي جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس، والجمع الحرابي، والأنثى الحرباء، والحرباء أيضا: مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار في حلقة الدرع.

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قراء ووضاء، لكن الابقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقة، فنقول: كل ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية، والقلب في الملحقة أولى من الابقاء، وفي المنقلبة بالعكس، وهو في الأصلية شاذ. وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير (١)، فالنسب إلى ماء مائي بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوي أو كسائي ورداوي أو ردائي، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجيزوا إلا أن تقول شائي ومائي، قياساً، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعلة اقتضته، فجعلوا قيام سبب القلب مذكراً بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلاباً شاذاً لغير علة تقتضيه، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة - وهو الهاء - لعدم قيام سبب الابدال، فاعتبرت الهمزة كالأصلية في نحو قراء ووضاء. ولم يرجعوا إلى الأصل الذي هو الهاء فيقولوا ما هي وشاهي، ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة، على أنهم ربما قالوا شاوي تشبيهاً للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة، قال الشاعر:

ولست بشاوي عليه دمامة* إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم

وأنشد الجوهري لمبشر بن هذيل الشمخي:

ورب خرق نازح فلاته* لا ينفع الشاوي فيها شاته

ولا حماراه ولا علاته* إذا علاها اقتربت وفاته

هذا بيان ما ذكره المؤلف، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص

٨٤): "وأما الإضافة إلى شاء فشاوي، كذلك يتكلمون به، قال الشاعر:

فلست بشاوي عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس، تقول:

شائي، وإن شئت قلت شاوي كما قلت عطاوي، كما تقول في زينة وثقيف إذا

سميت رجلاً بالقياس " اه، وحاصل هذا الكلام أن القياس في نحو شاء - من كل

همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة

عند النسب، لكنهم خالفوا القياس في كلمة شاء فقالوا شاوي، وأنت إذا سميت

بشاء يجوز لك أن تقول شائي على ما يقتضيه القياس وأن تقول شاوي كما كانوا

يقولون قبل التسمية. والذي في شرح الأشموني وحواشي الصبان نقلاً عن ابن هشام

يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً، قال الأشموني: " إذا نسبت إلى ماء وشاء

فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو مأوى وشاوي، ومه قوله* لا ينفع الشاوي فيها

شاته* (البيت) فلو سمي بماء أو شاء لجرى في النسب إليه على القياس فقليل مائي

وماوي وشائي وشاوي " اه، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين: الأول أنه

ذكر أن العرب قد قالت مأوى بالواو في النسب إلى ماء، ولم يحكه المؤلف، الثاني

أنه يؤخذ منه أن القياس في هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز في عطاء وكساء ورداء. وقال الصبان في حاشيته: " قال ابن هشام: إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائي وماوي، لان الهمزة بدل، غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما، فهو في كساء واو، وفي ماء هاء، لان أصله موه اه يس: أي فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع، وما بعدها فيجوز الوجهان " اه. وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشموني، أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس في النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن. وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد ذكرها الصبان في عبارته التي نقلناها لك.

تغيير، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء، لكن العرب قالوا فيه شاوي على غير القياس، فإن سمى بشاء فالأجود شائي على القياس لأنه وضع ثان، ويجوز شاوي كما كان قبل العلمية.

صنعاء: بلد في اليمن، وبهراء: قبيلة من قضاة، وروحاء: موضع قرب المدينة، وجلولاء: موضع بالعراق، وكذا حروراء، وقالوا في دستوا: دستواني (١)، ووجه قلب الهمزة نونا وإن كان شاذاً مشابهة ألفى التأنيث الألف والنون، وهل قلبت الهمزة نونا أو واوا ثم قلبت الواو نونا؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف (٢)، وحذف في جلولاء وحرورا لطول الاسم، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة ممدودة، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة، قال في القاموس: "ودستوا بالقصر قرية بالأهواز، والنسبة دستواني ودستوائي " اه، وقال ياقوت: " دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق: بلدة بفارس، وقال حمزة: المنسوب إلى دستى دستفائي، ويعرب على الدستوائي، وقال السمعاني: بلدة بالأهواز، وقد نسب إليها قوم من العلماء، وإليها تنسب الثياب الدستوائية " وقد ضبطت التاء المثناة في مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم، وفي مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضا.

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢): " اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأنيث، وتشابهانها أيضا بوجوه آخر لا يضر فواتها، نحو تساوى الصدرين وزنا، فسكر من سكران كحمر من حمراء، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بال مؤنث، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلا ن فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها، وتشابهانها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الألف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا، وكون الزائد الأول في الموضوعين ألفا، فإنه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث، وقال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء، وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعائي وبهراوي كحمرائي، فأبدلوا النون من الواو شاذاً، وذلك للمناسبة التي بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو، وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة: لحياني ورقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى " اه، وقال ابن يعيش في شرح المفصل (ج ١٠ ص ٣٦): " القياس في صنعاء وبهراء أن يقال في النسب إليهما صنعائي وبهراوي، كما تقول في صحراء صحراوي، وفي خنفساء خنفساوي، تبدل من الهمزة واوا فرقا بينها وبين الهمزة الأصلية، على ما تقدم بيانه في النسب، وقد قالوا صنعاني وبهراني على غير قياس، واختلف الأصحاب في ذلك، فمنهم من قال: النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء، ومنهم من قال: النون بدل من الواو، كأنهم قالوا صنعائي كصحراوي ثم أبدلوا من الواو نونا، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزمخشري) وهو المختار، لأنه

لا مقارنة بين الهمزة والنون، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق، وإنما
النون تقارب الواو فتبدل منها " اه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (١)
الحرورية: هم الخوارج، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى
عنه لما نزلوا بحروراء حين فارقوه.
قال: " وباب سقاية سقائي بالهمزة، وباب شقاوة شقاوي بالواو،
وباب رأي ورأية رأبي ورأئي وراوي ".
أقول: يعنى بباب سقاية وشقاوة ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة، لم
تقلب ياءه وواوه ألفا ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة، ويعنى بباب

(١) بقى أن يقال: هل حذفت ألف التأنيث - التي هي الهمزة في اللفظ - أولا ثم
حذفت الألف التي قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف في النسب؟ أم
حذفت الهمزة والألف التي قبلها معا لكونهما معا كعلامة وكون زيادتهما في
الكلمة معا على ما تقدم بيانه في الهامشة السابقة، والظاهر الأول، وإن كان الثاني
له وجه.

رأي وراية ما في آخره ياء ثلاثة بعد ألف غير زائدة، وقد مضى شرح جميع ذلك قال: " وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل أو كان المحذوف فاء وهو معتل اللام وجب رده كأبوي وأخوي، وستهي في ست ووشوي في شية، وقال الأخفش وشي على الأصل، وإن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد كعدي وزنى وسهى في سه وجاء عدوى وليس برد، وما سواهما يجوز فيه الأمران نحو غدي وغدوي وابني وبنوي وحرري وحرحي، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون فيقول غدوي وحرحي، وأخت وبنت كأخ ابن عند سيبويه وعليه كلوي، وقال يونس أختي وبنتي وعليه كلتي وكتوي وكتاوي "

أقول: اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين: ما لم يكن له ثالث أصلاً، وما كان له ذلك فحذف،

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً، لأن المعرب لا يكون على أقل من ثلاثة في أصل الوضع، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علماً للفظه، أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه، كما تسمى شخصاً بمن أو كم ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه، سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أولاً، كما تبين في باب الاعلام، فتقول في الصحيح: الكمية واللمية بتشديد الميمين، وفي غيره: المائية، وهو منسوب إلى ما، ولوى ولوئي، (١) فيمن يكثر لفظه لو،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة " ولوئي " والصواب بثبوتها، وأراد الشارح بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق، فيقول: لائي، وكيئي، ولوئي، وما أشبه ذلك

وكذا تقول في لا: لائي، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى، كما في صحراء وكساء، وكذا تقول في اللات (١): لائي، لان التاء للتأنيث، لان بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللاه، وتقول في كي وفي: كيوي وفيوي، لأنك تجعلهما كيا وفيا كحي، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حي وطي، ومبنى ذلك كله أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني: أي المجعول علما لغير لفظه، لا تضعف ثاني حرفيه الصحيح (٢)، نحو جاءني منى وكمي، بتخفيف الميم والنون، كما تبين في باب الاعلام، وإذا كان الثاني حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر في باب الاعلام والقسم الثاني الذي كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إلى رد إليه ذلك الثالث في النسبة، لان ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجيء بالأجنبي فنقول: لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء، أو عينا، أو لاما

(١) اللات. اسم صنم، واختلف في تائه، فقليل: أصلية مشددة، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه، وقيل: هذه التاء زائدة للتأنيث، وهي مخففة، قال في اللسان: " وكان الكسائي يقف عليها بالهاء، قال أبو إسحاق: هذا قياس، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء " اه بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأولى لم يبعد عن أصله، لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات، وأما الثاني - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييرا في اللفظ والمعنى جميعا فيبعد جدا

فإن كان فاء، والمطرده منه المصدر الذي كان فاءه واوا ومضارعه محذوف الفاء، نحو عدة ومقة ودعة وسعة وزنة، فإن كان لامه صحيحا لم ترد في النسب فاءه نحو عدى وسعى، لان الحذف قياسي لعله، وهي اتباع المصدر للفاعل، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه، وأيضا فالفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة، كما كانت في التصغير، وإن كان لامه معتلا كما في شية وجب رد الفاء، لان ياء النسب كالمفصل كما تكرر ذكره، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه، ألا ترى أنك تقول: ذو مال، وفوزيد، فلا ترد اللام من ذو، ولا تبدل عين فوميمًا، فإذا نسبت قلت: ذووي وفمي، وأوهن اتصالا من التاء أيضا، لأنك تقول: عرقوة وقلنسوة وعرقى وقلنسي وسقاية بالياء لا غير وسقائي بالهمزة عند بعضهم، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن يقال في شقاوة شقائي أيضا بالهمزة، فنقول: جاز حذف الفاء في شية وإن لم يكن في الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة لان التاء صارت كلام الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا في الشاة والذات واللات، فلما سقطت التاء في شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المعربة على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف، إذ الياء كالعدم، ولا يجوز في المعرب تطرف حرف اللين ثانيا، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره، فيبقى الاسم المعرب على حرف، فلما لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعني الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كعصا وعم، فلما رد الفاء لم تزل كسرة العين عند سيويه، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل، لان الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا، وهذه الضرورة عارضة في النسب غير لازمة فلم يعتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء، فصار وشيي كإبلي، ففتح العين كما في إبلي ونمري، فانقلبت الياء ألفا ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوي، وأما الأخفش فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشي كظبي ولا تستثقل الياءات مع سكون ما قبلها، والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير: أي الآخر، فيصح ردها، فيقول: عدوى وزنوي وشيوي، في عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عدوى في عدة ففاس عليه غيره وإن كان المحذوف عينا، وهو في اسمين فقط (١): سه اتفاقا، ومد عند قوم، لم ترده في النسب، إذ ليس العين موضع التغيير كاللام، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فإن كان الحذف للساكنين كما في عصا وعم فلا كلام في رده في النسبة، لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين، وإن كان نسيا لا لعله مطردة نظر: إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في شاة وذو مال، تقول: شاهي، وذووي، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمي في " فوزيد "، كما مر قبل، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة: نظر، فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثنى، أو في المجموع بالألف والتاء، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوبا، لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولائي، فكيف

(١) أورد على هذا الحصر رب المخففة، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى ن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتي له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف؟ وقد ذكرنا في باب
المثنى ضابط ما يرد لامه في التثنية من هذا النوع، وهو أب وأخ وحم وهن،
وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامه فيه من هذا النوع ضابط، بلى
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظبة لا يرد لامه نحو ظبات، ويورد
من المكسورة الفاء قليل نحو عضوات، والمفتوح الفاء يرد كثير منه (١) نحو
سنوات وهنوات وضعوات، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه
بالمكسر، نحو شفة وأمة، قالوا: فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأنت في
النسب مخير بين الرد وتركه نحو غدي وغدوي وحري وحرحي وابني وبنوي
ودمي ودموي، ولا اعتبار بقوله:
٤٨ - * جرى الدميان بالخبر اليقين (٢) *

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)

و (ج ٢ ص ١٧٥)

(٢) هذا عجز بيت لعلي بن بدال السلمي، وقد نسبه قوم إلى الفرزدق،
وآخرون إلى المثقب العبدى، ونسبه جماعة إلى الأخطل، وليس ذلك بشيء.
وصدر البيت قوله:

* فلو أنا على جحر ذبحنا *

والجحر: الشق في الأرض، وقوله " جرى الدميان الخ " قال ابن الأعرابي:
معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضني له وبغضه لي بل يجرى دمي يمناً ودمه يسرة، اه
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج،
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ، والقياس دمان،
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناه على لغة من قال " دما "
مثل الفتى، فقال دميان كما يقال فتیان

وبقوله:

٤٩ - * يديان بيضاوان عند محلم (١) *

لشذوذهما، قالوا: فمن قال هنك وهنان وهنات جوز هنيا وهنويا، ومن قال هنوك وهنوان وهنوات أوجب هنويا، وقال المصنف: إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة، فأراد أن يضبط بغير ذلك، فقال: إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لئلا يلزم في النسب الاجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى، فمن ثم لم يجز إلا أبوي وأخوي، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه، نحو غدي وغدوي وحري وحرحي، إذ لا يلزم الاجحاف، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابني وبنوي واستي وستهي.

قلت: الذي التجأ إليه خوفا من الرد إلى جهالة ليس في الإحالة عليها بدون ما قال النحاة، لان كثيرا من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* قد تمنعانك أن تذل وتقهر *

ولم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ومحلم: اسم رجل يقال: إنه من ملوك اليمن، ويروى في مكانه " محرق " و " عند " في قوله " عند محلم " بمعنى اللام، فكأنه قد قال يديان بيضاوان لمحلم. وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التثنية شاذ، وكان القياس أن يقول يدان، ومن العلماء من يقول: إنه ثناه على لغة من قال " يدي " مثل الفتى مقصورا، فكما تقول في تثنية الفتى فتيان تقول في تثنية اليدى يديان، فاعرف ذلك

هو فعل بالسكون أو فعل كيد ودم، وأكثر ما على نحو ظبه ومائة وسنة (١) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها. واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوت، وكذا عضة لقولهم عضيهة وعضوات، قال السيرافي: من قال سانهت قال سنهي وسني لان الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سنهات (٢) ومن قال سنوت يجب أن يقول سنوي، وكذا من قال عضي وعضي إذ لم يأت عضهات، ومن قال عضوات قال عضوي لا غير، قال سيبويه: النسبة إلى فم فمي وفموي لقولهم في المشى فمان، قال: ومن قال فموان كقوله: ٥٠ - * هما نفثا في في من فمويهما (٣) * قال: فموي لا غير، قال المبرد: إن لم تقل فمي فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فوهي. وعلى أي ضابط كان فاعلم أن ما ترد لامه وأصل عينه السكون نحو دموي ويدوي وغدوي وحرحي يفتح عينه عند سيبويه، إلا أن يكون مضاعفا،

(١) المراد بنحو ظبه ومائة وسنة كل ثلاثي حذفت لامه وعض منها تاء التأنيت سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه، وأما المختلف فيه فهو الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض منها شيئا
(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوت، وحكاه في اللسان عن ابن سيده
(٣) هذا صدر بيت للفرزدق، وعجزه قوله:
* على النابح العاوي أشد رجام *
ونفثا: ألقيا على لساني، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب، وكذلك العاوي، والرجام: المراماة بالحجارة، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في تثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شية، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الاعرابية، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبها على لزومها للحركات قبل، والفتحة أخفها، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل، كما ذكرنا في شية، فيقول: يدي ودمي وغدوي وحرحي باسكان عيناتها، وأما إذا كان مضاعفا كما إذا نسبت إلى رب المخففة فإنك تقول: ربي باسكان العين للادغام اتفقا، تفاديا من ثقل فك الادغام، وقد نسبوا إلى قره وهم قوم من عبد القيس والأصل قره فخفف فقالوا قرى مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها، فان رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام، نحو ابني وبنوي، واسمي وسموي بكسر السين أو ضمه لقولهم سم وسم وجاء سموي بفتح السين أيضا، وأما امرؤ فلامه موجودة، فلا يكون الهمزة عوضا من اللام فلذا قال سيبويه لا يجور فيه إلا امرئي قال وأما مرئي في " امرئ القيس " فشاذ، قال السيرافي: هذا قياس منه، وإلا فالمسموع مرئي في امرئ القيس، لا امرئي، واعلم أن الراء في مرئي المنسوب إلى امرئ مفتوح، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب، فكسرت الراء أيضا، فصار مرئي كمرري، ثم فتحت كما في نمري، وحكى الفراء في امرئ فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال، وأما اينم فكأن الهمزة مع الميم عوضان من اللام، فإذا رددت اللام حذفتها، قال الخليل: ولك أن تقول ابنمي، قال سيبويه: ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء، وذلك في الأسماء المعدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت (١) وبنت وهنت وثنان وكيت وذيت، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام، وذلك لان التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بنية وأخية، وكذا وكذا في الجمع

نحو بنات وأخوات وهنات، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر، لان جميع ذلك كان مذكرا في الأصل، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرهما من بنت وثنان، وإسكان العين في الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة، ولذا ينصرف أخت علما، فتقول في أخت: أخوى كما قلت في أخ، وفي بنت وثنان بنوى وثنوي، والدليل على أن مذكر بنت فعل في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير (٢) وكذا قالوا في جمع الاثني أثناء، قال سيبويه (٣): إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجيء تكسيره على أبناء، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه، قال (ج ٢ ص ٨٢): "فان قلت بنى جاز كما قلت بنات، فإنه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنوز، فإنما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا تحذف، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها " اه، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه: "فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلت أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى، إنما قالوا بنوى أو ابني، فلم يحملوه على الحذف، إذ كانت الإضافة قوية " اه، وقول سيبويه "فان قلت بنى جاز كما قلت بنات " معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فإنه يجوز في النسب رده وعدم رده، وقوله بعد ذلك " فإنه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون " معناه أنه لو كان مدار الامر على الرد في الجمع أو التثنية لكان يجوز في النسب إلى أن الرد وعدمه لان جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابني، علمنا أن هناك شيئا وراء الرد في الجمع والتثنية، وهو ما ذكره سيبويه بقوله "فإنما ألزموا هذه الرد في الإضافة لقوتها - الخ "

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بنى وبنوي لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء. فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصاريف الكلمة، وكان يونس يجيز في بنت وأخت مع بنوى وأخوى بنتي وأختي أيضا، نظرا إلى أن التاء ليس للتأنيث، وهي بدل من اللام، فألزمه الخليل أن يقول منتي (١) وهنتي أيضا، ولا يقوله أحد وتقول في كيت وذيت: كيوي وذيوي، لأنك إذا رددت اللام صارت كية وذية كحية، فتقول: كيوي كحيوي

(١) أصل منتي " من " ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا في غير اللغة الفصحى، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم في هنت لأنه ثلاثي الوضع، لا في منت الثنائي الوضع، إذ كلام يونس فيما حذف لامه وعوض عنها التاء، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائي الوضع الصحيح الثاني الذي قدمه المؤلف، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفا ووصلا، وهنت تلزمه التاء في الوصل لا في الوقف

والتاء في " كلتا " (١) عند سيبويه مثلها في أخت، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الاتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها رائحة منه، فكلتا عنده كحبلي الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولا نكرة، فإذا نسبت إليه رددت اللام، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر، كما في أخت وبنت، فيصير كلوي بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جمزى، وفتح عين مذكره ظاهر، قال السيرافي: من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في ست وأصله سدس وكما في تكلة وتراث قال كلتي، فيجئ على ما قال السيرافي كلتوي وكتاوي أيضا كحبلوي وحلاوي، وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة، وليس التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث، فيقول: كلتوي كأعلوي وقوله مردود لعدم فعلت في كلامهم، وليس ليونس في كلتا قول، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت، وليس ما جوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كلتي وكتوي وكتاوي كحبلي وحلوي وحلاوي،، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال منتي وهنتي أيضا ولم يلزمه الخليل ما ألزمه، فقول المصنف " وعليه كلتوي وكلتي وكتاوي " فيه نظر، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس ما نسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة قوله " متحرك الأوسط أصلا " أي في أصل الوضع قوله " والمحدوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل " شرط لوجوب الرد

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط: تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غدي وغدوي، وكون اللام هو المحذوف، إذ لو كان المحذوف هو العين نحو سه لم يحز رده، وعدم تعويض همزة الوصل، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وبنوي قوله " أو كان المحذوف فاء " هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط بشرطين: كون المحذوف فاء، إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم رده كما في غدي، وكونه معتل اللام، إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عدى قوله " أبوي وأخوي وستهي " ثلاثة أمثلة للصورة الأولى، وإنما قال في ست لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فإنه لا يجوز فيه رد المحذوف، وفي است لغتان أخريان: ست بحذف اللام من غير همزة الوصل، وسه بحذف العين.

قوله " ووشوي في شية " مثال للصورة الثانية
قوله " وإن كانت لامه " أي: لأن الاسم الذي على حرفين
قوله " غيرها " أي: غير اللام، وهو إما عين كما في سه ر أو فاء كعدة وزنة
قوله " وليس برد " إذ لو كان ردا لكان موضعه، بل هذا قلب
قوله " وما سواهما " أي: ما سوى الواجب الرد، وهو الصورتان الأوليان،
والممتنع الرد، وهو الصورة الثالثة، يجوز فيه الأمران: أي الرد، وتركه
قال: " والمركب ينسب إلى صدره كبعلي وتأبطي وخمسي في
خمسة عشر علما، ولا ينسب إليه عددا، والمضاف إن كان الثاني مقصودا
أصلا كابن الزبير وبي عمر وقيل: زبيري وعمري، وإن كان كعبد مناف
وامرئ القيس قيل: عبدي ومرئي "
أقول: اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها، سواء كانت
جملة محكية كتأبط شرا، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمنا

للحرف كخمسة عشر وبيت بيت (١)، أولا كبعلبك، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت: فقد ينسب إلى قرعلانة (٢) واشهيباب وعيضموز (٣) مع ثقلها قلت: لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه، بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حذب حازب

وإنما حذف الثاني دون الأول لان الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الاخر، والمتصدر محترم

وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في بعلبك: بعلي أو بكى، وفي تأبط شرا: تأبطي أو شرى وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين، قال:

٥١ - تزوجتها رامية هرمزية* بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق (٤)

(١) تقول العرب: هو جارى بيت بيت، فينونه على فتح الجزين، ويقولون: هو جاري بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون: هو جارى بيت لبيت - برفع الأول -، وعلى أي حال هو في موضع الحال، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة " قرعلانة " (ح ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة " عيضموز " (ح ٢ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق، والاستشهاد به على أن الشاعر نسب إلى المركب المزجي بالحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف: " وتركيب المزج تحذف الجز الثاني منه فتقول في بعلبك بعلي، وأجاز الجرمي النسب إلى الجزء الثاني مقتصرًا عليه. فتقول: بكى، وغير الجرمي كأبي حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبا إليهما (أي إلى الصدر والعجز معا) قياسا على " رامية هرمزية " أو يقتصر على الأول

نسبها إلى " رامهرمز " وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف اللفظ، نحو بعلبكي وإذا نسبت إلى " اثني عشر " حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى اثنان اثني أو ثنوي، كما ينسب إلى اسم اسمي أو سموي، ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم، لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤد إلى الاستثقال كما مر، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد، إذ هما في المعنى معطوف ومعطوف عليه، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر، وإنما جاز النسب إلى كل واحد من المضاف والمضاف إليه كما يجيء وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العلمية كابن الزبير وامرئ القيس، والعلم المركب لا معنى لاجزائه أي تركيب كان، ولو لم ينمح أيضا معناهما بالعلمية لجاز النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت في غلام زيد غلامي فقد نسبت إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف، إذ معنى غلام زيد غلام لزيد، وإن نسبت إلى المضاف إليه فإنه وإن لم يكن هو المنسوب إليه في الحقيق لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيرا، حتى مع الالتباس أيضا، كقوله:

٥٢ - * طيب بما أعيا النطاسي حديما * (١)

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر، وصدده:
* فهل لكم فيها إلى فإنني *

أي ابن حديم، فكيف لا يجوز في النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس، كما يجيء بإقامة المضاف إليه مقام المضاف، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر عاما بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد، إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلمية على معنى، وقد أحاز أبو حاتم السجستاني في العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحدي عشري نحو قوله " رامية هرمزية " وفي المؤنث إحدى - أو إحدوي - عشري - بسكون شين عشرة - أي ثوب طوله أحد عشر ذراعا، وعلى لغة من يكسر شين عشرة في المركب إحدى عشري - بفتح الشين كنمري - وكذا تقول في اثني عشر: اثني عشري، أو ثنوي عشري، إلى آخر المركبات وإذا نسبت إلى المركب الإضافي فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستئصال ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقف إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب، كما في نحو كوفي وبصري وغير ذلك من المنسوبات، لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره، وإن لم ينتقل التيس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصرى، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدي القيس توهم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور، مع أن قصدك نسبة شئ إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثاني لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه، وقوله: فهل لكم فيها، هو على تقدير مضاف، والأصل فهل لكم في ردها، وأعيا: أعجز، والنطاسي - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر في الأمور، وحديما: يراد به ابن حديم، وهو محل الاستشهاد بالبیت، والمعنى: هل لكم ميل إلى رد معزاي إلى فيأني حاذق خبير بالداء الذي يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس: عدي، وفي امرئ القيس: مرئي، وأيضا فإنك لو نسبت إلى المركب الإضافي قبل العلمية فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه فان كثرت الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى: أبو زيد، وأبو علي، وأبو الحسن،

وأبو زيد، وأم علي، وأم الحسن، وكذا ابن الزبير، وابن عباس، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زبيري في ابن زبير، وبكري في أبي بكر، إذا الكنى مطرد تصديرها بأب وأم، وكذا تصدير الاعلام بابن كالمطرد، فلو قلت في الجميع: أبوي، وأمي، وابني، لا طرد اللبس، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عدي في عبد القيس، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضا نحو منافي في عبد مناف وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيويه، وهو الحق، وقال المبرد: بل الوجه أن يقال: إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس، لان القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ، وللخصم أن يمنع ويقول: بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات قال السيرافي: ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنه يكون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال:
الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود، وذلك أن هذه الكنى على
سبيل التفاضل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك، فالثاني وإن لم يكن
مقصودا الآن ولا معرفا للأول إلا أنه مقصود في الأصل: أي الأصل أن لا يقال
أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد، وللسيرافي أن يقول: إن الأصل أن
لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس، فقول المصنف " وإن
لم يكن الثاني مقصودا في الأصل كما في عبد القيس وامرئ القيس فالنسبة
إلى الأول " مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد
هذا، وقد جاء شاذًا مسموعًا في " عبد " مضافًا إلى اسم آخر أن يركب من
حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فعلل بأن يؤخذ من ل واحد منهما الفاء
والعين، نحو عبشمي في عبد شمس، وإن كان عين الثاني معتلا كمل البناء
بلامه نحو عبقسي وعبدري في عبد القيس وعبد الدار، وجاء مرقسي في امرئ
القيس (١) من كندة وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه
مرئي، والعدر في هذا التركيب مع شذوذ أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون
المضاف إليه التمس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف
ولا يطلق
اسمه عليه مجازًا، بخلاف ابن الزبير فان اطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير،
نحو قریش وهاشم وخذف (٢) وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرئ القيس الكندي الذي قالوا في النسب إليه: مرقسي، وقد
عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر، وقد ذكر الشارح المرتضى:
أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسي هو امرؤ القيس بن الحرث بن
معاوية، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر
(٢) خندف: لقب امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلي، وهي بنت عمران بن الحاف
ابن قضاة، وإنما لقيت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلاً فخرج مدركه في طلبها
فردها فسمى مدركه، وخندفت الام في أثره: أي أسرعت، فلقيت خندف

قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني، وذلك لأنه أضاف إلى المصدر، فحذف الفاعل وهو التاء، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لان أصل اللام الحركة وسكونها عارض، وكان الوجه أن يقال كأني، لأننا قد بينا قبل في شرح قوله " وأما باب سدته فالصحيح أن الضم كذا " أن الضمائر في نحو قلت وقلنا تتصل بقال فتحذف الألف للساكنين، لكنه أبقى الفاء في كوني على أصل ضمه قبل النسبة، تنبيهها على المنسوب إليه، قال الجرمي: يقال رجل كنتي لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كنتي بنون الوقاية ليسلم لفظ كنت بضم تائه، قال:

٥٣ - وما أنا كنتي وما أنا عاجن * وشر الرجال الكنتي وعاجن (١)
الكنتي: الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا، والعاجن:
الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما
كأنه يعجن

قال: " والجمع يرد إلى الواحد، يقال في كتب وصحف ومساجد
وفرائض: كتابي وصحفي ومسجدي وفرضي، وأما باب مساجد علما
فمساجدي ككلامي وأنصاري "

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ويروى صدره:
* فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا *

وقد فسر المؤلف مفرداته، والاستشهاد فيه في قوله فأصبحت كنتيا، وفي قوله
الكنتي حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية
في الأول ومعها في الثاني

أقول: اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنسا كتمر وضرب أو اسم جمع كنفر ورهط (١) وإبل نسبت إلى لفظه نحو تمري وإبلي، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كواكب (٢) في ركب أو لم يجئ كغنم وإبل، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لا قياسيا ولا غير قياسي كعباديد (٣)، تقول: عباد يدي، قال سيبويه: كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم به العرب وإن كان قياسيا نحو عبدودي أو عبديدي أو عباددي، وكذا قولهم أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه، وأما العرب فليس بواحدة الآن، لأن الأعراب ساكنة البدو، والعرب يقع على أهل البدو والحضر، بل الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعا العرب ثم اختص وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي، قال أبو زيد: ينسب إلى لفظه كمحاسني ومشابهي ومذاكيري وبعضهم إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حسني وشبهي وذكرى وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد، ككتابي في كتب وأما قولهم ربي ورباني في رباب، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة: ضبة وثور وعكل وتيم وعدى، واحدهم ربة كقبة وقباب، والربة

(١) النفر ما دون العشرة من الرجال ومثله النفير، وقد يطلق على الناس كلهم، والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا
(٢) الركب: الجماعة الراكبون الإبل من العشرة فصاعدا، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع
(٣) عباديد: انظر (ح ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس، فإنما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعني ربابا لكونه بوزن الواحد لفظاً، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائني (١) وأما أبناوي في النسب إلى أبناء، وهم بنو سعد بن زيد مناة، وأنصاري في النسبة إلى الأنصار، فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو برمة أعشار (٢)، وثوب أسمال (٣) ونظفة أمشاج (٤) ورجع ضمير المفرد المذكر إليه في نحو قوله تعالى: (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ولا منع أن يقال: إن الياء في أنصاري وأبناوي وربابي للوحدة لا للنسبة كما في رومي وزنجي وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع، فلو قلت بعد مثلاً: ثوب أنصاري وشئ ربابي أو أبناوي كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسي بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً ولقائل أن يقول: ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة، فعلى هذا يكون العذر في لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائني: منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار وقدر أعشار، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق، إذا كان قد صار مزقاً. قال الراجز * جاء الشتاء وقميصي أخلاق *

(٤) النظفة - بالضم - الماء الصافي قل أو كثر، وأمشاج: مختلطة بماء المرأة ودمها

ذي يزن إلى اليمن: بنوى، على القياس، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة، وقالوا في النسبة إلى العبلات: عبلي، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس: أمية الأصغر، وعبد أمية، ونوفل، لان كل واحد منهم سمي باسم أمه، ثم جمع، وهي عبلة بنت عبيد، من بنى تميم، وإنما قالوا في المهالبة والمسامعة مهليبي ومسمعي، لأنك رددتهما إلى واحدهما وحذفت ياء النسبة التي كانت في الواحد ثم نسبت إليه، ويجوز أن يقال سمي كل واحد منهم مهلبا ومسمعا أي باسم الأب ثم مع كما سمي كل واحد في العبلات باسم الام ثم جمع، فيكون مهليبي منسوباً إلى الواحد الذي هو مهلب، لا إلى مهليبي وإن كان اللفظ جمعا واحده اسم جمع نسبت أيضا إلى ذلك الواحد، كما تقول في النسبة إلى نساء: نسوي، لان واحدة نسوة، وهو اسم جمع، وكذا تقول في أنفار وأنباط: نفري ونبطي وإن كان جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده، كما تقول في النسبة إلى أكالب: كلبي وإنما يرد الجمع في النسبة إلى الواحد لان أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدا، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة، فحمل على الأغلب، وقيل: إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علما لشيء، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه، نحو مدائني وكلابي، كما يجيء ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائني وأنماري وكلابي وضبابي، وأنمار: اسم رجل، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالألف والتاء يحذف منه الألف والتاء، تقول في رجل اسمه ضربات: ضربي، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحده، بل حذفت منه الألف والتاء فقط، بخلاف عبلي في المنسوب إلى

العبارات، فإنه بسكون الباء لأنه بسبب إلى الواحد كما ذكرنا، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علما الحرفان، إن لم يجعل النون معتقب الاعراب، ولا يرد إلى الواحد، فلهذا قيل في المسمى بأرضين: أرضى، بفتح الراء، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شيء، كما مر في أول الباب (١) قال: " وما جاء على غير ما ذكر فشاذ "

أقول: اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب، بعضها مضى نحو جذمي وقرشي وحروري، ولنذكر الباقي، قالوا في العالية - وهو موضع بقرب المدينة - علوي، كأنه منسوب إلى العلو، وهو المكان العالي ضد السفلى، لان العالية المذكورة مكان مرتفع، والقياس عالي أو عالوي، فهو منسوب إليها على المعنى، وقالوا في البصرة: بصرى، بكسر الباء، لان البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة، والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب، وقيل: كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضي وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذي عليه جمهور علماء العربية، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع، قال السيوطي في همع الهوامع (٢: ١٩٧): " وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فإنه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض: فرضى، وفي الحمس: أحمسي، وفي الفرع: أفرعي، قال أبو حيان: بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي، إذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص، لاختصاص الاعراب بالبوادي وعموم العرب، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسي منسوب إلى الجمع، من قولهم: طيور قمر ودبس، وعند الأولين هو منسوب إلى القمر، وهي البياض، والدبسة، أو مثل كرسي مما بنى على الباء التي تشبه ياء النسب " اه والدبسة: لون بين السواد والحمرة

ويجوز بصري بفتح الباء على القياس، وقالوا: بدوي، والقياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البدو، وإنما فتح ليكون كالحضري لأنه قرينه، وقالوا: دهري بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهري الذي هو من أهل الالحاد، وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن: سهلي، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل، وقيل في بني الحبلى حي من الأنصار: حبلى، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى، وإنما قيل لأبيهم حبلى لعظم بطنه، وقالوا في الشتاء: شتوي، بسكون التاء، قال المبرد: شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحف فعلى هذا شتوي قياس، لان الجمع في النسب يرد إلى واحده، وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف (١) قوله، وقالوا في الخريف: حرفي بفتح العين كما قالوا في تثقيف: ثقفي، وقالوا: حرفي أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر، والخرف: قطع الشيء، وقالوا: بحراني، في النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الاعراب، والقياس بحريني ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الاعراب، وقياس المثني المجعول نونه معتقب الاعراب أن يكون في الأحوال بالألف كم مر في باب العلم، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء، قال في اللسان: " الشتاء معروف: أحد أرباع السنة، وهي الشتوة، وقيل: الشتاء جمع شتوة. قال ابن برى: الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف، لأنه أحد الفصول الأربعة، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة: أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف، وأما الشتوة فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا للمرة الواحدة، كما تقول: صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة، والنسبة إلى الشتاء شتوي على غير قياس، وفي الصحاح النسبة إليها شتوي (بفتح فسكون) وشتوي (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل حرفي وحرفي قال ابن سيده: وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء " اه

وإذا جعل نون المثنى معتقب الاعراب لم يحذف في النسب لا هو ولا الألف
ف قيل: بحراني، على أنه منسوب إلى البحران المجعول نونه معتقب الاعراب لكونه
هو القياس في المثنى المجعول نونه كذلك، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم،
وقيل: أفقي بفتحيتين، في النسبة إلى الأفق، لانهم قالوا فيه أفق بضم الهمزة
وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعنق وعنق، ثم جوزوا فيه الأفقي لاشتراك
الفعل والفعل في كثير من الأسماء كالعجم والعجم والعرب والسقم
والسقم، وقالوا: خراسي، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه بتاء
التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلولى وحروري، ومن قال خرسي
بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف، وقالوا: صلاحية، بضم الطاء، للإبل التي
ترعى الطلح، وإنما بنى على فعال لأنه بناء المبالغة في النسب كأنافي للعظيم
الانف كما يجئ ويروى طلاحية بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عضاهي
منسوب إلى عضاه جمع عضه، وقيل: هو منسوب إلى عضاهة بمعنى عضه وهو
قليل الاستعمال، أعني عضاهة، والجنس كقتادة وقتاد، وقيل: إبل حمضية
بفتح الميم، قال المبرد يقال حمض وحمض، فعلى هذا ليس بشاذ، وقالوا: يمان
وشام وتهام، ولا رابع لها، والأصل يمني وشامي وتهمي، والتهم تهامة، فحذف
في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف، وجاء يمني وشامي على الأصل
وجاء تهامي بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة، وجاء يماني وشامي
وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ
لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف، والمراد يمان
وشام في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان
المنسوب، ويجوز أن يكون يماني وشامي جمعاً بين العوض والمعوض منه، وأن

يكون الألف في يمانى للاشباع كما في قوله:
* يناع من ذفري غضوب جسرة * (١)

وشامى محمول عليه، وقيل في طهية: طهوي، بسكون الهاء على الشذوذ، وطهوي على القياس، وقيل: طهوي، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد، وقالوا في زبينة قبيلة من باهلة: زباني، والقياس زبني كحنفي في حنيفة، وقالوا في مرو: مروزي وفي الري رازي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدهر وطلح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بزبينة ابنا لك، فإنك تجرى جميعها على القياس نحو دهري وطلحي وزبني، لأن هذه الأسماء شذت في المواضع المذكورة، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثان، فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء بعض الجسد لدلالة على عظمها: إما مبنية على فعال كأنافي للعظيم الانف، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كلحياني ورقباني وجماني للطويل الجمة، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليه رجعت إلى القياس، إذ لا تقصد المبالغة إذن، فتقول جمي ولحيي على قول الخليل ولحوي على قول يونس

قال: " وكثر مجئ فعال في الحرف كبتات وعواج وثواب وجمال، وجاء فاعل أيضا بمعنى ذي كذا كتامر ولابن ودارع ونابل، ومنه عيشة راضية وطاعم كأس "

أقول: اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفال بمعنى ذي كذا، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد، فارجع إليه في الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه، كما كان اسم الفاعل نحو غافر، وبناء المبالغة فيه نحو غفار، بمعنى ذي كذا، إلا أن فعلا لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففعال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، إما من جهة البيع كالبقال (١)، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال، أو باستعماله كالسياف، أو غير ذلك، وفاعل يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته، يقال لابن لصاحب اللبن، ولبان لمن يزاوله في البيع أو غيره، وقد يستعمل في الشيء الواحد اللفظان جميعا كالسياف وسائف، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقواس (٢) وتراس (٣) وفعال في المعنى المذكور أكثر استعمالا من فاعل، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين، فلا يقال لصاحب البر: برار، ولا لصاحب الفاكهة: فكاها، قال النحاة: إنهما في المعنى المذكور بمعنى النسبة، لأن ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء، وأيضا جاء فعال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتي وبتات لبائع البت، وهو الكساء، ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه: إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنبال وبغال، ومكان أهل: أي ذو أهل، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعنى المفعول: كما دافق وعيشة راضية، وإما مؤنث مجرد عن التاء: كحائض

(١) لم نقف على كلمة بقال بمعنى بائع البقل في اللسان ولا في الصحاح، وقد نص المجدد في القاموس (ب د ل، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامية، وصوابها بدال

(٢) القواس: الذي يبري القوس، وقد قالوا فيه "قياس" أيضا، شذوذا

(٣) التراس: صاحب الترس، وهي ما يتقى بها وقع السلاح، وقد جاء عنهم في هذا المعنى تارس، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن.

وطالق، وقالوا في نحو مرضع (١) ومطفل (٢) والسماء منمطر (٣) به: إنه على

(١) المرضع: التي لها ولد في سن الرضاع، والمرضعة - بالتاء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها.
قال تعلب: " إذا أردت لفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء " اه، ومراده بالفعل اسم الفاعل، إذ هو دال على الحدث. ومراده بالاسم المنسوب، وفي اللسان: " وفي التنزيل العزيز: (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلف النحويون في دخول الهاء في المرضعة، فقال الفراء: المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه، قال: ولو قيل في الام مرضع لان الرضاع لا يكون إلا من الإناث كما قالوا: امرأة حائض وطامث، كان زوجها، قال: ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا، وقال الأخفش: أدخل الهاء في المرضعة لأنه أراد والله أعلم الفعل، ولو أراد الصفة لقال: مرضع، وقال أبو زيد: المرضعة التي ترضع وتديها في فم ولدها، وعليه قوله تعالى: (تذهل كال مرضعة). قال: وكل مرضعة أم، قال: والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد، والمرضع التي معها الصبي الرضيع، وقال الخليل: امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال: امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى: (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء في نعتها، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال: كل مرضع، قال ابن بري: أما مرضع فهو على النسب، أي: ذات رضيع، كما تقول: ظبية مشدن: أي ذات شادن، وعليه قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا * فألهيتها عن ذي تمائم مغيل
فهذا على النسب، وليس جاريا على الفعل، كما تقول: رجل دارع وتارس.
معه درع وترس، ولا يقال منه درع ولا ترس، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بدارع على الفعل وإن كا قد استعمل منه الفعل، وقد يجيء مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لين وإن لم يكن لها رضيع " اه.

(٢) المطفل: ذات الطفل من الانسان والوحش: أي معها طفلها، وهي قريية عهد بالنتاج، ويقال: ليلة مطفل، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها.
(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث، فإن كان ذلك صحيحا فقوله تعالى: (منمطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى أسقف أو الشئ المرتفع، فلهذا جاء الخبر عنها مذكرا، ومنهم من أول في منمطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف، وليس بجيد.

معنى النسبة لهذا أيضا، وهذا يقدح في قولهم: إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فعال أو فاعل فقط، وإما جار (١) على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو: عز عزيز، وذل ذليل، وشعر شاعر، وموت مائت، وهم ناصب، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهام (٢) صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب، كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صوم وعدل وماء غور: جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر، كما قال المتنبي:

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله * ولكن لشعري فيك من نفسه شعر (٣)

(١) هذا معطوف على قوله: "إما بمعنى المفعول الخ".
(٢) الذي تقدم التمثيل به "ناصب" فكان الواجب أن يقول ههنا: "والناصب" على أن نفس التمثيل بقوله "هم ناصب" ليس متفقا مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكأنه قال: "ونصب ناصب" أو قال "وهم هام" فيكون متفقا، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم: "هم ناصب" من قبيل "ماء دافق" و "عيشة راضية" فكأن الهم ينصب فيه: أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول
(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي يمدح بها علي بن أحمد بن عامر الأنطاكي أولها قوله:

أطاعن خيلا من فوارسها الدهر * وحيدا، وما قولي كذا ومعني الصبر
ومعنى هذا البيت - كما قال العكبري - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر، ولكن شعري عانني على مدحك، لأنه أراد مدحك كما أردته، وهو مأخوذ من قول أبي تمام:

تغاير الشعر فيه إذ أرقته له * حتى ظننت قوافيه ستقتل

والموت كأنه يستصحب موتا آخر، والنصب كأنه يستلزم نصبا آخر: أي ليس هو شعرا واحدا، ولا الموت موتا واحدا، ولا الهم هما واحدا، بل كل منها مضاعف مكرر، وقد يستعمل الفعل أيضا بهذا المعنى نحو قولهم: جد جده، وتم تمامه، وأما قولهم: شغل شاغل، فليس من هذا، بل هو اسم فاعل على الحقيقة: أي شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلا لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا فعلا أيضا، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو عمل للكثير العمل، وطعن وليس ولسن في معنى النسبة، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نهر لصاحب العمل بالنهار، ورجل حرح وستة بمعنى حرى واستي: أي الملازم لذلك الشغل، فعلى هذا ليس معنى النسب مقصورا على فاعل وفعال، بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مرضع ومنفطر، ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعال وفعل، قال الخليل: وقالوا طاعم كأس على ذا: أي على النسبة: أي هو ذو كسوة وذو طعام، وهو مما يذم به، أي ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس، قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيثها * واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي (١)

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيه الزبرقان بن بدر، وأولها: علام كلفتني مجد ابن عمكم * والعبس تخرج من أعلام أوطاس وقال السكري في شرح بيت الشاهد: يقول: حسبك أن تأكل وتشرب. وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا: إن الطاعم الكاسي من باب النسبة، ثم رد المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسي على ما تراه. وتقول: لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب "عيشة راضية" و "ماء دافق" كما قاله في الكاسي. وأنه رأى الفراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكما آخر، قال الفراء: "الكاسي بمعنى المكسو، كما أن العاصم في قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل. ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق، و (عيشة راضية) بمعنى مرضية، يستدل على ذلك بأنك تقول: رضيت هذه العيشة، ودفق الماء، وكسى العريان، بالبناء للمفعول. ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل " اه

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة، بل الأولى أن تقول: هو اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا منه معنى الحدوث، وأما كأس فيجوز أن يقال فيه ذلك، لأنه بمعنى مفعول: كماء دافق، ويجوز أن يقال: المراد الكاسي نفسه، والأظهر هو الأول، لان اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

* قال: " الجمع، الثلاثي: الغالب في نحو فلس على أفلس وفلوس،

وباب ثوب على أثواب، وجاء زناد في غير باب سيل، ورتلان

وبطنان وغردة وسقف وأنجدة شاذ "

أقول " اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد، فالمصنف يذكر أولا ما هو الغالب، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ.

قوله: " الجمع " لا إعراب له، ولا لقوله: " الثلاثي "، لأنهما اسمان غير مركبين. كما تقول: باب، فصل، ويجوز أن يرتفعا على أن كل واحد منهما خبر

المبتدأ. أي: هذا باب الجمع، وهذا باب الثلاثي كيف يجمع، ثم ابتداءً وقال:
" الغالب في نحو فلس أن يجمع على أفلس "
اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على أفعل،
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا، فإن الغالب في قلته أفعال: كثوب وأثواب
وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ، وذلك لأنه لو قالوا فيه أيضا أفعل
نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن،
لان الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل، وقد جاء فيه أفعل قليلا
نحو أقوس وأثوب وآير وأعين، وقد يجئ غير الأجوف في القلة على أفعال أيضا
قليلا كفرخ وأفراخ وفرد وأفراد، لكن الأغلب في الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه
أولا، والغالب في كثرة فعل أن يكون على فعول وفعال ككعوب (١) وكعاب
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطون وبغل وبغال، وكذا المضاعف نحو
صك وصكوك (٢) وصكاك، والناقص: كدلو ودلى ودلاء، وثدي وثدي (٣)
وظبي وظباء، وأما الأجوف فإن كان واويا ففعول فيه قليل، والأكثر
الفعال لاستثقال الضمد على الواو في الجمع وبعده الواو، ولا يستثقل ذلك في المصدر

(١) الكعوب: جمع كعب، وهو العظم الناشز فوق القدم، وكل مفصل
للعظام كعب.

(٢) الصك: الكتاب، وذكر في القاموس أنه جمع في القلة على أصك (بفتح
الهمزة وضم الصاد، وأصله أصكك مثل أفلس، ثم نقلت صمة أول المثليين إلى
الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف.

(٣) الثدي: بفتح فسكون، أو بزنة العصا - خاص بالمرأة، وقيل: عام،
ويجمع على أئد، مثل أدل، وعلى فعول فيقال ثدي - بكسر الدال، وثأؤه
مضمومة أو مكسورة.

كالغؤور (١) والسؤور (٢)، وقد يجيء في الجمع كالفؤوج في جمع الفوج، فأما إذا جمعته على فعال فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء، ولما استبد الواوي بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائي بالآخر، أعني فعولا، فلم يجيء فيه فعال، وأيضا لو قيل فيه بيات كحياض لالتبس الواوي باليائي (وشذ ضياف في جمع ضيف) وقد يزداد التاء على فعول وفعال لتأكيد معنى الجمعية كعمومة وخؤولة وخبوطة وعبورة وفعال.

فالوجه على ما قررنا أن يقال: الغالب في قلة فعل أفعال في غير باب بيت وثوب، فإنهما على أثواب وأبيات، وفي كثرته فعول، في غير باب ثوب، فإنه على ثياب، وفعال، في غير باب سيل، فإنه على سيول قال سيبويه: القياس في فعل ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فعل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه، وإن لم يسمع فالمسموع في قلة فعل في غير الأجوف أفعال كأنف وآناف، وفي كثرته فعولان كجحشان ورئلان (٣) وفعالان كظهران وبطنان (٤). قال سيبويه: وفعالان - بالكسر - أقلهما، وفعلة كغردة في غرد، وهو الكمأة، وكذا جبأة وفعلة في جب ء وفعلة للكمأة أيضا، وفعل بضمين كسقف ودهن (٥)

-
- (١) الغؤور: مصدر غار يغور، ومثله الغور، ومعناه الدخول في الشيء، وذهاب الماء في الأرض، وإتيان الغور، وغروب الشمس.
- (٢) السؤور: مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور، ومثله السور، والسؤور، إذا دار وارتفع
- (٣) الرئلان (بكسر فسكون) جمع رأل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام
- (٤) انظر (١: ١١ و ١٦) من هذا الكتاب
- (٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله: هو قدر ما يبل وجه الأرض من المطر، ويجمع على دهان مثل رجال، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضمين كعنق كما هو مذهب عيس بن عمر في نحو عسر ويسر.

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما في عنق، وهو في الجمع لثقله أولى، وأفعلة في

جمع

فعل شاذ كأنجدة في نجد، وهو المكان المرتفع، قال الجوهري: هو جمع نجود جمع نجد، جمع فعول على أفعلة تشبيها له بفعول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعمود وأعمدة، وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع، وعند غيره اسم الجمع، ففعيل في فعل أقل من فعلة. وفعلة أقل من فعلان، بالكسر، وهو أقل من فعلان بالضم

وربما اقتصر في فعل على أفعل وأفعال في القلة والكثرة. كالأكف

والأرآد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة. يقال فلان حسن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب والثياب، ولا يحسن من الأثواب، وتقول: هو أنبل الفتيان، ولا تقل أنبل الفتية، مع قصد بيان الجنس

قال: " ونحو حمل (٢) على أحمال وحمول، وجاء على قداح (٣) وأرجل

(١) الأرآد: جمع رآد، والرآد: الشابة الحسناء، وهو أيضا رونق الضحى،

ويقال: هو ارتفاعه، والرآد أيضا: أصل اللحي الناتج تحت الاذن.

(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه، فإذا فتحت أوله فهو ما حملته الأنثى في بطنها.

(٣) القداح: جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه، وهو السهم قبل ن يراش وينصل.

وصنوان وذؤبان وقردة " أقول: اعلم أن ما كان على فعل فإنه يجمع في القلة على أفعال، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرهما، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخماس (١) وأشبار، قال سيبويه: وفي الكثرة على فعول وفعال، والفعول أكثر، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معا، فإن كان أجوف يائيا لزمه الفعول كالفيول والحيود، ولا يجوز الفعول كما مر في فعل، وإن كان واويا لزمه الفعول ولا يجوز الفعول كريح ورياح، كما ذكرنا في فعل، هذا الذي ذكرناه في فعل هو الغالب، وقد يجيء على أفعال كأرجل، وعلى فعالان كصنوان (٢) وقنوان (٣) وبعضهم يضم فاءهما، وعلى فعالان كذؤبان وصرمان في صرم وهو القليل من الإبل، وعلى فعلة كقردة، وجاء فيه فعيل كضريس (٤) قال: " ونحو قررة على أقرأ وقروء (٥)، وجاء على قرطة وخفاف وفلك، وباب عود على عيدان "

(١) الأخماس: جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظماء الإبل، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخماس.

(٢) صنوان: جمع صنو، وهو الأخ الشقيق، والابن، والعم، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد.

(٣) قنوان: جمع قنو، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب.

(٤) الضريس: جمع ضرس، ويقال: هو اسم جمع له، مثل المعيز والكليب، والضرس من الأسنان.

(٥) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر، وهو من الأضداد، قال أبو عبيد: القرء يصلح للحيض والطهر، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت، والجمع أقرأ، وفي الحديث " دعى الصلاة أيام أقرائك " وقروء على فعول، وأقرأ والأخيرة عن اللحياني، ولم يعرف سيبويه أقرأ ولا أقرأوا، قال: استغنوا عنه بفعول

أقول: اعلم أن فعلا يكسر في القلة على أفعال، في الأجوف كان أو في غيره، وقد يجئ للقليل والكثير، نحو أركان وأجزاء، وقد شد في قلته أفعل كأن كن، ويكسر في الكثرة على فعال وفعول، وفعول أكثر كبروج وبرود وجنود، وفعال في المضاعف كثير كقفاف (١) وخفاف وعشاش (٢)، هذا هو الغالب في فعل.

وقد يجئ فيه فعلة كقرطة (٣) وجحرة (٤) وخرجة (٥)، وفعل كفلك في فلك، قال تعالى في الواحد: (في الفلك المشحون) وفي الجمع: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) وذلك لان فعلا وفعلا يشتركان في أنهما جمعا على أفعال كصلب وأصلاب وجمل وأجمال، وفعل يجمع في فعل كأسد وأسد، ففعل جمع عليه أيضا، وفعل وفعل يشتركان في كثير من المصادر، كالسقم والسقم والبخل والبخل،

وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرهما وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسييرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي، وفعل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله " وباب عود على عيدان " يعنى أن فعلا إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فعالان كعيدان وحيتان، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

(١) القفاف: جمع قف، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش: جمع عش، وهو وكر الطائر بجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر.

(٣) القرطة: جمع قرط، وهو ضرب من حلى الاذن، وهو أيضا نبات،

وهو أيضا شعلة النار، والضرع (٤) الجحرة: جمع حجر، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة: جمع خرج، وهو وعاء ذو جانبيين

الباب كأكواز وأكواب، ويشارك الأجوف في فعلان غيره أيضا كحش - وهو البستان - وحشان، ويجمع حشان (١) بالضم على حشاشين كما جمع مصران وهو جمع مصير على مصارين، ولا يمتنع أن يكون حشان جمع حش بالفتح، لأنه لغة في

الحش بالضم كثور وثيران، والأول قول سيبويه. قال: " ونحو جمل على أجمال، وباب تاج على تيجان، وجاء على ذكور وأزمن وخربان وحملان وجيرة وحجلي " أقول: اعلم أن ما كان على فعل فإنك تقول في قلته أفعال، في الأجوف أو في غيره، نحو أجمال (٢) وأتواج وأقواع (٣) وأنياب، وجاء قلته على أفعل نادرا كأزمن وأجبل وأعص في عصا، ويجوز أن يكون أزمن جمع زمان كأمكن في مكان، وذلك لحمل فعال المذكر على فعال المؤنث، فإن أفعل فيه قياس، على ما يجيء، نحو عناق (٤) وأعنق، وجاء في الأجوف اليائي أنيب، وفي الواوي أدؤر وأنؤر (وأسوق، قال يونس: إذا كان فعل مؤنثا بغير تاء فجمعه على أفعل هو القياس) (٥) كما أن فعلا وفعيلا إن كانت مؤنثة

-
- (١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح، والذي نعتقده أن في الكلام سقطا، وأن أصل العبارة هكذا: " كحش وهو البستان وحشان بالكسر، وقد جمع على حشان بالضم، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران - الخ "
- (٢) في نسخة " أجبال " بالباء الموحدة، وهي صحيحة أيضا
- (٣) الأقواع: جمع قاع، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال
- (٤) العناق: الأنثى ن أولاد المعز
- (٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية

فقياسها أفعل كما يجيء، قال سيبويه: بل أفعل فيه شاذ، وإن كان مؤنثا، ولو كان قياسا لما قيل روجي وأرحاء وقدم وأقدام وغنم وأغنام، وتقول في كثرته فعلا وفعول في غير الأجوف، والفعال أكثر، وقد تزداد التاء كالحجارة والذكارة والذكورة لتأكيد الجمعية، وأما الأجوف فالقياس فيه الفعلان كالتيجان والجيران والقيعان والسيجان (١) وقد جاء في الصحيح أيضا قليلا كالشبتان (٢) وقد جاء في الأجوف فعل أيضا كالدور والسوق والنيب، كأنهم أرادوا أن يكسروا على فعول فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فبنوه على فعل، وجاء سؤوق أيضا على الأصل، لكنه همز الواو للاستثقال، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها. فألزمت ههنا للاستثقال، وكذا جاء نيوب، وليس فعول فيه مستمرا، بل بابه فعل كما مر، وجاء في غير الأجوف فعل أيضا كأسد ووثن، وقال بعضهم: لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد، فأسد أصله أسود ثم أسد ثم أسد فخفف، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأحمر وحمر، وحمار (وحمر) وغير ذلك، وأصل نيب فعل كالسوق قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، وليس فعل من أبنية الجمع، ولم يأت في أجوف هذا الباب فعال، كأنه جعل فعالن عوض فعال وفعل عوض فعول، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب، ثم جاء في غير الأجوف فعالن أيضا كحملان (٣) وسلقان في سلق وهو المظمئن من الأرض

(١) السيجان: جمع ساح، وهو شجر، والساح أيضا: الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشبتان: جمع شبت - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال، صفراء الظهر وظهور القوائم، سوداء الرأس، زرقاء العين

(٣) الحملان: جمع حمل، وهو الجذع من أولاد الظأن

وفعلان كخربان (١) وبرقان (٢) وشبثان، وفعلة كجبيرة وقيعة وإخوة،
وفعلى كحجلى (٣) وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا (٤)، وقال الأصمعي.
بل هو لغة في الحجل، والصحيح أنه جمع، ولم يأت في قلة المضاعف ولا كثرته
إلا أفعال كأمداد (٥) وأفنان (٦)، وألباب (٧)، كما لم يجاوزوا في بعض
الصحيح ذلك كالأقلام والأرسان (٨) والأغلاق (٩)، قال سيبويه: فإن
بنى المضاعف على فعل أو فعول أو فعلان (أو فعلان) فهو القياس،
ولم يذكر فيه شيئا عن العرب، فلزوم فعل مفتوح العين لأفعال أكثر من

(١) الخربان: جمع خرب - بفتحتين - وهو ذكر الحبارى، ويطلق على

الشعر يكون في الخاصرة ووسط المرفق

(٢) البرقان: جمع برق - بفتحتين - وهو الحمل وزنا ومعنى

(٣) الحجل - بفتح الحاء المهملة والجيم -: طائر على قدر الحمام كالقطا

أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا. (انظر ج ١ ص ١٩٩)

(٤) قول المؤلف " وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا " إن أراد به أن هذا

الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد على سوى هذه الكلمة فغير مسلم، لأنه قد

ورد عليها ظريبي في جمع ظربان، وهو دويبة منتنة الريح، وإن أراد أنه لم يأت

من فعل - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلي فهو كلام

مستقيم لا غبار عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلي اسم للجمع

(٥) الأمداد: جمع مدد، وهو العسكر تلحق بالغزاة

(٦) الأفنان: جمع فنن، وهو الغصن

(٧) الألباب: جمع ليب، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد في

صدر الدابة ليمنع تأخر الرجل

(٨) الأرسان: جمع رسن، وهو الزمام إذا كان على الانف، ويطلق

على الحبل

(٩) الأغلاق: جمع غلق، وهو مفتاح الباب

لزوم فعل ساكن العين لأفعل، وذلك لخفة فعل وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم في فعل، ولذلك كان الشاذ في جمع فعل مفتوح العين أقل من الشاذ في جمع فعل ساكنه

قال: " ونحو فخذ على أفخاذ فيهما، وجاء على نمور ونمر " أقول: يعني أن فعلا المكسور العين يكسر في الكثرة والقلة على أفعال، وذلك لأنه أقل من باب فعل مفتوح العين بكثير، كما أن فعلا مفتوح العين أقل من فعل ساكنه، والبناء إذ أكثر توسع في جموعه، فلهذا جاء لمضاعف فعل ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صك وأصك وصكاك وصكوك، ولم يأت لمضاعف فعل مفتوح العين إلا أفعال في القلة والكثرة كأمداد وأفنان وفعل بكسر العين أقل من فعل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه أفعال في قلة الصحيح وغيره وكثرتهما، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود، ونمر مخفف منه.

قال: " ونحو على أعجاز، وجاء سباع، وليس رجلة بتكسير "

أقول: اعلم أن فعلا بضم العين أقل من فعل بكسرهما، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد، وهو أفعال، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال، وذلك لتشبيهه بفعل مفتوح العين. قوله " رجلة " بفتح الراء وسكون الجيم " ليس بتكسير " بل هو اسم جمع، لان فعلة ليس من أوزان الجموع وقياسه أرجال كأعجاز، رجلة للقليل، ورجال للكثير.

قال: " ونحو عنب على أعناب، وجاء أضلع وضلوع "

أقول: قال سيبويه: باب عنب أكثر من باب عجز، وباب كبد أكثر من باب عنب، وباب جبل أكثر من باب كبد، وباب بحر أكثر من باب جبل، فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة، وقد يجيء في القلة على أفعال كأضلع، قال سيبويه: شبه بالأزمن في جمع الزمن، وقد يجيء في الكثرة الفعول كالضلوع والأروم (١)

قال: " ونحو إبل على آبال فيهما " أقول: أي في القليل والكثير، لقلة فعل، وهو لغات معدودة كما ذكرنا. قال: " ونحو صرد على صردان فيهما، وجاء أرطاب ورباع فيهما "

أقول: أي في القلة والكثرة، لما اختص فعل بنوع من المسميات، وهو الحيوان كالنغر والصرد (٢)، خصوة بجمع، وأيضا كأنه منقوص من فعال كغراب وغربان. أو مشبه به، وشذ منه ربع (وأرباع) (٣) تشبيها بجمل وأجمال وجمال، لأنه منه، وأما رطب وأرطاب ورطاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد، لأنه جنس لرطبة، وأنه جمعها، ومثله مصع ومصعة لجني العوسج (٤) قال: " ونحو عنق على أعناق فيهما "

(١) الأروم: جمع إرم - مثل ظلع وعناب - والأرم: حجارة تنصب علما في المفازة، وفي الحديث " ما يوجد في آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس " (٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ هـ ١ و ٢) من هذا الكتاب (٣) الربع: الفصيل ينتج في الربيع، هو أول النتاج (٤) العوسج: شجر من شجر الشوك، وثمره أحمد مدور كأنه خرز العقيق

أقول: قال سيبويه باب عنق كباب عضد في القلة، وجمعه أفعال في القلة والكثرة

قال: " وامتنعوا من أفعال في المعتل العين، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذ، وامتنعوا من فعال في الياء دون الواو، كفعال في الواو دون الياء، وفؤوج وشؤوق شاذ " أقول: يعنى أن أفعال لا يجىء في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة واويا كان أو يائيا، وفعالا لا يجىء في الأجوف اليائي من جميع الأمثلة المذكورة، وقد يجىء في الواوي كحياض وثياب، وفعولا يجىء في اليائي دون الواوي، كفيوح (١) وسيول، وقد ذكرنا ذلك في شرح جمع فعل لما فرغ من جموع أبنية الثلاثي المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جموعها إذا كانت مؤنثة بالتاء، فقال:

" المؤنث: نحو قصعة على قصاع وبدور وبدر ونوب، ونحو لقحة على لقح غالبا، وجاء على لقاح وأنعم، ونحو برقة على برق غالبا، وجاء على حجوز وبرام " أقول: اعلم أن فعلة تكسر في فعال غالبا في الصحيح وغيره، كقصاع

(١) الفيوح: جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المشناة وآخره حاء مهملة - وهو خصب الربيع في سعة البلاد. وفي نسخة " فيوح " - بالجيم مكان الحاء - وهي صحيحة أيضا، والفيوح: جمع فيح، وهو رسول السلطان الذي يسعى على رجله، أو هو المسرع في مشيه الذي يحمل الاخبار من بلد إلى بلد، قيل: هو فارسي معرب.

وركاء (١) ودباب (٢)، وجاء على فعل وكأنه مقصور فعال نحو هضبة (٣) وهضب وحلقة (٤) وحلق، وقد جاء فيه فعول أيضا لان فعولا وفعالا أخوان في جمع فعل مذكر فعلة إلا أن فعولا ههنا قليل كمانه (٥) ومؤون وبدره (٦) وبدور، وفي جمع فعل كثير، لان فعلا أخف من فعلة وأكثر استعمالا، فكان أكثر تصرفا، وإنما غلب في فعلة فعال دون فعول لأنه أخف البناءين.

وإذا كان فعلة أجوف واويا فقد يجمع على فعل كدول ونوب (٧)

(١) الركاء: جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه

الماء، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب: جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهي

الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة: كل صخرة راسية صلبة ضخمة، وقيل: الجبل المنبسط

على الأرض

(٤) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام -: كل شئ مستدير كحلقة

الحديد والفضة والذهب والناس، وقد روى في اللام الفتح، قال في اللسان:

" وقد حكى سيويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره،

وقال اللحياني: حلقة الباب وحلقته بإسكان اللام وفتحها، وقال كراع: حلقة القوم

وحلقتهم (بإسكان اللام وفتحها) وحكى الأموي: حلقة القوم بالكسر (يريد

كسر الحاء)، قال: وهي لغة بني الحرث بن كعب " اه بتصرف

(٥) المانة: قيل: هي الخاصرة، وقيل: هي السرة وما حولها، وقيل:

هي لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدره: جلد السخلة إذا فطمت، وهي أيضا كيس فيه ألف أو

عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب: جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من

مصائب الدهر، قال ابن جنى: مجيء فعلة (بفتح فسكون) على فعل (بضم

فتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون

والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لان الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضمة،

قال: وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة " اه ملخصا من اللسان

وجوب (١) وليس هذا قياس فعلة - بفتح الفاء - بل هو محمول في ذلك على فعلة - بضمها - نحو برقة وبرق ودولة ودول، وقد جاء في ناقصه فعل أيضا شاذا كقرية وقرى، قال أبو علي: وبروة (٢) وبرى، قال: وهو الذي يجعل في أنف البعير، والمعروف في هذا المعنى البرة، وفي كتاب سيبويه نزوة (٣) ونزى - بالنون والزاي - ولا شك أن أحدهما تصحيف الآخر

(١) الجوب: جمع جوبة - بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين (٢) قال في اللسان: " والبرة الخلخال، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء، والجمع

براة (كقضاة) وبرى وبرين، وبرين (بضم الباء وكسرهما). والبرة: الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني: هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير، وقال الأصمعي: تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرد في هذا النحو، وحكى أبو علي الفارسي في الايضاح برود وبرى وفسرها بنحو ذلك، وهذا نادر، قال الجوهري: قال أبو علي: أصل البرة بروة، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى. قال ابن برى رحمه الله: لم يحك بروة في برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى، ولم يقل أبو علي إن أصل برة بروة، لأن أول برة مضموم وأول بروة مفتوح، وإنما استدل على أن لام برة واو بقولهم: بروة لغة في برة " اه بتصرف (٣) النزوة: القصير، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس، وقال ياقوت في معجم البلدان: " نزوة، بالفتح ثم السكون وفتح الواو - والنزو: الوثب، والمرء الواحدة نزوة: جبل بعمان وليس بالساحل، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل في شئ من بلاد العرب مثلها، ومآزر من ذلك الصنف يبائع في أثمانها رأيت منها واستحسنها " اه

وإذا كان أجوف يائيا لم يجر ضم فائه في الجمع، بل يكسر كحيم (١) وضيع (٢) كما قيل في

الصحيح هضب، وليس هذا بقياس، لا في الصحيح ولا في غيره، وأما فعلة فإنه يكسر على فعل، في الصحيح كان أو في غيره، ككسر وقدد (٣) ولحي ورشي (٤) وذكر غير سيبويه فعلا بضم الفاء كلحي وحلي، والكسر فيهما أجود، قال سيبويه: الجمع بالألف والتاء قليل في فعلة، في الصحيح كان أو في غيره، لأن اتباع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفعل كإبل بناء عزيز، بخلاف فعلات كخطوات، إذ نحو عنق وطنب (٥) كثير، فلهذا كان استعمال فعل في القلة أكثر وأحسن من استعمال فعل فيها، فثلاث كسر أقوى من ثلاث غرف، بل الأولى ثلاث غرفات مع جواز ثلاث غرف أيضا، قال سيبويه: ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويا كان أو يائيا، يعنى مع الاتباع، فلو قلت

(١) الخيم: جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الاعراب من شعر أو غيره، أو كل بيت بينى من عيدان الشجر
(٢) الضيع: جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار، وحرفة الرجل وصناعته

(٣) القدد: جمع قدة وهي القطعة من الشئ والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حده، ومنه قوله تعالى: (وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين
(٤) رشي: جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجعل. قال ابن الأثير: الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الأخذ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا، فاما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه "اه من اللسان بتصرف
(٥) الطنب - بضم تين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسرادق

في رشوة رشوات لانقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفعل في القلة والكثرة، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل، فكيف في المعتل، قال السيرافي: وأما نحو فريه ولحية فيجوز كسر العين في جمعهما بالألف والتاء، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف. قلت: قال سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء، إذ يجب إسكان عينه ولا يجتمع كسرتان نحو قيمات وديمات (١)

وقد جاء في فعلة فعال كلقاح (٢) وحقاق (٣)، كذا ذكره سيبويه، لكنه في غاية القلة، وذكر الجوهرى أن لقاحا جمع لقوح ومى الحلوب كقلاص وقلوص (٤) واللححة بمعنى اللقوح، قال سيبويه: قد يجمع فعلة على أفعل كأنعم وأشد في نعمة وشدة، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل، وقيل: إن أشدا جمع شد في التقدير ككلب وأكلب أو جمع شد كذئب وأذؤب، ولم يستعمل شد ولأشد فيكون كأبايل (٥) جمعا لم يستعمل واحده، وقال المبرد: أنعم جمع نعم على القياس، يقال: يوم بؤس ويوم نعم والجمع أبؤس وأنعم

(١) الديميات: جمع ديمة، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة، فنقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

(٢) لقاح: جمع لقحة، وهي الناقة القرية العهد بالتاج، ويقال: الغزيرة اللبن الحلوب، واللام مفتوحة أو مكسورة، والقاف ساكنة على الوجهين (٣) الحقاق: جمع حقة، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القلوس: الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبايل: الجماعات، وقد اختلف العلماء فيه، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحدا، ثم قالوا: واحده أبول مثل عجول وعجاجيل، ويقال: وحده إيبيل

وأما فعلة - بضم الفاء - فعلى فعل غالبا، وقد يستعمل في القليل أيضا نحو ثلاث غرف، وهو قليل كما ذكرنا، وربما كسر على فعال في غير الأجوف كبرام وبراق وجفار (١) وهو كثير في المضاعف كخلال (٢) وقلال (٣) وجباب (٤) وقباب (٥)، ويقتصر في الأجوف على فعل كسور ودول، وأما الحجوز في جمع حجة (٦) السراويل: أي معقدها، فشاذ

-
- (١) البرام: جمع برمة (٢: ٧٩) والبراق: جمع برقة، وهي أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل، فإذا اتسعت فهي الأبرق، والجفار: جمع جفرة، وهي بضم فسكون جوف الصدر، وقيل: ما يجمع البطن والجنين، وقيل: منحني الضلع، وجفره كل شيء: وسطه ومعظمه
- (٢) الخلال: جمع خلة، بالضم، وهي الصداقة والمحبة، ويقال للصديق خلة أيضا، قال الحماسي:
- ألا أبلغا خلتي راشدا* وصنوي قديما إذا ما اتصل
- (٣) القلال: جمع قلة، وهي الجرة العظيمة، وقيل: الجرة ما كانت، وقيل: الكوز الصغير
- (٤) الجباب: جمع جبة، وهي ضرب من الثياب، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان
- (٥) القباب: جمع قبة، وهي البناء من الأدم، ويقال: بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب
- (٦) في النسخة الخطية "الحجز" وفي المطبوعتين "الحجوز" بواو بين الجيم والزاي، والذي في كتب اللغة الحجوز في جمع حجة، وهو الذي أثبتناه وفيها جمعه على حجز - كدول وغرف - وهو غير شاذ، قال في اللسان: "وفي حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا، أرادت بالحجز المآزر، قال ابن الأثير: وجاء في سنن أبي داود حجوز أو حجور - بالشك، وقال الخطابي: الحجور بالراء لا معنى لها ههنا، وإنما هو بالزاي جمع حجز، فكأنه جمع الجمع، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان، وقال الزمخشري: واحد الحجوز حجز بكسر الحاء وهي الحجة، ويجوز أن يكون واحدها حجة "اه، فان قرئ ما في النسخة الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا في ذاته، ولكنه لا يتفق مع قول المؤلف إنه شاذ، وإن قرئ بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله إنه شاذ، ولكنه يعكّر عليه أنا لم نجد هذا الجمع، فلعله ثابت فيما لم تقف عليه

قال: " ونحو رقبة على رقاب، وجاء على أينق وتير وبدن،
ونحو معدة على معد، ونحو تخمة على تخم "
أقول: اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء، وجاء على
أفعل كآكم (١) في الصحيح وأينق (٢) في الأجوف وآم (٣) في الناقص

(١) الأكم: جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة، وهي
الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره، وأصل الجمع أأكم على أفعل كإفلس
فقلبت الهمزة الثانية ألفا لسكوتها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة، وهذا
إبدال واجب

(٢) أينق: جمع ناقة، وانظر في تعريفها الجزء الأول (ص ٢٢ و ٢٣)

(٣) آم: جمع أمة، وهي المملوكة. قال الشاعر
تركت الطير حاجلة عليه * كما تردى إلى العرشات آم
وقال الكميت:

تمشي بها ربد النعام * تماشي الأمي الزوافر
وقال الآخر:

محلة سوء أهلك الدهر أهلها * فلم يبق فيها غير آم خوالف
وقال السليك بن السلكة: يا صاحبي ألا لحي بالوادي * إلا عبيد وآم بين أذواد
تردى: تحجل. العرشات: جمع عرش - بضمين - وهو جمع عريش
والعريش: الخيمة، ويقال: الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم
فسكون - وهو طعام الوليمة. وربد: جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة
والزوافر: جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد
نفسه. أذواد: جمع ذود، وهو جماعة الإبل من ثلاثة إلى عشرة. وأصل
أمة أمو. انظر تعريفها في (ص ٣٠ من هذا الجزء)

وعلى فعل كثير (١) وقيم، وكان أصله فعال لقلبهم الواو ياء، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الاعلال، وجاء على فعل كبذن (٢) وخشب (٣) ونوق ولوب (٤) وسوح (٥)، وليس بالكثير، ويجوز في الصحيح ضم العين: إما على أنه فرع الاسكان، أو أصله، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وفعلة من الناقص كثير كقناة (٦) وحصاة، وأكثر ما يستعمل في معني الجمع منه محذوف التاء كالحصا والحصا والقنا والأضا (٧)، أو بالألف والتاء، وقد يجمع

-
- (١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة، وهي المرة، وجاء في جمعه تارات، قال الجوهري: " تير مقصور من تيار كما قالوا قامات وقيم " ووقع في بعض نسخ الأصل " تير " بالمثلثة وهو تصحيف
- (٢) البدن: جمع بدنة، وهي ما يهدى إلى مكة من الإبل والبقر، قال الجوهري: البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لانهم كانوا يسمونها
- (٣) الخشب: جمع خشبة وهي قطعة الشجر
- (٤) اللوب: جمع لابة، وهي أرض ذات حجارة سوداء، ومنه ما في الحديث " ما بين لابتيها أفقر مني "
- (٥) السوح: جمع ساحة، وهو فضاء يكون بين الدور
- (٦) القناة: هي من الرماح ما كان أجوف كالقصب، وهي أيضا الأبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض، والقناة أيضا: القامة
- (٧) الأضا: أم جنس جمعي، واحده أضاة، وهي الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فعول كدوي (١) وصفي (٢) في دواة وصفاء، وعلى فعال أيضا كإضاء وإماء، وجاء الأموال كالإخوان (٣) واما الفعلة - بفتح الفاء وكسر العين - كالمعدة، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين، كالمعد والنقم، قال السيرافي: ومثله قليل غير مستمر، لا يقال في كلمة وخلفة (٤) كلم وخلف، وإنما جمع معدة ونقمة على فعل بكسر الفاء وفتح العين لانهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم معدة ونقمة ككسرة نحو كتف في كتف، فجمعا على ذلك، فمعد ونقم في الحقيقة جمع فعلة لا جمع فعلة، وأما غيرهما نحو كلمة وخلفة فلا يجئ على وزن كسرة إلا عند بنى تميم وأما فعلة نحو تخمة فعلى تخم، شبهوا فعلة بضم الفاء وفتح العين بفعلة بضم الفاء وسكون العين، فجمع على فعل، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحدته بالتاء كالرطبة والرطب، لان الرطب مذكر كالبر والتمر، ونحو

(١) دوى: جمع دواة، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة، وأصله دووى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء. قال أبو ذؤيب عرفت الديار كرقم الدوى * يحبره الكاتب الحميري

(٢) الصفي: جمع صفاء، وهي الصخرة الملساء، وأصل صفي صفوي فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابي أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبى * إذا ترامى بنو الأموان بالعار ويجمع على أموان بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة: الحامل من النوق، وجمعها خلف - بكسر اللام - وقيل: جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا لواحد النساء امرأة. قال ابن برى: شاهده قول الراجز: * مالك ترغين ولا ترغو الخلف *

وقيل: الخلفة هي التي استكملت سنة بعد النتاج ثم حمل عليها فلقحت

التخم والتهم مؤنث كالغرف، وتصغير رطب رطيب، وتصغير تخم وتهم لا يكون إلا على تخيمات وتهيمات، بالرد إلى الواحد، فليسا إذن كالرطب والمصع (١) إذ هما جنسان كالتمر والتفاح (٢)
* قال: " وإذا صح باب تمرة قيل تمرات بالفتح، والاسكان فيه ضرورة، والمعتل العين ساكن، وهذيل تسوي، وباب كسرة على كسرات بالفتح والكسر، والعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح، ونحو حجرة على حجرات بالضم والفتح، والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح وقد يسكن في تميم نحو حجرات وكسرات، والمضاعف ساكن في الجميع، وأما الصفات فبالاسكان وقالوا لجبات وربعات للمح اسمية أصلية وحكم أرض وأهل وعرس (٣)

-
- (١) المصع: اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي ثمرة العوسج (أي الشوك) وهي أيضا طائر أخضر
(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجموع مثل غرفة وغرف ومدية ومدى وكسرة وكسرة وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وسمرة وسمر، فإن كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فإن كان مذكرا فهو اسم جنس جمعي، وإن كان مؤنثا فهو جمع، وسيأتي لذلك مزيد بحث للمؤلف في آخر هذا الباب
(٣) العرس - كقفل - طعام الوليمة، وربما قيل فيه عرس - كعنق - كما قال الراجز: إنا وجدنا عرس الحناط * لئيمة مذمومة الحواط وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج ١ ص ٢٤٢)

وعير (١) كذلك، وباب سنة جاء فيه سنون وقلون وثبؤن وجاء
قلون وسنونات وعضوات وثبات وهنات. وجاء أم كاكم "
أقول: قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية*، فنقتصر على حل
الفاظه

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة، قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير
إنكم لسارقون)، أو هي الإبل تحمل الميرة، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا
أو بغالا

(* قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٥): " ولنذكر شيئا من
أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول:
كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة، فإن
كان صفة كصعبة أو مضاعفا كمدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان
عينه في الجمع بالألف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه
كتمرات ودعدات: والتزم في جمع لجة لجات - بفتح العين - لان في لجة
لجتين فتح العين، وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل
لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها، يقال: شاة لجة، إذا
قل لبنها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة، وأجاز المبرد إسكان
عين لجات قياسا لا سماعا، وغلب الفتح في جمع ربة لتجويز بعضهم فتح عين
الواحد، وقيل: إنها كانت في الأصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما
يقال في جمع امرأة كلبة: نسوة كلبات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره
نحو ضخعات وصعبات، خلافا لقطرب، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين
فعلات للضرورة، قال ذو الرمة:

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه* خفوقا، ورقصات الهوى في المفاصل
وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات بسكون عينهما وقد
يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز أيضا
في القياس ان يقال: نسوة كلبات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول:
صعبات بفتح العين إذا سميته بصعبة وأهل في الأصل اسم دخله معنى
الوصف فقيل في جمعه: أهلون، وأدخلوه التاء فقالوا: أهلة. قال:
وأهلة ود قد تبريت ودهم* وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي
أي: وجماعة مستأهلة للود. قال:

فهم أهلات حول قيس بن عاصم* إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثر
ويقال: أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات. وقال:
* أخو بيضات رائح متأوب*

وقرئ في الشواذ: (ثلاث عورات). وانما سكن عين الصفة وفتح عين
الاسم فرقا، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها
للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكن المضاعف والمعتل العين
استثقالا: اي فرارا من الثقل العارض لتحريك أول المثليين وتحريك الواو
والياء. فإن قيل: فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. قلت: ان الحركة

عارضه في الجمع ولذلك لم تقبلهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة.

واما فعلة - بضم الفاء وسكون العين، كغرفة وكذلك فعل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الألف والتاء كغدات، وإن كانت معتلة العين - ولا تكون الا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات، لانهم عللوه بخفة الفتحة على الحرف العلة وبكونها عارضة، لكن سيبويه قال: لا تتحرك الواو في دولات، والظاهر أنه أراد بالضم. وإن كانت صحيحة العين: فإن كانت صفحة كحلوة فالاسكان لا غير، وإن كانت اسما: فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كغرفات، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف، وذلك لان نحو عنق أكثر من نحو إبل، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يحز الاتباع اتفاقا، للثقل، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه. وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات، وفي غيرهم بالعكس. والهاء زائدة بدليل الأمومة. وقيل: أصلية، بدليل تأمته، لكونه على وزن تفعلت. قال: * أمهتي خندف والياس أبي *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) فحذف اللام وأما فعلة (بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند: فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين، نحو قادات، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) في جمع غير شاذ عند غير هذيل، وإن كانت صحيحة العين: فإن كانت صفة فالاسكان كعلجات، وإن كانت اسما: فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات، ومنع الأندلسي الفتح، وإن كانت اللام ياء كلحية، جاز الفتح والاسكان، وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلّة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام؟ وأجازه السيرافي، لعروض الكسر، وقياسا على خطوات، وإن صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان، والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات " اه كلامه

قوله " والمعتل ساكن " كجوزات وبيضات (١)، لاستثقال الحركة

(١) البيضات: جمع بيضة، وهي بيضة الطائر، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتماء به وغير ذلك، وقد جمع على بيضات - بالاسكان - كما هو القياس، وعلى بيضات - بالفتح - وهو شاذ، ومنه قول الشاعر:
أخو بيضات رائح متأوب * رفيق بمسح المنكبين سوح

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما.
قوله " وهذيل تسوى " أي: تفتح في الأجوف كما تفتح في الصحيح، استخفافا
للفتحة، ولا تقلب الواو والياء ألفا، لعروض الحركة عليهما
قوله " والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح " أما المعتل العين فنحو
قيمات وريمات، ولا يكسر العين استثقالا للكسرة على الياء المكسورة ما قبلها،
وأما الناقص الواوي فنحو رشوات، ولا يكسر العين لثلا ينقلب الواو ياء فيلتبس،
ولو خليت واوا لاستثقلت.
قوله " والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح " أما المعتل العين فنحو
دولات (١) ولا يضم العين للاستثقال، وأما الناقص اليائي فلا يضم عينه، لاستثقال
الياء المضموم ما قبلها لاما، وإن قلبت واوا اعتدادا بالحركة العارضة لالتبس
بالواوي.
قوله " وقد يسكن في تميم نحو حجرات وكسرات " بخلاف نحو تمرات،
استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر في هذين البابين.
قوله " والمضاعف ساكن في الجميع " نحو شدات وغدات (٢) وردات.
وأما الصفات فنحو صعبات وخلوات وعلجات (٣) تسكن للفرق، وتسكينها

(١) الدولات: جمع دولة - بضم الدال - وهي ما يتداوله الناس بينهم،
من فئ المال ومنه قوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم). انظر
(ص ١٠٥ من هذا الجزء)
(٢) الغدات: جمع غدة، وهي كل عقدة يحيط بها شحم في الجسد، ومنه
المثل: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية. أنظر (ج ١ ص ٨٨)
(٣) العلجات: جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهي مؤنث العالج، وهو
الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ. أنظر شرح الشاهد الثامن
والثلاثين (ح ١ ص ٢٤٢)

أولى من تسكين الأسماء، لان الصفات أثقل. قوله " لجلات " (١) وربعات (٢) للمح اسمية أصلية " لم أر في موضع أن لجة في الأصل اسم، بلى قيل ذل في ربة.

(١) اللجة: هي الشاة التي قل لبنها. قال في اللسان: " وشاة لجة (كنمرة) ولجة (كغرفة) ولجة (كفرية) ولجة (كشجرة) ولجة (كنبقة) ولجة (كعنية) الأخيرتان عن ثعلب: مولية اللبن، وخص بعضهم به المعزى، قال الأصمعي: إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل فهي لجاب، ويقال منه: لجت (ككرم) لجابة، وشياه لجات (بالتحريك) ويجوز لجت (بالتضعيف). قال ابن السكيت: اللجة النعجة التي قل لبنها، قال: ولا يقال للعز لجة، وجمع لجة (بالتحريك) لجات على القياس، وجمع لجة (بالتسكين) لجات بالتحريك وهو شاذ لان حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به، كما قالوا: امرأة كلبة، فجمع على الأصل، وقال بعضهم: لجة ولجات نادر، لان القياس المضطرد في جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين. قال سيبويه: وقالوا: شياه لجات فحركوا الأوسط لان من العرب من يقول: شاة لجة (بالتحريك) فإنما جاءوا بالجمع على هذا " اه بتصريف، والحاصل أن للعلماء في تخريج لجات بالتحريك ثلاثة أوجه: أولها أنه جمع لجة بالتحريك، وقد ترك في هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن، ثانيها أن لجات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها في الأصل اسم كتمرات وزفرات، ثالثها: أن لجات - بالتحريك - شاذ، وهذا تحريك الذي لا يلاحظ اسميتها في الأصل ولا مجئ المفرد محركا (٢) الربة - باسكان الباء وفتحها -: يوصف به الرجل والمرأة، يقال: رجل ربة، وامرأة ربة، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير. قال في اللسان: " وصف المذكور بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكور بخمسة ونحوها حين قالوا: رجال خمسة، والمؤنث ربة وربعة كالمذكر، وأصله له، وجمعهما جميعا ربعات، حركوا الثاني وإن كان صفة لان أصل ربة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي " اه

قوله " وحكم أرض " أي أن المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة، يجوز فيها الأوجه المذكورة.

قوله " وباب سنة " أي: إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون، جبرا لما حذف منها، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح.
قوله " وسنوات وعصوات (١) " أي: قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام.
قوله " ثبات (٢) "

(١) عضوات: جمع عضة، وهي الفرقة والقطعة من الشيء، والكذب، وقد اختلفوا في المحذوف من هذه الكلمة، فقال جماعة: المحذوف واو بدليل جمعهم إياها هاء بدليل قولهم في جمعه: عضاه، كما قالوا شفاه في جمع شفة، وبدليل قولهم: عضه يعضه عضها ورجل عاضه. إذا جاءه بالإفك والبهيتة، وقال الشاعر: أعوذ بربي من النافثا* ت في عضه العاضه المعضه

(٢) ثبات: جمع ثبة، وهي الجماعة، قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا " وهي مأخوذة من ثبيت بالتضعيف: أي جمعت، أو من ثاب يثوب: قال في اللسان: " قال ابن جنى: الذاهب من ثبة واوا، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هن من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء، وقد تكون ياء على ما ذكر. قال ابن برى: والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كغرفة) حملا على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واوا نحو عزة وعضة، ولقولهم: ثبوت له خيرا خيرا أو شراء، إذا وجهته إليه. قال الجوهري: والثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه، لأن أصله ثوب كما قالوا أقام إقامة، وأصله إقواما، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل " اه

ومثل ثبة في الوزن وحذف اللام قلة، ولم يذكرها الرضي وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها. والقلة - بضم ففتح - : عودان يلعب بهما الصبيان، وقد اختلفوا في لامها المحذوفة، فقليل: واو، لأن العرب قالت: قلوت القلة أقلوها قلوا، وقليل: ياء، لأنهم قالوا: قليت أقلى قليلا

وهنات (١) " أي: قد يجمع بالألف والتاء من غير رد اللام.
قوله " وجاء آم كآكم " هو أفعل، وأصله أأمو، قلبت الواو ياء والضممة كسرة
كما في أدل (٢) وحذفت الياء كما في قاض، وقلبت الهمزة الثانية ألفا
كما في آمن.

قال: " الصفة، نحو صعب على صعاب غالبا، وباب شيخ على
أشياخ، وجاء ضيفان ووغدان وكهول ورطلة وشيخة وورد وسحل
وسمحاء، ونحو جلف على أجلاف كثيرا، وأجلف نادر، ونحو حر
على أحرار "

أقول: اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر، لمشابتها الافعال وعملها عملها،
فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف
والتاء، لأنه فرعه، وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون في لفظها
ما يدل على تلك الضمائر، وليس في التكسير ذلك، فالأولى أن تجمع: بالواو والنون
ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم،
ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابها

(١) هنات: جمع هنة، وهي اسم يكنى بع عن المرأة، فيقال: يا هنة أقبلي
(٢) أصل أدل أدلو، فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضما أصليا
وذلك مما لا نظير له في العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلنت إعلال قاض

الفعل، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي، إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه، وتكسير اسم الفاعل في الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه، وأما اسم المفعول من الثلاثي

فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير.

ثم نقول: فعل يكسر في الغالب على فعال، ولا يكسر على أفعال، لأن للوصف في الأغلب موصوفاً يبين القلة والكثرة، والأصل في الجموع جمع الكثرة كما مر، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشياخ، وقد جاء فعلاً بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفان ووغدان بكسر الواو، كما جاء في الاسم رئلان، وقد جاء فعلاً كوغدان (١)، كما جاء في الاسم ظهران، ويجوز أن يكون نحو ضيفان وشيخان في الأصل فعلاً مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء، وجاء فيه ضيوف وشيوخ، دخل هنا فعول على فعال كما دخل في الأسماء نحو كعاب وكعوب، إلا أن الاسم أقعد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر، ففعول فيه أكثر منه في الصفة، وقد جاء فيه فعلة كرطلة في رطل، وهو الشاب الناعم، وجاء فعلة بسكون العين كشيخة، وجاء فعل نحو كث (٢) وثظ (٣)

-
- (١) وغان: جمع وغد، وهو الأحمق الضعيف العقل، وهو أيضاً خادم القوم، وقيل: الذي يخدم بطعام بطنه، والوغد أيضاً: قدح من سهام الميسر لا نصيب له
- (٢) كث - بضم الكاف -: جمع كث - بفتح الكاف - وهو كثيف اللحية
- (٣) ثظ - بضم الثاء -: جمع ثظ - بفتح الثاء - وهو الذي لا شعر على عارضيه

وجون (١) وخيل (٢) وورد (٣)، وجاء فعل بضمين، والظاهر أن أحد البناءين فرع الآخر، نحو سحل وسحل (٤) وصدق اللقاء (٥)، وربما لا يستعمل إلا أحدهما، وقالوا سمحاء تشبيها لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل، فسمح وسمحاء كعالم وعلماء، أو شبه فعل بفعيل فكأنه جمع سميح ككريم وكرماء، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عبد جمع على أفعل في القلة فقالوا أعبد، فان سمي بفعال أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فعل فإنه يكسر على أفعال نحو أجلاف في جلف، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم (٦)، وأنقاض (٧) وأنضاء (٨)، وجاء أجلف تشبيها بالأسماء كأذؤب، وهو نادر في الصفات

وأما فعل فإنه أقل في الصفات من فعل، كما كان كذلك في الأسماء، ويجمع على ما جمع عليه فعل بالكسر كأمرار وأحرار، وفعل بالكسر أقل من فعل بالفتح كما في الأسماء

-
- (١) جون: جون - جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة، والأحمر الخالص، والأبيض (٢) خيل: جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبير (٣) ورد: جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكميت والأشقر (٤) سحل: جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا ييرم غزله، أو الأبيض من القطن (٥) صدق: جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء، والصلب المستوى من الرماح والرجال، والكامل من كل شيء (٦) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه (٧) أنقاض: جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض (٨) أنضاء: جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الإبل وغيرها، وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال: " ونحو بطل على أبطال وحسان وإخوان وذكران ونصف،
ونحو نكد على أنكاد ووجاع وخشن، وجاء وجاعي وحباطي وحاداري،
ونحو يقظ على أيقاظ، وبابه التصحيح، ونحو جنب على أجناب "
أقول: ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فعل في الصفات
فعال، قال: وكسروا عليه كما يكسر فعل عليه، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في
الأسماء نحو كلب وكلاب وجمل وجمال، قال: وربما كسروه على أفعال،
لأنه مما يكسر عليه فعل فاستغنوا به عن فعال، وأما فعلاان وفعلاان كإخوان
وذكران فلاستعمال أخ وذكر استعمال الأسماء فهما كخربان (١)
وحملان (٢)، وكذا نصف (٣) بضمين ونصف بسكون العين لكونه
كالأسماء، وعده سيبويه في الأسماء، فهو كأسد وأسد عنده، وما كان للمصنف
أن يعد الثلاثة في الصفات، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون
الموصوف، وفعل بفتح العين أقل في الصفات من فعل بسكونها
وأما فعل فإنه يكسر على أفعال كأنكاد (٤)، فهو كأكباد في الأسماء
واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير، والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه.
عليك تكسير شيء من الصفات، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها
تكسيرها، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع الا جمع السلامة.

(١) الخربان: جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري، وقد تقدم

قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا

(٢) الحملان: جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه،

وجمع على أحمال أيضا

(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدة والمسنة،

وقيل: هي الكهلة، ويقال: امرأة نصفة - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا

(٤) أنكاد: جمع نكد - ككتف - وهو اللئيم المشئوم

وأما وجاع (١) فلحمل فعل بالكسر على فعل بالفتح كحسان، وقل فيه فعل بضمّتين كخشن، وهو محمول على الاسم كتمر.
 قوله " وجاء وجاعي " فعالي كثير في جمع فعلان، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سكارى في سكران وسكرى، وليس بغالب، بل الغالب فيه فعال كغراث (٢) وجياع في غرثان وغرثى وجوعان وجوعى، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقيامه في التكسير فعالي كما يجى جمع جمعه فحمل فعل على فعلان المحمول على فعلاء، وإنما حمل فعل على فعلان لتشاركهما في باب فعل يفعل في كثير من المواضع، نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان وعطش وعطشان، والحبط: المنتفخ البطن من كثرة أكل الربيع، وقالوا وجعي أيضا في جمع وجع، مع أن قياس فعلى أن يكون جمع فعليل بمعنى مفعول كقتلي وجرحي، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه، لان هذا أمر يبتلون به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون، وفعيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجى، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجى في موضعه، مثل وجع ووجعي وهرم وهرمي وضمن (٣)

(١) وجاع: جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان:
 " الوجع: اسم جامع لكل مرض مؤلم، والجمع أوجاع، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويجمع ويأجع فهو وجع، من قوم وجعي، ووجاعي، ووجعين، ووجاع، وأوجاع
 (٢) غراث: جمع غرثان غرثان - كعطشان - وهو الجوعان، وتقول: غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو غرث وغرثان، وامرأة غرثى وغرثانة، والجمع غرثى - كجرحى، وغرثى - كسكارى، وغرث - كعطاش.
 (٣) الضمن - ككتف -: العاشق، أو الزمن، أو المبتلى في جسده. قال في اللسان: " رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث: مريض، وكذلك ضمن (ككتف)، والجمع ضمنون، وضمين والجمع ضميني، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعيل على تصور معنى مفعول. قال سيبويه: كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التي أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون " اه

وضمني وزمن وزمني (١).
قوله " ونحو يقظ (٢) على أيقاظ " ومثله نجد: أي شجاع، وأنجاد،
قيل: لم يجيء في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان، والباقي منه مجموع جمع
السلامة، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لا اشتراكهما كيقظ وندس (٣)

(١) الزمن - ككتف - : ذو العاهة. قال في اللسان: " زمن يزمن (من باب فرح) زمنا، وزمنة (كشبهة) وزمانه، فهو زمن والجمع زمنون.... وزمين والجمع زميني، لأنه جنس للبلايا التي يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون، فطابق باب فعمل الذي بمعنى مفعول، وتكسيه على هذا البناء نحو جريح وجرحي، وكليم وكلمى " اه
(٢) اليقظ - ككتف، واليقظ - كرجل، واليقظان: ذو الفطنة والحذر قال في اللسان: " ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب: أي متيقظ حذر، والجمع أيقاظ، وأما سيبويه فقال: لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) في الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه في التكسير، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ، لان فعلا (ككتف) في الصفات أكثر من فعل. قال ابن بري: جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كعداري) " اه
(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع، وهو أيضا العالم بالأمور والاحبار. قال في اللسان: " قال سيبويه: الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء في الصفات، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعه بالواو والنون " اه

وفظن (١)، وقد جاء أفعال في جمع فعل اسما أيضا كعضد وأعضاء وعجز وأعجاز، وحكى أبو عمرو الشيباني يقظ ويقاظ كما في الاسم نحو سبع وسباع، وهو في فعل الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكنا منه في التكسير؟ والحق أن يقاظا جمع يقظان لكون فعال غالبا في فعلا كعطاش وجياع في عطشان وجوعان.

قوله " ونحو جنب على أجنب " فعل في الصفات في غاية القلة، فلا يكسر إلا على أفعال، وإنما اختاروه لخفته، وحكى جناب وجنبان. فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاء لها تكسير سبعة، وأعم جموعها أفعال، فإنه يحى لجمعها كما ذكرنا، نحو أشياخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأيقاظ وأنكاد وأجناب، ثم فعال لمجيئه لثلاثة منها، نحو صعاب وحسان ووجاع، وبواقي جموعها متساوية: أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففعل كحطم (٢) وختع (٣) وفعل كأتان إبد: أي ولود، وامرأة باز: أي ضخمة، ولا غيرهما (٤)

- (١) رجل فظن - كعضد وكتف وفلس - وفطين وفظون وفظونة. كفروقة -: أي غير غبي، وقد جمعه على فظن - بضم فسكون، (٢) الحطم: الراعي الذي يعنف ويشتد في سوقه، وقال الراجز: قد لفها الليل بسواق حطم * ليس براعي إبل ولا غنم وفي المثل " شر الرعاء الحطمة " قال ابن الأثير: هو العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها. ضربه مثلا لوالي السوء (٣) الختع: الحاذق في الدلالة، وهو السريع المشي الدليل، ويقال: رجل ختع وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وختوع (ككوثر) (٤) قوله " ولا غيرهما " أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من الصفات إلا هاتان الكلمتان

وفعل كسوى (١) وعدى، (٢) ولا غيرهما، (٣) فلم يسمع فيها تكسير، وقولهم
أعداء جمع عدو كأفلاء جمع (٤) فلو، لا جمع عدى.

(١) سوى: هو وصف في نحو قولهم: مكان سوى، قال الله تعالى: (فاجعل
بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحو ولا أنت مكانا سوى): أي مكانا معلما معروفا،
وقالوا: هذا رجل سوى والعدم، يريدون وجوده وعدمه سواء، والسين مكسورة
أو مضمومة فيهما، وقالوا: مكان سوى - بكسر السين وضمها أيضا - وسواء:
أي نصف عدل ووسط

(٢) عدى: هو وصف في نحو قولهم: قوم عدى. قال شاعر الحماسة
يقال هو زرارة بين سبيع الأسدي، ويقال هو نضلة بن خالد الأسدي):
إذا كنت في قوم عدى لست منهم* فكل ما علفت من خبيث وطيب
وقال الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هند هند بنى بدر* وإن كان حيانا عدى آخر الدهر
وقد قال الأصمعي: "يقال هؤلاء قوم عدى مقصور يكون للأعداء وللغرباء
ولا يقال قوم عدى (بضم أوله) إلا أن تدخل الهاء فتقول عداة في وزن قضاة"
ويشهد للمعنى الأول بي الأخطل وللمعنى الثاني بيت الحماسي، وقد تكون اسم جمع
قال في اللسان: "وأما عدى وعدى فاسمان للجمع لان فعلا وفعلا ليسا بصيغتي
جمع إلا لفعلة أو فعلة (بكسر أوله وضمه) وربما كانت لفعلة وذلك قليل كهضبة
وهضب، وبدره وبدر" اه

(٣) "قوله ولا غيرهما" ليس صحيحا، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن برى
في حواشي الصحاح: ماء روى، وماء صرى، وملامة ثنى، وواد طوى،
ولحم زيم، وسبي طيبة، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه، وقد جاء في بعضه
ضم أوله

(٤) الفلو - كعدو، وكسمو، وكقنو: الجحش والمهر إذا فطم. قال
الجوهري: لأنه يفتلى: أي يفطم. قال دكين

كان لنا وهو فلو نريبه* مجعثن الخلق يطير زغبه
ومعنى نريبه نريبه، وأصل نريبه نريبه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الأمثال
قلبوا ثالثها ياء، كما قالوا: تظنى وتقضى، في تظنن وتقضض، قال الراجز:
* تقضى الباز هوى ثم كسر*

ومعنى مجعثن الخلق غليظه، شبه بأصل الشجرة في غلظه، وأصل الشجرة
يقال له جعثن بزنة زبرج

قال: " ويجمع الجميع جمع السلامة للعقلاء الذكور، وأما مؤنثه فبالألف والتاء لا غير، نحو عبلات وحلوات وحذرات، ويقظات، إلا نحو عبلة وكمشة فإنه جاء على عبال وكماش، وقالوا عالج في جمع عالجة " أقول: قال سيبويه: يجمع فعلة نحو حسنة على حسان، ولا يجمع على فعال إلا ما جمع مذكروه عليه، كما تقول في جمع حسن وحسنة: حسان، ولما لم يقل في جمع بطل بطل لم يقل في جمع بطلة أيضا، فكل صفة على فعل جمعت على فعال يجمع مؤنثها أيضا عليه، فهذا الذي قاله سيبويه مخالف قول المصنف.

قوله " إلا نحو عبلة (١) " قال سيبويه: كل ما هو على فعلة من الأوصاف يكسر على فعال نحو كمشة وكماش، والكمش: السريع الماضي، وجعدة وجعاد، (٢) وذلك لكثرة مجيء هذا البناء، فتصرفوا في جمعه، وأما عالج

(١) العبلة: الضخمة من كل شيء، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة
وضخامات وضخام

(٢) الجعد من الرجال: المجتمع بعضه إلى بعض، والسبط الذي ليس بمجتمع،
وقيل: الجعد من الرجال الخفيف، والجعد من الشعر خلاف السبط، وقيل:
هو القصير، والأنثى جعدة، والجمع جعاد وجعدات

في جمع علجة فلجريه مجرى الأسماء نحو كسرة وكسر، والعلج: العظيم من حمر الوحش.

قال: " وما زيادته مدة ثلاثة في الاسم نحو زمان على أزمنا غالبا، وجاء قذل وغزلان وعنوق، ونحو حمار على أحمره وحمر غالبا، وجاء صيران وشمائل، ونحو غراب على أغربة، وجاء قرد وغربان وزقان، وغلمة قليل، وذب نادر، وجاء في مؤنث الثلاثة أعنق وأذرع وأعقب، وأمكن شاذ "

أقول: اعلم أن أفعلة مطرد في قلة فعال، كأزمنا وأمكنة وأفدنة (١) وأقذلة (٢)، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضا، كأزمنا وأمكنة، والغالب في كثرته فعل كقذل وفدن، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين، وما كان منقوصا كسماء وأسمية، وهو المطر، ودواء وأدوية، اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التغير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فعل، إذ كانوا يقولون سم ودوا، كأدل، فيكون الجمع الكثير على حرفين، فإن قيل: فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت، قيل: التخفيف ليس في كلام جميع العرب، وليس بلازم أيضا في كلام من يخفف، وأيضا فالمخفف

(١) أفدنة: جمع فدان - بفتح الفاء وتخفيف الدال، وقد تشدد - وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث، وقيل: هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما، ولا يقال للواحد: فدان، وقيل: يقال، وجمع الفدان مخففا أفدنة، كأرغفة، وفدن، كسحب، وجمع المثقل فدادين
(٢) القذال - كسحاب - ما بين الاذنين من الرأس، وجمعه أقذله وقذل، وتقول: قذله قذلا - من باب نصر، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم المثل، ألا ترى إلى قولهم قضو الرجل، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمّة، كيف بقيت مع حذف الضمة.
قوله: " وغزلان " جاء فعلا في فعال، وليس من بابه، لكنه لتشبيهه فعال بفعال كغربان وحيران، في غراب وحوار (١).
قوله " وعنوق " ليس هذا موضعه، لان العناق مؤنث، وهو الأنثى من ولد المعز، يقال في المثل: " العنوق بعد النوق (٢) " في إلى يفتقر بعد الغنى، وقد أورده

سيبويه على الصحة في جمع فعال المؤنث، قال: حق فعال في المؤنث أفعل كعناق وأعناق، لكن فعولا لما كان مؤاخيا لأفعل في كثير من المواضع، إذ هو في الكثير كأفعل في القليل، جمعه في الكثير على عنوق، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر: سمى، لأنه يذكر ويؤنث، يقال: أصابتنا سماء: أي مطر.
قوله " ونحو حمار على أحمره " فعال وفعال يتساويان في القليل والكثير، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين، فأحمره للقلة، وحرر للكثرة وقد يخفف فعل في تميم، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، نحو ثلاثة جدر وأربعة كتب، ولا يقال: أجدره، ولا أكتبه، والمضاعف منه

(١) الحوار - كغراب وكتتاب - : ولد الناقة ساعة يولد، وقيل:
إلى أن يفصل عن أمه، وجمعه أحورة، وحيران، وحوران، وفي المثل:
" حرك لها حوارها تحن "

(٢) قال في اللسان: " قال ابن سيده، وفي المثل " هذه العنوق بعد النوق "،
يقول: مالك العنوق بعد النوق، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الإبل، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل، وراعى الإبل عزيز شريف " اه

لا يجيء إلا على أفعلة في القلة والكثرة، نحو خلال (١) وأخلة، وعنان (٢) وأعنة، لاستثقالهم التضعيف المفكوك، ولا يجوز الادغام لما يجيء في بابه، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا، لا يجيء إلا على أفعلة كما ذكرنا في فعال بفتح الفاء، قال سيبويه: وفعال بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فعال بالكسر، والأجوف الواوي منه مسكن العين: كأخونة (٣) وخون، وأبونة (٤) وبون، استثقلت الضمة على الواو، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال:

٥٦ - عن مبرقات بالبرين وتبدو* بالأكف اللامعات سور (٥)

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة، إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو، فيقال في جمع عيان، وهو حديدة الفدان: "عين" كما قالوا في

(١) الخلال: ما تخلل به الأسنان، وهو أيضا عود يجعل في لسان

الفصيل لئلا يرضع

(٢) العنان: سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب وجراب - : ما يوضع عليه الطعام، وضع بالفعل أو لم يوضع، والمائدة: ما يكون عليه الطعام بالفعل، وقيل: هما واحد، وانظر

(ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب وجراب - : أحد أعمدة الخباء،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله:

قد حان إن صحوت أن تقصر* وقد أتى لما عهدت عصر

وبعده بيت الشاهد، ثم قوله:

بيض عليهن الدمقس وفي* الأعناق من تحت الأكفة در

حان: قرب، صحوت: أفقت من السكر، تقصر: تقلع وتكف عما أنت

عليه، وعصر - بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله: "عن

مبرقات" متعلق بتقصر، ومبرقات: جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا

تحسنت، والبرين: جمع برء - بضم ففتح - وهي الخلخال، والسور: جمع سوار

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها. يقول: قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى

النساء اللاتي يتحملن بالخلخال والأسورة، والاستشهاد بالبيت على أن ضم

الواو في "سور" لضرورة الشعر

بيوض: بيض (١) ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء، فتقول: عين، كما قالوا بيض في جميع أبيض، وجاء فيه فعلاان كصيران في صوار، وهو القطيع من بقر الوحش، حملا على فعال، لان فعلاان بابه فعال بالضم، وما حمل عليه من فعل كصردان ونغران (٢) كما ذكرنا قوله " وشمائل " ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عنوق، لان شمالا مؤنث بمعنى اليد، والقياس أشمل كأذرع، وفعائل في جمع فعال جمع لم يحذف من مفردة شيء، فشمال وشمائل كقمطر (٣) وقماطر، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثال كرسالة ورسائل، ولما كان شمال في تقدير التاء جعل كأن التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه قوله " ونحو غراب على أغربة " وهو يساوى في القلة أخويه (٤): أي

(١) تقول: دجاجة بيوض وبياضة، ودجاج بيض، إذا كانت تبيض كثيرا.

(٢) الصرد: طائر ضخم الرأس. أنظر (ج ١ ص ٣٥، ٢٨١) والنغر: طائر أحمر المنقار كالعصفور، وأهل المدينة يسمونه البلبل. أنظر (ج ١ ص ٢٨١)

(٣) القمطر: الحمل القوي السريع، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب، أنظر (ج ١ ص ٣، ٥)

(٤) يريد أن فعلا - كغراب - يساوى في القلة أخويه، وهما فعال بالفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ " أخونة " وهو جمع خوان. وليس بشيء

يجمع على أفعله كأغربة وأخرجة (١) وأبغثة (٢) وبابه في الكثير فعلان كغلمان وخرجان وغربان وذبان (٣) وجاء على فعلان مضموم الفاء لغتان فقط وهما حوران وزقان، في حوار وزقاق، والباقي مكسورها، وقد يقتصر في بعض ذلك على أفعله للقلة والكثرة كأفئدة، وقد يحمل فعال بالضم على فعال بالكسر لتناسب الحركتين، فيقال قرد في قراد كجدر في جدار، وهو قليل نادر، ومثله ذب وأصله ذبب، والادغام بناء على مذهب بنى تميم في تخفيف نحو عنق وإلا فحق فعل أن لا يدغم كما يجيء في باب الادغام، وأما علمة فنائب عن أغلمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غلمة رجعت إلى القياس نحو أغيلمة، وجاء في فعال فواعل شاذًا، كدواخن وعواثن، في دخان وعثان، بمعناه، وليس لهما ثالث قوله " وجاء في مؤنث الثلاثة أفعل " فرقوا بين مذكرها ومؤنثها، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدرًا كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع القلة غالبًا، وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا أفعله، وحذفوها في جمع قلة المؤنث فقالوا أفعل، كما في العدد، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجمالة (٤)

(١) أخرجة: جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدن من القروح

(٢) أبغثة: جمع بغاث، وهو ضرب من الطير أبيض بطئ الطيران صغير

دوين الرحمة: (أنظر ج ١ ص ١١١)

(٣) الذبان - بكسر الذال -: جمع ذباب بغير هاء، ولا يقال: ذبابة،

وجمع أيضا على أذبة، مثل غراب وأغربة وغربان، قال النابغة:

* ضرابة بالمشفر الأذبه *

(٤) الجمالة بتثنيث أوله: الطائفة من الجمال، وقيل: هي القطعة من النوق

لا حمل فيها، وقال ابن السكيت: يقال للإبل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها

أنثى: هذه جمالة بنى فلان

وذؤابة (١) وصلاية (٢) لم يكسر جمع (القلة) إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء، بل يجمع: إما بالألف والتاء، أو يكسر على فعائل أ فعل كما يجيء قوله " وأمكن شاذ " ويجوز أن يكون أزمن مثله مع زمان لا جمع زمن، وإنما جاز جمعهما على أفعل لحملهما على فعال المؤنث مع تذكيرهما، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذي التاء نحو رسالة فليل شمائل كرسائل، وحمل أيضا على فعال المذكر فليل شمل، قال:

٥٧ - * في أقوس نازعتها أيمن شملا (٣)

وكذا حمل فعال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غراب فليل: عقبان كغربان

(١) الذؤابة - بضم أوله - الناصية، أو منبتها من الرأس، وشعر في أعلى ناصية الفرس، وأعلى كل شيء (أنظر: ١ - ٢١٣)

(٢) الصلابة: مدق الطيب، وكل حجر عريض يدق عليه، وهي أيضا الجبهة، وجمعه وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال: صلاة، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها، وسيأتي للرضي في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان مختوما بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة

(٣) هذا عجز بيت للأزرق العنبري وهو من شواهد سيبويه، وصدوره قوله: -

* طرن انقطاعه أوتار محظربة *

والبيت في وصف طير، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطع عن القوس عند الجذب، وانقطاعه: مصدر مبين للنوع، وهو مفعول مطلق، والمحظربة: المحكمة القتل، والأقواس جمع قوس، والأيمن: جمع يمين، والشمل: جمع شمال مثل جدار وجدر، والاستشهاد بالبيت في " شمل " حيث جمع شمالا عليه، والمستعمل أشمل في القليل وشمائل في الكثير

ومؤنث فعييل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة، نحو يمين وأيمن، وقد كسر على أيمان أيضا، لاشتراك أفعل وأفعال في كثير من أبواب الثلاثي كأفرخ وأفراخ

قال: " ونحو رغيف على أرغفة ورغف ورغفان غالبا، وجاء أنصباء وفصال (١) وأفائل، وظلمان قليل، وربما جاء مضاعفه على سرر، ونحو عمود على أعمدة وعمد، وجاء قعدان (٢) وأفلاء وذنائب " أقول: اعلم أن فعيلا مثل فعال في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة، وفي عدد الحروف، فقلته كقلتها، نحو أجربة (٣) وأقفزة (٤) وأرغفة، وأما صبية فنائب عن أصبية كما قلنا في أغلمة، ولهذا يصغر (صبية) على أصببية ويكسر في الكثرة على فعل كما يكسر فعال بفتح الفاء وكسرهما عليه، نحو قذل وحممر، وذلك نحو قضب (٥) وعسب (٦) ورغف وسرر، ويكسر على فعالان أيضا

-
- (١) الفصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه
(٢) القعدان: جمع قعود - كعمود - وهو من الإبل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان
(٣) الأجرية: جمع حريب وهو المزرعة، والوادي، ومكيال يسع أربعة أقفزة، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعا في نفسها: أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع
(٤) الأقفزة: جمع قفيز، وهو مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والمكوك: مكيال يسع صاعا ونصف صاع، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا
(٥) القضب: جمع قضيب، وهو السهم الدقيق، والناقة التي لم ترض، وهن الانسان وغيره من الحيوان
(٦) العسب: جمع عسيب، وهو عظم الذنب، والجريدة من النخل

وهو في الغلبة كفعل سواء، نحو رغفان وكتبان (١) وقلبان (٢) وربما كسر على أفعلاء كأنصباء (٣) وأخمساء، وعلى فعال أيضا كإفال (٤) تشبيهاً بفعيل في الوصف نحو ظراف ورام، وأما أفائل (٥) ونظائره فلحمل فعيل المذكر على فعيلة ذي التاء كما حمل عيلة على فعيل المذكر في نحو صحف وسفن جمع صحيفة وسفينة قوله "وظلمان (٦) قليل" حكى أحمد بن يحيى ظليم وظلمان وعريض - وهو التيس - وعرضان، وجاء صبي وصبيان، وقال بعضهم في ضرير (٧): ضران، والضم فيه أشهر قوله "وربما جاء مضاعفه" يعني أن الأصل أن يكسر على فعل - بضمين، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة ن ناسا فتحو عين سرر فقالوا: سرر، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فعيل المذكر أفعل حملاً على المؤنث، قال:

٥٨ - * حتى رمت مجهولة بالأجن (٨) *

-
- (١) الكتبان: جمع كتيب، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل
(٢) القلبان: جمع قليب، وهي البئر
(٣) الأنصباء: جمع نصيب، وهو الحظ من كل شيء
(٤) الأخمساء: جمع خميس، وهو أحد أيام الأسبوع، والجيش. وقيل: الجرار منه، وقيل: الخشن منه
(٥) الافال والأفائل: جمع أفل - كرهيف، وهو ابن المخاض فما فوقه، والفصيل، وفي المثل: إن الفرغ من الأفيال: أي إن الكبير من الصغير
(٦) الظلمان: جمع ظليم، وهو الذكر من النعام
(٧) الضرير: ذاهب البصر، والمريض المهزول، وكل شيء خالطه ضر فهو ضرير.
(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها بلال بن أبي بردة، وقبل الشاهد قوله:
واجتزن في ذي نسع ممحن * تفتن طول البلد المفتن
وبعد بيت الشاهد، ثم قوله:
سرين أو عاجوا بلا ملهن * وخلطت كل دلائل علجن
يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح، وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري
والنسع: جمع نسعة، وهي السير يضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال، والمحن: الممدد، وتفتن: تشق، والمفتن: الذي على غير جهة واحدة، والأجن جمع جنين، ويروى في مكانه "الأجنين" بالباء الموحدة من تحت، وهو جمع جبين، والمهلن: مصدر ميمي بمعنى التلهين، وهو إعطاء اللهنة - كغرفة - وهي الزاد يتعلل به قبل الغداء، ويراد منه هنا الزاد مطلقاً، فهو يعني أنه يعود بغير صلة. والدلائل - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف، والعلجن: الناقة المكتنزة

اللحم، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجنن شذوذا لان
أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق
وأعناق ويمين وأيمن، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خبرها، إذ الجبين ليس
مؤنثا حتى يجمع على أجنن

قوله " ونحو عمود " فعول يكسر في القلة على أفعلة كفعيل سواء،
والغالب في كثرته فعل وفعالان في غير الناقص الواوي، كما في فعيل،
وأما الناقص فبابه أفعال كأفلاء وأعداء، وجاء فيه فعول قليلا، نحو فلي بضم
الفاء وكسرهما، وإنما لم يقولوا فيه فعل بضمين لما ذكرنا في باب سماء ورداء،
ولم يجرى أيضا فعالان كفلوان للاستثقال، وحق باب عدو أن يجمع بالواو
والنون، لكنه لما استعمل الأسماء كسر تكسيرها، والمؤنث منه فعائل
كذنوب (١) وذنائب، ويجمع على فعل، فصار فعول في المؤنث مخالفا لفعال وفعيل

(١) الذنوب: الحظ والنصيب. قال تعالى: (فأن للذين ظلموا ذنوبا مثل

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب:

لعمرك والمنايا غالبات * لكل بني أب منها ذنوب

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء، وقيل: هي التي يكون الماء دون مثلها، وقيل:

هي الدلو الملقى، وقيل: هي الدلو ما كانت

مؤنثات، وذلك لأنه ألحق بذوي التاء، أعني فعولة، في الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو، فكأن مؤنثه المجرد عن التاء ذو تاء نحو تنوفة وتنائف (١)، بخلاف الأربعة المذكورة، وقيل في قدوم وهو مذكر: قوائم (٢)، تشبيهاً بالمؤنث نحو ذنوب، والأصل القدم، كما جاء في نظير نظائر، وهو شاذ، قال علي رضي الله تعالى عنه: حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، وإن اتفقت التاء في الأمثلة المذكورة، نحو رسالة وتنوفة وجفالة (٣) وكتيبة (٤) وكفالة، فلا يكسر إلا على فعائل، ولم يذكره المصنف، وإذا سمى بشيء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس، كما تقول مثلاً في بهاء ونداء علمين: أبهية وأندية، وقس عليه

قال: "الصفد. نحو جبان على جنباء وصنع وجياد، ونحو كزاز على

(١) التنوفة: القفر من الأرض، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده:

وما سعد إلا صخرة بتنوفة* من الأرض لا يدعوا لغى ولا رشد
وقيل: التنوفة: التي لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة
على قوائم قياس مثل حلوبة وحلائب، وقلوس وقلائس، وفي القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال: "القدوم آلة للنجر مؤنثة. الجمع قوائم وقدم" اه، فقول المؤلف إن جمعه على قوائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم
(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا
(٤) الكتيبة: الجيش، أو القطعة العظيمة منه

كنز وهجان، ونحو شجاع على شجعاء وشجعان وشجعة، ونحو كريم على رماء
وكرام ونذر وثنيان وخصيان وأشراف وأصدقاء وأشحة وظروف، ونحو
صبور على صبر غالبا، وعلى ودداء وأعداء "

أقول: جعل سيبويه فعلا هو الأصل في جمع فعال الصفة، قال: فعال
بمنزلة فعول، قالوا: جماد وجمد كصبور وصبر، وجاء في بنات الواو فعل بسكون
العين نحو نوار (١) ونور وعوان (٢) وعون، سكن والأصل الضم، ثم قال
سيبويه: رجل جبان وقوم جبنا، شبهوه بفعيل لكونه مثله في الصفة والزنة
والزيادة، وأيضا يمتنع مثله من التاء، وقال بعضهم: امرأة جبانة، فعلى هذا
لا يمتنع جمعه بالواو والنون، فجبنا كظرفاء، وجاء على فعال قليلا كجواد
للفرس وحياد

قوله " ونحو كزاز " هو المكتنز اللحم، يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو
ناقة كزاز وجمل كزاز، وكذا رجل لكاك: أي قليل اللحم، وامرأة
لكاك، وجمل دلاث، وهو السريع السير، وناقة دلان، وجمعه كجمع
فعال بالفتح على فعل في الغالب

قوله " وهجان " هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، تقول: هذا هجان:
أي كريم خالص، وهذان هجانان، وهؤلاء هجان، شبهوا هجانا الواحد بفعيل،
فكما يجمع فعيل على فعال ككريم على كرام جمعوا فعلا على فعال، ففعال في
المفرد ككتاب وفي الجمع كرجال، وذكر الجرمي هذا هجان وهذان هجان

(١) النوار: المرأة النفور من الريبة، وقيل: هي النفور من الطباء والوحش
وغيرها، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نون - بضم الواو - كقذال
وقذل، إلا أنهم كرهوا الضمة على الواو فحذفوها

(٢) العوان - كسحاب - هي من البقر وغيرها النصف في سنها: أي
التي بين الصغيرة والمسنة. انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، لجريه مجرى المصدر، وفي دلاص ما في هجان من المذهبيين، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد وجمع، كما قال أبو الخطاب (١) ومنه قوله
٥٩ - وما لومي أخي من شماليا (٢)
أي: من شمائي، ويجمع شمال على شمائل، كجمع هجان على هجائن، حملا للمذكر على المؤنث، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين وللجمعين قوله " ونحو شجاع على شجعاء وشجعان " قال سيبويه: فعال بمنزلة فاعيل، لأنهما أخوان في بعض المواضع، نحو طوال وطويل وبعاد وبعيد وخفاف وخفيف، ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فاعيل، نحو امرأة طويلة وطوالة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على فعالان وفعلاء كما يجمع فاعيل عليهما هذا قوله، والظاهر أن فعلا مبالغة فاعيل في المعنى، فطول أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوال

(١) أبو الخطاب: هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه
(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي، وهو مع بيت سابق عليه
ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا * فما لكما في اللوم خير ولا ليا
ألم تعلمنا أن الملامة نفعها * قليل وما لومي أخي من شماليا
والاستشهاد بالبيت على أن شماليا بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا، والمراد هنا الجمع، قال سيبويه: " وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا " اه. وقال السيرافي هو في هذا البيت جمع، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة: " وقالوا أيضا في جمع شمال وهي الخليقة والطبع: شمال. قال عبد يغوث * وما لومي أخي من شماليا * أي: من شمائي " اه، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعا ومفردا وفي شينها الفتح والكسر، بخلافها بمعنى الطبع، فان شينها مكسورة لا غير

قوله " ونحو كريم على كرماء وكرام " هذا غالبا فيه، والمضاعف من
فعليل يكسر على أفعلاء بدل فعلاء نحو شديد وشداد وأشداء وشحيح وشحاح
وأشحاء استتقلا لفك الإدغام لو قالوا شحاء، وأفعلاء في الصحيح قليل
كأصدقاء، وقد يكسر المضاعف على أفعلة أيضا، إذ هو نظير أفعلاء، إلا أن
بدل أجربة وأكثبة، وكذا عدلوا في الناقص الواوي واليائي من فعلاء إلى
أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء، استتقلا لفعلاء في مثله، قالوا: وشدتقى
وتقواء، ولما شد غيروا الياء فيه إلى الواو، وحكى الفراء سرى وسرواء
وأسرياء (١)، وما كان في هذا البناء من الأجوف، واويا كان أو يائيا، فلا
يبنى على فعلاء وعلى أفعلاء، بل على فعال كطوال وقوام، في طويل
وقويم (٢)

وكسر فعيل على فعل تشبيها بفعيل الأسمى، وذلك نحو نذر وجدد (٣) وسدس (٤)

(١) قال في اللسان: " ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن
الليثاني، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه. قال
ودليل ذلك قولهم سروات " اه، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات
فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لان جمع الجمع خلاف القياس، وجمع
اسم الجمع قيس كأقوام وأنفار وأرهط. ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال:
" وقولهم قوم سراة جمع سرى جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات)
قال: ولا يعرف غيره، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة "

(٢) القويم: المستقيم، تقول: دين قويم ورمح قويم، وقالوا: رجل قويم -
ككريم، وقوام - كشداد، إذا كان حسن القامة، والجمع لكل ذلك قوام
كجبال

(٣) الجديد: ضد القديم، والرجل العظيم الحظ، ووجه الأرض، والأتان
السمينة، والجمع جدد - كسر جمع سرير

(٤) " السديس ": يقال ناقة سديس، إذا أتت عليها السنة السادسة، ويقال:
ثوب سديس، إذا كان طوله ستة أذرع، والسديس أيضا: الجزء من ستة أجزاء
وهو ضرب من المكايك، والجمع في الكل سدس - كسرر،

كما قيل في الاسم: كذب، وكذا قيل في المضاعف: لذذ ولد (١)، على حد رسل
ورسل، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثنى وثن (٢) والأصل ثنى كسدس، وقد
يخفف فيقال ثنى كسدس
وكسر على فعلان كثنيان وشجعان، تشبيهاً بالاسم كجريان (٣) ورغفان
وعلى فعلان كخصيان تشبيهاً بظلمان
وجاء فيه أفعال كشريف وأشرف وأبيل وآبال (٤) تشبيهاً بشاهد وأشهاد
وصاحب وأصحاب، لان فعيلا وفاعلا متساويان في العدة والزيادتين مع اختلاف
موضعيهما في البناءين
وأما ظروف فقد قال الخليل: هو جمع ظرف بمعنى ظريف، وإن لم يستعمل
ظرف بمعنى ظريف، إلا أن هذا قياسه، كما أن مذاكير جمع مذكار بمعنى
ذكر، وإن لم يستعمل، وقال الجرمي: ظروف جمع ظريف، وإن كان غير
قياسي، قال: والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرتَه قلت: ظريفون. أقول: ولا

(١) اللذيد: اسم من أسماء الخمر، وتقول: هذا شئ لذيد، فيكون وصفاء،
وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الادغام، فتقول:
لذ - كقوم لذ،

(٢) الثنى من البعران: ما طعن في السادسة، ومن الخيل ما دخل في الرابعة
ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة، والثني من الأضراس: الأربع التي في مقدم الفم:
ثنتان من فوق وثنان من أسفل،

(٣) الجربان: جمع جريب. انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)
(٤) الأبيل: العصا، والحزين بالسريانية، ورئيس النصارى أو الراهب
أو صاحب الناقوس، وجمعه آبال - كأجمال، وأبل - كحمر،

دليل فيما قال، لما ذكرنا في باب التصغير أن مشابه (١) يصغر على شبيهه، وإن كان خالف فيه أبو زيد وقالوا في سرى: سراة، والظاهر أنه اسم جمع لا جمع، كما يأتي وقد جاء شيء من فاعيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث، حملا على نعييل بمعنى مفعول، نحو جديد، وسديس، وريح خريق (٢)، ورحمة الله قريب، ويلزم ذلك في سديس وخريق.

قوله " ونحو صبور على صبر غالبا " سواء كان للمذكر أو للمؤنث، ويستوي في هذا البناء المذكر والمؤنث، والتاء في فروقه (٣) وملولة (٤) للمبالغة، فمن يقال فروقه قال فروقات، ومن قال فروق قال في جمعه فرق، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع.

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فعائل كعجوز وعجائز وقلوص وقلائص وجدود وجدائد (٥) وذلك لان علامة التأنيث فيه مقدرة، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فاعيل الأسمى، وفعائل أكثر فيه من فعل، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قد مضى هذا الكلام كما ذكر هنا، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه

في (ح ١ ص ٢٦٩)

(٢) تقول: ريح خريق، إذا كانت باردة شديدة هبابة، وإذا كانت لينة

سهلة، فهو ضد ومثله وريح خروق، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسر -، ويقع

في بعض النسخ: ريح حريق - بالمهملة أوله، وهي التي تحرق النبات لشدتها

(٣) تقول: رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فاروقة، وامرأة فاروقة،

ورجل فرق - ككتف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) تقول: رجل ملول - كصبور، ورجل ملولة ومالولة، وملالة - كفهامة

وامرأة ملول وملولة، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود: - بفتح الجيم - النعجة التي قل لبنها

كقلوص وجدود، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية وقالوا: صفى، للناقة الغزيرة وصفايا، فيجوز أن يكون فعولا جمع على فعائل كقلوس وقلائص، وأن يكون فعिला حمل على فعيل لكونه مؤنثا وقالوا: ودداء، في جمع ودود، وهو شاذ من وجهين: أحدهما أن فعولا لا يجمع على فعلاء بل هو قياس فعيل، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونا، والثاني أن المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا، بل أفعلاء نحو شديد وأشداء، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني، فصاروا ودداء كخششاء (١) في الاسم المفرد، وإنما أدخلوا التاء عدوة وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا له على صديقة، وقالوا في الجمع عدو وصديق، قال تعالى: "فإنهم عدو لي" وقال الشاعر:

٦٠ - * ودعها فما النجوى من صديقها (٢) *

وجمع عدو على أعداء، وإن لم يكن بابه، لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخششاء - كالحضاء -: العظم الناتئ خلف الاذن وهما خششاوان

ويقال في الواحد: خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، وقبله قوله:

تنح للعجوز عن طريقها * قد أقبلت رائحة من سوقها

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بنى تميم فينشد ويحتمع الناس

إليه فازدحموا يوما فضيعوا الطريق فأقبلت عجوز معها شئ تحمله فقال هذه

الأيبات، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوي فيه الواحد

والجمع والمذكر والمؤنث، وهو في البيت للجمع من قبل أن " من " للتبعيض

وليس يجوز أن يكون النحوي بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء

وهذا هو المراد، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم * دين وليس لهم عهد إذا أوتمنوا

وقول جرير:

دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا * بأعين أعداء وهن صديق

وقول الآخر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق

ومن هنا تعلم أن قول من قال إن " صديقا " في البيت كالكلب والعبيد

من صيغ الجموع غير سديد، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث،

ولو كان كالعبيد والكلب لم يستعمل إلا في الجمع، ويجب حمل كلام المؤلف

على ما ذكرنا

قال: " وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى كجرحى وأسرى وقتلى، وجاء أسارى، وشذ قتلاء وأسراء، ولا يجمع جمع الصحيح، فلا يقال جريحون ولا جريحات لتمييز عن فعيل الأصل، ونحو مرضى محمول على جرحى، وإذا حملوا عليه هلكى وموتى وجربى فهذا أجدر كما حملوا أيامى ویتامى على وجاعى وحباطى "

أقول: اعلم أن فعيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، إلا إذا لم تجر على صاحبها، كما مضى في شرح الكافية (١)، وليس يجمع كل

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصا بهذا الموضوع هو قوله: " إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال: تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة، وضربت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا: حاضت فهي حائضة، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث: أي لبني وتمري، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض " ثم قال بعد كلام: " ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول، إلا أن يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته، ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا نحو امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد، من جد يجد جدة عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى محدود من جده: أي قطعه، وقيل: إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس، وقد يجيء بمعنى مفعول قليلا كالمذكر الحكيم أي المحكم على تأويل، وبمعنى مفاعل كثيرا كالجلس والجليف " اه

فعليل بمعنى مفعول على فعلى، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا
للآفات والمكاره التي يصاب بها الحي، كالقتل وغيره، حتى صار هذا الجمع
يأتي أيضا لغير فعليل المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين، فإن أتى
شئ منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع، نحو رجل حميد، ومنه سعيد في
لغة من قال سعد - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله (١) فلا - يقال: حمدي
ولا سعدي، وكذلك لا يقال فعلى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو
ما دخله التاء، كالذبيحة والأكيلة والضحية والنطيحة، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية
لان الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي

(١) قال في اللسان: " سعد يسعد سعادة فهو سعيد: نقيض شقي، مثل سلم
فهو سليم، وسعد - بالضم - فهو مسعود، والجمع سعداء، والأنثى بالهاء. قال
الأزهري: وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعه الله (يفتح العين)،
ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد " اه والحاصل أن سعيدا
يجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل فيكون مأخوذا من الفعل اللازم الذي من باب فرح
ويجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول فيكون مأخوذا من الفعل المتعدى الذي من باب
فتح، فقول المؤلف. " في لغة من قال سعد بضم السين " لا يريد أنه مأخوذ
من المبنى للمجهول لان المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعا، ولان من
بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقل: مسعود، وإنما يريد بهذه
العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدى، لان المبنى للمجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعدله من النعم، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكلة إذا أكل، بل الأكلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرمية بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الافعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه، كما قلنا في الآلة نحو المنخل والمدهن والمسعط، والموضع كالمسجد، والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليس بمعنى اسم المفعول، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز (١)، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب، والأكلة ما يعد للاكل وإن لم يؤكل، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل، وأيضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل (١) والذبيحة

(١) ظاهر قوله " اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل " أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول: قال العلامة العضد (١: ١٧٢) من شرحه على مختصر بن لحاجب: " المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقا، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقا، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الان وهو الان لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها مجاز مطلقا، وثانيها: حقيقة مطلقا، وثالثها: إن كان مما يمكن بقاءه (كالقيام والقعود) فمجاز، وإلا (أي وإن لم يكن بقاءه كالتكلم والاختبار ونحوهما) فحقيقة " اه كلامه، فإن كان قول الرضي " هو ما وقع عليه الفعل " قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع فهو مما اتفق على أنه حقيقة، وهذا هو الذي يشعر به قوله في مقابل ما تقدم. " لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب " إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيدبح وسيؤكل، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم يضح به بعد، ومثله القتوبة (١) والحلوبة لما يصلح للقتب والحلب، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حير الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى، وما لم يخرج

منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى، كما حكى سيويه شاة ذبيح وغنم ذبحي، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا: أصل فعلى أن يكون جمعا لفعيل في معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة، ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى، فأقرب ما يحمل عليه فعيل بمعنى الفاعل، نحو مريض ومرضى، لمشابهته له لفظا ومعنى، ويحمل عليه فعل كزمن وزمنى، وفعيل كميت وموتى، وأفعل كحمقى وجربى، وفاعل كهلكى، وفلان كرجل سكران وقوم سكرى ورجل روبان (٢)، وهو الذي أثنه

(١) قال في اللسان: "القتوبة من الإبل: الذي يقتب بالقتب إقتابا، قال اللحياني: هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب، وإنما جاء بالهاء لأنها للشئ مما يقتب. وفي الحديث "لا صدقة في الإبل القتوب". القتوبة بالفتح التي توضع الأقتاب على ظهورها، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة، أراد ليس في الإبل العوامل صدقة، قال الجوهري: وإن شئت حذف الهاء فقلت: القتوب، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء " اه

(٢) قال في اللسان: "راب الرجل روبا ورعوبا: تحير وفترت نفسه من شبع أو نعاس، وقيل: سكر من النوم، وقيل: إذا قام عن النوم خائر البدن والنفس. ورجل رائب وأروب وروبان، والأنثى رائبة، عن اللحياني، لم يزد على ذلك، من قوم روبي إذا كانوا كذلك، وقال سيويه: هم الذين أثنهم السفر والوجع

السفر، وقوم روبي، ولا يبعد أن يكون سكرى وروبي في مثل هذا الموضع مفردا مؤنثا لفعالان، وذلك لان مؤنث فعالان الصفة من باب فعل يفعل قياسه فعلى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى: (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كيسي (١) فمحمول على الحمقى، بالضدية، وليس هذا الحمل مطردا، فلا يقال بخلى ولا سقمي قوله " كما حملوا أيامى ويطامى على وجاعى وحباطى " اعلم أن أصل فعلى في جمع المذكر أن يكون جمع فعالان فعلى كما يجئ، نحو سكران وسكارى، وفعالان كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فعل يفعل مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء، وفعل من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما، أعني باب فعل يفعل، تشاركنا في كثير من

فاستثقلوا نوما، ويقال: شربوا من الرائب فسكروا، قال بشر:
فأما تميم تميم بن مر * فألفاهم القوم روبي نياما
وهو في المجمع شبيه بهلكى وسكرى، واحدهم روبان، وقال الأصمعي:
واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى " اه
(١) قال في اللسان: " الكيس الخفة والتوقد، كأس كيسا، وهو كيس
وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس، قال الحطيئة:
والله ما معشر لاموا امرأ جنبا * في آل لأي بن شماس بأكياس
وقوله، وأنشده ثعلب:
فكن أكيس الكيسى إذا كنت فيهم * وإن كنت في الحقي فكن أنت أحمقا
إنما كسره هنا على كيسي لمكان الحمقى، أجري الضد مجرى ضده " اه
والبيت الذي أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المري، وهو من شعر الحماسة
وانظره في باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزي طبع بولاق)

المواضع، نحو عطش وعطشان وصد وصدیان وعجل وعجلان، ثم حمل فعل في بعض المواضع في الجمع على فعلا، فقليل في جمع وجع وحبط: وجاعي وحباطي، حملا على نحو سكران وسكارى وغرثان وغراثي، ثم شارك أيم ويتيم باب فعل من حيث المعنى لان الأيمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ، فجمع على أيامي ويتامي، فهما محمولان على فعل المحمول على فعلا، وفي الكشاف: أصل أيامي ويتامي يتائم وأيائم فقلب (١)، وليس بوجه، لان إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف: " فإن قلت: كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامي؟ قلت: فيه وجهان: أن يجمع على يتامي كأسرى، لان اليتيم من وادى الآفات والأوجاع، ثم يجمع فعلى على فعلى كأسارى، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس، فيقال يتائم ثم يتامي على القلب " اه وقال في تفسير سورة النور: " الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا، والأيم للرجل والمرأة، وقد آم وأمت وتأيما، إذا لم يتزوجا، بكرين كانا أو ثيبين، قال:

فإن تنكحني أنح وأن تتأيمي * وإن كنت أفنى منكم أتأيم وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأيمة والكزم والقرم " اه وقد تبعه على ذلك في الموضوعين القاضي البيضاوي في تفسيره، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء: " وجمع على يتامي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعلى، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى، فهو إما جمع يتامي جمع يتيم إلحاقا له بباب الآفات والأوجاع، فأن فعلا فيها يجمع على فعلى، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم، وقيل: لما فيه من ساء الأدب المشبه بالآفات، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة، أو هو مقلوب يتائم، فان فعلا الأسمى يجمع على فعائل كأفيل وأفائل، وقل ذلك في الصفات لكن يتيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس، ولذا قلما يجرى على موصوف، ثم قلب فقليل يتامي - بالسكر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة، فقلبت الياء ألفا، وقد جاء على الأصل في قوله:

* أطلال حسن في البراق يتائم * اه

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور: " ذهب المصنف تبعا للزمخشري ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أيائم لان فعلا وفعلا لا يجمعان على فعلى، فأصل يتامي يتائم وأصل أيامي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفا لتحركها. وانفتاح ما قبلها، ويتيم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامدة، لان فعلا الوصفي يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر في تفسير سورة النساء أنه لما يجرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقليل: يتامي، أو جمع على يتامي كأسرى، لأنه من باب الآفات، ثم جمع يتامي على يتامي. وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ

لا قلب فيه، وهو ظاهر كلام سيوييه، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى
وأيامى على وجاعى وحباطى، لقرب اللفظ والمعنى " اه ويريد بقرب اللفظ
أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد، وبقرب المعنى أن الجميع من
الآفات على ما ذكره الرضي
ونقول: إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمخشري لا تخلو عن
مسامحة، فإنه وإن كان قائلاً بذلك مسبق بهذا القول، وأصله لأبي علي الفارسي
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجري، فقد قال في اللسان:
" وأما أيامى فقليل: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة، وقال الفارسي:
هو مقلوب موضع العين إلى اللام " اه

معايا (١) جمع معي شاذ كما يجيء في هذا الباب، وأيضا جمع فاعيل المدكر

(١) قال في اللسان: " أعياء السير البعير ونحوه: أكله وطلحة، وإبل معايا: معيبة، قال سيوييه: سألت الخليل عن معايا، فقال: الوجه معاي. وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى، وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها " اه وقوله " الوجه معاي " أصله معاي بياءين أو لهما مكسورة، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها، وقوله " وإنما قالوا معايا " يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذلك كما فتحوا الراء في مدارى وصحارى، لقصد التخفيف، وقوله " وكانت مع الياء أثقل " يريد وكانت الكسرة مع لياء في معاني أشد ثقلا منها وحدها في مدار وصحار، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

صفة على فعائل شاذ (١) كفظائر
قوله " وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قتيل " أي: إذا
حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة في المعنى فلان يحمل عليه
مريض مع مشاركته له في اللفظ والمعنى أجدر
قوله " لتمييز عن فعيل الأصل " يعني أن الأصل فعيل بمعنى فاعل
لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول، ولأن الفاعل مقدم على المفعول، والذي
بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رحيمون ورحيمات وكريمون وكريمات،
فلم يجمع الذي بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما (٢)
قوله: " شد قتلاء وأسراء " وجه ذلك مع شذوذهما أن فعيلًا بمعنى المفعول
حمل على فعيل بمعنى الفاعل، نحو كريم وكرماء

(١) قد علمت مما نقلناه لك أنفا عن الكشاف ومن تابعه أن الزمخشري
ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتيما اسما. وفعيل إذا كان اسما جمع على فعائل
مثل أفيل وأفائل، فلا محل لقول المؤلف " وأيضا جمع فعيل المذكر اسما
على فعائل شاذ "

(٢) ذكر ابن يعيش وجهها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح
قال في شرح المفصل (ح ٥ ص ٥١): " ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكرا
بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء، فلا يقال: قتيلون ولا جريحات،
لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكرهوا أن يفصلوا
بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه " اه

قوله " وجاء أسارى " اعلم أن أصل فعالي في المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعلان، وقد يضم فاء فعالي الذي هو جمع فعلان فعلى خاصة كما يجئ، نحو سكارى وكسالى، دون المحمول عليه، إلا أسارى، وذلك لأنه لما حمل أسير على حران ولهفان لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يضم أول فعالي جمع فعلان، والتزموا الضم في هذا المحمول واعلم أنه قد يجئ الفعيلة بمعنى الآلة كالوسيلة لما يتوسل به: أي يقرب، والذريعة لما يتذرع به، والدرية للبعير (١) وشبهه يدرى به الصيد: أي يختل

قال: " المؤنث، نحو صبيحة على صباح وصباح، وجاء خلفاء، وجعلته جمع خليف أولى، ونحو عجوز على عجائز " أقول: إذا لحقت التاء فعيلا في الوصف فإنه يجمع على فعال، كما جمع قبل لحاقه، فيقال: صباح وظراف، في جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة،

(١) قال في اللسان: " والدرية: الحلقة التي يتعلم الرامي الطعن والرمي عليها قال عمرو ب معديكرب:

ظللت كأني للرماح درية * أقاتل عن أبناء جرم وفرت
قال الأصمعي: هو مهموز. وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين:
" درية أمام الخليل " الدرية: حلقة يتعلم عليها الطعن. وقال أبو زيد: الدرية مهموز: البعير أو غيره الذي يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى " اه، وتقول: دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا، وادريته على افتعلت، وتدريته على تفعلت، إذا ختلته، قال الشاعر:
فإن كنت لا أدري الظباء فإنني * أدس لها تحت التراب الدواهيا
وقال الأخطل:

فإن كنت قد أقصدتني إذ رميتني * بسهمك، فالرامي يصيد ولا يدرى يرى ولا يختل ولا يستتر. وقال سحيم بن وثيل الرياحي:
وماذا يدرى الشعراء مني * وقد جاوزت حد الأربعين
وقال أيضا:

أتتنا عامر من أرض رام * معلقة الكنائن تدرينا

ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة -
بفعائل، دون المذكر المجرد، وقد شد نظائر في نظير، وكرائه في كرية، بمعنى
مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة
وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان، في
صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن، وجاء فيه حرفان
فقط على فعلاء، نحو نسوة فقراء وسفهاء، قالوا: وإنما جاء خلفاء في جمع خليفة،
لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء،
فكأنهم جمعوا خليفاً على خلفاء، وقد جاء خليف، أيضاً، فيجوز أن يكون
الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال:
٦١ - إن من القوم موجودا خليفته* وما خليف أبي وهب بموجود (١)

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثى فيها عمرو بن مسعود بن عدي
الأسدي، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله. والذي في جميع النسخ "أبي موسى"
والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خ ل ف) وفي شرح
المفصل لابن يعيش "وما خليف أبي وهب" كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود.
والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة
الذي يخلف غيره: أي يعقبه ويقوم مقامه ويعنى غناؤه وإن لم يستخلفه، وإذا صح
خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي:
"إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة الا في هذا البيت - وهو الأظهر - فلا
حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون مما رخم في غير النداء ضرورة نحو قوله
* ليوم روع أو فعال مكرم*
يريد مكرمة " اه

وقياس جمع فعالة كامرأة طوالة، أن يكون كجمع فعيلة، لمساواة مذكره
مذكره كما ذكرنا.
قوله " ونحو عجوز " فعول لا يدخله التاء كما مر، والذي هو بمعنى المؤنث
من هذا الوزن يجمع على فعائل، حملا على فعيلة، نحو عجوز وعجائز (١)،
ونخوص ونخائص (٢)، وإذا دخله التاء للمبالغة كفروقة جمع بالألف والتاء
واعلم أنه قد جاء في فعال المؤنث من غير تاء فعائل، وهو قليل، كهجائن
في جمع ناقة هجان، حملا على فعالة، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كامرأة
جبان على فعائل، بل مذكره ومؤنثه في الجمع سواء
قال: " وفاعل الاسم، نحو كاهل على كواهل، وجاء حجران
وجنان، والمؤنث نحو كاتبة على كواثب، وقد نزلوا فاعلاء منزلته
فقالوا قواصع ونوافق ودوام وسواب "
أقول: قياس فاعل - بفتح العين وكسرهما - في الاسم، فواعل، قياسا
لا ينكسر، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطوابيق (٣) ودوانيق (٤) وخواتيم،

-
- (١) العجوز: " قال في القاموس: الشيخ والشيخة، ولا تقل عجوزة، أو
هو لغية رديئة، الجمع عجائز وعجز " اه
(٢) النخوص: التي أضعفها الكبر، تقول: عجوز ناخص، وعجوز
تخوص، إذا نخصها الكبر. أي أضعفها وأذهب لحمها
(٣) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو العضو من أعضاء
الإنسان كاليد والرجل ونحوها. ويجمع على طوابق، وقد جاء فيه طوابيق بإشباع
الكسرة
(٤) دانق - بفتح النون وكسرهما - من الأوزان، وهو سدس الدرهم والدينار،
وربما قالوا: داناق، فإذا صح كان الدوانيق قياسا، وكان جمعا لداناق، كما
قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد، وقيل: خواتيم جمع خاتام، قال:

٦٢ - * أخذت خاتامي بغير حق (١) *

فخواتم على هذا قياس، قال الفراء: قد جاء في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل

وقد جاء فعلان كحجران (٢) وفعالان كجنان (٣)، والأول أكثر: أي مضموم الفاء، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم، كراكب الذي هو مختص براكب البعير كما قلنا في أكيلة ونطيحة وقتوبة وحلوبة، وفارس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعى نوع مخصوص، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم، فإنه يجمع في الغالب على فعلان كحجران في الاسم الصريح، وقد يكسر هذا الغالب على فعال أيضا كرعاء وصحاب، وذلك لان فاعلا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وقبله

* يا مي ذات الجورب المنشق *

ويقال: خاتم - بفتح التاء وكسرهما - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء - وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلبي، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب. ورواية ابن برى في البيت: خيتامى، قال في اللسان: " وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بني عقيل:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

وأركب حمارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شماليا

قال سيويوه: الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن في كلامهم، وهذا دليل على أن سيويوه لم يعرف خاتاما " اه

(٢) حجران: جمع حاجر، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادي

(٣) جنان: جمع جان، وهو نوع من العالم، سموا بذلك لاجتنانهم عن

الابصار فلا يرون

شبه بفعيل حين جمع على فعلان كجريب وجربان، وفعيل يجمع على فعال كأفيل وإفال، فأجيز ذل في فاعل أيضا، قال سيويه: ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فواعل، كما كان في الاسم الصريح، لان له مؤنثا يجمع على فوعل، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث، قال: وقد شذ فوارس، وقال غيره: جاء هوالك أيضا، يقال: فلان هالك في الهالك، قال السيرافي: وجاء في الشعر

٦٣ - ومثلي في غوائبكم قليل (١)

وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن قال:

٦٤ - وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار (٢)

(١) هذا عجز بيت لعنتية بن الحرص، وصدده قوله:
* أحامي عن ذمار بني أيكم *

وأحامي: مضارع من الحماية وهو الحرص. والذمار - ككتاب -: ما يجب على الرجل أن يحميه، وقالوا: فلان حامى الذمار، وحامى الحقيقة. والغائب: جمع غائب. روى أن عنتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء: نعم وفي شواهدنا. والشواهد: جمع شاهد، وهو مثل الغائب. والاستشهاد بالبيت في قوله " غوائبكم " حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذًا، وسيأتي في شرح الشاهد التالي مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب، وأولها:

فلأمدحن بنى المهلب مدحة * غراء ظاهرة على الأشعار

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها * نواكس الأذقان * وقد عرفت أن القصيدة رائية، فالذي في النسخ تحريف، وخضع: جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر، والأخضع الذي في عنقه تطامن في أصل الخلقة، ويروى " خضع " بضمين، وهو جمع خضوع صيغة لخاضع نحو غفور وغفر، والنواكس:

جمع ناكس، وهو المطأطئ رأسه، ويروى: نواكس الابصار: على أنه جمع مذكر سالم لجمع التكسير، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله: نواكس، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة منها: حارس وحوارس، وحاجب - من الحجابة - وحواجب، وحواج بيت الله ودواجه، جمع حاج وداج، وهو المكاري ورافد وروافد، وفارس وفوارس، وهالك وهوالك، وخاشع وخواشع، وناكس ونواكس، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد

قلت: لا دليل في جمع ما ذكروا، إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة: أي طائفة هالكة، وكذا غيره كقولهم " الخوارج " أي الفرق الخوارج، كقوله تعالى: (والصافات صفا) أي: طوائف الملائكة

وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح، إذ لا مؤنث له يشته جمعاهما، وقد كسر فاعل الاسم على أفعلة كواد وأودية، كأنهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوه على فواعل، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فعلا

قوله " والمؤنث نحو كاتبة على كواثب (١) " لم يخافوا في الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل، كما خافوا في الصفة ذلك، فلم يجمعوهما معا على فواعل، لان لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا التاء، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكوره ومؤنثه، ألا ترى أنك لا تقول (للمذكر) كاثب وللمؤنث كاتبة، حتى يلتبسا في كواثب

(١) الكاتبة: اسم لما بين كتفي الفرس قدام السرج، قال النابغة:
لهن عليهم عادة قد عرفنها * إذا عرض الخطي فوق الكواثب
وفي الحديث: يضعون رماحهم على كواثب خيلهم.

قوله " قد نزلوا فاعلاء منزلته " وذلك لاجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه
لكونها علامة التأنيث مثله كما يجيء بعد: النافقاء والقاصعاء والداماء جحرة
من جحر اليربوع (١)، والسايياء: الجلدة التي تخرج مع الولد، وعلى ذلك قالوا
في خنفساء: خنافس، كما قالوا في قبيرة: قنابر (٢)
قال: " الصفة، نحو جاهل على جهل وجهال غالبا، وفسقة كثيرا، وعلى
قضاة في المعتل اللام، وعلى بزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود، وأما فوارس
فشاذ، والمؤنث نحو نائمة على نوائم ونوم، وكذلك حوائض وحيض "
أقول: اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فعل، كشهد وغيب ونزل
وصوم وقوم، وقيل: صميم وقيم، كما يجيء في باب الاعلال، وقيل: صيم
وقيم. وليس بخارج عن فعل بضم الفاء، وكسرهما لأجل الياء، كشيوخ وشيخ
وتقول في الناقص: غز وغزى

(١) قال في اللسان: " قال بن الأعرابي: قصعة اليربوع - بضم ففتح -
أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها، ويسمى ذلك التراب الداماء، ثم يحفر
حفرا آخر يقال له: النافقاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (بفتحتين)، فلا
ينفدها، ولكنه يحفرها حتى ترق، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضربها
برأسه ومرق منها، قال ابن برى: جحرة اليربوع سبعة: القاصعاء، والنافقاء،
والداماء، والراهطاء، والعانقاء، والحائياء، واللغز (بضم ففتح) وهي اللغيزى
أيضا " اه بتصرف
(٢) القبيرة، ويقال: القبيرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح:
ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم، وتكنى أئناه أم العلعل،
قال طرفة:

يا لك من قبيرة بمعمر * خلا لك الجو فيضي واصفري
ونقري ما شئت أن تنقري * قد ذهب الصياد عنك فابشري

ويكسر أيضا كثيرا على فعال، كزوار وغياب، وهما أصل في جمع فاعل الوصف، أعني فعلا وفعالا ويجيء على فعلة أيضا كثيرا، لكن لا كالأولين، نحو عجزة وفسقة وكفرة وبررة وخونة وحوكة، ويقال: حاكة وباعة أيضا، كما يجيء في الاعلال وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء، لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير، وقال الفراء: أصله فعل بشديد العين فاستثقل ذلك، فأبدل الهاء من أحد المثلين، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة (١) وغزى (٢) وليس بجمع، وذلك لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان: " فره الشيء - بالضم - يفره فراهة وفراهية، وهو فاره بين الفراهة والفروهة، إذا كان حاذقا بالشيء، وإذا كان نشيطا قويا أيضا، قال الجوهري: فاره نادر مثل حامض، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح، ويقال للبردون والبغل والحمار: فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول. قال ابن سيده: وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فعلة. قال: ولا يقال للفرس: فاره، إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك. وفي التهذيب: يقال: بردون فاره وحمار فاره، إذا كانا سيورين، ولا يقال للفرس إلا جواد، ويقال له: رائع، وفي حديث جريح دابة فارهة: أي نشيطة حادة قوية " اه بتصرف. والجمع القياسي لفاره فره مثل ركع، وفرهة مثل سكرة، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزي - بفتح فكسر - فقال ابن سيده: الغزي: اسم للجمع، قال الشاعر (وهو امرؤ القيس) سريت بهم تكل غزيهم * وحتى الحيد ما يقدن بأرسان ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق. قال تأبط شرا: فيوما بغزاء ويوما بسرية * ويوما بخشخاش من الرجل هيضل وعلى غزاة، مثل قاض وقضاة، وعلى الغزي، مثل راعع وركع، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى الآية) وقال الأزهري: رجل غاز من قوم غزى مثل سابق وسبق، فجعل الغزي جمعا ونسب مثله لسيبويه " اه عن لسان العرب بتصرف

ويجمع كثيرا على فعل بضميتين، كبزل (١) وشرف (٢)، تشبيها بفعول لمناسبتة له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين، وأما الأجوف نحو عوط (٣) وحول (٤)، جمع عائط وحائل فيحب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال، وأما عيط بمعنى عوط فإنه من اليائي، كسر الفاء لتسلم الياء كما في بيض جمع أبيض ويكسر على فعلاء كجهلاء وشعراء، تشبيها له بفعال نحو كريم وكرما، ففعل وفعلاء ليسا بمتمكنين في هذا الباب، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر وأكثر ما يجيء فعلاء في هذا الباب وغيره إذا دل على سجية مدح أو ذم

(١) البزل - بضميتين - : جمع بازل، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه، وذلك إذا كن في السنة التاسعة، وقالوا: رجل بازل، إذا كان كاملا، على التشبيه،

(٢) الشرف - بضميتين - : جمع شارف، وهو من السهام العتيق، ومن النوق الهرمة المسنة، وجمع أيضا على شوارف، وعلى شرف - كركع، وعلى شروف كعدول.

(٣) العوط: جمع عائط، وهي التي لم تحمل سنين من غير عقر، يقال: عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط،

(٤) الحول: جمع حائل، وهي التي حمل عليها فلم تلقح، أو التي لم تلقح سنتين أو سنوات، ويجمع أيضا على حيال.

كجهلاء وجبناء وشجعاء، ويجئ أيضا فعلاء كثيرا جمعا لفعيل بمعنى مفاعل
كجلساء وحلفاء
وجاء فاعل على فعلان أيضا كشبان ورعيان، تشبيها بفاعل الاسم
كحجران
وجاء على فعال كجياع ونيام ورعاء وصحاب، وعلى فعول كشهود وحضور
وركوع، وذلك فيما جاء مصدره على فعول أيضا
قوله " وأما فوارس فشاذ " قد ذكرنا أن ذلك لغلبته
وإذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسا، للاحاقهم
غير العقلاء بالمؤنث في الجمع، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث،
فيقال جمال بوازل، وأيام مواض
وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدره كحائض فقياسه
فواعل وفعل بحذف التاء.
قال " المؤنث بالألف رابعة: نحو أنثى على إناث، ونحو صحراء على
صحارى، والصفة نحو عطشى على عطاش، ونحو حرمي على حرامي، ونحو
بطحاء على بطاح، ونحو عشراء على عشار، وفعلى أفعل كالصغرى على الصغر،
وبالألف خامسة نحو حبارى على حباريات "
أقول: اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة، أو
فوقها، فما ألفه رابعة: إذا لم يكن فعلى أفعل، ولا فعلاء أفعل، يطرد جمعه بالألف
والتاء، ويجوز أيضا جمعه مكسرا، لكن غير مطرد، وتكسيه على ضربين:
الأول أن يجمع الجمع الأقصى، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم،
فيقال في المقصورة فعال وفعالى في الاسم كدعاو ودعاوى، وفي الصفة فعالى
بالألف لا غير كحبالى وخناتى، والألف في فعالى مبدلة من الياء على ما يجئ،

ويقال في الممدودة فعالي بالألف المبدلة وفعال كجوار في الأحوال الثلاث، ويجوز فعالي قليلا، وهو الأصل كما يجيء بيانه، والثاني: أن يجمع على فعال كإناث وعطاش، وبطاح وعشار، في أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء (١)، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا إناث لم يقولوا أنثى، ولما قالوا خنثى لم يقولوا خنث (٢)، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بألف التأنيث للزومها، فتجعل كلام الكلمة، وأما حذفها في الجمع على فعال فنظرا إلى كون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء، فيجعل نحو عطشى وبطحاء (٣) وأنثى كقصعة وبرمة، فيكون عطاش وبطاح وإناث كقصاع وبرام، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فعلة وفعلة لكونه أشبه بفعالي الذي هو الأصل كما تقرر، وحمل نحو نفساء وعشراء على فعلى فجمعا على فعال وإن لم يكسر فعلة بضم الفاء وفتح العين على فعال، لما قلنا من مناسبته لفعالي التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسة بسبب حركة العين. كما عرفت في النسب في نحو حبارى (٤) وجمزى (٥)

(١) العشراء من النوق: التي أتى على حملها عشرة أشهر، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالنفساء من النساء.

(٢) حكى صاحب القاموس أنه قد قيل: أنثى أيضا في جمع الأنثى كما حكى في اللسان أن خنثى جمع على خنث كإناث - وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر:

لعمرك ما الخنث بنو قشير * بنسوان يلدن ولا رجال
ولعل العذر للمؤنث في نفيه أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٣٦ ٥ من هذا الجزء)

(٥) جمزى: ضرب من السير دون الجري الشديد. انظر (ص ٣٩ من هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فعلى كأربى (١) وشعبي (٢) ولا فعلى كالمرطى (٣) والدقرى (٤) ولا فعلاء كالتأداء (٥)، لا على صيغة الأقصى ولا على فعال، ولو كسرت فالقياس فعال كما ذكرنا في نحو نفساء، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب، والألف في الاسم أيضا أكثر من الياء (٦)، والدليل على أن ألف فعلى في الأصل ياء أنا لو سميننا بحبالي وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحبارى، وذلك أنا جوزنا هناك حبيرى وحبيراً، كما بين في باب التصغير، بل يجب ههنا أن نقول: "حبيل" بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جوار ومساجد علمين: جوير ومسيجد، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جواء في جائية، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين، أعني حبالي وجواء، فرقا بين ألف التانيث وغيره: من الألف المنقلبة كما في مهلى، وألف اللاحق كما في

-
- (١) الأربى - بضم الهمزة وفتح الراء -: اسم للداهية
(٢) شعبي - بضم ففتح وآخره ألف مقصورة -: اسم موضع بعينه في جبل طى، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندي
أعبدا حل في شعبي غريبا * ألوما لا أبا لك واغترابا
(٣) المرطى - بفتحات -: أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون الأهداب، وقد يوصف به، فيقال: فرس مرطى، وناقة مرطى، إذا كانت سريعة.
(٤) الدقرى: الروضة الحسناء العميمة النبات
(٥) التأداء: المرأة الحمقاء، وقيل: الأمة، قال الكميت:
وما كنا بنى تأداء لما * شفينا بالأسنة كل وتر
(٦) يريد أن قبل الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها، مع جواز الوجهين.

أرطى (١)، وهذا كما يجيء في باب الاعلال من تطبيق الجمع بالمفرد، نحو شائية وشواء وإداوة (٢) وأداوى، بخلاف برية وبرايا، لما كان الألف في شائية وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف برية، هذا، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به، وذلك نحو مدرى ومدار (٣) ومدارى، بالألف، وذلك ليس بمطرد، وقال السيرافي: هو مطرد، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للاحاق، وإن كان الأصل إبقاء الياء، فتقول على هذا في ملهى: ملاه وملاهي، وفي أرطى: أراط وأرأطى، وقال: إنه لا يقع فيه إشكال، والأولى الوقوف على ما سمع وأما ذو الممدودة الرابعة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعالي بالألف، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصايح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيويه كما في حبلى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كتاب وحمار فاجتمع ألفان فحركت الثانية دون الأولى، لأنها للمد كما في حمار، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واوا ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر، لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في المخارج، وذلك لان الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما في كساء ورداء، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة،

(١) أرطى: انظر (ج ١ ص ٥٧)

(٢) إداوة: انظر (ج ١ ص ٣١)

(٣) مدرى: انظر (ج ٢ ص ٤٠)

أعني الألف، ثم انقلبت ياء لان انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما
يجئ في باب الأغلال ثم أدغمت الياء في الياء، فيجوز على قلة استعمال هذا
الأصل، قال:

* لقد أغدو على أشقر * يغتال الصحاريا * (١)
والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع
الأقصى، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتمل في الجمع للمطابقة كما في
كرسي وكراسي، وأيضا الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفا كما كان،
وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرابيس (٢) والقراقير (٣) فيقولون: الكرابس
والقراقير فما ظنك به مع الياءين؟ ألا ترى إلى قولهم أثاف (٤) وعوار وكراس

- (١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)
- (٢) الكرابيس: جمع كرابس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض
مغرب فارسيته بالفتح، غيره لغزة فعال
- (٣) القراقير: جمع قرقور - كعصفور - وهو السفينة مطلقا، أو الطويلة
خاصة أو العظيمة
- (٤) الأثافي - بتخفيف الياء - جمع أثفية - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها
فاء مكسورة ياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي
ثلاثة أحجار، وبعض العرب يقول: أثفت القدر - مثل أكرمت، وبعضهم
يقول: ثفت - بتضعيف الوسط، وبعضهم يقول: أثفت - بتشديد الثاء،
وبعضهم يقول: أثفت على أفعل، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة
لتضعها عليها، وتقول على الأول: قدر مثفأة، وربما قالوا مؤثفأة على الأصل
كما قال خطام المجاشعي:
- * وصاليات ككما يؤثفين * (انظر ج ١ ص ١٣٩)
- وتقول على الثاني: قدر مثفأة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية -
كمقتلة - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول على الثالث: قدر مؤثفة -
بتشديد الثاء، وتقول على الرابع: قدر مؤثفة - كمكرمة: فوزن " أثفية " في
لغة من قال: ثفت - أفعولة، وفي لغة الباقين: فعلية، وأصلها على كل حال
أثفوية، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

في أثافي وعواري وكراسي، فيبقى إذن صحار كجوار سواء في جميع أحوالها،
والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة، وهي قلب الياء
ألفا لصيرورته كدعاو، بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث، فتقول:
صحارى وعذارى وصلافى (١)، ولا يجوز هذا في ألف اللاحاق، لا تقول في حرباء:
حرايى (٢)، بل يب في مثله حرايى، مشددا أو مخففا، وذلك لان
جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها
لكونه علامة، من ألف اللاحاق، وأناسي جمع إنسي ككراسي جمع كراسي،
وقيل: هو جمع إنسان، قلبت نونه يا كظرايى جمع ظربان
وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التأنيث لفظان، وهما

(١) الصلافي: جمع صلفاء، وهي الأرض الغليظة الشديدة، وقد ذكر في
القاموس أنه يقال في جمعه: صلافي - بكسر ما قبل آخره -
(٢) الحرباء: مسمار الدرع، وقيل: هو رأس المسمار في حلقة الدرع،
قال ليبيد:

أحكم الجنثى من عوراتها * كل حرباء إذا أكره صل
والحرباء أيضا: الظهر، والحرباء أيضا: الذكر من أم حبين، وقيل:
هو دويبة نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بخاتي (١) ومهاري (٢)، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة، والتشديد أولى، ولا يقاس عليهما، فلا يقال في أثفية وعارية: أثافي وعواري (٣) بالألف، وألحق

(١) البخاتي: جمع بختي - ككرسي - قال في اللسان: "البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية، تنتج من عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي، وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير:

ان يعش معصب فإننا بخير* قد أتانا من عيشنا ما نرجى
يهب الألف والخيول ويسقى* لبن البخت في قصاع الخلنج
الواحد بختي، جمل بختي وناقاة بختية، وفي الحديث "فأتى بسارق قد سرق
بختية"، البختية: الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعناق، ويجمع
على بخت وبخات، وقيل: الجمع بخاتي (بياء مشددة) غير مصروف، ولك أن
تحذف الياء فتقول: البخاتي (بكسر التاء) وقيل في جمعها: بخاتي (بفتح التاء)
اه بتصريف

(٢) المهاري - بزنة الصحاري، ويقال: مهاري بزنة الكراسي، ومهاري -
كجوار - جمع مهريّة، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون، وقد
قيل: مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان، وقيل: مهرة مخلاف في اليمن
(أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) العواري - بشديد الياء، وقد تخفف - جمع عارية - مشددة أو مخففة -
وهي اسم للشئ تستعيره من غيرك، وكأن العارية - بالتشديد - منسوبة إلى
العار لكونها مما يجلبه، قال في اللسان: "الأزهري: وأما العارية والإعارة
والاستعارة فان قول العرب فيها: هم يتعاورون العواري، ويتعورونها - بالواو
المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد، قال: والعارية
منسوبة إلى العارة، وهو اسم من الإعارة، تقول: أعدته الشئ أعيره إعارة
وعارة، كما قالوا: أطعته إطاعة وطاعة، وأجبتة إجابة وجابة، قال: وهذا كثير
في ذوات الثلاث: منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها، ويقال: استعرت
منه عارية فأعارينها، قال الجوهري: العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار،
لان طلبها عار وعيب" اه

بنحو فتاوى وفتاوى لفظ واحد من المنقوص، وهو قولهم: جمل معي وناقعة معيبة
وجمال أو نوق معاي (١) ومعايا
وإنما أبقيت المقصورة الرابعة في التصغير بحالها نحو حبيلى وقلبت في الجمع
الأقصى ياء ثم ألفا، لان بنية التصغير تم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى،
ولذلك قيل في التصغير: أنيعام، وفي التكمير: أناعيم، لان بعض أبنية التصغير
تم قبل الألف وهو فعيل، فجاز المحافظة على الألف التي هي علامة الجمع،
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه
وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هي فيه بالألف
والتاء، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع، كقواصع وخنافس في
قاصعاء (٢) وخنفساء، وكذا قرائث وبرائك وجلائل في قربناء (٣) وبراكاء (٤)
وجلولاء (٥)
وأما المقصورة كحبارى فقال سيويه: لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء،
إذ لو قالوا حبائر وحبارى كما قيل في التصغير حبير وحبيرى، لالتبس حبائر
بجمع فعالة ونحوها، وحبارى بجمع فعلى وفعلاء، وفي التعليل نظر، لان
حبيرا في التصغير يلتبس بنحو حمير. وقواصع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة، ولم يبال

(١) معاي: جمع معي، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر

ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (ح ١ ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (ح ١ ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (ح ١ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

في الوضعين، فنقول: السماع كما ذهب إليه سيبويه، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حبارى حبارى وحبارى، كما في التصغير، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عرضي (١) عراضن، وإنما لم يحز في نحو قرشاء وبركاء وجلولاء حذف المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لان المقصورة أشد اتصالا بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك، وذلك قيل عريضن في تصغير عرضني بحذف الألف لكونها كاللام، وخيفساء لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بعلبك، وإنما لم يحز خفافساء وزعافران كما جاز خيفساء وزعيفران للثقل المعنوي في الجمع، فصار التخفيف اللفظي به أليق، فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك، كتاء التأنيث في نحو ملائكة

وأن كانت الألف فوق الخامسة كما في حولايا (٢) فالحذف لا غير،

نحو حوال

وأما فعلى أفعل وفعلاء أفعل فلم يجمع أقصى الجموع، فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء.

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر في فعلاء على فعل اتباعا لمذكره، نحو أحمر وحمراء وحمرة، وفي الفعلي على الفعل تشبيها لألفه بالتاء، فالكبر في الكبرى كالغرف في الغرفة، والفعل في الفعلي غير فعلى أفعل شاذ، كالرؤى في الرؤيا، خلافا للفرء

وكان حق ربي (٣) أن يجمع على رباب - بكسر الراء - لكنه قيل: رباب

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (ح ١ ص ٢٤٦، ٢٤٩)

(٣) ربي - كحبلي - هي الشاة إذا ولدت، وإذا مات ولدها أيضا، والحديثة النتاج، والاحسان، والنعمة، والحاجة، والعقدة المحكمة

بالضم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع كرخال (١) وتؤام (٢) وأرى أن صحراء (في الأصل فعلاء أفعل، كأن أصله أرض صحراء: أي في أولها صحرة، كما تقول: حمار أصحر، وأتان صحراء) (٣) فتوغل في باب الاسمية، فلم يجمع على فعل، بل على فعال، وكذا البطحاء أصله باب حمراء، ألا ترى إلى قولهم: الأبطح، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في أبطح، كما اعتبر في أسود وأرقم (٤)، بل يصرف، وحتى لم يجمعها على البطح، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البطاح، وكذا حرمي في الأصل من باب عطشى، أعني فعلى فعلان، من " حرمت النعجة " إذا اشتهدت البضاع، فلو لم يمنع المعنى مجيء فعلان منه لكنت تقول حرمان وحرمي وإنما جمع فعلان كسكران على فعالي، تشبيها للألف والنون بالألف الممدودة، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

-
- (١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهي الأنتى من ولد الضأن، وقد جمع على أرخل - كأرجل، ورخال - كقداح،
- (٢) التؤام - كغراب - : اسم جمع واحده تؤام، وهو الذي يولد مع غيره في بطن، من الاثنين فأكثر، وجمع التؤام توائم. قال في اللسان: " قال الأزهرى: ومثل تؤام غنم رباب وإبل ظؤار، وهو من الجمع العزيز " اه
- (٣) هذه العبارة في النسخ الخطية، والموجودة في المطبوعات " وأرى أن صحراء من باب حمراء فتوغل الخ "
- (٤) الأسود: العظيم من الحيات وفيه سواد، وأصله وصف فسمى به، ويقال لأنثاه: أسودة، نظرا لما طرأ من الاسمية، ويجمع الأسود على أساود، نظرا لذلك، وربما قيل: أساويد، باشباع الكسرة، وتجمع الأسود على أسودات أيضا. والأرقم: أخبث الحيات وفيه سواد وبياض، وأصله وصف فسمى به أيضا

قال: " وأفعال: الاسم كيف تصرف نحو أجدل وإصبع وأحوص،
على أجادل وأصابع وأحاوص، وقولهم حوص للمح الوصفية الأصلية،
والصفة نحو أحمر على حمران وحمر، ولا يقال أحمران لتمييزه عن أفعال
التفضيل، ولا حمرات لأنه فرعه، وجاء الخضراوات لغلبته اسما، ونحو
الأفضل على الأفاضل والأفضلين "
أقول: قوله " كيف تصرف " أي: تصرف حركة همزته وعينه
قوله " أحاوص (١) " جمع أحوص، وأحوص في الأصل من باب أحمر
حمرأ، فجمعه فعل، ولكن لما جعل أفعال فعلاء اسما جاز جمعه على أفعال كأفعال
الأسمى، وجاز جمعه على فعل نظرا إلى الأصل، وعلى أفعالون إذا كان علما
للعاقل، وعلى أفعلات إذا كان علما للمؤنث
قوله " والصفة نحو أحمر على حمران وحمر " الوصف إما أن يكون (على) أفعال
فعلاء، وأفعال فعلى، والأول أظهر في باب الوصف، لصحة تقديره بالفعل، نحو
" مررت برجل أحمر " أي برجل أحر، وليس لأفعال التفضيل فعل منه بمعناه،
كما مر في بابه، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط، ولضعف معنى الوصفية في أفعال
التفضيل لا خلاف في صرفه إذا نكر بعد التسمية، كما اختلف في نحو أحمر إذا نكر

(١) أصل الأحوص: الذي به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق
في مؤخر العين، وبابه حول، وسمي بالأحوص جماعة: منهم الاحوص بن جعفر
ابن كلاب، وجمعوا على الأحاوص، نظرا لما عرض من الاسم، وقد قيل:
أحاوصة - بزيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة. كأنه جعل
كل واحد أحوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص، نظرا إلى الأصل، وقد جمع
الأعشى بين الجمعين في قوله:
أتاني وعيد الحوص من آل جعفر * فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصا

بعد العلمية (١) والمطرّد في تكسير أفعال فعلاء وفي مؤنثه فعل، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب: (ح ١ ص ٦٠) "وخالف سيبويه الأخصف في مثل أحمد علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير، ولا يلزمه باب حاتم، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد" وقول الرضي في شرح هذا الكلام: قوله "ولا يلزمه باب حاتم" هذا جواب عن إلزام الأخصف لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقديره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد، بخلاف أحمر المنكر، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تناف. قوله "في حكم واحد" يعني في الحكم بمنع الصرف، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين، في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين، فلم يجتمعا في حالة، فإذا نكر أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله، لكونه أصليا، وزوال ما يصاده وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مرید إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ، لزوال المانع، هذا، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا، فالأولي أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة، ولذلك تراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو، وقليل ما يلح ذلك، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا، وقال الأخصف في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف، هذا كله في أفعال فعلاء، وكذا فعلاان فعلى، وأما أفضل التفضيل نحو أعلم، فإنك إذا سميت به ثم نكرته: فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الأخصف كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعال فعلاء، فإذا تجرد من من التبس بأفعال الأسمى الذي لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع، ولا يظهر فيه معنى الوصف، وأما أفعال فعلاء، فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة، فإذا اتصل أفعال بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه

معنى التفضيل الذي هو وصف
وأما الثاني: فإنما رافق الأخفش سبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه
إذن كما ذكرنا، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه، ومن تمام افعال التفضيل
من حيث المعنى الوضعي، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا، لان التنوين يشعر
بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من، بخلاف باب أحمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف " اه

لضرورة الشعر، ويجيء فعلان أيضا كثيرا كسودان وبيضان
قوله: " ولا يقال أحمر من لتميظه عن أفعال التفضيل " قد ذكرنا علة امتناعه
من جمع التصحيح في شرح الكافية (١) ويجوز أفعلون وفعلاوات لضرورة
الشعر. قال:

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩): " وأما الخاص من شروط
الجمع بالواو والنون فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث، أما العلمية فمختصة
بالأسماء، وأما قبول التاء فمختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء
وفعالان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث
وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء، نحو الرجل قام
والمرأة قامت، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم، والغالب
في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل
منهما كعير وأتان، وجمل وناقاة، وحصان وحجرا، ويستوي مذكرها ومؤنثها
كبشر وفرس، هذا هو الغالب في الموضعين، وقد جاء العمس أيضا في كليهما
نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضلي وسكران وسكرى في الصفات، وكامرئ
وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل
الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء وفعالان فعلى، وأجاز ابن كيسان
أحمر من وسكران، واستدل بقوله:
فما وجدت بنات بنى نزار * حلائل أسودين وأحمرينا
وهو عند غيره شاذ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات، بناء على تصحيح جمع
المذكر، والأصل ممنوع فكذا الفرع "

٦٤ - فما وجدت بنات بنى نزار * خلائل أسودين وأحمرينا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم الكميث بن زيد الأسدي وامرأته، و " بنات " فاعل وجدت، و " خلائل " جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج، ويقال للزوجة: حليلة، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه، وهو مفعول " وجدت "، و " أسودين " جمع أسود، و " أحمرين " جمع أحمر، وهما صفتان لخلائل، والاستشهاد بالبيت في قوله " أسودين وأحمرين " حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً
قوله " وجاء الخضراوات لغلبته اسماً " غلب الخضراوات في النباتات التي
تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز
مع الغلبة لان الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً، ويجوز في نحو أرمل (١) وأرملة
أرملون وأرمالات، لأنه مثل ضاربون وضاربات
قال: " ونحو شيطان وسلطان وسرحان على شياطين وسلاطين وسراحين،
وجاء سراح، الصفة نحو غضبان على غضاب وسكارى، وقد ضمت أربعة
كسالى وسكارى وعجالي وغيارى ".
أقول: كل اسم على فعلاّن مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة،
كورشان (٢) والسبعان (٣) والظربان (٤)، يجمع على فعالين، إلا أن يكون علماً
مرتجلاً، كسلمان وعثمان وعفان وحمدان وعطفان، وذلك لان التفسير في
المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول، إذ له عهد بالتكسير، ولا سيما إذا كان
في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث. كما
مر في التصغير، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا " صحار "
مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة الملجئة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى
لخلوه من الاستغراب المذكور، ألا ترى أنه قيل في التصغير " صحيراء " لما لم

-
- (١) الأرملة: الرجل العزب، والمحتاج المسكين، والأنثى أرملة - بالتاء
قيل: الأرملة خاص بالنساء، وليس بشيء فقد قال جرير:
هذى الأرملة قد قضيت حاجتها* فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر
(٢) الورشان: طائر شبه الحمامة (انظر ج ١ ص ١٩٩)
(٣) السبعان: اسم مكان بعينه (انظر ج ١ ص ١٩٨)
(٤) الظربان: دويبة منتنة الريح (انظر ج ١ ص ١٩٨) وانظر أيضاً
(ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فعيل الألف، فلهذا قالوا " ظريبان " في التصغير، و " ظرايين " في الجمع، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان " سليمان " وفي تصغير سلطان " سليطين ".
واعلم أنهم قالوا في جمع ظربان " ظربي " أيضا كحجلى في جمع حجل، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرهما، وإنما جاء في سرحان (١) وضبعان (٢) سراح وضباع تشبيها بغرثان وغرث.
قوله " الصفة " اعلم أن الوصف إذا كان على فعلان بفتح الفاء سواء كان له فعلى، كسكران وسكرى، أو لم يكن، كندمان وندمان، جاز جمعه وجمع مؤنثه على فعلى، وكذا فعال، لمشابهة فعلان لفعلاء بالزيادتين والوصف، وليس شئ من الجمعين مطردا، لا في فعلان فعلى ولا في فعلان فعلا، وقد يجمع في فعلان فعلا بينهما كندامى وندام، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا فليل بطاح دون بطاحى، وصحارى دون صحار، بالكسر.
وإذا كان صفة على فعلان بالضم كعريان وخمضان (٣)، لم تجمع على فعلى، لان فعلاء بسكون العين لم يجرى مؤنثا حتى يشبه فعلا به، فقالوا في خمضان وخمصانة " خماص " تشبيها بغرثان وغرث (٤)، وقال بعض العرب

-
- (١) السرحان: الذئب (انظر ح ١ ص ٢٠١)
(٢) الضبعان - بكسر فسكون - الذكر من الضباع، والأنثى ضبع - كعضد - وضبعانة - كسرحانة - وضبعة، وقيل: لا يقال: ضبعة، وجمع الضبع أضيع وضباع، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات
(٣) الخمضان - بضم فسكون -: الضامر البطن، وهي خمصانة - بالتاء - قال الراجز:

أعجب بشرا حور في عيني * وساعد أبيض كاللجين
ودونه مسرح طرف العين * خمصانة ترفل في حجلين
(٤) الغرثان: الجائع أيسر الجوع، ويقال: هو الجائع أشد الجوع، والفعل غرث - كفرح - والأنثى غرثى - كسكرى، وغرثانة - كندمانه
انظر (ح ١ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء)

" خمصانون وخمصانات " نظرا إلى أنه لا يستوي مذكره ومؤنثه، وكذا قالوا " ندمانون وندمانات " .

وأما فعلان فعلى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر، كما قلنا في أفعل فعلاء، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية (١).

ولم يجئ في عريان عراء، اكتفاء بعراة جمع عار، لان العريان والعاري بمعنى واحد، فاكتفى أحدهما عن جمع الآخر.

وجاء الضم في جمع بعض فعلان الذي مؤنثه على فعلى خاصة، وهو في كسالى وسكارى أرجح من الفتح، وإنما ضم في جمع فعلان خاصة لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس، وأنبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس، وأوجب الضم في قدامي الطير: أي قوادم (٢) ريشه، وفي أسارى، جمع قادمة وأسير، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغي أن يكسرا عليه، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا،

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التي تعلق بهذا عن شرح الكافية

(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع: القوادم، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه، ثم المناكب، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح، ثم الخوافي، وهي التي بعد المناكب: ثم الأباهر، وهي التي تلي الخوافي، والأشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح، ويقال: عشر ريشات، وواحدة القوادم قادمة، وقد يقال في الواحدة: قدامي - مثل حبارى - ويقال قدامي للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كربات وقوم ورهط ونفر، وليس بجمع، وقال آخرون: إن نحو عجالي ليس جمع فعلى على توفية حروفه، وعجالي بالفتح جمعه على توفية حروفه، فالأول: كقلاص في قلوص، والثاني كقلائص، حذف الزائد في عجلى فبقى عجل فجمع، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التأنيث في الأخير، وأما ألف عجالي بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم، فالألف في عجالي بالضم مجلوبة للتأنيث كما في ضمني وزمني (١) جمع ضمن وزمن، قال السيرافي: هذا أقوى القولين، أقول: وأول الأقوال أرجح عندي

قوله " وقد ضمت أربعة " لم أر أحدا حصر المضموم الأول في أربعة، بلى في المفصل أن بعض الرب يقول: كسالى، وسكارى، (وعجالي) وغيارى، بالضم، ولا تصریح فيه أيضا بالحصر، وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى: (ذرية ضعافا) أنه قرئ ضعافى وسكارى (٢)

قال: " وفيعل نحو ميت على أموات وجياد وأبيناء، ونحو شرابون وحسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون، استغنى فيها بالصحيح، وجاء عواوير وملاعین (وميامين) ومشائيم ومياسير ومفاطير ومناكير ومطافل ومشادن "

أقول: اعلم أن فيعلا بكسر العين لا يجئ إلا في المعتل العين كسيد، وبفتحها لا يجئ إلا في الصحيح كصيقل وحيدر، إلا حرفا واحدا، قال:

(١) انظر (ص ١٢٠، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) في الكشاف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق): " قرئ ضعفاء، وضعافى، وضعافى نحو سكارى وسكارى " اه، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* ما بال عيني كالشعيب العين * (١)

وهذا مذهب سيبويه، قال: ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص فعلة المضمون وفأؤه بجمع الناقص، كقضاة، وفعلة بفتح الفاء في غيره ككفرة وبررة، ومذهب الفراء أن وزن ميت فعليل ككريم، والأصل مويت، أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع، فقدم وأخر، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الأولى، وطويل عنده شاذ، قال: وأما ما ليس مبنيًا على فعل معل فإنه لا يعمل بالقلب، نحو سويق (٢) وعويل (٣) وحويل (٤) وسيجئ الكلام فيه في باب الاعلال، وكذا قال الفراء في قضاة: إنه في الأصل مضعف العين نحو كفر، وأصله قضى، فحذف التضعيف و عوض عنه التاء كما مر قل (٥)، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فعيلا بنحو أهوناء وأبيناء، في هين وبين، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فعيل، وقال سيبويه: إنما جمعا على أفعلاء لمناسبة فيعمل لفعيل في عدد الحروف، كما حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بررة وصيام، وفي أموات وأكياس وأقوال جمع قيل (٦) مخفف قيل على فعل كحوض وأحواض، إذ كثيرا ما

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (ح ١ ص ١٥٠)

(٢) السويق: ما يتخذ من الحنطة والشعير، وهو الخمر أيضا، قال الشاعر:

تكلفني سويق الكرم جرم * وما جرم؟ وما ذاك السويق؟

(٣) العويل: البكاء مع رفع الصوت، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل: الشاهد، وهو الكفيل أيضا.

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل: الملك، أو هو خاص بملوك حمير، وهو عندهم خاص بما دون

الملي الأعلى، وأصله قيل - بتشديد الياء كسيد - فخفف بحذف إحدى الياءين،

وأصل اشتقاقه من القول. سمي بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول، ويجمع

على أقوال نظر إلى أصله، وعلى أقيال نظرا إلى لفظه، وعلى مقاول ومقولة

وكانهم في هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه. قال لبيد:

لها غلل من رازق وكرسف * بأيمان عجم ينصفون المقاولا

وقال الأعشى:

ثم دانت بعد الرباب وكانت * كعذاب عقوبة الأقوال

يخفف فيعمل بحذف العين فيصير كفعل في الحركة والسكون، وكذا نحو ميت وسيد ولين وهين، ومن قال في جمع قيل أقيال فقد حملة على لفظه، والأول أكثر.

وأصل فيعمل أن يجمع جمع السلامة: في المذكر بالواو والنون، وفي المؤنث بالألف والتاء، وكذا إذا خفف بحذف العين، نحو الميتون والميتات، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات في جمع ميت وميتة، كما قيل أحياء في جمع حي وحية، وهذا كما يقال: أنقاض في جمع نقض (١) ونقضة، وأنضاء في جمع نضوة (٢) ونضوة. وجاء ريض (٣) للمذكر والمؤنث سواء، حملا على فعيل بمعنى مفعول، لأنها في معنى مروضة.

(١) النقض: المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما، والمهزول بسبب السير ناقة أو جملا

(٢) النضو: حديدة اللجام، وسهم فسد من كثرة ما رمى به، والثوب الخلق، والمهزول من الإبل وغيرها

(٣) الريض - كسيد -: الناقة إذا كانت في أول عهدتها بالرياضة، وهي صعبة بعد، وقال في اللسان: "الريض من الدواب: الذي لم يقبل الرياضة، ولم يمهر المشية، ولم يذل لراكبه. قال ابن سيده: والريض من الدواب والإبل ضد الذلول، الذكر والأثني في ذلك سواء، قال الراعي: فكأن ريضها إذا استقبلتها* كانت معاودة الركاب ذلولا قال: وهو عندي على وجه التفاؤل، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة " اه

قوله " شرابون وحسانون " (١) بضم الفاء وفتحها، وفسيقون، أبنية للمبالغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث، فيجمع الجميع جمع الصحة: المذكر بالواو والنون. والمؤنث بالألف والتاء، وإنما دخلتها الهاء لمشابقتها مفعلا: لفظا بالتضعيف، ومعنى بالمبالغة، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر، وإنما قالوا في عوار (٢) وهو الجبان: عواوير، لجره مجرى الأسماء، لانهم لا يقولون للمرأة: عوارة، لان الشجاعة والجبين في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال، فشبهوا عوارا

(١) حسانون: جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن، والحسن أقل منهما جميعا، وتقول للأنثى: حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف " لا يستوي فيها المذكر والمؤنث ". وقال ذو الإصبع العدواني:

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا * قياما بينهم كل فتى أبيض حسانا
وقال الشماح: دار الفتاة التي كنا نقول لها * يا ظبية عطلا حسانة الجيد
(٢) العوار: الضعيف الجبان، وجمعه عواوير، قال الأعشى:
غير ميل ولا عواوير في الهيجا * ولا عزل ولا أكفال
قال سيبويه: لم يكتف فيه بالواو والنون لانهم قلما يصفون به المؤنث، فصار كمفعال ومفعيل، ولم يصر كفعال (كشداد)، وقال الجوهري: العوار: الجبان، وجمعه العواوير، وإن شئت قلت: العواور، في الشعر، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه:
وفي كل يوم ذي حفاظ بلوتني * فقمتم مقاما لم تقمه العواور

وعواوير بكلاب (١) وكلايب، وكذا فعل كزمل (٢) وجبأ (٣) وفعيل
كزميل وسكيت (٤)، مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث، ولا يجمعان إلا
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء، وأما بناء المبالغة الذي على مفعال
كمهداء (٥) ومهذار (٦)، أو على مفعيل كمحضير (٧) ومعطير (٨)، أو على
مفعل كمدعس (٩) ومطعن، أو على فعال كصناع (١٠) وحصان (١١)، أو على

(١) الكلاب: المهماز، وهو الحديدية التي على خف الرائص، ويرادفه

كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل، والزميل: الجبان الضعيف الرذل، قال أحيحة بن الجلاح:

ولا وأبيك ما يغنى غنائي* من الفتیان زميل كسول

(٣) الجبأ، ويمد: الجبان، قال الشاعر:

ما عاب قط إلا لئيم فعل ذي كرم* ولا جفا قط إلا جبا بطلا

وقال مفروق بن عمرو الشيباني:

فما أنا من ريب الزمان جبأ* ولا أنا من سيب الاله بيأس

(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذي يجيء في آخر

الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص ٢٨١ ج ١)

(٥) المهداء: المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذي لا يعبأ به

(٧) المحضير: الكثير الحضر - بضم فسكون -، والحضر: ارتفاع الفرس

في العدو

(٨) المعطير: الكثير التعطر

(٩) المدعس - كمنبر - : الطعان: أي الكثير الطعن، والمدعس أيضا اسم للآلة

التي يدعس بها: أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصناع الحاذق. يقال: رجل

صناع وامرأة صناع، إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)

(١١) " الحصان " : تقول: امرأة حصان. وحاصن وحصناء، إذا كان عفيفة

وإذا كانت متزوجة أيضا. قال حسان:

حصان رزان ما تزن بريية* وتصبح غرثي من لحوم الغوافل

وقال الآخر:

وحاصن من حاصنات ملس* من الأذى ومن قراف الوقس

ولا يقال: رجل حصان، وإنما يقال: رجل محصن، كما يقال: امرأة محصنة

فعال كهجان (١)، أو على فعول كصبور، فيستوي في جميعها المذكر والمؤنث، ولا يجمع شئ منها جمع السلامة، إلا في ضرورة الشعر، وقد ذكرنا تكسير فعال وفعال وفعال صفات، وأما تكسير مفعال ومفعيل فعلى مفاعيل كمقاليت ومأشير في مقالات (٢) ومئشير (٣)، وجمع مفعال كمداعس في جمع مدعس، وأما قولهم: مسكينون ومسكينات، فلقولهم: مسكين ومسكينة، تشبيهاً بفقير وفقيرة.

قوله " مضروبون ومكرمون ومكرمون " أي: كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى، وجاء

(١) انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

(٢) المقالات: القليلة الولد، ويقال: هي التي لا يعيش لها ولد، قال الشاعر:
(ويقال: هو كثير):

بغات الطير أكثرها فراخاً * وأم الصقر مقالات نزور
قال في اللسان: " وامرأة مقالات، وهي التي ليس لها إلا ولد واحد، وأنشد:
وجدي بها وجد مقالات بواحد * وليس يقوى محب فوق ما أجد
وأقلت المرأة، إذا هلك ولدها " اه

(٣) تقول: رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول: ناقة مئشير
وجواد مئشير، يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو مبالغة من الأشر، وهو المرح
وهو أيضاً البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشؤوم وميمون ملاعين ومشائيم (١) وميامين (٢)، تشبيهاً، بمغرود (٣) وملمول (٤)، وكذا قالوا في مكسور: مكاسير، وفي مسلوخة: مسالix، وقالوا أيضاً في مفعل المذكر كموسر ومفطر، وفي مفعل كمنكر: مياسير (٥) ومفاطير ومناكير، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم: جمع مشعوم، وهو ضد الميمون، قال الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة* ولا ناعب إلا بين غرابها

(٢) الميامين: جمع ميمون، وهو صفة من اليمن وهو البركة، تقول: رجل

أيمن وميمون ويامن ويمين، وقالوا: يمن الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون،

ويمن الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يا من، إذا صار مباركاً عليهم، وجمعوا

الأيمن على أيامن، قال خزر - كعمر - بن لوذان - كعدنان -:

ولقد غدوت وكنت لا* أغدو على واق وحاتم

فإذا الأشائم كالأيامن* والأيامن كالأشائم

(٣) المغرود: ضرب من الكمأة (انظر ح ١ ص ١٨٧)

(٤) الملمول: المكحال، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر، وأصل

الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها

لزوال مقتضى قلبها واوا، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للاشباع كما قالوا

في طوايق وخواتيم - على رأى - (انظر ص ١٥١، ١٥٢ من هذا الجزء)

وكلمة مياسير نحتل غير ما ذكره وجهين: الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم

مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف، وعلى فعله إن كان من قولهم

يسر فلان فرسه فهو ميسور، إذا سمنه، الثاني: أن يكون جمع ميسور مصدراً بمعنى

اليسر عند غير سيبويه (انظر ح ١ ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به

الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها، قال الشاعر:

استقدر الله خيراً وارضين به* فبينما العسر إذ دارت مياسير

ضعفها في نحو معاليم جمع معلم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل، والقياس التصحيح، والأغلب في المفعل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء، فلا يصحح، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن (١) والمراضع، لما مر في شرح الكافية في باب المذكر والمؤنث، وقد يجئ هذا الباب بالتاء أيضا، نحو ناقة متل ومتلية لتي يتلوها ولدها، وكلبة مجر ومجرية للتي لها جرو، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الاجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضا ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول: مطافيل، ومراضيع، ومشادين، ويجوز تركه، قال تعالى: (وحرمنا عليه المراضع) وقال: -

٦٥ - * حي النحل في ألبان عوذ مطافل * (٢)

قال " والرباعي نحو جعفر وغيره على جعافر قياسا، ونحو قرطاس على قرطيس، وما كان على زنته ملحقا أو غير ملحق بغير مدة أو معها يجري مجراه نحو كوكب وجدول وعشير وتنضب ومدعس وقرواح

(١) المشادن: جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم: أشدنت الطبية، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، وصدده قوله: * وإن حديثا منك لو تبدلينه *

الجنى: أصله الثمر المجتنى، واستعاره هنا للعسل. والعوذ: جمع عائد وهي الحديثة النتاج من الإبل والظباء. والمطافل: جمع مطفل وهي التي معها طفلها ويقال فيه: مطافيل أيضا كما قال المؤلف. ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوبا بألبان الإبل الحديثة العهد بالنتاج والتي خلفها طفلها، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعل إذا كان وصفا لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضا - وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه في ترتيبها - : مطافيل أبكار حديث نتاجها * تشاب بماء مثل ماء المفاصل

وقرطاط ومصباح، ونحو جواربة وأشاعثة في الأعجمي والمنسوب " أقول " قوله جعفر وغيره " أي: غير هذا الوزن من أوزان الرباعي كدرهم وزبرج وبرثن وقمطر وبرقع (١)، على قول الأخفش، جميعه على فعالل، سواء كان للقلة أو للكثرة، إذ لا يحذف من حروفه الأصلية شيء حتى يرد بسببه إلى جمع القلة، وأما ذو التاء من الرباعي فقليل: يكسر في الكثرة على ما كسر عليه المذكر، وفي القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء، نحو جماجم وجمجمات في جمجمة، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذي زيادة الثلاثي غير المذكور قبل، كمكرمة ومكرمات ومكارم وأنملة وأنملات وأنامل

قوله " ونحو قرطاس على قرطيس " أي: كل رباعي قبل آخره حرف مد كعصفور وقرطاس وقنديل، فإنك تجمعهم على فعاليل قوله " وما كان على زنته " أي: زنة الرباعي، أعني عدد حروفه، سواء كان مثله في الحركات المعينة والسكنات كجدول وكوثر، أو لا كتنضب (٢)، وهذا القول منه تجوز، لأنه يعتبر في الوزن الحركات المعينة والسكنات، فلا يقال: تنضب على زنة جعفر نظرا إلى مطلق الحركات ألا على مجاز بعيد، وكذا يعتبر في الزنة زيادة الحروف وأصالتها، كما مر في صدر الكتاب (٣)، لكن يتجوز تجوزا قريبا في الملحق فيقال: إنه على زنة الملحق به، فيقال

(١) انظر في شرح هذه الألفاظ كلها (ح ١ ص ٥١)
(٢) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد تألفه الحرابي،
أنشد سيوييه للنابغة الجعدي:
كأن الدخان الذي غادرا * ضحيا دواخن من تنضب
(٣) انظر (ح ١ ص ١٣ وما بعدها)

جدول وكوثر على زنة جعفر، ولا يقال إن حمارا على زنة قمطر، لما لم يكن ملحقا به قوله " ملحقا " يعنى نحو كوثر وجدول وعشير (١) قوله " أو غير ملحق " يعنى نحو تنضب ومدعس قوله " بغير مدة " من تمام قوله: أو غير ملحق، لان المدة عندهم لا تكون لللاحق كما مر في موضعه: أي لا يكون ملحقا بالرباعي، لكن يساويه في عدد الحروف، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة، احترازا عن مثل فاعل وفعال وفعول وفعيل، فان هذه تساوى الرباعي بسبب زيادة المدة، وليست لللاحق، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثلة لان تكسيورها قد لا يكون كتكسير الرباعي، بل لها جموع معينة كما مر قوله " وقرواح (٢) وقرطاط (٣) ومصباح " يعنى هذه الأمثلة تكسيورها كتكسير الرباعي الذي قبل آخره مدة، نحو قرطاس، وإن لم تكن رباعية، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثي المزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة مدة كانت نحو كلوب وكلاب (٤) وإصباح وإجفيل (٥) وأملود (٦)،

(١) العشير: الغبار، وقيل: هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجلتك، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره
(٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم، والجمال يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها، والنخلة الطويلة الملساء، والبارز الذي لا يستره من السماء شئ
(٣) القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية، وما يوضع تحت رجل البعير (انظر ح ١ ص ١٧)
(٤) قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره في (ص ١٧٩ من هذا الجزء)

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شئ، وهو أيضا الجبان. والقوس البعيدة السهم، والمرأة المسنة
(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كسنور (١) وسكيت، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مسرول (٢) مسيريل ينبغي أن يكسر إذا كسر على مساريل، وكذا في كنهور كناهير (٣) كما يقال في تصغيره: كنيهير، ولو قال " ونحو قرواح وقرطاط ومصباح كقرطاس " لكان أوضح، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة كجعفر أو معها كقرطاس يجرى مجراه، ثم مثل من قوله نحو كوكب إلى قوله مدعس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة، ومن قوله قرواح إلى مصباح بما يوازن الرباعي مع مدة رابعة قوله " ونحو جواربة (٤) وأشاعثة (٥) في الأعجمي والمنسوب " اعلم أن كل جمع أقصى واحده معرب كجورب (٤) أو منسوب كأشعثي (٥) فإنهم يلحقونه الهاء، أما الأول فعلى الأغلب، وأما الثاني فوجوبا، وذلك نحو موازنة (٦)

(١) السنور: حيوان، وهو الهر

(٢) (انظر ح ١ ص ٣٥٢٥٠)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب: معرب. قال ابن إياز: معرب " كوربا " وترجمته الحرفية قبر

الرجل (القدم)، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية)

(٥) الأشاعثة: جمع أشعثي، والأشعثي المنسوب إلى أشعث، والأشاعثة قوم

من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي، وابنته جعدة بنت

الأشعث هي التي سمت الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه، وكان زوجه

فحرضها معاوية على ذلك.

(٦) الموازنة: جمع موزج - ككوثر - وهو الخف، فارسي معرب، والجمع

موازج، وموازنة ألحقوا الهاء للعجمة. قال ابن سيده: وهكذا وجد

أكثر هذا الضرب الأعجمي مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه، وأصل الموزج

بالفارسية " موزه "

وصوالجة (١) وطيالسة (٢) وجواربة في المغرب، وقد جاء كيالج (٣) وجوارب تشبيها بالجمع العربي كالمساجد، ونحو أشاعثة ومهالبة (٤) ومشاهدة (٥) في المنسوب، واحدها أشعثي ومهليبي ومشهدي، وقد اجتمع العجمة والنسبة في برابرة جمع بربري، وسيابجة جمع سيبجي، على وزن ديلمي، وهم قوم من الهند يذرقون المراكب (٦) في البحر، وقد يقال "سابع" بألف كخاتم،

-
- (١) الصوالجة: جمع واحده صولج وصولجان وصولجانة، وهو العود المعوج، فارسي مغرب، قال الأزهري في التهذيب: الصولجان: عصا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب، فأما العصا التي أعوج طرفها حلقة في شجرتها فهي محجن،
- (٢) الطيالسة: جمع طيلسان - بفتح اللام وضمها - وطيلس أيضا - كزيب - وهو ضرب من الأكيسة أسود، فارسي مغرب، وجاء في جمعه طيلس أيضا
- (٣) قال في اللسان: " قال ابن الأعرابي الكيلجة: ميكال، والجمع كيالج وكيالجة أيضا، والهاء للعجمة " اه، وقال في الشفاء (ص ١٩٣ طبعة الوهبية): " كيلجة، وكيلقة، وكيلكة، وجمعه كيالج وكيالجة " اه
- (٤) المهالبة: جمع مهليبي - بتشديد اللام مفتوحة - وهو المنسوب إلى المهلب، والمهالبة فرقة نسبت إلى المهلب ابن أبي صفرة
- (٥) المشاهدة: جمع مشهدي، وهو المنسوب إلى المشهد، وهو مفعول من الشهود: أي الحضور، فمعناه محضر الناس. ومشاهد مكة: المواطن التي يحضرها الناس
- (٦) يذرقون المراكب: أي يخفرونها، وصنيع الشارح يقتضى أن السيابجة بياء مثناة تحتية، وهو الموجود في شفاء الغليل (ص ١٢٠ الطبعة الوهبية) وفي سيبويه (ج ٢ ص ١٠١) وصنيع الصحاح يقتضى أنها سبابجة - بياء موحدة - قال في (س ب ج): " والسبابجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن، والهاء للعجمة والنسب، قال يزيد بن مفرغ الحميري: وطماطيم من سبابج خزر * يلبسوني مع الصباح القيودا " اه وتبعه في اللسان قال: " والسبابجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها، واحدهم سيبجي (بياء النسب)، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا: البرابرة، وربما قالوا: السابج، قال هميان: لو لقي الفيل بأرض سابجا * لدق منه العنق والدوارجا وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل، لان دخيل هذه القصيدة كلها مكسور. قال ابن السكيت: السبابجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرقة، فظن هميان أن كل شئ من ناحية السند سيبج فجعل نفسه سيبجا " اه
- ونحن ننقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه، قال (ح ٢ ص ٢٠١): " هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرتة على مثال مفاعل.. زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل، وذلك

موزج وموازجة، وصولج ووصولجة، وكربج وكرابكة، وطيلسان وطيلاسة،
وجورب وجواربة، وقد قالوا: جوارب، جعلوها كالصوامع والكواكب،
وقد أدخلوا الهاء فقالوا: كيالجة، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة،
وصيرف وصيارفة، وقشعم وقشاعمة، فقد جاء إذا أعرب كملك وملائكة، وقالوا:
أناسية لجمع إنسان. وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة
الحي أو بني فلان، وذلك قولك: المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة
والأزارقة، وقالوا: الدياسم وهو ولد الذئب، والمعاول، كما قالوا: جوارب،
شبهوه بالكواكب حين أعرب، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم، ومثل
ذلك الأشاعر، وقالوا البرابرة والسيابجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة
إنما يعنى البربريين والسيحيين كما أردت بالمسامعة المسمعين، فأهل الأرض
كالحي " اه

والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً
لازماً، وإنما حذف في لكون أقصى الجموع ثقيلًا لفظًا ومعنى فلا يركب إذا

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد، إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخف من الياء المشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة، فلذا اختيرت للعوض، وأما جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع المنسوب، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا، وقد يبدل التاء في أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبة، نحو جحا جحة في (١) جحجاح، والأصل جحاجيح، والتاء في زنادقة (٢)

(١) الجحجحاح: السيد السمح، وقيل: الكريم، ويقال فيه: جحجح أيضا، وجمع الأول جحاجحة وجحاجيح أيضا، وجمع الثاني جحاجح لا غير، وقد يجمع الجحجحاح على الجحاجح كما جمع المفتاح على المفاتيح، وكما قالوا: طوابق في جمع طاباق، قال في اللسان: "والجحجح السيد السمح.. وفي حديث سيف بن ذي يزن

* بيض مغالبة غلب جحاجحة *

جمع جحجاح، والهاء فيه لتأكيد الجمع، وجحجحت المرأة: جاءت بجحجاح، وجحجح الرجل: ذكر جحجاحا من قومه. قال:

* إن شرك العز فجحجح بحشم *

وجمع الجحجحاح جحاجح، وقال الشاعر:

ماذا يبدر فالعقنقل من مرازية جحاجح

وإن شئت جحاجحة، وإن شئت جحاجيح، والهاء عوض من الياء

المحذوفة، لا بد منها أو من الياء، ولا يجتمعان "اه بتصرف

(٢) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من

يظن الكفر ويظهر الايمان، قال في شفاء الغليل (ص ١١٢): "الزنديق

ليس من كلاب العرب، إنما تقول العرب: رجل زندق وزندقي: أي شديد

البخل، وإذا أرادوا ما تقول له العامة: ملحد، قالوا. دهري (بفتح الدال

نسبة إلى الدهر، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم: وما يهلكنا إلا الدهر)، وإذا أرادوا

المسن قالوا: دهري - بالضم - للفرق بينهما، والهاء في زنادقة وفرازة عوض

عن الياء عند سيبويه، وقال أبو حاتم: هو فارسي معرب "زندة كرد": أي

عمل الحياة، لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه، وقال الرياشي: هو مأخوذ من

قولهم: رجل زنديق: أي نظار في الأمور، وقال غيره: معرب "زند": أي

الحياة، وقيل: هو معرب "زندي" أي متدين بكتاب يقال له: زند، ادعى

المجوس أنه كتاب زرادشت، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر، وهم أصحاب

مزدك الذي ظهر في أيام قباد بن فيروز، وقال الجوهري: الزنادقة الثنوية،

وتزندق الرجل، والاسم الزندقة. وفي القاموس: هو معرب "زن دين"

وقيل: هو وهم، والصوب معرب "زندة". وفي المغرب: هو من لا يؤمن

بالوحدانية والآخرة، وعن ثعلب: هو والملحد: الدهري، وعن ابن دريد

هو القائل بدوام الدهر معرب "زندة" كتاب لمزدك. اه، وقال المسعودي

في مروج الذهب: "وفي أيام ماني ظهر اسم الزندقة أضيف إليه الزنادقة،

وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابهم المعروف ب (النسناه) باللغة الأولى

من الفارسية، وعمل له التفسير وهو الزند، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه

البازند، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل، وكان من أورد في شريعتهم شيئاً بخلاف المنزل الذي هو النسناه وعدل إلى التأويل الذي هو الزند قالوا: هذا زندي، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا: زنديق، وعربوه، والثنوية هم الزنادقة، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم " اه (انظر ح ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء)

وفرازنة (١) يجوز أن يكون بدلا من الياء، إذ يقال: زناديق، وفرازين،

(١) قال في اللسان: " الفرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، وجمعه فرازين " اه. وقال في القاموس: " فرزان الشطرنج معرب فرزين، والجمع فرازين " اه وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع ججاج (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقة، وفرازنة، وأن تكون دليل العجمة.
وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية، نحو ملائكة
وصياقلة (١) وقشاعمة (٢)، كما تكون في غيره من الجموع نحو حجارة
وعمومة، والتاء في " أناسية "، قيل: عوض من إحدى (٣) يائي أناسي،
قال تعالى: (وأناسي كثيرا) وقيل: لتأكيد الجمعية كما في ملائكة، على
أنه جمع إنسان وأصله إنسيان، فحذفت الألف والنون في الجمع، كما يقال
في زعفران: زعافر، وقيل في جمع المنسوب نحو أشاعثة: إن التاء ليست
عوضا من الياء، إذ ليست في واحده الياء، بل التاء في الجمع دليل على أنك
سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه، فهو جمع أشعث على
تسمية كل واحد من الحي باسم الأب (الأكبر) كما قيل في إلياسين (٤)

(١) الصياقلة: جمع صيقل، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها. فيعل.

من الصقل

(٢) القشاعمة: جمع قشع كجعفر، وهو المسن من الرجال والنسور، وهو

الضخم أيضا، والأسد. وأم قشع: الحرب، والداهية، والضبع، والعنكبوت،

وقرية النمل

(٣) قال أبو سيعد السيرافي: " في هذا الجمع وجهان: أحدهما أن تكون الهاء

عوضا من إحدى يائي أناسي، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التي بعد السين،

والثانية من النون، والثاني: أن تحذف الألف والنون في إنسان تقديرا ويؤتى

بالياء التي تكون في تصغيره إذا قالوا: أنيسان، فكأنهم ردوا في الجمع الياء

التي يردونها في التصغير فيصير أناسي، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث. وقال

المبرد: أناسية جمع إنسي، والهاء عوض من الياء المحذوفة، لأنه كان يجب

أناسي " اه

(٤) قال العلامة البيضاوي في تفسير سورة الصافات: " إل ياسين لغة في إلياس

كسيناء وسنين: وقيل: جمع له مراد به وأتباعه كالمهلين، لكن فيه أن

العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين،

وهو قليل ملبس. وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة " آل " إلى

" ياسين " لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس " اه. وقال

الشهاب: قوله " كسيناء وسنين " وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربي

تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في

الكشاف لا في الوزن، وإلا لكان حقه أن يقول: كمكيال: وميكائيل، واختار

هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة. قوله " وقيل: جمع له " على طريق التغليب

باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه، كما يقال: المهالبة، لمهلب وقومه، وضعفه بما

ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما

فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في

شرح المفصل، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة -

وهذا ليس منه - وهم، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لان إلياس للتعريف، لكن

هذا غير متفق عليه. قال ابن يعيش في شرح المفصل: يجوز استعماله نكرة

بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون، وهو مختار عبد القاهر. قوله " أو للمنسوب " معطوف على قوله: له: أي قيل: إنه جمع إلياسي فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والنصب كما قيل أعجمين في أعجميين... وضعفه بقلته والتباسه بإلياس إذا جمع، وإن قيل: حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر " اه

والأشعرون (١): إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة،

(١) الأشعرون: جمع مذكر سالم مفردة أشعري، وهو المنسوب إلى الأشعر، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري، قال في القاموس " ويقولون: جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب " اه ونقول: إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لان الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين. فأن جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون جمع الأشعر، ومثل ذلك الأعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

وفي هذا الوجه ضعف، لأنه لا يطرد ذلك في المنسوب إلى المكان، نحو المشاهدة والبغادة (١)، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه، مع قلة ذلك أيضا

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو منطلق ومستخرج ومقعنسس وقلنسوة (٢) وحبنطي واستخراج وغير ذلك، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مدحرج ومحرنجم واحرنجام، ما حذفت في التصغير سواء: بأن تخلى الفضلي من الزوائد وتحذف غيرها مما يخل وجوده ببناء مفاعل ومفاعيل، وإن لم يكن لإحداها الفضل كنت مخيرا كما في أرطي (٣) وحبنطي، كما فعلت في التصغير سواء، ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضا من المحذوف كما مر في التصغير. قال " وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره بحذف خامسه " .

أقول: إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلى منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

(١) البغادة: جمع بغدادي، وهو المنسوب إلى بغداد
(٢) أنظر في شرح " مقعنسس " (ح ١ ص ٥٤) وانظر في " قلنسوة " (ح ١ ص ٦٨) وأنظر في " حبنطي " (ح ١ ص ٥٤، ٢٥٥)
(٣) أخطأ المؤلف في جعل " أرطي " من هذا النوع، فليس هو ذا زيادتين ولكنه ذو زيادة واحدة، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه: أهو الهمزة أوله فيكون على أفعل، أم الألف التي في آخره فيكون على فعلى، كما سيأتي قريبا في باب ذي الزيادة، وانظر (ح ١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد ذكره في الثلاث الذي زيد عليه حرف واحد للاحاقه بالرباعي

كلامهم، لكن إذا سئلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير.
قال " نحو تمر وحنظل وبطيخ مما يتمير واحده بالتاء ليس بمجمع على الأصح، وهو غالب في غير المصنوع، ونحو سفين ولبن وقلنس ليس بقياس، وكمأة وكمء وجبأة وجبء عكس تمر وتمر ".
أقول: اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جئ فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس، وقد ذكرنا في شرح الكافية حاله (١).

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه: الأول أن الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد: إما ظهوراً وإما تقديراً، فالمغايرة الظاهرة: إما بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر، وإما بالحروف كرجال وكتب، والمغايرة المقدره كهحان وفلك، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً، والثاني أن للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه، بل له واحد من معناه، فواحد الإبل بعير أو ناقة، وواحد الغنم شاة، والثالث أن الجمع يرد إلى واحده في النسب مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة، وأما اسم الجمع فلا يرد، لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لان اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه: " ويخرج عن الجمع أيضاً اسم الجنس: أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده: إما بالتاء نحو تمر وتمر، أو بالياء نحو رومي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو مثني أو جمعا، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل: أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت: ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع، ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات، وكذا الروم، فان أكلت تمره أو تمرتين وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول: أكلت التمر وعاملت الروم، ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلبي، وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وبقار وركب جمع خلافاً لسيوييه، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كبقار وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع، وإلا فلا، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب، وإنما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح

والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز: إما بالياء وإما بالتاء، بخلاف اسم الجمع " اه

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالا على الجماعة، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع، ويكون البتة مغايرا في اللفظ أو التقدير لمفرده، ويكون له مفرد من لفظه غالبا، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين، وليس له واحد من لفظه غالبا، بل له واحد من معناه، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة، وأما اسم الجنس الجمعي فإنه ليس مختصا بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر، لان وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع، لان معناه مختلف، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه: الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحد بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس من وجهين: الأول أن اسم الجنس لا يد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادي، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقي أنه قد يقال: إن من الجموع مالا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التي ليس لها آحاد من لفظها؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التي ذكرت وما أشبهها لا بد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

وهو عند الكوفيين جمع مكسر واحده ذو التاء، وقولهم فاسد من حيث

اللفظ والمعنى: وأما للفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده، وأيضا لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمر طيب، ونخل منقعر (١)، ولا يجوز رجال فاضل، وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضا، إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنبا أو تفاحا، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع، كالكلم والاكلم (٢)، وهو قليل.

(١) يقال: قعر النخلة فانقعرت، إذ قطعها من أسفلها فسقطت
(٢) الأكم: المواضع المرتفعة واحده أكمة

ف نقول: مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير، نحو نملة ونمل، ونملات.

ثم هذه الأسماء في الثلاثي: إما فعل كتمر وطلح ونخل ونمل وبهم (١)، وقد يكسر ذو التاء منه على فعال، نحو بهمة وبهام وطلحة وطلاق، تشبيها بقصعة وقصاع، وقد قال بعضهم: صخرة وصخور، تشبيها بمأنة ومؤون وبدرة وبدور (٢)، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فعال كخيام (٣) ورياض (٤)، وكذا الناقص، نحو صعاء في جمع صعوة (٥)، وليس التكسير فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد.

وإما فعلة بكسر الفاء، وحكمه حكم فعلة بفتحها: في أن المجرد للكثرة والألف والتاء للقلّة، وقد يكسر ذو التاء منه على فعل كسدرة وسدر، تشبيها بكسرة وكسر، وتقول في الأجوف: تين وتينة وتينات. وإما فعلة كدخنة (٦) ودرة وبرة، وقد يجيء في ذي تائه فعل كدرر وثوم، تشبيها بغرف.

-
- (١) البهم: أولاد الضأن والمعز والبقر، واحده بهمة
 - (٢) أنظر في مأنة وبدرة (ص ١٠١ من هذا الجزء)
 - (٣) الخيام: جمع خيمة، وهي كل بيت مستدير، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر
 - (٤) الرياض: جمع روضة، وهي مستنقع الماء، والأرض ذات الخضرة، والبستان الحسن، وتجمع على روضات، ورياضان أيضا، وأما روض فهو اسم جنس.
 - (٥) الصعوة: عصفور صغير، وقد جمعت على صعوات وصعاء، وأما الصعو فاسم الجنس
 - (٦) الدخنة: واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه في المناطق الجارة ويؤكل

وإما فعلة كبقرة وشجرة وقد يكسر ذو التاء منه على فعال، كما كام
وثمار وحدث (١)، تشبيها بالرحبة والرحاب (٢) وعلى أفعال كآكم، وعلى
أفعال كآجام (٣) وأشجار، والتكسير في ناقصه قليل نادر، كحصاة وقذاة (٤)،
قد جاء في أضاءة (٥)، أضاء، قال سيبويه: قد جاء ذو التاء فعلة بسكون العين
والمجرد بفتحها، نحو حلقة (٦) وفلكة (٧)، والجنس حلق وفلك، قال:
خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة: أي التاء، كما غيروا نحو نمري

-
- (١) الحداث: جمع حدث - بفتحات - وهي الصغيرة الفتية من الناس والدواب
(٢) الرحاب: جمع رحبة - بفتحات - وهي من الوادي مسيل الماء، وأصلها
المكان المتسع
(٣) الآجام: جمع أجمة - بفتحات - وهي الشجر الكثير الملتف، وجمعت
على أجم - بضمين - أيضا، واسم الجنس أجم - بفتحين،
(٤) القذاة: واحدة القذى، وهو ما يقع في العين وفي الشراب، قالت الخنساء:
قذى بعينك أم بالعين عوار؟ * أم أفقرت إذ خلت من أهلها الدار؟
وقال في اللسان: وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى، وكذلك جمعت
الحصاة على حصى - كدلى،
(٥) الاضاءة: الماء المجتمع من سيل أو غيره، وقد جمعت جمع السلامة على
أضوات وأضيات وإضين، وجمعت جمع التكسير على أضاء - كرقاب،
(٦) الحلقة: كل شيء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس، وقد
اختلفوا في تحريك لامها، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر:
أقسم بالله نسلم الحلقة * ولا حريقا وأخته الحرقه
وانظر في تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)
(٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض في غلظ أو سهولة،
وهي كالرحا، والفلك - بفتحين - اسم الجنس، قال سيبويه: وليس بجمع،
والجمع فلاك، كصحفة وصحاف.

لما لحقه ياء النسب، إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب، وحكى عن أبي عمرو في ذي التاء حلقة بفتح العين فليس إذن بشاذ، ومن العرب من يقول حلقة بسكون العين وحلق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير، فيكون كبدرة وبدر، وتقول في الأجوف: هامة وهامات (١) وهام وراحة وراحات وراح، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذي التاء لا للمجرد عنها، لان المجرد في معنى الجمع الكثير، فالأولى أن لا يجمع.

وإما فعلة كنبقة وكلمة، وإما فعلة كعنبه وحادأة، وإما فعلة كسمره، وهو أقل من باب كلمة وعنبه، وإما فعلة بضممتين كهدبة (٢) وبسرة (٣)، وهو أيضا قليل، وإما فعلة كعشرة (٤) ورطبة، ومن الناقص مهاة، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومها، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء، وكثرته بحذف التاء وفي غير الثلاثي نحو نعام ونعامه، وسفرجل وسفرجلة، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حلفاء (٥)

-
- (١) الهامة: رأس كل شئ، وطائر من طير الليل، وهو الصدى، ورئيس القوم، وجمعه هامات، واسم الجنس هام، قال ذو الإصبع: يا عمرو، إن لا تدع شتمي ومنقصتي * أضربك حيث تقول الهامة أسقوني
- (٢) الهدبة - بضم فسكون، وبضمتين - واحدة الهدب. وهو شعر أشفار العينين
- (٣) البسرة - بضم فسكون، وبضمتين - واحدة البسر، وهو التمر قبل أن يصير رطبا، والغض من كل شئ
- (٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر، ويحشي في المخاد
- (٥) الحلفاء: نبت من نبات الأغلاف، وهو اسم جنس، وواحدته حلقة - بفتح الحاء، واللام مكسورة أو مفتوحة - وقال الأزهري: الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والخوص ينبت في مغايب الماء والنزوز، قال سيويه: الحلفاء واحد وجمع، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

وطرفاء (١) وبهمى (٢)، فإذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طرفاء واحدة، وحلفاء واحدة، وبهمى واحدة، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث، وحكى بهماة، وهو عند سيبويه شاذ، لان الألف فيه عنده للتأنيث، والألف عند الأخفش لللاحاق ببرقع، فبهمي عنده منون منصرف، وبهماة ليس بشاذ عنده، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ، فقالوا: طرفة وقصبة بتحريك العين، واختلفوا في الحلفاء فقال الأصمعي: حلفة بكسر العين، وقال أبو زيد: بفتحها كطرفة، وقد كسر حلفاء كصحراء على حلافي وحلافي، وإنما قالوا في أرطى وعلقى: أرطاة وعلقاة (٣) لان ألفهما لللاحاق لا للتأنيث، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث، فيقول: علقى واحدة كقصباء واحدة والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات، قالوا: لان المخلوقات كثيرا ما يخلقها الله سبحانه، يعنى جملة، كالتمر والتفاح، فيوضع للجنس اسم، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء، وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها، ففي اللفظ أيضا يقدم فردها على جمعها، وفيه نظر، لان المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعا للجمع كما توهموا، حتى يستقيم تعليلهم، بل هو لمجرد الماهية، سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

(١) الطرفاء: شجر، وذكر في القاموس أن واحده طرفاء وطرفة

- بفتحات، وبها سمى طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (ح ١ ص ٤)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شئ يسير منها في المصنوعات، كسفينة وسفين ولبنة ولبن
وقلنسوة وقلنس وبرة (١) وبري
وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياسا، إلا في المصادر، نحو
ضربة وضرب، ونصرة ونصر، لما مر
والمشهور في كمأة (٢) وفقعة (٣) وجبأة (٤) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة: نبات يثقب الأرض، قال في اللسان: " الكمأة واحدها
كم ء على غير القياس، هو من النوادر، فان القياس العكس: والجمع أكمؤ،
وكمأة. قال ابن سيده: هذا قول هل اللغة، قال سيويه: ليست الكمأة بجمع
كم ء، لان فعلة ليس مما يكسر عليه فعل، إنما هو اسم للجمع، وقال أبو خيرة
وحده: كمأة للواحد وكم ء للجميع، وقال منتجع: كم ء للواحد، وكمأة للجميع،
فمر رؤية، فسألاه، فقال: كم ء للواحد، وكمأة للجميع، كما قال منتجع. وقال
أبو حنيفة: كمأة واحدة وكمأتان وكمآت، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون
واحدا وجمعا، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيويه " اه
(٣) قال في اللسان: " الفقع - بالفتح والكسر -: الأبيض الرخو من الكمأة
وهو أردوها، قال الشاعر:

بلاد ييز الفقع فيها قناعه * كما أبيض شيخ من رفاة أجلىح
و جمع الفقع - بالفتح - فقعة مثل جب ء وجبأة، و جمع الفقع - بالكسر - فقعة أيضا،
مثل قرد وقردة، وفي حديث عاتكة قالت لابن جرموز: يا ابن فقع القرد، قال ابن الأثير: الفقع: ضرب من
أردأ الكمأة، والقرد: أرض مرتفعة إلى
جنب وهدة، وقال أبو حنيفة: الفقع يطلع من الأرض فيظهر أبيض، وهو
ردئ، والجيد ما حفر عنه واستخرج، والجمع أفقع وفقوع وفقعة، قال
الشاعر:

ومن جنى الأرض ما تأنى الرعاء به * من ابن أوبر والمغرود والفقعة "

اه كلامه

وقال في القاموس: " الفقع، ويكسر: البيضاء الرخوة من الكمأة، جمعه كعنبه
ويقال للدليل: هو أذل من فقع بقرقرة، لأنه لا يمتنع على من اجتناه " اه، ولم
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة، كما
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو فقعة من أوزان الجموع، فوجب أن يكون
جمعا لا اسم جنس، فإن كان مفردا بالكسر كان قياسيا، وإن كان مفردا بالفتح
كان شاذا مع كونه جمعا كما يأتي في جب ء وجبأة.

للمفرد، وقد قيل عكس ذلك، كما مر في شرح الكافية
قال " ونحو ركب وحق وجامل وسراة وفرهة وغزي وتؤام ليس
بجمع "

أقول: الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسم الجنس، والذي يذكره هي هذا
الفصل اسم الجمع،
والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

(١) الجب ء - بفتح فسكون - الكمأة الحمراء، وقال أبو حنيفة: الجبأة هنة
بيضاء كأنها كمء، ولا ينتفع بها، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبية، مثل فقح وفقعة،
قال سيبويه: " وليس ذلك بالقياس، يعنى تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر
ففتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كم ء وكمأة، لان
فعلا ليس مما يكسب على فعلة (بفتح فسكون فيهما)، لان فعلة ليس من أبنية الجموع
وتحقيره جبيئة على لفظه، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالألف والتاء، لان
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد " اه كلامه، وقال في القاموس: " الجب ء: الكمأة
والأكمة، ونقير يجتمع فيه الماء، والجمع أجبؤ، وجبأة كقردة، وجبأ
كنبأ " اه، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا. والحاصل أن نصوص أهل
اللغة تدلى على أن الجب ء - بفتح فسكون - مفرد، وأنه جمع على أجبؤ، مثل فلس
وأفلس، كما جمع على جبأة مثل قردة، وهذا الجمع غير قياسي، لان فعلا - بفتح
فسكون - لا ينقاس جمعه على فعلة، وورد له اسمان يدلان على الجمع: أحدهما
جبأة بفتح فسكون، وثانيهما جبأ مثل نبأ

الواحد والمثنى والمجموع، لأنه في الأصل موضوع للماهية، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع، بل إنما وضعه صالحا لهما، بخلاف اسم الجمع، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لان لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره، قال:

٦٦ - * مع الصبح ركب من أحاطة مجفل (١) *

وأیضا تصغيره على لفظه كقوله:

٦٧ - * أخشى ركبيا أو رجیلا عادیا (٢) *

(١) هذا عجز بيت من لامية الشتري الطويلة المعروفة بلامية العرب،
وصدره قوله:

* فعبت غشاشا ثم مرت كأنها *

يصف قطة وردت الماء بلا مص، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه للقطا. والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان: تقول: لقيته غشاشا: أي على عجلة، وتقول أيضا: انطلقت غشاشا: أي في الوقت الذي قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شيء، وتقول: كلمته غشاشا: أي قليلا، فإذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال: عبت متعجلة، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته، فكأنه قال: عبت عبا عجلا، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة، وإذا جريت على المعنى الثاني نصبت غشاشا في البيت على الظرفية الزمانية، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير. والركب: أصحاب الإبل إذا كانوا عشرة فأكثر. وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزدي في اليمن. ومجفل: اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع. والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله " مجفل "

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح، وقبله قوله:

بنيت بعد مستظل ضاحيا * بنيته بعصبة من ماليا

والشر مما يتبع القواضيا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه. والمستظل والضاحي: حصنان له. والعصبة: مكان بعينه بقاء كانا يقعان فيه، فالباء في قوله " بعصبة " بمعنى في. و " من ماليا " يتعلق ببنيته. واسم الحصنين

في الحقيقة المستظل والضحيان، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى. والقواضيا: أراد بها الأقضية المحتومة. والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

وقال الأخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فعل وواحد اسم فاعل كصحب وشرب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم جمع السلامة كما في رجال ودور، فتقول في تصغير ركب وسفر: رويكبون وسويفرون، كما يقال: رجيلون ودويرات، في تصغير رجال ودور، وقول الشاعر:

* أخشى ركبياً أو رجياً عادياً *

رد عليه.

واعلم أن فعلاً في فاعل ليس بقياس، فلا يقال جلس وكتب في جالس وكاتب، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكمأة اسم للجمع، فهو بالنسبة إلى كمء كركب إلى راكب، فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتمر، بل هو مثل رجال في المعنى، ومثله فقعة وفقع وجبأة وجبء (١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صحبة في صاحب وظؤار في ظئر (٢) وجامل في جمل (٣)

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء)

(٢) ظؤار: اسم جمع واحد ظئر،

وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم، ويقال للذكر أيضاً: ظئر

(٣) الجامل: اسم جمع يقع على الجماعة من الإبل ذكورا وإناثا، قال الحطيئة:

فإن تك ذا مال كثير فإنهم * لهم جامل ما يهدأ الليل سامره

ويقال: الجامل جماعة الإبل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجامل

الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال

المؤلف

وسرارة في سري (١) وفرهة في فاره وغزى في غاز وتؤام في توأم (٢) وغيب وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب، وبعد في بعيد، ومشيوخاء ومعيراء وماتوناء في شيخ وعير وأتان، ومعيز وكليب في معز وكلب، ومشيوخة في شيخ، وعمد في عمود، كل ذلك جمع مكسر، إذ هي مثل ركب وسفر ونحوهما، لان للجميع من تركيبه لفظا يقع على مفرده.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو ركب مشرع، وبمجيئ التصغير على لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والخيل والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و في الأصل في القائم كالركب في الراكب، إذ الرجال قوامون على النساء، وأكثر هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنث قال: " ونحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهال وليال وحمير وأمكن على غير الواحد منها " أقول: " اعلم أن هذه جموع لفظا ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

(١) السرارة: اسم جمع واحده سري، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)
(٢) انظر في شرح فرهد وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع فأراهط جمع رهط، وكان ينبغي أن يكون جمع أرهط، قيل: وجاء أرهط، قال:

٨٦ - * وفاض مفتضح في أرهطه (١)

فهو إذن قياس

وأباطيل: جمع باطل، والقياس (٢) بواطل، وأحاديث: جمع حديث (٣)،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد بعينه، ولم نقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين، والاستشهاد به على أن الأراهط في نحو قول الحماسي:

يا بؤس للحرب التي * وضعت أراهط فاستراحوا

جمع أرهط، وهو جمع رهط، ورهط الرجل: قومه وقبيلته دنية، والدليل أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة:

* وهو الدليل نفرا في أرهطه *

وهذا يرد على أبي علي الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف، وقياس أباطيل أن يكون

جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة، قال في اللسان: " والباطل نقيض الحق،

والجمع أباطيل على غير قياس، كأنه جمع إبطال أو إبطيل، هذا مذهب

سيبويه، وفي التهذيب: ويجمع الباطل بواطل، قال أبو حاتم: واحدة الأباطيل أبطولة، وقال ابن دريد: واحدها إبطالة " اه

(٣) الأحاديث: جمع حديث جمعا غير قياسي، وقياس الحديث أن يجمع

على حدث - كسرر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون

جمع أحدوثة، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث، قال الشاعر:

من الخفرات البيض ود جليسه * إذا ما نقضت أحدوثة لو تعيدها

وأعاريض: جمع عروض (١)، وأقاطيع: جمع قطيع، وأهال: جمع أهل، وقياسه أن يكون جمع أهلاة، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليلاه، ومثله في التصغير ليلية، قيل: وقد جاء في الشعر:
* في كل يوم ما وكل ليلاه (٢) *

وهو غريب وكذا قياس الأراضي (٣) أن يكون جمع أراضاة، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومعيز وضئين، وقال غير سيبويه: إنه ليس من أبنية الجموع، فهو اسم جمع كركب وفرهة (٤).

وعند سيبويه أيضا فعال من أبنية الجموع، خلافا لغيره، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظوار (٥) في ظئر، وفعل كرخال في رخل (٦)، قال

(١) الأعاريض: جمع غير قياسي للعروض، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لاعراضة أو إعرضة أو أعروضة، قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ٥ ص ٧٣): "والعروض ميزان الشعر، وهي مؤنثة لا تجمع، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت، يجمع على أعاريض على غير قاييس، كأنهم جمعوا إعرضا في معنى عروض ولم يستعمل "اه، وانظر (ح ١ ص ٢٠٨ ٥ ٢) (٢) قد سبق شرح هذا البيت في (ح ١ ص ٢٧٧) فارجع إليه (٣) الأراضي: جمع أرض جمعا غير قياسي، وقياسه أن يجمع على أرض، ككلب وأكلب، أو على إراض ككلاب، وقياس الأراضي أن تكون جمعا لأراضاة كما قال المؤلف (٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء) (٦) الرخال: اسم جمع واحده رخل - ككتف - ورخل - كعجل - وهو الأثنى من أولاد الضأن.

" وتؤام في تؤام شاذ " وعند غيره هو اسم الجمع.
وأمكن وأزمن في جمع مكان وزمان شاذان، كما تقدم، وكذا محاسن
ومشابه جمع حسن وشبه، وكذا أكارع (١) في كراع، وكذا دوانيق
وخواتيم (٢) وزواريق في دانق وخاتم وزورق (٣)، والقياس ترك الياء،
فالشذوذ في هذا إشباع الكسر، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء
من المذكرات التي لم تجمع جمع التكسير، كجمال (٤) سبحات وربحلات (٥)
وحمامات وسرادقات، ولما قالوا فراسن (٦) وجواليق (٧) لم يقولوا فرسنت

- (١) الأكارع: جمع غير قياسي للكراع - كغراب - وهو من البقر
والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس، وهو مستدق الساق، وهو أيضا أنف يتقدم
من الجبل، وطرف كل شيء أيضا، واسم يجمع الخيل والسلاح، والقياس في جمعه
كرعان وأكرعة - كغربان وأغربة - وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا
الأكرعة على أكارع، فهو جمع الجمع، كما قالوا في أراهط: إنه جمع أراهط،
وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع في قولهم: أكرع الجوزاء، يريدون أواخرها،
فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للأكرع
(٢) انظر (ص ١٥١، ١٥٢ من هذا الجزء)
(٣) الزورق: السفينة الصغيرة
(٤) السجلات: جمع سجل - كقمطر - وهو الضخم من بعير، وضب،
وجارية، وسقاء
(٥) الربحلات: جمع ربحل - كقمطر - وهو التام الخلق من الناس والإبل،
ويقولون: جارية ربحلة، إذا كانت طويلة جيدة الخلق
(٦) الفراسن: جمع الفرسن - كالزبرج - وهو من البعر بمنزلة الخف من
الدابة (انظر ح ١ ص ٥٩)
(٧) الجواليق، والجوالق أيضا: جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام
أو كسرهما، وبكسر الجيم واللام جميعا - وهو وعاء من اللبد، وقد نص في اللسان
على موافقة كلام المؤلف حيث قال: " ولم يقولوا في جمع جوالق: جوالقات،
لأنهم قد كسروه فقالوا: جواليق " اه وفي القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء
فقالوا: جوالقات،

ولا جوالقات، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع الكسير، نحو
بوانات في بوان، وهو عمود (١) الخيمة. مع قولهم بون، وإنا جمع بالألف
والتاء في مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه، لعدم مجئ التكسير، وامتناع
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه.
وقريب من ذلك نحو الأرضين والعزين والثيين (٢)، ونحو ذلك من
المؤنثات المجموعة بالواو والنون
وقد يجئ جمع لا واحد له أصلا، لا قياسي ولا غير قياسي، كعباديد
وعبايد (٣)، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطا في شرح الكافية في باب الجمع،
فليرجع إليه.
" قال وقد يجمع الجمع نحو أكاليب وأناعيم وجمائل وجماليات وكلات
وبيوتات وحمرات وجزرات "
أقول: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره،
سواء كسرتة أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز،
فلو قلت أفلسات وأدليات في أفلس وأدل لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس
كالتمر والشعير لا تجمع قياسا، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس، فلا يقال الشتوم
والنصور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول،
وكذا لا يقال الأبار في جمع البر، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع، إلا أن
يضطر شاعر فيجمع الجمع، قال:

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ح ١ ص ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ - * بأعينات لم يخالطها القذى * (١)
وقد سمع في أفعال وأفعلة كثيرا، كالأيدي والأيادي والأوطب
والأواطب (٢) والأسقية والأساقي (٣)، مشبه بالأجدل والأجادل (٤) والانملة
والأنامل، وقالوا: الأقوال والأقاويل، والأسورة والأساور، (٥) والانعام
والأناعيم (٦) وقالوا في الصحيح: أعطيت (٧) وأسقيات كأنمالات، وجمعوا

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أو لاحق
عليه. والأعينات: جمع أعين، وهو جمع عين. والقذى: ما يسقط في العين أو
غيرها من الوسخ. والفعل قذى من باب فرح.

(٢) الأوطب: جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجذع
فما فوقه، وجمع الأوطب الأواطب، وقد أنشد سيويه:
* تحاسب منها ستة الأواطب *

(٣) الأسقية: جمع سقاء، وهو جلد السنخلة إذا أجذعت (انظر ص ٥٢
من هذا الجزء) والأساقي جمع الجمع، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات،
(٤) الأجدل: الصقر، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به
قال الشاعر

كأن بني الدعماء إذ لحقوا بنا * فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
(٥) الأسورة: جمع سوار - بضم السين وكسرهما - وهو حلقة من الذهب
أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن، والأساور جمع الجمع، قال تعالى:
(يحلون فيها من أساور من ذهب). وقد يقولون: أسورة، بزيادة التاء
لتأكيد الجمع، وقرئ (فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب). وانظر
(ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الانعام: جمع نعم، وهو الإبل والشاء، ويقال: هو خاص بالإبل
(٧) الأعطيات: جمع أعطية، وهو جمع عطاء بالمد والقصر، والعطاء: الشيء
المعطى، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم، والعطية بمعنى العطاء، وجمعها عطايا

أيضا فعلا على فعائل كجمال وجمائل وشمائل، وصححوه ككلابات ورجالات وجمالات، وقالوا في فعول نحو بيوتات، وفي فعل نحو جزرات (١) وحمرات وطرقات، وفي فعل نحو عوذات (٢) ودورات جمع عائذ ودار، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لان المكسر مؤنث، وقالوا في فعلان كمصارين وحشاشين جمع مصران جمع مصير وجمع حشان جمع (٣) حش، فهو كسلطان وسلاطين، ولا يقاس على شيء من ذلك

قال: " التاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا، وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة والضالين وتمود الثوب، وفي نحو ميم وقاف وعين مما بنى لعدم التركيب، وقفوا ووصلا، وفي نحو الحسن عندك وآيمن الله يمينك، للالتباس، وفي نحو لاها الله وإي الله جائز، وحلقنا البطان شاذ "

أقول: اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما (حرفا) صحيحا لا يمكن التقاؤهما ألا مع إتيانك بكسرة مختلصة غير مشبعة على الأول منهما، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضا، فإذا تفتن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة، نحو بكر بشر بسر، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتنفطنه بعد تثبتك وتأنقك فيما تتكلم به، وإذا

(١) الجزرات: جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور، وهو البعير المجزور، ويقال: هو خاص بالناقة المجزورة، وقد جمع الجزور على جزائر أيضا

(٢) العوذات: جمع عوذ، وهو جمع عائذ (انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خليت نفسك وسجيتها وجدت منها منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضممة والفتحة أيضاً، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكناً، وذلك مما لا يجئ في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل، ويوجد في الفارسية كقولهم شتاب وسطام، وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى كأنها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع، ثم تجهز بالحرف الساكن في أول الكلمة، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة، سواء كان ذلك الساكن في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها، من طبيعة النفس وسجيتها إذا خلقتها وشأنها فظهر لك أنهم لأي سبب كسروا همزة الوصل، ولم اجتلبوها دون غيرها، ولم كسروا أول الساكنين في نحو اضرب اضرب، و (لم يكن الذين) وأما إذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها، أعني الحركات، فتتنظم بها بن الحروف، ولولاها لم تتسق، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين، ويقال المد في حروف كان ما قبلها من الحركات من جنسها، نحو قول ويبيع، وذلك لان في نحو قول المضموم قافه تنهياً بعد النطق بالقاف للواو، وذلك لان الضمة بعض

الواو، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر في المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه، فإنك إذن تهيات فيه بعد القاف للمد الألفي: أي الفتحة، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائباً شيئاً من المد الأول بالمد الثاني، وميل كل واحد من المدين إلى جانب الآخر، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفاً فالامر أخف لكثرة المد الذي في الألف، إذ هو مد فقط، فلذلك كان نحو ماد وساد أكثر من نحو تمود الثوب، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما، ولم يأت مثل ذلك في الياء في كلامهم نحو سير، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقللة المد الذي في مثل ذلك، ولم يأت مثل ذلك إلا في المصغر نحو خويصة، فلا تقول في الأفعال من الليل (١) والود: أيل وأود، بحذف حركة اللام الأولى كما في أصيم، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الادغام إلى الواو والياء، نحو أيل وأود (١)، لقللة المد الذي فيهما، كما فعلت في نحو أشد وأمر، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الادغام لوضعهم له ساكناً ولزومه للسكون

هذا، ومع المد الذي في حروف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين: أحدهما: أن يكون مدغماً بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد، وذلك أنه إذا كان مدغماً في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم فيه ارتفاعاً واحدة، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

(١) انظر (ح ١ ص ٢٧)

حرف المد احترازاً من نحو خافا الله وخافوا الله وخافي الله فإنه يحذف حرف المد للساكين، وذلك لأن في التقائهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة ما، كما ذكرنا، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به، فلهذا لا تقول في النون المخففة في المثنى (١) اضربان نعمان، بإدغام نون اضربان في نون نعمان، وجاز في "ها الله" في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح (٢) الكافية، الشرط الثاني

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بد الألف اسماً كانت الألف أو حرفاً، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها، لأن النون التي بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال، فلا يعتد به فان قلت: إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يا زيدان، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد، إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان، فالجواب: أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا النون، إذ كسرهما لتشبيههما بنون المثنى في وقوعها بعد الألف، ولو فتحوا النون التيسر المسند إلى الاثنتين بالمسند إلى الواحد، فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها، فاقصر على نفي الصورة المتوهمة

(٢) قال في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٢): "وإذا دخلت "ها" على الله ففيه أربعة أوجه: أكثرها إثبات ألفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتي ساكنان: ألفها، واللام الأولى من "الله"، وكان القياس حذف الألف، لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين، أما في كلمتين، فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله، إلا أنه لم يحذف في الأغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف هنا من تمام ذا، فإن "ها الله ذا" بحذف ألفها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهزقت في أرقت، وهياك في إياك. والثانية - وهي المتوسطة في القلة والكثرة - ها الله ذا "بحذف ألفها" للساكنين كما في "ذا الله" ولكونها حرفاً كلا وما وذا. والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة -: إثبات ألفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج، تنبها على أن حقها أن يكون مع ذا بعد الله، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج. والرابعة حكاهما أبو علي - وهي أقل الجميع -: ها لله، بحذف همزة الوصل وفتح ألفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة، قال الخليل: ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف: أي الامر ذا، أو فاعل: أي ليكونن ذا، أو لا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعد نفيها أو إثباتها نحو ها الله ذا لأفعلن أو لا أفعل بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك: أي لأننا أخوك ونحوه وقال الأخفش: ذا من تمام القسم: إما صفة لله: أي الله الحضر الناظر، أو

مبتدأ محذوف الخب ر: أي ذا قسمي، فبعد هذا: إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة " اه

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣١١، ٣١٢) أن معناها القسم، ثم اختلفوا في هذه الهاء قال ما نصه: " وإذا حذف حرف القسم الأصلي: أعني الباء: فإن لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم. ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض، نحو الكعبة لأفعلن، والمصحف لاتين وتختص لفظة الله بتعويض " ها " أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف، وجار الله جعل هذه الأحرف بدلا من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة " الله " كالتاء، فإذا جئت بها. التنبيه بدلا فلا بد أن تجيء بلفظة " ذا " بعد المقسم به، نحو لاها الله ذا، وإي ها الله ذا، وقوله:

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما (فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك)
والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة.... قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه " اه

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني: أن يكون موقوفاً عليه بالسكون، أو مجرى محرى الموقوف عليه، وذلك لان الوقف لقصد

الاستراحة، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه (١)
والوقوف على ضربين: إما أن يكون في نظر الواضع، أولاً
فالأول في أسماء حروف الهجاء، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لان الواضع
وضعها لتعلم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صور مفردات حروف
الهجاء، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف، حتى يقول الصبي: ألف
مثلاً، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها، ثم يقول: أبا، وهكذا إلى الآخر،
فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين، نحو جيم

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل (ح ٩ ص ١٢٠)
فقال: " وإنما سد الوقف مسد الحركة لان الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك
الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنك
إذا قلت: عمر، ووقفت عليه، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس
لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى
جرس الحرف الذي منه حركته، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقله وهي
القاف والجيم والطاء والياء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة
الحفل والضغط، وذلك نحو: الحق، واذهب، واخلط، واخرج، ونحو الزاي
والذال والطاء، والصاد، فبعض العرب أشد تصويتاً، فجميع هذه لا تستطيع
الوقوف عليها إلا بصوت، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت، لان أخذك في صوت آخر وحرف
سوى المذكور يشغلك عن اتباع الحرف الأول
صوتاً، فبأن لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً
من المتحرك، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله " اه

دال نون، وكذا الأصوات، نحو قوس (١)، وطبخ (٢)، الوقف فيها وضعي،
لأنها لم توضع لقصده التركيب كما مضى في بابها (٣)

(١) قوس: اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد، فيقال له: قوس قوس، وهو مبنى على السكون، فإذا دعوته ليقبل قلت: قس قس، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا: قوقس الرجل، إذا أشلى كلبه: أي دعاه أو أغراه
(٢) طبخ: حكاية صوت الضحك، وهو اسم صوت، والذي ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر، وكذلك ذكر المؤلف نفسه في شرح الكافية (ح ٢ ص ٧٧) حيث قال: " من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الانسان أو العجاوات أو الجمادات " طبخ " وهو حكاية صوت الضاحك، وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب، وغاق - بكسر القاف - وقد ينون، وهو صوت الغراب... وشيب صوت مشافر الإبل عند الشرب. كلها مكسورة الأواخر " اه، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغة

(٣) الذي مضى هو قوله في (ح ٢ ص ٧٥): " اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام: أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة، وليس المحكي كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس، إلا في النادر كما في البيغاء، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، أعني الحكاية والمحكي، قضاء لحق الحكاية: أي كونها كالمحكي سواء، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات. وثانيها أصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم، كأف وتف، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف، ومن ييزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً كأح لذي السعال، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة...، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء: إما المحجى كالألفاظ الدعاء، نحو جوت، وقوس، ونحوهما، وإما الذهاب كهلا، وهج، وهجا، ونحوها، وإما أمر آخر، كساء للشرب، وهدع للتسكين، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواه، كما ذهب إليه بعضهم، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة، لعدم فهمها الكلام، كما قال الله تعالى: (كمثل الذي ينطق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء) بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها: إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة

عند إيرادها الماء وغير ذلك، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر: إما بضربه وتأديبه، وإما بايناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفي الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل، فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبها من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والفرد والكلب وغير ذلك " ثم قال: " وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارا بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كأها منك وأف لكما، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها، قال جهم بن العباس: ترد بحيهل وعاج وإنما * من العاج والحيهل جن جنونها وقال:

تداعين باسم الشيب في متلم * جوانبها من بصرة وسلام
وقال: (دعاهن ردفي فارعوين لصوته) * كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
على الحكاية مع الألف واللام، وتقول: زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها)
وبهيد (الأول محكي والثاني معرب)، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية
إذا قصدت ألفاظها:

(ليت شعري وأين مني ليت) * إن لوا وإن ليتا عناء
ولا يحد الله بأين ولا بأين "... والاعراب مع اللام أكثر من البناء
نحو من العاج والحيهل - بالجر - وباسم الشيب، لكونها علامة الاسم الذي
أصله الاعراب " اه

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات، نحو المؤمنون، والمؤمنات، والفوت،
والميت، وكذا الأسماء المعدودة نحو زيد ثمود سعيد عماد، وذلك أن الواضع
وضعها لينطق بها مركبة تركيب أعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع
عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد
والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين: أحدهما
ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب، أعني مشابهة المبنى، والثاني
ما علم نه لا يلزمه ذلك

ففي الأول جوز وضع بناء بعضه على أقل من ثلاثة نحو من وما وذا، وفي الثاني لم يجوز ذلك: إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب، وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فمما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة، فلهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثة، نحو أبا تا ثنا وصه وسأ (١)، إذ ليست في نظره مركبة، فلا تكون في نظره معربة، وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين، ولا يكون إذن ساكنون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع، فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا، حتى يمكن النطق بالثاني ساكنا، نحو عمرو وبكر وبشر، وإنما جوز هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة، فيحتمل معه أدنى ثقل، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا، لفائدتين: إحداهما: دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية، والثانية إبقاء دليل الاعراب لكن فيما اختاره ضعفا من جهة دوران الاعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب قوله " يغتفر في الوقف مطلقا " أي: سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات، أولا نحو بكر عمرو، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح قوله " وفي المدغم قبله لين في كلمة " احتراز من نحو (قالوا اطيرونا) وخافي الله، وخافا الله

(١) سأ: اسم يزجر به الحمار ليحتبس، أو ليمضي، أو يدعى به ليشرب، وفي المثل " قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ " والردهة: نقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله " خويصة " تصغير خاصة
قوله " تمود الثوب " فعل ما لم يسم فاعله من " تمد دنا الثوب " أي: مده
بعضنا من بعض

قوله " نحو ميم قاف عين " يعنى به التقاء ساكنين ثانيهما لعدم
موجب الاعراب، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجي كقاف لام ميم،
أو من غيرها، كمرصاد ثمود عميد، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما
ذكرنا، أو لا كعمرو بكر، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين
وليس به في التحقيق، وإنما جاز التقاء الساكنين في مثل هذا لكون الكلمات
مجرأة مجرى الموقوف عليه كما يجئ وإن لم تكن موقوفا عليها
قوله " وصلا " كما تصل عين بصاد في هذه الفاتحة، فسكون أو آخرها ليس
لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف، بل لكونها مبنية على
السكون، وقال جار الله (١): هي معربة، لكنها لم تعرب لعريها عن سبب

(١) قال جار الله الزمخشري في تفسير سورة البقرة من الكشاف (ح ١ ص ٩)
فان قلت: من أي قبيل هي (يريد الألفاظ التي يهتجي بها) من الأسماء: أمعربة
أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما
من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه، والدليل على أن
سكونها وقف وليس بناء أنها لو بنيت لحذي بها حذو كيف، وأين، وهؤلاء
ولم يقل: ص ق ن مجموعها فيها بين الساكنين " اه، وقد حقق العلامة البيضاوي
مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال " وهي (أي: أسماء حروف
التهجي) ما لم تليها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب، لفقد موجبه ومقتضيه،
لكنها قابلة إياه معرضة له، إذ لم تناسب مبنى الأصل، ولذلك قيل: " ص "
و " ق " مجموعا فيهما بين ساكنين، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء " اه
ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض في عبارة جار الله غير
صحيح، لان معنى قول جار الله " إنها معربة " هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة
للأعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء، ومعنى قوله " لكنها لم تعرب لعريها
عن سبب الاعراب " هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل، وذلك لا غبار
عليه، لان كل الأسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الاعراب بالفعل وإن كانت
بعرضة أن يجري عليها، واستمع لأبي حيان حيث يقول: " الأسماء المتمكنة قبل
التركيب كحروف الهجاء المسرودة: ا ب ت ث، وأسماء العدد، نحو واحد اثنان
ثلاثة أربعة، فيها للنحاة ثلاثة أقوال: فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية
على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى
بالشبه الاهمالي. وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل، ولا
مبنية لسكون آخرها في حلة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو
كذلك. وذهب بعضهم إلى أنها معربة، يعني حكما لا لفظا، والمراد به قابلية
الاعراب وأنه بالقوة كذلك، ولولاه لم يعل فتى لتحرکه وانفتاح ما قبله. وهذا
الخلافا مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني، فان فسر المعرب بالمركب

الذي لم يشبه مبني الأصل شيها تماما والمبني بخلافه، فهي مبنية، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم نقل بالشبه الالهامي فهي معربة، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل، وإن قلنا: المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه، فهي واسطة، وللناس فيما يعشقون مذاهب، فالخلاف لفظي، والامر فيه سهل، وكلام الكشاف مبني على الثاني (من تفسيرات المعرب والمبني) وكلام البيضاوي محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر، ثم إنه قيل: إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة مالا تمكن له أصلا (يريد شبه الحرف)، وسموا الأسماء الخالية عنها معربة، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد، عمرو، ص، ق، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها. لا يقال: ربما عددت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء، لأننا نقول: هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة، إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة، فالمتواصلة منها في نية الوقف فتكون ساكنة، بخلاف كيف وأين، وحيث، وجير، إذا عددت وصلا، فإن حركتها لكونها لازمة لا تزول إلا بوجود الوقف حقيقة " اه

الاعراب، وهذا منه عجب، كيف يكون الاسم معربا بلا مقتض للأعراب؟

(٢٢١)

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لان الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الاعراب الذي هو التركيب مع العامل؟ وإما بنائية، ولا يجوز، لان بناء ما لم يثبت فيه سبب الاعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب، فينبغي أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء، وهو السكون، لان أصل الاعراب الحركة، وأصل البناء السكون، ثم نقول: إن (مثل) هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة، أو من غيرهما كزيد عمرو بكر، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ، إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه، وإنما وجب ذلك فيها لان كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى، وإن كانت في اللفظ متصلة به، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عددت ألفاظ العدد، وقلب تاء أربعة وثلاثة هاء، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة، اتفاقاً منهم، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف، فهذه أسماء مبنية على السكون أجريت عليها حكم الوقف، كما يوقف على كم ومن وسائر الكلم المبنية على السكون، فيجرى في آخر كل واحدة منها حكم الوقف، لعدم تعلق شيء منها بما بعده، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى: (قل هو الله أحد) وقفت على الرحيم، لكن لا تسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام، لان ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب، ولا تعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة، فمن حيث تجرى أواخرها مجرى

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء، على ما حكى سيبويه، كما ينقل في نحو مسألة، وقد أفلح، ومثله قول الشاعر:

٧٠ - أقبلت من عند زياد كالحرف * تخط رجلاي بخط مختلف
* تكتبان في الطريق لام الف (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء، وسيبويه أوثق من أن ترد روايته (٢) عن العرب، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض ند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثة، وزيد عمرو بكر، فقال: ما أصله الاعراب جاز أن يشم فيه الرفع، فيقال واحد اثنان، بإشمام الرفع (وإنما أشم الرفع) دون غيره لأنه أقوى الاعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، وكان لأبي النجم صديق يسقيه الشراب فإذا انصرف من عنده انصرف ثملا. وزياد: هو صديق أبي النجم الذي كان يسقيه. والخرف: الذي فسد عقله لكبر أو نحوه، وهو صفة مشبهة، وبابه فرح. وتخط: تعلم، ومعنى الأبيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطأ كالألف تارة وكاللام تارة أخرى، يريد أنه لا يمشي على استقامة. والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها. وهذا البيت من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٣٤)

(٢) قال سيبويه رحمه الله (ح ٢ ص ٣٤): " وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الادراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيادا " اه، وبعد أن ذكر سيبويه نه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسبقه، وأما ألف لام ميم فلا يشم شئ منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول، إذ سكون مثلها بنظر الواضع، ومنع الأخفش من الاشمام، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور، وعلى ما قاله سيويه لا بأس باشمام الرفع في المضاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله قوله " وفي نحو الحسن عندك، وآيمن الله يمينك، للالتباس " يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل، وإن وقعت في الدرج، لثلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لان حركتي الهمزتين متفتقتان، إذ هما مفتوحتان، وللعرب في ذلك طريقان: أكثرهما قلب الثانية ألفا محضا، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف، والأول أولى، لان حق الهمزة الثانية كان هو الحذف، لوقوعها في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل، فإذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدهما، لان الثاني ليس بمدغم في نحو الحسن ولا موقوف عليه كما شرطنا، وفي قولك " آله " وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد، ولا المدغم فيه، وإنما لم يحذف

الألف المنقلبة من الهمزة لثلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر، وهون ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه قوله " وحلقنا البطان " يقال في المثل: التقت حلقتا البطان، (١) إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كلدة ويرثيه بعد وفاته لبيكك الشرب والمدامة والفتيان طرا وطامع طمعا وذات هدم عار نواشرها * تصمت بالماء تولبا جدعا والحي إذ حاذروا الصباح وإذ * خافوا مغيرا وسائرا تلعا وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وجاشت نفوسهم جزعا الهدم: الأخلاق من الثياب. ولنواشر: عروق ظاهر الكف. والجدع: السئ الغذاء. والبطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

تفارقم الشر، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد
البطان

قال: " فإن كان غير ذلك وأولهما مدة حذفت، نحو خف وقل
وبع وتخشين واغزوا وارمي واغزن وارمن ويخشى القوم ويغزو الجيش
ويرمى الغرض "
أقول: كان حق قوله " وحلقنا البطان شاذ " أو يكون بعد قوله
" ويرمى الغرض " لان حق الألف الحذف كما في " يخشى القوم " ولم تحذف
قوله " فإن كان غير ذلك " أي: إن كان التقاء الساكنين غير ذلك
المذكور، وذلك على ضربين: إما أن يكون أولهما مدة أولاً، ونعني بالمدة
حرف لين ساكناً، حركة ما قبله من جنسه، فإن كان فلا يخلو من أن يكون
حذف المدة يؤدي إلى لبس، أولاً، فإن أدى إليه حرك الثاني، إذ المد لا يحرك
كما في مسلمون ومسلمان، فإن النون في الأصل (١) ساكن، فلو حذفت الألف
والواو للساكنين لالتبساً بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وكذا في يسلمان

(١) وجهه أن النون في المثنى والجمع هي التنوين الدال على تمكن الاسم،
والتنوين نون ساكنة، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضاً، واجتماعهما
ههنا ليس مما يغتفر، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس، وتعذر
تحريكه لأنه نقض للغرض، لان المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض
لهذا الغرض، حركت النون، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن
يكسر وفتحت النون في الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع، ولم يعكس
ليحصل التعادل في المثنى لخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة

ويسلمون وتسلمين لو حذفت المدات لالتبس الفعل بالمؤكّد بالنون الخفيفة في بدء النظر، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حذف المد، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خف وقل وبع، أو كان كالجاء منها، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا، نحو تخشين وتغزون وترمين، كان أصلها تخشى وتغزو وترمي، (١) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين، أو بكونه أول نوني التأكيد المدغم أحدهما في الآخر، نحو اغزن وارمن، فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما، أو كان الساكن الثاني أول كلمة منفصلة كما في يخشى القوم، ويغزو الجيش، ويرمي الغرض (٢) وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس، وحرك هو إذا كان غيرها نحو اضرب اضرب إلا مع مانع كما في لم يلد (٣) على ما يجيء، ولم

- (١) هذا الذي ذكره مبنى على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الإعلال (أنظر ح ١ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا. وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الإعلال فأصل تخشين تخشين - كتعلمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تخشائين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وأوثررت هي بالحذف لأميرين: الأول أنها جزء كلمة، والثاني أنها لام، واللام محل التغيير والحذف. وأصل تغزون تغزؤون - كتنصرون - استثقلت من التقائهما. وأصل ترمين ترمين كتضربين، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما (٢) الغرض: الهدف الذي ينصب فيرمى بالسهم (٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو: عجت لمولود وليس له أب* وذي ولد لم يلد أبوان وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر ح ١ ص ٤٥) وانظر (ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لان الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلغظ به إذا كان الأول صحيحا، والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع: إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة، وذلك إذا كان مدا، أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك، وأما أول الساكنين فإنك تبتدئ به قبل مجئ الثاني فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل، وإنما استثقل تحريك المد الذي هو الواو والياء لان المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به، وتحريكه نقض لهذا الغرض، وأما الألف فلا يجئ فيه ذلك، لان تحريكه مستحيل، إذ لا يبقى إذن ألفا، وإنما حذف الواو من اغزن والياء من أر من وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو حلى مثل الضالين وتمود الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال، وليست بلازمة، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل: فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف؟ قلت: الغرض الفرق بين الواحد والمثنى، كما مر في شرح الكافية فنقول: النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك، أعني في نحو اضربان، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في أغزن وارمن، وفي تمثيل المصنف باغزوا وارمي - نظرا إلى أن أصلهما اغزوا وارمى فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين - نظر، لان الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الاعلال، كما ذكرنا أول الكتاب (١) في تعليل ضمة قلت وكسرة بعت، فالحق أن يقال: الواو

(١) أنظر (ح ١ ص ٧٩)

والياء في اغزوا وارمي إنما اتصالا باغز وارم محذوفي اللام، لا أنهما ثابتا اللام
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف (١) نحو اغزوا ولم يغزوا
واغزوا ولم

تغزوا واغزي ولم تغزي وارميا ولم ترميا وارموا ولم ترموا وارمي ولم ترمي وارضيا
ولم ترضيا وارضوا ولم ترضوا وأرضي ولم ترضي، إنما تلحق الفعل بعد حذف
اللام للجزم أو الوقف، كمل لحقت في اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم
والوقف، ثم تعود اللامات لحقوقها، لان الجزم والوقف معها ليسا على اللام، ثم
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حر كاتها، ولا تسقط
مع الألف نحو اغزوا وارميا وارضيا ولم يغزوا ولم ترميا ولم ترضيا، لعدم
الساكنين، ولم يقلب اللام ألفا في ارضيا واخشيا حملا على ترضيان وتخشيان،
على ما يجيء في باب الاعلال

قال: " والحركة في نحو خف الله واخشوا الله واخشى الله واخشون
واخشين غير معتد بها، بخلاف نحو خافا وخافن "

أقول: يعنى أن حركة الواو في أخشوا الله وحركة اللام في خف الله
عرضتا لأجل كلمة منفصلة، وهي الله، فلم يعتد بها، فلم ترجع الألف المحذوفة
لأجل سكون الواو واللام، وكذلك حركة واو اخشون ويا اخشين لان النون
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة، على ما قرر المصنف في آخر الكافية
فان قيل: هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير
بينهما، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام في خافن؟ فلما كان حركة اللام في
خافن كالأصلية بسبب ما اتصل به: أي النون، فلذا رجع الألف المحذوفة في
خف، فكذا كان ينبغي أن يكون حركة الواو والياء في اخشون واخشين،
فكان ينبغي أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا: بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق، وذلك لان النون إذا اتصلت لفظا بالضمير فهي غير متصلة به معنى، لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير، وأيضا فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتد بحركته العارضة، بخلاف واو الضمير ويائه، فإنهما عريقان في السكون فان قلت: أليس النون في نحو اضربان بعد الضمير؟ فهلا حذفت الألف كما في اضربا الرجل؟

قلت: خوفا من التباس المثني بالمفرد كما مر، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافي وخافن فإنها مع عروضها صارت كأصلية، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل، واتصال نون التأكيد بنفس الفعل، وكذا في ليخافا وليخافوا وليخافن، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون، لكنها ثابتة الاقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون، كما كان في قم الليل ولم يقم الليل، إذ الجزم والوقف مع نون التأكيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على (١) الأصح، كما مر في شرح الكافية، ومع اتصال

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد، وحاصله أن الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا باشرتة نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور، وعلّة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر، والفاصل الظاهر ألف الاثنين، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سوا باشرتة النون أم لم تباشره، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة. والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالي الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو مقدر، أما مع النون المباشرة فعلامة إعرابه حركة مقدره منع من ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة.

الضمائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم يقولوا وقولي ولم تقولي بلا نون تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام، ففي الحالتين لم يبق اللام في تقدير السكون، فلا جرم رجعت العينات، ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات في اغزون وليغزون واغزوا

هذا، وإنما لم يحذف أول الساكنين، أعني الألف في رمى وغزا، عند اتصال ألف المثني في غزوا ورميا وأعليان وحلبان، بل قلبت واوا أو ياء كما رأيت، وحرك، خوفاً من التباس المثني بالمفرد، أعني رمى وغزا وأعلى زيد وحبلى عمرو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رمت وغزت وإن تحركت التاء في غزتا ورمتا لأن حركتهما وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزم، لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون، بخلاف لام قوما، كما مر، وأيضا حق التاء أن تكون بعد الفاعل، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل، فهي مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشون واخشين، على أن بعضهم جوز رد الألف في مثله، مستشهدا بقوله

٧١ - لها متنتان خطاتا كما * أكب على ساعديه النمر (١)

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في وصف فرس، وقبله قوله.

لها حافر مثل قعب الوليد * ركب فيه وظيف عجر

لها ثن كخوافي العقاب * سود يفين إذا تزبر

لها ذنب مثل ذيل العروس * تسد به فرجها من دبر

القعب: قدح مقعر من خشب، والوليد: الصبي، يريد أن جوف حافرها

واسع. والوظيف: مقدم الساق، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق. وعجر:

غليظ، والثن: جمع ثنة (كغرفة)، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة، ويفين: أصله

يفش، وتزبر: تنتفش، والمتنتان: ثنية منته، وهي بمعنى المتن، وأراد جانبي

ظهرها. وخطاتا: أكتنزتا وارتفعتا، وقوله " كما أكب على ساعديه النمر "

قال ثعلب: أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه، فكأنه قال لها جانبا

ظهر مكتنزان شديدان. والاستشهاد بالبيت في قوله " خطاتا " وهو فعل ماض أصله

خطي - كرمي - ومعناه اكتنز، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول

رمت، فإن جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول: خطتا، كما تقول:

رمتا، كما قال المؤلف، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى

تحرك التاء، ولم يبال بعراقه التاء في السكون، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم

الكسائي، وذهب الفراء إلى مثني خطاة، حذف نون الرفع كما حذف

في نحو قول الراجز:

* يا حبذا عينا سليمان والفما *

أراد " والفمان " وكما حذف في قول الشاعر:

لنا أعنز لبن ثلاث فبعضها * لأولادها ثنتا وما بيننا عنز
أراد " ثنتان "، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفت للإضافة، وعنده
أن خطاتا مضاف إلى " كما أكب على ساعديه النمر " وهو كلام لا معنى له، إذ
لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

" قال: فإن لم يكن مدة حرك، نحو اذهب اذهب ولم أبله
وألم الله واخشوا الله واخشى الله، ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه
كالمنفصل "

أقول: اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدة وجب تحريكه، إلا إذا
أدى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يلبه وانطلق، كما يجيء، وإنما
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

من التلغظ بالساكن الثاني، فيزال ذلك المانع بتحريكه، إذ لا يؤدي التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله:
٧٢ - لا تهين الفقير علك أن * تر كع يوما والدهر قد رفعه (١)
فإنه يحذف كما ذكرنا في شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

(١) هذا البيت من بحر المنسرح، وآخر النصف الأول منه قوله: " علك أن " وقد حذف من أوله سبب خفيف. وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها:

لكل هم من الهموم سعه * والصبح والمنسي لا فلاح معه
ما بال من سره مصابك لا * يملك شيئا من أمره وزعه
وقبل البيت الشاهد قوله:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه
فاقبل من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه
وصل حبال البعيد إن وصل الحبل * وأقص القريب إن قطعه
والأضبط بن قريح جاهلي قديم، وهو الذي أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال: أينما أوجه ألق سعدا، وقال: بكل واد بنو سعد (فذهبنا مثلين)، والفلاح: البقاء والعيش، وهو أيضا الفوز، وعليه يحمل قول المؤذن " حي على الفلاح " والاستشهاد بالبيت على أن أصله " لا تهينن " بنو التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة، فلما وقع ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين (٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع، وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنها قد تترك من الفعل بلا مانع، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما - وذلك عند التقائهما مع ساكن آخر - أجروا التنوين على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة، وأجروا النون على خلاف الأصل، وهو حذف أول الساكنين، مع أنها ليست مدة، فرقا بينها وبين التنوين، ولم يعكسوا، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفة، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا، قصدا للفرق بينها وبين التنوين

ويستثنى أيضا نون لدن، وحذفه شاذ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين، نحو:
٧٣ - من لد لحبيه إلى منحوره * يستوعب البوعين من جريره (١)
فيجوز حذفه إذا وقع موقعا يحسن حذف حرف المد فيه، وذلك لأجل مشابهته للواو، ولا يقاس عليه نون لم يكن، وإن شاركه فيما قلنا: من مشابهة

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على ما ترى، والذي في سيبويه وفي شرح الشواهد للبغدادي يستوعب البوعين من جريره * من لد لحبيه إلى منحوره وصف بعيرا، أو فرسا، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين لحبيه ونحره. والبوعان: مثني بوع، وهو مصدر بعت الشيء أبوعه بوعا إذا زرعته بباعك، والجرير: الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله: " لد لحبيه " على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه. " فأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسم يكون ظرفا، يدل على أنه اسم قولهم: من لدن، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز:
" يستوعب البوعين... البيت " اه

الواو، وجواز حذفه لغير الساكنين، لان حذف نون لدن للساكنين شاذ،
وما ذكرناه وجه استحسانه، وليس بعلة موجبة
ويستثنى أيضا تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في
موضعه (١)
وأما حذف التنوين للساكنين في قوله:
٧٤ - وحاتم الطائي وهاب المئي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة " ابن " إذا وقعت بين علمين
ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران: أحدهما حذف ألف
ابن في الخط، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا، لكن حكى
التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين: الأولى حذف التنوين كالمشهور عن
النحاة، وثانيتهما جواز التنوين. قال (ح ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح
قول قرواش بن حوط الضبي
نبئت أن عقالا بن خويلد * بنعاف ذي عزم وأن الأعلم
ينمي وعيدهما إلى وبيننا * شم فوارع من هضاب يرمرما
ما نصه: " والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم
أو ما يجرى مجراه ترك التنوين فيه، وقد نون هذا الشاعر " عقالا "، وإذ
قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا، ويجوز أن يجعل صفة على
اللغة الثانية " اه، وعلى ذلك يحمل قول الراجز:
* جارية من قيس بن ثعلبة *
على أنه لغة، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأحوالها، وقبله:
* حيدة خالي ولقيط وعلى *
وحيدة ولقيط وعلى وحاتم: أعلام، والطائي: نسبة إلى طيء على خلاف القياس.
والاستشهاد بالبيت في قوله " وحاتم الطائي " حيث حذف التنوين من حاتم
ضرورة، وفيه شاهد آخر في قوله " المئي " حيث حذف النون ضرورة، وأصله
المئين وليس هذا الاستشهاد الثاني مرادا هنا

وفيما قرئ من قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) فشاذا والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر، لما ذكرنا أنه من سجية النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى، وقيل: إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لان السكون في الفعل: أي الجزم، أقيم مقام الكسر في الاسم: أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص، وقيل: إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الاعرابية، فكان الكسر أولى، لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس باعراب، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين، ولا شئ قائم مقامه، نحو جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ويضرب ولن يضرب، فلو حرك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الاعرابية

قوله " ولم أبله " أصله أبالي، سقطت الياء بدخول الجازم، فكثرت استعمال " لم أبال " فطلب التخفيف، فجوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى، تشبيها لها بما لم يحذف منه شئ كيقول ويخاف، لتحرك آخرها، فأسقط حركة اللام، فسقط الألف للساكنين، فألحق هاء السكت لان اللام في تقدير الحركة، إذ هي إنما حذفت على خلاف القياس، فكأنها ثابتة كما في " لم يره " و " لم يخشه " فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس، وأيضا فان الكسر حركته الأصلية

وأما قوله (ألم الله) فمن وقف على (ألم) وعدّها آية وابتدأ بالله محركا لهمزته

بالفتح فلا كلام فيه، وأما من وصل ألم بالله فإنه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير، وهو مذهب سيبويه، والمسموع من كلامهم، واختلف في هذه الفتحة، والأقرب كما قال جار الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم، كما قلنا في ثلاثه ربعة. وقال بعضهم: هي لإزالة الساكنين، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الاعراب جزى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوف عليها، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى، وإن اتصلت من حيث اللفظ، ومن ثم قلبت تآت نحو ثلاثة أربعة هاء، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله، لأنها كالمبتدأ بها، وإن كان متصلة في اللفظ بميم، فلما نقل حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثه ربعة وفي قوله "لام ألف" كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل، إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله) أولى من إثباتها، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج، بخلاف الهمزة في ثلاثه ربعة ولام ألف، فإن حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين، بناء على أن الكلمات معدودة ليست أوأخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج، فيلثقي ساكنان: الميم، واللام الأولى، فلم يكسر الميم كأخواته لان قبله ياء وكسرة، فلو كسرت لتوالت الأمثال، وأيضا فيما فعلوا حصول التفخيم في لام الله، إذ هي تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر، والذي حمله على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أوأخر الكلمات المعدودة ليس للوقف، لأنه إنما يسكن المتحرك، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا، والحق أنها مبنية على السكون، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه، كما يوقف على من وكم ونحوهما، وقلب التاء هاء وثبوت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألم الله) قياسا

لا سماعا، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع (وهذا هو من الأخفش) بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله " واحشوا الله، وأخشى الله " إنما لم يحذف الواو والياء لان الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه، لان سكونه هو المانع من النطق به، فيرفع ذلك المانع فقط، وذلك بالتحريك، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستثقل تحريكهما، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا - وهما كلمتان برأسهما - لم يكن عليهما دليل، لان قبلهما فتحة، بخلاف " اغزوا القوم " و " اغزى الجيش " فان الضمة قبل الواو والسكره قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله " ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه كالمفصل " لا وجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلا، لان الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة، وإن كان الثاني متصلا مثل الهاء في " لم أبله " أو مفصلا كاخشوا واخشى الله أو كالمفصل كاخشون واخشين، فأى فائدة لقوله " لأنه كالمفصل " وحكم المتصل أيضا كذلك؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية " وهما في غيرهما مع الضمير البار كالمفصل " كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزن، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذفها، كما لم يحذفها في نحو أخشوا الله وأخشى الله، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قد استخرج وهل احتقر، لان همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان: لام التعريف،

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد، وكذا قرئ في الشواذ (قم الليل) بفتح الميم، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل، وكذا الضم في نحو (قد استهزئ) و (قالت اخرج) وهو ضعيف، ولو جاز هذا لجاز (لم يكن الذين) وعن الذين، بفتح النونين قال " إلا في نحو انطلق ولم يلده، وفي نحو رد ولم يرد في تميم مما فر من تحريكه للتخفيف فحرك الثاني، وقراءة حفص ويتقه ليست منه على الأصح "

أقول: يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول، إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض، وهذا في الفعل فقط، نحو انطلق، وأصله انطلق أمر من الانطلاق، فشبهه بفتح تميم، فسكن اللام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام في لم يلده، قال:

عجبت لمولود وليس له أب * وذو ولد لم يلده أبوان (١)
واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه، ومن ثم توقي منه بنون العماد، وأما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله، إلا للاتباع كما في منذ، أو لكونه واو الجمع كما في اخشون، وقيل: إنما فتح اتباعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف قوله " وفي نحو رد ولم يرد في تميم " اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(١) قد سبق القول في هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك، وانظر (ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لأمه للجزم أو للوقف، نحو أردد ولم يردد، لان شرط الإدغام تحريك الثاني، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو "أردد القوم" لم يعتدوا بهذا الاسكان، وجعلوا الثاني كالمتحرك، فسكنوا الأول ليدغم، فتخف الكلمة بالإدغام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا، قال تعالى: (ولا يضار كاتب) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو يرددن مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أردد ولم يردد مع جوز تحريك الثاني للساكنين؟ واتفق الجمع على ترك إدغام أفعل تعجبا نحو أحب، لكونه غير متصرف، وقد يحرك الثاني أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية، إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن، كما في أمس ومنذ، فكان يشتبه فعل وفعل الساكن العين بالمتحركيها، ويجوز أن يعلل أين وكيف وحيث بمثله، وباستثقال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب، ولو قلب لكان تصرفا في غير متمكن قوله: "وقراءة حفص - الخ" رد على الزمخشري (١)، فإنه قال: أصله

(١) لم ينفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهرة النحاة، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه في توجيه قراءة حفص، فنقول: ذهب النحاة في توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب: أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجار بردي واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين، فلا داعي للإطالة في شرحهما، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو علي الفارسي - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر، وأنها قد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير المفرد المذكر إذا تحرك ما قبلها، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم، تشبيها بنحو كتف، فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض، فلذلك حرك الثاني، فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف في لغة بني تميم، بل لتسليط الجازم عليها، كم سكنت اللام في "لم أبله"، وكما سكنت القاف في قول من قال:

ومن يتق فإن الله معه * ورزق الله مؤتاب وغادي

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كتف، وعلى المذهب سكنت القاف للجزم، والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث

ولا تكون منه على المذهب الثاني والرابع

(٢٣٩)

يتق ألحقت به هاء السكت فصار تقه ككتف فخفف بحذف حركة القاف
كما هو لغة تميم، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني: أي هاء السكت، لئلا يلزم
تقضى الغرض لو حرك الأول وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت، وهو
بعيد، وقال المصنف - وهو الحق - : بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى
في قوله (ويخش الله) وكان تقه ككتف، فخفف بحذف كسر القف، ثم
حذف الصلة التي بعدها الضمير: أي الياء، لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد
الساكن نحو منه وعنه وعليه، كما مر في باب المضمرات
قال: " والكسر الأصل فإن خولف فلعارض: كوجوب الضم في
ميم الجمع ومذ، وكاختيار الفتح في ألم الله "
أقول: قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا في هذا الباب
قوله: " كوجوب الضم في ميم الجمع " ليس على الاطلاق، وذلك أن ميم

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر، كقراء، أبي عمرو (عليهم الذلة) و (بهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين، وباقي القراء على خلاف المشهور، نحو (بهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها: أي الضم كما مر في باب المضمورات (١)، وإن كانت الميم بعد ضمة، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى: (هم المؤمنون) وفي قراءة حمزة (عليهم القتال) أو على غيرها نحو (أنتم الفقراء) و "لكم الملك اليوم" و "لم يأت بكم الله" فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر قوله "ومذ" لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر: إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية: أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته، فأصل "ضربتم" مثلاً ضربتوا، فدفعوا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح، وإن لم يقع بعدها ضمير: فمنهم من يحذف الواو استتقالاتاً لوام مضموم ما قبلها في آخر الاسم، ومنهم من لا يحذف، لأن الاستتقال عنده خاص بالاسم المعرب، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها، فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها اتباعاً، ولأن الضم حركتها الأصلية، فمنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو في غاية القلة، ومنعه أبو علي الفارسي، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها اتباعاً أو على أصل التخلص، ومنهم من يضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال للميم، وإما لكونه كالغايات كما مر في بابه، والتزموا الضم في "نحن" ليدل على الجمعية كما في همو وأنتمو قوله "وكاختيار الفتح" "في ألم" قد ذكرنا ما فيه، والفتح في نحو اضربن وليضربن للساكين عند الزجاج والسيرافي، كما مر في شرح الكافية قال: "وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته نحو وقالت اخرج وقالت اغزي، بخلاف إن امرؤ وقالت ارموا وإن الحكم"

أقول: يعني إذا كان بعد الساكن الثاني من الساكنين ضمة قوله "أصلية" ليدخل نحو "وقالت اغزي" لأن أصل الزاي الضمة، إذ الياء لحقت باغز بضم الزاي، وليخرج نحو "وقالت ارموا" لأن أصل الميم الكسر، إذ الواو لحقت بارم بكسر الميم، وليخرج نحو (إن امرؤ هلك) لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض قوله "في كلمته" صفة بعد صفة لضمة: أي ضمة ثابتة في كلمة الساكن الثاني، ليخرج نحو "إن الحكم" لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني، إذ تقول: إن الحكم، وإن الفرس، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها حركة الساكن الأول، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عذاب اركض) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية، اتباعاً لضمة ما قبله، نحو قل اضرب، وقرئ في الشواذ (قم الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة، نحو "اصنع الخير" قال: "واختياره في نحو أخشوا القوم عكس لو استطعنا"

أقول: قوله " واختياره " أي: اختيار الضم في واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو أخشوا القوم وأخشون، لتماثل حركات ما قبل النون في جمع المذكر في جميع الأبواب نحو اضربن واغزن وارمن وأخشون، ويجوز أن يقال: قصدوا الفرق بي واو الجمع وغيره، نحو لو استطعنا، وكان واو الجمع بالضم أولى، جعلنا لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر على حركة واحدة في جميع الأبواب كما ذكرنا، وكذا واو الجمع في الاسم نحو " مصطفىو الله " ليجانس نحو " ضاربو القوم " واختير في واو " لو استطعنا " الكسر على الأصل، لانتفاء داعي الضم كما كان في واو الجمع، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو " لو استطعنا " فيكسر، وكذا قد يشبه واو نحو لو بواو الجمع فيضم، وكلاهما قليل، واختاروا الضم في حيث لكونه كالتغايات كما مر في بابه

قال " وكجواز الضم والفتح في نحو رد ولم يرد بخلاف رد القوم على الأكثر، وكوجوب الفتح في نحو ردها، والضم في نحو رده على الأفصح، والكسر لغية، وغلط ثعلب في جواز الفتح "

أقول: اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب: منهم من يفتحه كما في نحو انطلق ولم يلبده، نظرا إلى كونه فعلا فتجنيبه الكسرة اللازمة أولى، وأما في أردد القوم فعروضها سهل أمرها، فيقول: مد وعض وعز، وفتح عض عنده ليس للاتباع، وإلا قال مد بالضم وعز بالكسر، ومنهم من يفر من الكسر إلى الاتباع كما في منذ، فيقول: مد وعز وعض، والكسر في عز ليس عنده لان الساكن يحرك بالكسر، وإلا كسر عض ومد أيضا، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذي هو الأصل في إزالة الساكنين، وهم كعب وغنى، فيقول: مد وعض وعز، والكسر في عز عنده ليس للاتباع، وإلا أتبع في مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الادغام في " هلم " مع الفتح، لتركيبه مع " ها " فحففوه بوجوب الادغام ووجوب الفتح (١) وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده، نحو رد ابنك ولم ترد القوم، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن، نحو اضرب القوم، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضا، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون:

٧٥ - فغض الطرف إنك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا (٢)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٦٨): " وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها " لم " أمر من قولك لم الله شعته: أي جمع: أي أجمع نفسك إلينا في اللازم، واجمع غيرك في المتعدى، ولما غير معناه عند التكرير، لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى أجمع، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف، ولم يقولوا فيه: هلم، كما هو القياس عندهم في " أردد وامدد " ولم يقولوا: هلم وهلم (بضم الأول) للاتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد، كل ذلك لثقل التركيب " اه

(٢) البيت من قصيدة لجرير من عطية هجا بها الراعي النميري، ومطلعها:
ألقى اللوم عاذل والعتابا * وقولي إن أصبت: لقد أصابا
عاذل: مرخم عاذلة، وهو منادى، وجواب الشرط الذي هو قوله " إن أصبت " محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمبرد يجعل المتقدم جوابا. وقوله " لقد أصابا " مقول القول. والمراد لا تعتز ولا تتكبر. ونمير قبيلة الراعي المهجو، وكعب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة. والاستشهاد بالبيت في قوله " فغض الطرف " فان يونس على ما حكاه عنه سيبويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد، والفتح لغة بني أسد كما قاله جار الله في المفصل

بفتح الضاد، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام، فلما جاء اللام لم يغيروه، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن، وقد أجازته المصنف في الشرح، وهو وهم (١)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف، نحو ردها وعضها واستعدتها، وذلك لأن الهاء خفية فكأن الألف ولي المدغم فيه، ولا يكون قبلها إلا الفتحة، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ضموا كلهم نحو رده وعضه واستعدته، لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء، فكأنك قلت رودا وعضوا واستعدوا، وليس الضم في رده لاتباع ما قبله،

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإدغام: " والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من يفتح، وهم بنو أسد، وحكى ابن جنى الضم، وقد روى بهن قول جرير:

فغض الطرف إنك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا
نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: " ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح " هذا لفظه " اه كلام الأشموني، وقال الجاربردي في شرح الشافية: " بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم، فإن المختار حينئذ الكسر، لأنه لو لم يدغم وقيل " أردد القوم " لزم الكسر، فلما أدغموا أبقوا الثاني على حركته، ومنهم من يفتحه، قال جرير:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام
قد روى " ذم " بالكسر أيضا، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ " اه، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضي ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة، وإذا كان معتمد الرضي أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء، وقد رأيت في نص الأشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عضه واستعده، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضا تبعاً له كما هو عادته في به وغلّامه، فينقلب الواو ياء، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره، لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل، لخفاء الهاء، وجوز ثعلب في الفصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده، نحو رده وعضه، وقد غلّطه جماعة، والقياس لا يمنعه، لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قيل كقول وطول واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف، نحو رددت ورددنا ورددن وغيرها، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو ردن ويردن ورددن في المضارع والماضي والامر، وكذا ردت، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر، فيحركون الثاني بالفتح للساكنين، قال السيرافي: هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد قال: " والفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل والكسر ضعيف، عكس من ابنك، وعن علي الأصل، وعن الرجل بالضم ضعيف "

أقول: أي وكجوب الفتح في نون " من " اعلم أن نون " من " إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من، فاستثقل توالي الكسرتين مع كثرته، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة، وإلا جاز هل الرجل، قال الكسائي: وإنما فتحوا في نحو من الرجل، لأن أصل من منا، ولم يأت فيه بحجة، وهذا كما قال أصل كم كما، وأما إذا ولى نون " من " ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل، نحو من ابنك، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال، قال سيبويه: وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين، وقد كسر أيضا بعض العرب - وليس بمشهور - نون من مع لام التعريف على الأصل، ولم ييال بالكسرتين لعروض الثانية

والتزموا أيضا الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أين وكيف، فرارا من اجتماع المتمثلين، أعني الياء والكسرة، لو كسروا على الأصل، واستثقالا للضمة بعد الياء لو ضموا، وقد شد من ذلك حيث فإنهم جوزوا ضمه في الأفتح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف، والأخيران قليلان، ووجه الضم قد تقدم، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفا للقياس المذكور، لأن الأول ياء، لكن مجئ الضم مخالفا للقياس المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضا

قوله " وعن علي الأصل " أي: يكسر نونه مع أي ساكن كان، إذ لا يجتمع معه كسرتان كما في من، وحكى الأخفش " عن الرجل " بالضم، قال: وهي خبيثة شبه بقولهم: قل انظروا، يعني أنه حرك النون بالضم اتباعا لضمة الجيم، ولم يعتد بالراء المدغمة، وفيه ضعف، لعدم جواز الضم في " إن الحكم " مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا؟ فلو صح هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره، ولو قيس أيضا لم يجز القياس إلا في مثله مما بعد الساكن فيه ضم، نحو عن الحكم، أو بينهما حرف نحو عن العضد.

قال: " وجاء في المغتفر ومن النقر واضربه ودأبة وشأنة (وجأن)، بخلاف تأمروني "

أقول: يعني جاء في نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما، وذلك لكرهتهم مطلق التقاء الساكنين: أحدهما ما يكون سكون الثاني فيه

للوقف وأولهما غير حرف اللين، نحو جاءني عمرو ومررت بعمرو، فتحرك الأول بحركة الثاني، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية، كما ذكرنا في أول هذا الباب فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصده حذفها دالة على معنى أولى، كما يجيء في باب الوقف، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر، نحو اضربه ومنه وضربته، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله، فتقول اضربه ومنه وضربته، وبعض بني تميم من بني عدى يحذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون: ضربته وأخذته، كما تقول: ضربت المرأة، على ما يجيء في باب الوقف، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغما والأول ألف نحو الضالين، فتقلب الألف همزة مفتوحة، كما يجيء عن أيوب السخستيان في الشواذ (ولا الضالين) وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة، وأنشد:

٧٦ - يا عجبا لقد رأيت عجبا * حمار قبان يسوق أرنا
خاطمها رامها أن تذهبا * فقلت أردفني فقال مرحبا (١)

أي: رامها، فقلبها همزة مفتوحة، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها في اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وحمار قبان: دوية مستديرة تتولد في الأماكن الندية، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها، وهي أقل سوادا من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل. ووزنها فعلان على الراجح، ومنهم من يقول: وزنها فعال، وليس بشيء، لان منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان. وقوله: زأمها، أصله زامها: أي ممسكا بزمامها. وأن تذهب: على تقدير حرف الجر: أي من أن تذهب، أو على تقدير مضاف محذوف، والأصل: مخافة أن تذهب، أو نحو ذلك. والاستشهاد بالبيت في قوله " زأمها " حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذنبه إنس ولا جان) قال المبرد: قلت للمازني: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله (١)، وذهب الزمخشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين. فإن قيل: فالتقاء الساكنين في نحو دأبة أسهل من نحو تمود الثوب، لان الألف أقعد في المد من أخويه، فلم لم يفر من الساكنين في تمود؟ فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو دابة وشابة، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحا ما قبلهما، كما يجيء في باب الاعلال، ولأنه يلزم قبلهما ألفين في مثل هذا الحال، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد: " ولا أقبله " معناه محتمل لأحد وجهين: الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله: " أتقيس ذلك " وحاصل المعنى حينئذ: لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد، وحاصل المعنى حينئذ: لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها، وفي الوجه الثاني نظر، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة والإمامة بحيث لا يدفع ما يرويه. نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول: لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد، بقى أن نقول: إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى (ولا الضالين) عن أيوب السخيتاني (ولا الضالين) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين، وهي لغة، حكى أبو زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته قد لحن، حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة، قال أبو الفتح: وعلى هذا قول كثير: * إذا ما ألغوا لي بالعبيط احمأرت * " اه

أن يقال: إن قلب اللف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين، بل هو كمال في العالم والبأز، كما يجيء في باب الابدال، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل، إلا أنه فتح لان الفتحة من نخرج البديل والمبدل منه: أي الهمزة والألف، لأنهما من الحلق، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة، قال:

٧٧ - يا دار مي بدكاكيك البرق * صبرا فقد هيجت شوق المشتئق (١)
قوله " بخلاف تأمروني " يعنى أول الساكنين إذا كان ألفا في هذا الباب
فر من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمود وتأمروني، أو ماء كدويبة وخويصة، فلا،
لكثرة الساكنين كذلك، وأولهما ألف دون الواو والياء
قال: " الابتداء: لا يبدأ إلا بمتحرك كما بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن، فإن
كان

الأول ساكنا - وذلك في عشرة أسماء محفوظة، وهي ابن، وابنة، وابنم
واسم، واست، واثنان، واثنان، وامرؤ، وامرأة وأيمن الله، وفي كل

(١) هذا البيت لرؤية بن العجاج، والدكاديك: جمع دكدك، وهو
الرمل المتلبد في الأرض من غير أن يرتفع، والبرق: جمع برقة: وهي غلظ في
حجارة، ورمل، ووراه الجوهرى: بالدكاديك البرق، على الوصف، وصبرا:
مفعول مطلق، والمشتئق: المشتاق، وهو محل الاستشهاد بالبيت، حيث همز
الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلا
للألف، وبيان ذلك أن المشتئق اسم فاعل، وأصله مشتوق - بكسر الواو، لان
الأصل فيه الشوق، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار مشتاقا
فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعدا، كالاقتدار والاستخراج،
وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر، وفى صيغة أمر الثلاثي، وفى لام
التعريف وميمه - ألحق فى الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة، إلا فيما
بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم، نحو اقتل، اغز، اغزى، بخلاف
أرموا، وإلا فى لام التعريف وأيمن فإنها تفتح)
أقول: الأكثرون على أن الابتداء بالسكن متعذر، وذهب ابن جنى إلى أنه
متعسر لا متعذر، وقال: يجئ ذلك فى الفارسية نحو شتر وسطام، والظاهر أنه
مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك فى شتر وسطام
فى غاية الخفاء كما ذكرنا ظن أنه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن
على حرف قريب من الهمزة مكسور، كما يحس فى نحو عمرو، وقفاء،
بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، ولطف الاعتماد لا يتبين، وأما الوقف
على متحرك فليس بمستحيل، ولا يريد بالوقف الصناعي، فإنه ليس إلا
على الساكن أو شبهه مما يرام حركته، بل يريد به السكوت والانتهاء
واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركا، ولا يكون أولها
ساكنا على وجه القياس، إلا فى الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ما سيأتي،
وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلا فى الاعلال من القلب والحذف ونقل
الحركة، على ما سيأتي، فجوز فيها تسكين الحرف الأول، ولم يأت ذلك فى الاسم
الصرف إلا فى أسماء معدودة غير قياسية، وهى العشرة المذكورة فى المتن، ولا
فى الحرف إلا فى لام التعريف وميمه، والهمزة فى الأسماء العشرة عوض مما أصابها
من الوهن: إذ هى ثلاثية فتكون ضعيفة الخلق، وقد حذف لاماتها نسيا، أو هى
فى حكم المحذوف، وهو وهن على وهن، لان المحذوف نسيا كالعدم، وليس يجب
فى جميع الثلاثي المحذوف اللام إبدال الهمزة منها، ألا ترى إلى غد ويد وحر،

فنقول: لما نهكت هذه الأسماء بالاعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال، فلحقها همزة الوصل عوضاً من لمحذوف، بدلالة عدم اجتماعهما، نحو أبي وبنوي، وقولك: ابنم وامرؤ وأيمن ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابنم بدل من اللام: أي الواو، لكن لما كانت النون والراء في ابنم وامرئ تتبع حركتهما حركة الاعراب بعدهما صارتا كحرف الاعراب، على أنه قيل: إن ميم ابنم زائدة (١) كميم زرقم (٢) وستهم (٣) واللام محذوفة،

(١) قال في اللسان: " وروى عن أبي الهيثم أنه قال: يقال: هذا ابنك، ويزاد فيه الميم فيقال: هذا ابنمك، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين، فقيل: هذا ابنمك، فضمت النون والميم، وأعرب بضم النون وضم الميم، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك، تتبع النون الميم في الاعراب بضم النون وضم الميم، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك، تتبع النون الميم في الاعراب، والألف مكسورة على كل حال، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم، لأنها صارت آخر الاسم، ويدع النون مفتوحة على كل حال، فيقول: هذا ابنمك، ومررت بابنمك، ورأيت ابنمك، وهذا ابنم زيد، ومررت بابنم زيد، ورأيت ابنم زيد، وأنشد لحسان: ولدنا بني العنقاء وابني محرق * فأكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما وزيادة الميم فيه كما زادوها في شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر في الأول والثالث وكبرثن في الثاني) لنوع من الحيات، وأما قول الشاعر: * ولم يحم أنفا عند عرس ولا ابنم * فإنه يريد الابن، والميم زائدة " اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم، ولجواز أن تكون هي الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني، و " ابنما " فيه تمييز، وإنما جئ بالبيت ذليلاً على استعمال ابنم بالميم.

(٢) قال اللسان " الزرقم: الأزرق الشديد (بوزن فرح) والمرأة زرقم أيضاً، والذكر والأنثى في ذلك سواء، قال الراجز: ليست بكحلاء ولكن زرقم * ولا برسحاء ولكن ستهم وقال اللحياني رجل أزرق وزرقم، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقمة " اه (٣) قال في اللسان: " الجوهري: والاسم العجز، وقد يراد بها حلقة الدبر وأصله ستة على فعل - بالتحريك، يدل على ذلك أن جمعه أستاها، مثل جمل وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضاً على أفعال، لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت: سه - بالفتح، قال الشاعر أوس:

شأتك قعين غثها وسمينها * وأنت السه السفلى إذا ادعين نصر يقول: أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس، وفي الحديث " العين وكاء السه " بحذف عين الفعل، ويروى " وكاء الست " - بحذف لام الفعل، ويقال للرجال الذي يستدل: أنت الاست السفلى، وأنت السه السفلى، ويقال لأرذال الناس: هؤلاء الأستاها، ولا فضلهم: هؤلاء الأعيان، والوجه، قال ابن برى: ويقال فيه ست أيضاً، لغة ثالثة، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبري: يسيل على الحاذين والست حيضها * كما صب فوق الرجمة الدم ناسك

وقال أوس بن مغراء:
لا يمسك الست إلا ريث يرسلها * إذا ألح على سيسائه العصم
يعنى: إذا ألح عليه بالحبل شرط، قال ابن خالويه: فيها ثلاث لغات: سه،
وست، واست، والسته: عظم الاست، والسته: مصدر الأسته، وهو الصخم
الاست، ورجل أسته، عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز، والستاها
والستهم مثله، قال الجوهري: والمرأة ستهاء، هذه عن اللحياني، وامرأة ستهاء
كذلك، ورجل ستهم، والأنثى ستهمة كذلك، الميم زائدة... قال أبو منصور:
رجل ستهم، إذا كان ضخم الاست، وستاها مثله والميم زائدة، قال النحويون:
أصل الاست ستة، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء، فلما حذفوا الهاء سكنت السين،
فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن، فقليل: الاست، قال: ومن العرب
من يقول السه - بالهاء عند الوقف، يجعل التاء هي الساقطة، ومنهم من يجعلها هاء
عند الوقف وتاء عند الادغام، فإذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها
فقالوا في الجمع: أستاه، وفي التصغير ستهية، وفي الفعل ستة يسته فهو أسته
اه بتصريف

وأما أيمن الله (١) فإن نونه لما كانت تحذف كثيرا نحو أيم الله، والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم.

(١) قال في اللسان: " قال الجوهري: وأيمن: اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون، وألفه وصل عند أكثر النحويين، ولم يجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، قال: وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لأيمن الله، فتذهب الألف في الوصو، قال نصيب: فقال فريق القوم نشدتهم: * نعم، وفريق لايمن الله ما ندري وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير لايمن الله قسمي، ولايمن الله ما أقسم به، وإذا خاطبت قلت: لايمنك، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال: لايمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت، وربما حذفوا منه النون، قالوا: أيم الله، إيم الله أيضا، بكسر الهمزة، وربما حذفوا منه الياء، قالوا: أم الله، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة، قالوا: م الله ثم يكسر ونها، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونا بالباء، فيقولون: م الله، وربما قالوا: من الله - بضم الميم والنون، ومن الله - بفتحهما، ومن الله - بكسرها، قال ابن الأثير: أهل الكوفة يقولون: أيمن جمع يمين القسم، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر، قال ابن سيده: وقالوا: إيم الله وأيمن الله، إيم الله، وإيم الله، ومن الله (بضم الميم) فحفوا، ومن الله (بفتح الميم) أجري مجرى م الله (بكسر الميم). قال سيبويه: وقالوا: لايم الله، واستدل بذلك على أن ألفه ألفه وصل، قال ابن جنى: ما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها، وهي اسم، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة الاحقة بحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف، وأيضا فقد حكى يونس: إيم الله - بالكسر، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به واضعفوه فقالوا مرة: م الله ومرة م الله ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط واصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف) اه كلام اللسان وقال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣١٣) ما نصه: (وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة آل المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة: أي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الأصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعال - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا في الامر من نحو نصر: انصر - بضم الهمزة ويستبعد أصالة افعال في المفردات أيضا فيصدق ههنا قوله: فأصبحت انى تأتها تبتئس بها * كلا مر كيبها تحت رجليك شاجر اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله (ويستبعد أصالة افعال في المفردات أيضا) انه لا يجوز ان يكون أيمن مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة لأنه يؤدي

إلى أن يكون وزنه فعلا - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم. ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاها صاحب اللسان عنه وهي قوله (والألف فيها الف وصل) ان همزة أيمن صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم لان همزة افعال صيغة للجمع لا تكون الا همزة قطع فغير معقول ان يزعم الكوفيون انها همزة وصل وضعا

واصل ابن بنو - بفتح الفاء والعين (١) - لان جمعه أبناء والافعال قياس

(١) قال في اللسان: (والابن: الولد ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم وقال (يريد ابن سيده) في معتل الياء: الابن الولد فعل (بفتح أوله وثانيه) محذوفة اللام محتلب لها الف الوصل. قال: وانما قضى انه من الياء لان بنى يبنى أكثر في كلامهم من ينو والجمع أبناء قال ابن سيده: والأنتي ابنة وبنت الأخيرة على بناء مذكرها ولام بنت واو والتاء بدل منها قال أبو حنيفة: أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن جلس فقالوا: بنت وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان. وذلك لسكون ما قبلها. هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال: لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفته ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم على أن سيبويه قد تسمع في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت: هي علامة تأنيث وانما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف والخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ووجه تجوزه انه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها الا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث قال: واعنى بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) واصله فعل (بفتح الأول والثاني) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال وابدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤلف ويدل أيضا على ذلك اقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة وذلك نحو ابنة وبنت فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة فكما ان الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة انما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو لكن ابدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو لان ابدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء... قال الزجاج: ابن كان في الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون في الأول وبفتحتين في الثاني) والألف الف وصل في الابن يقال: ابن بين البنوة قال: ويحتمل ان يكون أصله بنيا قال: والذين قالوا (بنون) كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون في الأول وبفتحتين في الثاني) قال: وبنت تدل على أنه يستقيم ان يكون فعلا (بكسر فسكون) ويجوز ان يكون فعلا (بفتحتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل (بفتحتين) إلى فعل (بضم فسكون) فاما بنات فليس بجمع بنت على لفظها انما ردت إلى أصلها فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثاني) مما حذف لامة. قال: والأخفش يختار ان يكون المحذوف من ابن الواو قال: لأنه أكثر ما يحذف لثقله والياء تحذف أيضا لأنها تثقل قال: والدليل على ذلك أن يدا قد اجمعوا على أن المحذوف منه الياء ولهم دليل قاطع مع الاجماع يقال: يدت إليه يدا ودم محذوف منه الياء والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو لانهم يقولون: الفتوة والتثنية فتان فابن يجوز ان يكون المحذوف منه الواو أو الياء وهما عندنا متساويان قال الجوهري: والابن أصله بنو والذاهب منه واو كما ذهب من أب وأخ لأنك تقول في مؤنثه: بنت وأخت ولم نر هذه الهاء

تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو يدللك على ذلك أخوات وهنوات فيمن
رد وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك لان جمعه أبناء مثل جمل واجمال
ولا يجوز ان يكون فعلا (بكسر فسكون) أو فعلا (بضم فسكون) اللذين جمعهما
أيضا أفعال مثل جذع وقفل لأنك تقول في جمعه: بنون - بفتح الباء ولا يجوز
أيضا ان يكون فعلا - ساكنة العين لان الباب في جمعه انما هو افعل مثل كلب واكلب
أو فعول مثل فلس وفلوس) اه

فعل مفتوح العين كاجبال وقياس فعل ساكن العين إذا كان أجوف

(٢٥٦)

كاثواب وأبيات ولا يجوز ان يكون أبناء كاقفال في جمع قفل ولا كاجذاع
في جمع جذع لدلالة بنون علي فتح باء واحده
وابنة في الأصل بنوة لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو لقولهم في المؤنث
بنت وابدال التاء من الواو أكثر منه من الياء وأيضا البنوة يدل عليه
واما الفتوة في الفتى فعلى غير القيام (١).

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان ان البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن
واو لأنها مثل الفتوة وهي لا تصلح دليلا على أن لام الفتى واو لانهم قالوا في
تثنيته: فتيان ولم يقولوا: فتوان ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلا
ولكن صريح كلام القاموس يقضى بان الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين
بالواو وبالياء إذ يقول: (والفتى: الشاب والسخي الكريم وهما فتيان
وفتوان الجمع فتيان وفتوة وفتووفتى (كدلى)) اه
وبهذا تعلم أن قول من قال: إن البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو
محتجا بالفتوة ليس بشئ كما أن قول الرضي (واما الفتوة في الفتى فعلى غير
القياس) غير سديد أيضا ولعل منشأ ظنهم ان العرب لم تقل في تثنية
الفتى الا فتيان.

واسم في الأصل سمو أو سمو كحبر وقفل بدليل قولهم سم أيضا من غير همزة وصل قال:

٧٨ - * باسم الذي في كل سورة سمه *

وروى غير سيبويه اسم - بضم همزة الوصل - وهو مشتق من سما لأنه يسمو بمسماه ويشهره ولولا الاسم لكان خاملا وقال الكوفيون: أصله وسم لكون الاسم كالعلامة على المسمى فحذف الفاء وبقي العين ساكنا

(١) هذا البيت من الرجز المشطور وقد نسبه أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب وأورد قبله بيتين هما:

* ارسل فيها بازلا يقرمه * فهو بها ينحو طريقا يعلمه *

والضمير في (ارسل) يعود إلى الراعي والضمير من (فيها) يعود إلى الإبل والبازل: البعير الذي انشق نابه وذلك إذا كان في السنة التاسعة. ومعنى يقرمه: يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة: أي الضراب والضمير في (فهو) يعود إلى البازل وفي (بها) يعود إلى الإبل ومعنى ينحو: يقصد والحار في قوله (باسم) من بيت الشاهد يتعلق بأرسل والمعنى ارسل هذا الراعي باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفحل في هذه الإبل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها. والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل وقد رويت كلمة (سمه) في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الأنباري في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف)

فجئ بهمزة الوصل ولا نظير له على ما قالوا إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسمى وأسماء وغير ذلك كالسمى على وزن الحليف ونحو قولهم تسميت وسميت - تدفع ذلك إلا ان يقولوا: إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف إذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ حذف في ذلك المكان

وأصل است ستة - كجبل - بدليل أستاه ولا يجوز ان يكون كأقفال وأجذاع لقولهم في النسب إلى است: ستهى وفيه ثلاث لغات: است وست وسه كما ذكرنا في النسبة وأصل اثنان ثنيان (١) - كفتيان - لقولهم في النسب إليه: ثنوي وكذا اثنتان كما مر في باب النسب وقد ذكرنا أيمن الله والخلاف فيه في شرح الكافية (٢).

قوله (في كل مصدر بعد الف الماضي أربعة) احتراز من نحو أكرم فان بعد الف فعله الماضي ثلاثة فالهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها فجزوا تصرفها على الوجه المستبعد أيضا أعني سكون الأوائل وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي لان الخفة بالثقل أولي وأما في فاء الامر من الثلاثي نحو اخرج فلكونه مأخوذا من المضارع الواجب تسكين فائه لثلا يجتمع أربع متحركات في كلمة وإنما لم يسكن عينه لأنها لمعرفة الأوزان واما اللام فللاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لأنه

(١) انظر (ح ١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق ان نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٢٥٤ من هذا الجزء)

زاد على الماضي بحرف المضارعة فلو سكنت أوله لا حثجت إلى همزة الوصل
فيزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر
استعمالا من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل والحقوا بالافعال
التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الافعال في الاشتقاق
على الصحيح لأنها في التصرف والاعتلال فروع الافعال كما يبين في باب
الاعلال نحو لاذليذا ولا وذلو إذا واما أسماء الفاعل والمفعول فإنما سقطت
من أوائلها همزة الوصل وان كانا أيضا من الأسماء التابعة للفعل في الاعلال للميم
المتقدمة على الساكن كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة
قوله (وفى أفعال تلك المصادر من ماض وامر) وانما لم يكن في المضارع
لما ذكرناه وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة: تسعة من الثلاثي المزيد فيه
كانطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج واقعنسس واسلنقى
واجلود واعشوشب واثنان من الرباعي المزيد فيه نحو أحر نجم واقشعر
وقد يجئ في تفاعل وتفاعل إذا ادغم تأوهما في الفاء نحو أطير واثقل
قوله (وفى صيغة أمر الثلاثي) أي: إذا لم يتحرك الفاء في المضارع احترازا
عن نحو قل وبع وخف وشد وعد من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد
قوله (وفى لام التعريف وميمه) قد مر ذلك في باب المعرفة والنكرة (١)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن
الحاجب في تعداد أنواع المعرفة (وما عرفت باللام) ما نصه: (هذا مذهب
سيبويه أعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت
مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل
على أن اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل وذلك
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان
لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو الا تفعل والا تفعل
وبلا مال فلجعلهم (لا) خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة
فلذا يقولون: اللافرس والانسان واما نحو (بهذا) و (فما رحمة) فأن
الفصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به
كلا فصل وللامتزاز التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغيرا لرجل
حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إبطاء وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحکم
الامتزاز وأيضا دليل التنكير: أي التنوين على حرف فالأولى كون دليل
التعريف مثله وقال الخليل: أل بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدل
بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبأنه يوقف عليها في التذكر نحو قولك
أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها
عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله:
أزف الترحل غير أن ركابنا* لما تزل برحالنا وكأن قد
وذلك قوله:

يا خليلي أربعا واستخيرا المنزل الدارس من أهل الحلال
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في
كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام إليها
لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طيء إبدال الميم من
لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم (ليس من امبر
امصيام في امسفر) اه

قوله (في الابتداء خاصة) لان مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن فإذا لم
يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة بل إن كان آخر الشيء - إن كان
أكثر من حرف كغلام الرجل أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد -
متحركا نحو والله اكتفى به وإن كان ساكنا حرك نحو قل الله والاستغفار
قوله (مكسورة) الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون لان زيادتها
ساكنة أقرب إلى الأصل لما فيها من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر كما
هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مدا المحتاج إلى حركته وظاهر كلام سيبويه

يدل على تحركها في الأصل لقوله: فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها وهو الأولى لأنك انما تجلبها لا حتياجك إلى متحرك فالأولى ان تجلبها متصفة بما يحتاج إليه: أي الحركة وأيضا فقد تقدم ان التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله: (ضممة أصلية) ليدخل نحو اغزى ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنم وانما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن وليس في الكلام مثله كما ليس فيه فعل فإذا كرهوا مثله والضمة عارضة للأعراب كما قالوا في أجيئك: اجوءك فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا في أنبئك وهو منحدر من الجبل: انبؤك ومنحدر على ما حكى الخليل قال:

٧٩ - وقد اضرب الساقين أمك هابل (١) *

(١) هذا شطر بيت من الطويل وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ولم نقف له على قائل ولا تنمة وقد رواه البغدادي من غير أن ينسبه أيضا إلى قائله ولم يذكر له تنمة الا انه رواه هكذا:

* وقال اضرب الساقين أمك هابل *

فجعل (قال) بدل قد وجعل (اضرب) فعل أمر مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع. وقد استشهد المؤلف بالبيت علي أنهم اتبعوا الثاني للأول فكسروا همزة (أمك) اتباعا للكسرة قبلها كما اتبعوا الأول للثاني في الأمثلة التي ذكرها وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل اتباع البناء للبناء ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت علي أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام: (ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم

* وقال: اضرب الساقين أمك هابل *

كسر الميم لكسرة الهمزة) اه كلام ابن جنى وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه فوجدنا فيه (ح ٢ ص ٢٧٢) ما نصه: (واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة ابدأ الا ان يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها وذلك قولك: اقتل استضعف احتقر أحر نجم وذلك انك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما الا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا ان يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في مذ اليوم يافتي وهو في هذا أجدر لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت ان ترفع لسانك من موضع واحد وكذلك أرادوا ان يكون العمل من وجه واحد ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: انا اجوءك وانبؤك وهو منحدر من الجبل أنبأنا بذلك الخليل وقالوا أيضا: لامك وقالوا: اضرب الساقين أمك هابل فكسرها جميعا كما ضم في ذلك) اه ومن هذا تعلم أمرين: الأول، انه لم يجعل قوله: وقالوا اضرب... الخ بيتا من الشعر بخلاف ما صنع

المؤلف وابن جنى
والثاني: انه قد جعل الميم من (أمك) مكسورة كما فعل ابن جنى بخلاف
ما يظهر من كلام المؤلف حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة اتباعا
لكسر نون الساقين ولم يتعرض لحركة الميم وذلك الصنيع منه يدل على أن
حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

بكسر ضم الهمزة اتباعا لكسر نون الساقين كما انبعوا الأول الثاني في
انبؤك ومثله قوله تعالى (في أمها) (١) بكسر الهمزة في بعض القراءات
وقولهم: ويلمها (٢) بكسر اللام أصله: وى لامها حذفت الهمزة شاذًا:

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وما كان ربك مهلك القرى
حتى يبعث في أمها رسولا بتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى الا
وأهلها ظالمون)

(٢) قال في اللسان: (ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام في الأولى وضمها
في الثانية) كقولهم في المستجاد: ويلمه يريدون ويل أمه كما يقولون: لأب لك
يريدون لا أب لك فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد... ثم قال: وفي الحديث
في قوله لأبي بصير (ويلمه مسعر حرب) تعجبا من شجاعته وجرأته واقدامه
ومنه حديث على (ويلمه كيلا بغير ثمن لو أن له وعى) أي يكيل العلوم
الجملة بلا عوض الا انه لا يصادف واعيا وقيل: وى كلمة مفردة ولامه
مفردة وهي كلمة تفجع وتعجب وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها
على اللام وينصب ما بعدها على التمييز والله أعلم) اه وقال الشهاب الخفاجي
في شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهبية): (ويلمه: أصله للدعاء عليه ثم
استعمل في التعجب مثل قاتله الله وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى وفي
المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب: أنظره (ص ٣٦٥))
يروى بكسر اللام وضمها فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه: أحدها ان يكون
ويل أمه بنصب ويل واضافته إلى الام ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
وكسرت لامه اتباعا لكسرة ميمه والثاني ان يكونوا أرادوا ويل لاه
برفع ويل على الابتداء ولامه خبر وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا:
أيش لك يريدون أي شئ لك واللام المكسورة لام الجر والثالث ان
يريدوا (وى) التي في قول عنتره:

ولقد شفى نفسي وابراً مقمها* قول الفوارس ويك عنتر أقدم
فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة وهذا أحسن
الوجوه لأنه أقل للحذف همزة أم لا غير واللام جارة وهذا أحسن
الوجوه لأنه أقل للحذف والتغيير وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة
لام ويل على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر وكسر لام ويل اتباعا
لكسرة الميم وهو بعيد جدا واما من رواه بضم اللام فان ابن جنى أجاز فيه وجهين
أحدهما انه حذفت الهمزة واللام وألقت ضمة الهمزة على لام الجر كما حكى
عنهم (الحمد لله) بضم لام الجر وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة الشامي
والثاني: ان يكون حذفت الهمزة ولام الجر وتكون اللام المسموعة هي لام
ويل لا لام الجر وقال الامام المرزوقي: الاختيار في ويل إذا أضيف باللام
الرفع وإذا أضيف بغير اللام النصب يقولون. ويل لزيد وويل زيد فاما
قولهم: ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفاً لكثرتة على ألسنتهم ولا
يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة لان ذلك يفعل إذا
كان ما قبلها ساكناً كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى
نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت انها غيرها والشيء إذا خفف على غير

القياس يجرى على المؤلف فيه) اه

(٢٦٣)

إما بعد اتباع حركتها حركة اللام أو قبله واما قولهم: ويلمها - بضم اللام

فيجوز ان يكون أصله وى لامها فحذفت الهمزة بعد نقل ضميتها على لام الجر وهو شاذ على شاذ ويجوز ان يكون الأصل ويل أمها فحذفت الهمزة شاذًا. ويدخل في قوله (الا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية) كل ماض لم يسم فاعله من الافعال المذكورة نحو اقتدر عليه وانطلق به قيل: وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة نحو انصر واقتدر عليه وليس بمشهور وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في اختيار وانقيد اشمت ضميتها أيضا كسرة وانما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها فطلب التخفيف بفتحها وفتحت في أيمن لمناسبة التخفيف لان الجملة القسمية يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة الا ترى إلى حذف الخبر في (أيمن) و (لعمر ك) وجوبا وحذف النون من أيمن؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أيمن وأيم

قال: (واثبتها وصلا لحن وشد في الضرورة والتزموا جعلها ألفا لا بين بين على الأفصح في نحو الحسن وأيمن الله يمينك؟ للبس) أقول: قوله (شد في الضرورة) كقوله:

٨٠ - إذا جاوز الاثنین سر فإنه

بنث وتكثير الوشاة قمین (١)

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم وقبل البيت المستشهد به:
أجود بمضنون التلاد وانى * بسرك عنم سألتى لضنين
وبعده:

وان ضيع الاخوان سرا فإنني * كتوم لأسرار العشير امين
والتلاد: المال القديم والنث - بنون فمثلة - مصدر نث الحديث يئنه
إذا افشاه ويروى بدله (بيث) بياء موحدة فمثلة وهو مصدر بث الخبر
يئنه إذا نشره والوشاة: جمع واش وهو النمام الذي يزين الكلام ويحسنه عند
نقله للافساد بين المتحابين وقمين: معناه جديد وخليق وحرى والباء في بنث
أو بيث متعلقة بقمين والاستشهاد بالبيت على أن اثبات همزة الوصل في الدرج
شاذ في الضرورة ونظير البيت المستشهد به قول جميل:
الا لا ارى اثنین أحسن شيمة * على حدثان الدهر منى ومن جمل
وقول حسان رضي الله تعالى عنه:
لتسمعن وشيكا في دياركم * الله أكبر يا ثارات عثمانا
وقول الاخر

لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع
وقد روى بيت الشاهد (إذا جاوز الخلين... الخ) وكذلك روى
بيت جميل (الا لا ارى خلين... الخ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما

(۲۶۵)

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها الا ان تقطع كلامك الأول وان لم تقف مراعيًا حكم الوقف بل لعذر من انقطاع النفس وشبهه وقد فعل الشعراء ذلك في انصاف الأبيات لأنها مواضع الفصل وانما يتدوّن بعد قطع نحو قوله:
٨١ - ولا تبادر في الشتاء وليدنا
القدر تنزلها بغير جعال (١)

(١) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضي الله عنه وقبله: ياكنة ما كنت غير لئيمة* للضيف مثل الروضة المحلال ما ان تبيتنا بصوت صلب* فبييت منه القوم في بلبال والكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن و (ما) يحتمل أن تكون زائدة ابهامية تفيد الفحامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ويكون كنة التي بعدها خبرا وغير لئيمة صفته والروضة: البستان الحسن والمحلال: التي تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها والصلب - بصم الصادو تشديد اللام مفتوحة - : الشديد والبلبال: الحزن والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط والوليد: يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا والجعال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها القدر والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ويجوز في القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر والنصب على الاشتغال والمراد من البيت مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في انزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة. والاستشهاد بالبيت في قوله (القدر) حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر وقد أنشد سيويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف قال في الكتاب (ح ٢ ص ٢٧٤): (واعلم أن هذه الالفات الفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام الا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام وفي أيمن في باب القسم لعله قد ذكرناها فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام فخافوا ان تلتبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام الا ان تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الانصاف لأنها مواضع فصول فأنما ابتداؤها بعد قطع قال الشاعر:
ولا يبادر في الشتاء وليدنا* القدر ينزلها بغير جعال) اه
وقال الأعمى الشنتمري في شرحه للبيت: (الشاهد فيه قطع الف الوصل من قوله (القدر) ضرورة وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده فقطع على هذه النية وهذا من أقرب الضرورة يقول: إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب والجعال: خرقعة تنزل بها القدر) اه

قوله (وقد التزموا جعلها ألفا لا بين بين) قد مر في باب التقاء الساكنين

(٢٦٧)

ان للعرب في مثله مذهبين: الأصح جعل همزة الوصل ألفا والثاني جعلها بين
بين كقوله:

- ٨٢ - الخير الذي انا ابتغيه * أم الشر الذي هو يتغيني (١)
قوله (للبس) يعنى التزموا أحد الشئيين ولم يحذفوا للبس إذ لو حذفوا
التبس الاستخبار بالخبر إذ همزة الوصل في الموضوعين مفتوحة كهزمة الاستفهام
بخلاف نحو (اصطفى البنات)؟ وقوله:
٨٣ - استحدث الركب من أشياعهم خبرا (٢)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدي اوردها المفضل في المفضليات
وقبله:

وما أدرى إذا يمت أمرا * أريد الخير أيهما يليني
ويمت: قصدت وجملة (أريد الخير) حال من فاعل يمت وجملة
(أيهما يليني) سدت مسد مفعولي أدرى وقوله (الخبر) بدل من (أي)
في قوله (أيهما يليني) ولذلك قرن بهمزة الاستفهام لان البدل من اسم
الاستفهام يقترن بالهمزة. والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا ادخلوا همزة الاستفهام
على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين: أي بين الهمزة وبين حرف
حركاتها وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف
والمثقب: اسم فاعل من ثقب - بالثاء المثناة وتشديد القاف: لقب الشاعر
واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ولقب بالمثقب لقوله في هذه القصيدة:
رددن تحية وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون
والوصاوص: البراقع الصغار يريد انهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء: (لو كان الشعر كله على هذه
القصيدة لوجب على الناس ان يتعلموه)

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة وعجزه:
* أو راجع القلب من اطرايه طرب *

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو:

ما بال عينك منها الماء ينسكب * كأنه من كلي مفرية سرب
والركب: أصحاب الإبل الأشياع: الأصحاب والطرب: استخفاف
القلب في فرح أو في حزن يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك
طرب؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل
غير مفتوحة فأن همزة الوصل تحذف حينئذ. لعدم اللبس لان اختلاف حركتي
الهمزتين رافع لبس بعد حذف همزة الوصل

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل
قال: (واما سكون هاء وهو ووهي وفهو وفهي [ولهو ولهي] فعارض
فصيح وكذلك لام الامر نحو وليوفوا وشبهه به أهو واهي وثم ليقضوا.
ونحو ان يمل هو قليل).

أقول: قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض
في أول الكتاب (١) يعنى المصنف ان أوائل هو وهي مع واو العطف وفائه وهمزة
الاستفهام وكذا لام الامر التي قبلها واو أو فاء تسكن فكان القياس ان
يجتلب لها همزة الوصل لكنها انما لم تجتلب لعروض السكون وليس هذا
بحواب مرضى لان هذا الاسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط
فنحو وهو وفهو مشبه بعضد ونحو وهي وفهي مشبه بكتف وكذا القول
في (وليوفا) فلم يسكنوها الا لجعلهم إياها كوسط الكلمة فكيف تجتلب لما هو
كوسط الكلمة همزة وصل؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به؟ وأليس
السكون العارض أيضا في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذ ابتدئ بها؟
الا ترى انك تقول: اسم مع أنه جاء سم وكذا است وست؟ فكان عليه
أن يقول: لم تجتلب الهمزة لأنها انما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا
وهذا السكون في هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شئ ووجه تشبيهم

(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لا وائلها بالوسط عدم استقلال ما قبلها واستحالة الوقف عليه وقولك أهو
واهي؟ أقل استعمالا من وهو وفهو ووهي وفهي فلهذا كان التخفيف فيه
أقل وقولك: لهو ولهي مثل فهو وفهي يجوز تخفيف الهاء فيه على ما قرئ
به في الكتاب العزيز واما نحو ليفعل - بلام كي - فلم يجوز فيه التخفيف
لقلة استعمالها وتحريك هاء وهي بعد اللام وبعد الواو والفاء وكذا تحريك
لام الامر بعدهما هو الأصل قال سيبويه: وهو جيد بالغ وقرا الكسائي وغيره
(ثم ليقضوا تفتنهم) باسكان لام الامر على تشبيهه ثم بالواو والفاء لكونها
حرف عطف مثلهما واستقبح ذلك البصريون لان ثم مستقلة يوقف عليها
وقرئ في الشواذ (ان يمل هو) باسكان الهاء يجعل (لهو) كعضد وهو قبيح
لان يمل كلمة مستقلة ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم وقوله:
* فبات منتصبا وما تكردسا (١) *

أولي من مثله لكونه في كلمة واحدة.

قوله (فصيح) أي: يستعمله الفصحاء بخلاف (ان يمل هو) ونحو قوله
(بات منتصبا) وذلك لكثرة الاستعمال في الأول
قوله (وشبه به أهو) لكون الهمزة على حرف وان لم يكثر استعمالها مع
هو وهي كاستعمال الواو والفاء معهما فلهذا كان التخفيف في أهو واهي أقل

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت (ح ١ ص ٤٥). وقد استشهد به
هنا على أن التخفيف بالاسكان في (منتصبا) أولى من التخفيف بالاسكان في
(ان يمل هو) لان الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين مع أن
الكل شاذ

قال: (الوقف: قطع الكلمة عما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن (الوقف) والمحل فالاسكان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والاشمام في المضموم وهو ان تضم الشفتين بعد الاسكان)

أقول: قوله (قطع الكلمة عما بعدها) أي: ان تسكت على آخرها قاصدا لذلك مختارا لجعلها آخر الكلام سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام فيدخل فيه الروم والاشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ولو وقفت عليها ولم تراع احكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلا بالتنوين لكنت واقفا لكنك منخطئ في ترك حكم الوقف فالوقف ليس مجرد اسكان الحرف الأخير والا لم يكن الروم وقفا وكان لفظ من في من زيد موقوفا عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله (عما بعدها) يوهم انه لا يكون الوقف على كلامة الا وبعدها شيء ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام - لكان أعم قوله (وفيه وجوه مختلفة في الحسن) أي: في الوقف وجوه يعنى بها أنواع احكام الوقف وهي: الاسكان والروم والاشمام والتضعيف وقلب التنوين ألفا أو واوا أو ياء وقلب الألف واوا أو ياء أو همزة وقلب التاء هاء وإلحاق هاء السكت وحذف الواو والياء وابدال الهمزة حرف حركتها ونقل الحركة فإن هذه المذكورات احكام الوقف: أي السكوت على آخر الكلمة مختارا لتمام الكلام ونعني بالحكم ما يوجب الشيء فان الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله (وجوه مختلفة في الحسن) أي: هذه الوجوه متفاوتة في الحسن فبعضها أحسن من بعض كما يجيء من أن قلب الألف واوا أو ياء أو همزة ضعيف وكذا نقل الحركة والتضعيف وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن كالاسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله (والمحل) يعني به محال الوجوه المذكورة وهي ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مصدرا بفي كقوله: الاسكان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك فقوله (الاسكان المجرد والروم) وجهان للوقف وقوله (المتحرك) محل هذين الوجهين إذ يكونان فيه دون الساكن وكذا قوله (ابدال الألف في المنصوب المنون) ابدال الألف وجه والمنصوب المنون محله وهلم جرا إلى آخر الباب فهذه الوجوه مختلفة في المحل: أي لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه وقد يشترك الوجهان أو أكثر في محل: واحد كاشتراك الاسكان والروم في المتحرك

قوله (فالاسكان المجرد) أي: الاسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف والاسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والاشمام والتضعيف والنقل ويجوز في كل متحرك الا في المنصوب المنون فان اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا وربيعة يجيزون اجراءه مجرى المرفوع والمجرور قال ٨٤ - وأخذ من كل حي عصم (٢) وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الاسكان نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون مدح بها قيس بن معدى كرب وصدرة:

* إلى المرء قيس أطيل السرى *

والسرى: السير ليلا والحي: القبيلة والعصم: مفعول أخذ وهو بضمين جمع عصام والعصام يطلق في الأصل على وكاء القرية وعلى عروتها أيضا والمراد به هنا العهد يعني انه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهدا الا يؤدوه لان له في كل قبيلة أعداء ممن هجاهم أو ممن يكره ممدوحه فيخشى الأذى منهم فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه. والاستشهاد بالبيت على أن (عصما) وقف عليه بالسكون في لغة ربيعة لانهم يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف

ومن فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف بل تقف بالسكون فقط بالسكون فقط ولو قيل إن

سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد كما قيل في نحو هجان (١) وفلك (٢) وإذا كان آخر الكلمة تنوينا لم يعتد بسكونه ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده: (والهجان من الإبل البيضاء الخالصة اللون والعتق من نوق هجن وهجائن وهجان. فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ومنهم من يجعله تكسيرا وهو مذهب سيبويه وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة الف ناقة كنانز وامرأة ضناك والألف في هجان الجمع بمنزلة الف ظراف وشراف وذلك لأن العرب كسرت فعلا على فعال كما كسرت فعिला على فعال وعذرهما في ذلك أن فعلا أخت فعال الا ترى ان كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين؟ وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد؟ فلما كانا كذلك وانما بينهما اختلاف في حرف اللين لاغير ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف وانها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه فقيل: ناقة هجان وأنيق هجان كما قيل: ظريف وظراف وشريف وشراف) اه

(٢) قال في اللسان: (الفلك - بالضم - : السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجميع فأن شئت جعلته من باب جنب وان شئت من باب دلاص وهجان وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع احمر واصفر قال الله تعالى في التوحيد والتذكير (في الفلك المشحون) فذكر الفلك وجاء به موحدا ويجوز ان يؤنث واحده كقول الله تعالى: (جاءتها ريح عاصف) فقال (جاءتها) فانث وقال (وترى الفلك فيه مواخر) فجمع وقال الله تعالى: (والفلك التي تجرى في البحر) فانث ويحتمل ان يكون واحدا وجمعا وقال تعالى: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فجمع وانث فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر والى السفينة فيؤنث. قال الجوهري. وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع والطفل وما أشبههما من الأسماء لان فعلا وفعلا يشتر كان في الشيء الواحد مثل العرب والعجم والعجم والرهب والرهب ثم جاز ان يجمع فعل على فعل - مثل أسد وأسد - ولم يمتنع ان يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما). قال ابن بري: إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لا غير وان جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير وقد قيل: إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا قال الله تعالى (قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين) اه

الوقف بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة فيحذف حركته وانما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون لكلمة في الوقف أخف منها في الوصل لان الوقف للاستراحة ومحل التخفيف الأواخر لان الكلمة تتأقل إذا وصلت إلى آخرها والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرف ساكن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة وإن كانت في الأصل كلمة برأسها فهي: أي التنوين: إما ان تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السراة وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء وهو مكروه لان الواو ثقيل على الجملة ولا سيما المضموم ما قبلها في الاخر وكذا الياء واما ان تحذف فاختر الحذف على القلب وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضي للوقف وهي من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالا بها منه - أعني الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين أعني الواو والياء - أولي واما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين وذلك بقلبها ألفا إذ الألف أخف الحروف وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكور يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

واعلم أن علامة الاسكان في الخط النحاء فوق الحرف الموقوف عليه. وهي حرف أول لفظ الخفيف لان الاسكان تخفيف
قوله (والروم في المتحرك) الروم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل وذلك: إما حركات الاعراب وهم بشأنها أعني لدلالاتها على المعاني في الأصل واما حركات البناء كائين وامس وقبل وعلامة الروم خط بين يدي الحرف هكذا: زيد - وسمى روما لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع لان في آخر الكلمة صوتا خفيفا وإن كان آخر الكلمة حرفا ساكنا قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضي

فإذا وقفت على مثله جاز لك رومه تلك الحركة وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمى لم يجز الروم على ما يجيء قوله (وهو في المفتوح قليل) إذا كان المفتوح منونا نحو زيدا ورجلا فلا خلاف انه لا يجوز فيه الروم الا على لغة ربيعة القليلة أعني حذف نوين نحو قوله:

* وأخذ من كل حي عصم * (١)

وإذا لم يكن منونا نحو رأيت الرجل واحمد فمذهب الفراء من النحاة انه لا يجوز روم الفتح فيه لان الفتح لا جزء له لخفته. وجزؤه كله وعند سيبويه وغيره من النحاه يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور قوله (والاشمام) الاشمام: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية وعلامته نقطة بين يدي الحرف لأنه أضعف من الروم إذ لا ينطق فيه بشئ من الحركة بخلاف الروم والنقطة أقل من الخط وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام في

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجروور والمكسور أيضا والظاهر أنه وهم لم يجوزه أحد من النحاة الا في المرفوع والمضموم لان آلة الضمة الشفة وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة للنظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها والشفتان بارزتان لعينه فيدرك نظره ضمهما واما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محجوبان بالشفيتين والسن فلا يمكن المخاطب ادراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال: والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة)

أقول: لم أر أحدا: لا من القراء ولا من النحاة ذكر انه يجوز الروم والاشمام في أحد الثلاثة المذكورة بل كلهم منعوهما فيها مطلقا وارى ان الذي اوهم المصنف انه يجوز الروم والاشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله:

٨٥ - وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل

وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما * ومن قبله ضم أو الكسر مثلا
أو اماهما واو وياء وبعضهم * يرى لهما في كل حال محلا (١)

(١) اورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة (الشاطبية) لبيّن منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وذلك أنه فهم في قول الشاطبي (وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا) ان بعض القراء يجيز الروم والاشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف المذكورة ثم ذكر ان الشاطبي انما عنى بقوله: (... وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا) ان بعضهم جوز الروم والاشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله (ومن قبله ضم... الخ) لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال: (وممن ذهب إلى جواز الروم والاشمام مطلقا أبو جعفر النحاس وليس هو مذهب القراء وقد تحصل مما تقدم ان أمر الروم والاشمام دائر بين ثلاثة أشياء: استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وهذا أشهر المذهب الثاني: استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء الثالث: عدم استثناء شئ من ذلك وهو الذي عبر عنه بقوله ((وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا)) اه كلام السمين. قال البغدادي: (فقوله: وهذا أشهر المذهب) يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والاشمام) في الثلاثة أيضا وقول شارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر انهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم فان بعض القراء صرح بجوازهما

في ميم الجمع) اه والبعض الذي عناه البغدادي هو (مكي) كما صرح به
أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

فظن أنه أراد بقوله (في كل حال) في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر كما وهم بعض شراح كلامه أيضا وانما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط كما يحى فنقول: انما لم يجر في هاء التأنيث الروم والاشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالاشمام وانما كانت على التاء التي هي بدل منها فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب كقوله:
٨٦ - * بل جوز تيهاء كظهر الحجف (١) *

(١) هذا البيت من الرجز المشطور وقد نسبة ابن برى في أماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن أبيات كثيرة وقبله: ما ضرها إما عليها لو شفت * متيما بنظرة وأسعت وبعده:

قطعتها إذا المها تجوفت * مأزقا إلى ذراها اهدفت
والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة: الوسط والتهاء - بتاء مثناة مفتوحة: المفازة التي يتيه فيها السالك والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء: الترس وقوله (قطعتها) جواب رب المقدره بعد بل والمها: اسم جنس جمعي واحده مهاة وهي البقرة الوحشية وتجوفت: دخلت والمأزق: جمع مازق وهو المضيق وذراها - بفتح الذال المعجمة: ناحيتها واهدفت: من الأهداف وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول: رب مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعتها في الوقت الذي تهرب فيه أبقار الوحش إلى مخابئها

واما ميم الجمع فالأكثر على اسكانه في الوصل نحو عليكم وعليهم والروم
والاشمام لا يكونان في الساكن واما من حركها في الوصل ووصلها بواو او ياء
فإنما لم يرم ولم يشم أيضا بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضي بعد
حذف يائه لان تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل كقوله
تعالى (يوم يدع الداع) ولم يأت عليكم واليهما إذا وصلتتهما بمتحرك بعدهما
متحركي الميمين محذوف في الصلة فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخرًا قط
واما نحو (عليكم الكتاب) و (إليه الملائكة) فان آخر الكلمة
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت هذا
ان قلنا: انهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكمم واليهما على ما هو قراءة ابن كثير
وان قلنا: انهما كانا قبل ذلك عليكمم واليهما - سكون الميم فيهما - فالكسر
والضم اذن عارضان لأجل الساكنين
والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى
(من يشأ الله يضلله) ولقد استهزئ) لان الروم والاشمام انما يكونان

للحركة المقدرية في الوقف والحركة العارضة للمساكنين لا تكون الا في
الوصل فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها؟
قال: (وابدال الألف في المنصوب المنون وفي اذن وفي نحو
اضربن بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفتح)
أقول: المنصوب المنون تقلب نونه ألفا لأنه لا يستثقل الألف بل تخف
به الكلمة بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر والخفة
مطلوبة في الوقف كما تقدم وقد ذكرنا ان ربيعة يحذفون التنوين في النصب
مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور قال شاعرهم:
* وأخذ من كل حي عصم *

وذلك لان حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفا معها
واما (اذن) فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف لأنها تنوين في الأصل كما
ذكرنا في بابه (١) ومنع المازني ذلك وقال: لا يوقف عليه الا بالنون لكونه كلن

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٢١٩): (الذي يلوح لي في
اذن ويغلب في ظني ان أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين
لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم
أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق
الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة
وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به إلى زمان
الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها كما يقول لك شخص
مثلا: انا أزورك فتقول: اذن أكرمك: أي إذ تزورني أكرمك: أي وقت
زيارتك لي أكرمك: وعوض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في الأصل لازم
الإضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان وإذ مبني فاذن على ما تقرر
صالح للماضي. كقوله:
(اذن لقام بنصري.....)

وللمستقبل نحو جئتني اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن
ههنا هي إذ في نحو قولك حينئذ ويومئذ. الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون
في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة
المضاف فكسره نادر كقوله:

نهيتك عن طلا بك أم عمرو * بعاقبة وأنت إذ صحيح
والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف) اه

وان من نفس الكلمة وأجاز المبرد الوجهين فمن قلبها ألفا كتبها به والا
فبالنون وذلك لان مبنى الخط على الابتداء والوقف كما يجيء
قوله (وفى نحو اضربن) يعنى به نون التأكيد المخففة ما قبلها
وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا في التنوين سواء
قوله (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) عبارة ركيكة ولو قال
بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح يعنى لا يقلب تنوين
المرفوع واوا وتنوين المجرور ياء كما قلبت تنوين المنصوب ألفا لأداء ذلك
إلى الثقل في موضع الاستخفاف وإذا كانوا لا يجيزون مثل الادلو مطلقا
ويجيزون حذف ياء مثل القاضي في الوصل والواو والياء فيهما أصلان فكيف
يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئا يؤدي إلى حدوث واو وياء
قبلهما ضمة وكسرة؟ وزعم أبو الخطاب ان أزد السراة يقولون: هذا زيدو
ومررت بزیدی كما يقال: رأيت زيدا حرصا على بيان الاعراب
قال: (ويوقف على الألف في باب عصا ورحى باتفاق)
أقول: اختلف النحاة في هذا الألف في الوقف فنسب إلى سيبويه انها في
حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب الف التنوين قياسا على الصحيح
وليس ما عزی إليه مفهوما من كلامه لأنه قال (١): (واما الالفات التي

(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها وانما ذكر مفادها واليك
العبارة قال (ج ٢ ص ٢٩٠): (واما الالفات التي تذهب في الوصل فإنها
لا تحذف في الوقف لان الفتحة والألف أخف عليهم الا تراهم يفرون من
الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة وفروا إليها في قولهم:
قد رضا (ماض مبني للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل
أفي كل عام ماتم تبعثونه * على محمر ثويتموه وما رضا
وقال طفيل الغنوي:

* ان الغوى إذانها لم يعتب *

ويقولون في فخذ: فخذ وفي عضد: عضد ولا يقولون في جمل: جمل
ولا يخففون لان الفتحة أخف عليهم والألف (انظر: ج ١ ص ٤٣ وما بعدها
من كتابنا هذا) فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء
لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين قال الشاعر - حيث اضطر - وهو ليبيد:
وقبيل من لكيز شاهد

رهط مرجوم ورهط ابن المعل

يريد المعلى) اه

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال:
(والمقصود المنون يوقف عليه بالألف وفيه مذاهب: أحدها: ان الألف بدل
من التنوين واستصحح حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفها وهو مذهب أبي الحسن
والفراء والمازني وأبي على في التذكرة. والثاني: انها الألف المنقلبة لما حذف التنوين

عادت مطلقا وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش. والثالث: اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين) اه
وقال ابن يعيش في شرح المفصل: (وقد اختلفوا في هذه الألف (يريد الف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحذفت الف الوصل واحتج لذلك بان المعتل مقيس على الصحيح وانما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه انها لام الكلمة في الأحوال كلها قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه وهو قوله (إما الالفات التي تحذف في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف). ويؤيد هذا المذهب انها وقعت روبا في الشعر في حال النصب نحو قوله:

ورب ضيف طرق الحي سرى * صادف زادا وحديثا ما اشتهى
فألف (سرى) هنا روى ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف
المبدلة من التنوين لا تكون روبا. وقال قوم - وهو مذهب المازني - : انها في
الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحذفت الف الوصل واحتجوا بان
التنوين انما ابدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله
وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها وهو قول لا ينفك عن ضعف
لأنه قد جاء عنهم (هذا فتى) بالامالة ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت
فيها الإمالة إذا لا سبب لها) اه

تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف لان الفتحة والألف أخف الا ترى انهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دعا ورضا). وقال أيضا: (إنهم يخففون عضدا وفخذا بحذف حركتي عينيها ولا يحذفون حركة عين جمل) قال السيرافي - وهو الحق - : (هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه ان الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة) أقول: معنى كلام سيبويه انك إذا قلت (هذا قاض) و (مررت بقاض) فإنك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين وإن زال أحد الساكنين وهو التنوين وذلك لعروض زواله إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستثقل عندهم مع كونها أخف مما
كانت في الوصل لان الياء على كل حال أخف من التنوين

واما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فإنك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث لزوال الساكن الأخير: أي التنوين لان الألف أخف من كل خفيف فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل وقد رأيت كيف عمم سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة وأقصى ما يقال في تمشيطه ان يقال: إن فتى في قولك في الوقف (جاءني فتى) و (مررت بفتى) و (رأيت فتى) كان في الأصل فتى وفتى وفتيا حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح وسكن اللام للوقف ثم قلبت ألفا لعروض السكون فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها واما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا واولهما مد

وهذا كله خبط لأنك وقفت على الكلمة ثم اعللتها ونحن نعرف ان الوقف عارض للوصل والكلمة في حال الوصل معلة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف الا مذهبان: أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها روي في النصب قال:

٨٧ - ورب ضيف طرق الحي سرى
صادف زادا وحديثا ما اشتهى

* ان الحديث جانب من القرى (١) *

ولا يجوز (زيدا) مع (محيى) لما ثبت في علم القوافي وأيضا فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وامالة الف التنوين فليلة كما يجئ في بابها وأيضا تكتب ياء وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثاني انك لا ترد الألف المحذوفة لأنك التنوين الموجب لحذفها بل تقلبها في الأحوال الثلاث ألفا لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة كما قلبتها ألفا في (زيدا) المنصوب لان موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيदा المنصوب بل هنا القلب أولي لان فتحة (زيدا) عارضة أعرابية والفتحة في المقصور لازمة. وهذا المذهب لابن برهان وينسب إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي أيضا. والأول أولي لما استدل به السيرافي. واما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذي في الوقف هو الذي هو الذي كان فيه في الوصل بلا خلاف كاعلى والفتى وقد يحذف الف المقصور اضطرارا قال:

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسة وقبلها قوله:

انك يا ابن جعفر خير فتى * ونعم مأوى طارق إذا اتى
والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها لأنها وقعت روبا وليست مبدلة من التنوين في الوقف لأنها المنصوب في الروي أيضا وكان يقع مثل رأيت زيदा مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة وهو مما لا يقول به أحد فثبت ان الألف في (سرى) وفي (اشتهدى) وفي (القرى) هي لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ - وقبيل من لكثير شاهد * رهط مرجوم ورهط ابن المعل (١)

قال: (وقلبها وقلب كل الف همزة ضعيف)

أقول: يعنى قلب الف المقصور وقلب غيرها من الالفات سواء كانت للتأنيث كحبلى أو للاحاق كمعزى أو لغيرهما نحو يضربها فان بعض العرب يقلبها همزة وذلك لان مخرج الألف متسع وفيه المد البالغ فإذا وقفت عليه خللت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة وإذا تفتنت وجدت ذلك كذلك فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر وفي الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة قال الخليل: ولذلك كتبوا نحو (ضربوا) بهمزة بعد الواو لكن مدهما أقل من مد الألف وقال الأخفش: زادوا الألف خطأ في نحو (كفروا) للفصل بين واو العطف وواو الجمع وقال غيرهما: بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو (ضربوهم) وبين ضمير التأكيد نحو (ضربواهم) ثم طردوا في الجميع وإن لم يكن هناك ضمير قال: (وكذلك قلب ألف نحو حبلى همزة أو واوا أو ياء)

أقول: قوله (همزة) لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل (قلب كل الف همزة)

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابي المعروف يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر وقوله (قبيل) مبتدأ و (من لكيز) صفته و (شاهد) خبره و (رهط مرجوم) وما عطف عليه بدل عنه ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز. والاستشهاد بالبيت في قوله (وابن المعل) حيث أراد ابن المعلى فحذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة قال الأعلم: (وهذا من أقبح الضرورة لان الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة لأنها من الألف)

قوله (أو واوا أو ياء) اعلم أن فزارة وناسا من قيس يقبلون كل الف في الاخر ياء سواء كان للتأنيث كحبلي أولا كمشني كذا قال النحاة وخص المصنف ذلك بألف نحو حبلى أولا كمشنى كذا قال النحاة وخص المصنف ذلك بألف نحو حبلى وليس بوجه وانما قلبوها ياء لان الألف خفية وانما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك في حالة الوصل لان اخذك في جرس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفيا وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن معدومة ومن ثم يقال: هؤلاه ويارباه بهاء السكت بعدها فيبدلونها اذن في الوقف حرفا من جنسها أظهر منها وهي الياء وانما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون

أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان مع فتح ما قبلها فإنه يخفف شيئا من ثقلها وهذا عذر من قلبها همزة أيضا وإن كانت أثقل من الألف وطبيى يدعونها في الوصل على حالها في الوقف فيقولون: أفعى بالياء في الحالين وبعض طيى يقبلونها واوا لان الواو أبين من الياء والقصد البيان وذلك لان الألف ادخل في الفم لكونه من الحلق وبعده الياء لكونه من وسط اللسان وبعده الواو لكونه من الشفتين والياء أكثر من الواو في لغة طيى في مثله لأنه ينبغي ان يراعى الخفة اللاتقة بالوقف مع مراعاة البيان والذين يقبلونها واوا يدعون الواو في الوصل بحالها في الوقف وكل ذلك لاجراء الوصل مجرى الوقف وانما قلبت واوا أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وسعة المخرج وقريب من ذلك ابدال بنى تميم ياء (هذى) في الوقف هاء فيقولون: هذه بسكون الهاء وانما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف التي هي أخت الياء في المد فإذا وصل

هؤلاه ردها ياء فقالوا: هذى هند لان ما بعد الياء بينها وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء كما جعلت طيى الوقف والوصل

سواء في أفعى الا ان قلب الهاء من الياء لا يطرد في كل ياء كما اطرده قلب الياء من كل الف عند طيئ في الوقف والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها نحو بهى وغلالمهى فتوصل بياء في الوصل ويحذف الياء في الوقف كما يجئ بعد ويجوز هذه بسكون الهاء وصلًا ووقفًا لكنه قليل ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء في الوقف شديدة كانت الياء أو خفيفة لخفاء الياء كما ذكرنا وقرب الجيم منها في المخرج مع ونه أظهر من الياء فيقول: تميمج وعلج [في تميمي وعلى] وقوله:
٨٩ - خالي عويف وأبو علج * المطعمان اللحم بالعشج (١)
وبالغداة فلق البرنج * يقلع بالود وبالصيصج
من باب اجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ويجئ الكلام عليه
وانشد أبو زيد في الياء الخفيفة:
٩٠ - يا رب ان كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
* اقمر نهات ينزى وفرنج (٢) *

(١) نسبوا هذه الأبيات لبدوي راجز ولم يعينوه وقوله (أبو علج) يريد أبو علي و (بالعشج) يريد: بالعشى. ولفق: جمع فلقة وهي القطعة ويروى في مكانه (كتل) بضم الكاف وفتح التاء وهي جمع كتلة و (البرنج) يريد به البرنى وهو نوع من أجود التمر والود: التود قلبت تأؤه دالا ثم اذغمت و (الصصيصج) يريد به الصيصي وهو واحد الصياصي وهي قرون البقر. والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يبدلون الياء المشددة جيما (٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره وقوله (حجتج) أراد به حجتى فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيما والشاحج: المراد به البغل أو الحمار والشحيج الصوت تقول: شحج البغل والحمار والغراب يشحج شحيجا وشحاجا: أي صوت ويروى في مكانه شامخ والاقمر: الأبيض والنهات: النهاق والنهيت والنهيق واحد و (بج) يريد: بي وينزى: يحرك و (وفرنج) يريد به وفرتى فأبدل الياء جيما والوفرة - بفتح فسكون -: الشعر إلى شحمة الأذن. والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما كما يظهر مما ذكرناه

قال سيويوه (ح ٢ ص ٢٨٨) ما نصه: (واما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فابدلوا من موضعها أئين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمج يريدون تميمي وهذا علج يريدون على وسمعت بعضهم يقول: عربانج يريد عربانى وحدثني من سمعهم يقولون: خالي عويف وأبو علج * المطعمان الشحم بالعشج
بالغداة فلق البرنج
يريد بالعشى والبرنى فزعم أنهم انشدوه هكذا) اه

(۲۸۷)

قال: (وابدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة على الأكثر وتشبيه تاء هيهات به قليل وفي الضار بات ضعيف وعرقات ان فتحت تاؤه في النصب فبالهاء والا فبالتاء واما ثلاثة أربعة فيمن حرك فلانه نقل حركة همزة القطع لما وصل بخلاف ألم الله فإنه لما وصل التقى ساكنان).

أقول: لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية انها في الوقف تاء وفي ان أصلها تاء أيضا واما الاسمية فاختلف في أصلها فمذهب سيويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة انها أصل كما في الفعل لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين: الاسمية والفعلية أو بين الاسمية التي للتأنيث كعفرية (١) والتي لغيره كما في عفريت وعنكبوت وانما قلبت هاء لان في الهاء همسا

(١) انظر في كلمة عفريت (ح ١ ص ١٥، ٢٥٦) وانظر في كلمة عفرية (ح ١ ص ٢٥٥).

ولينا أكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولي ولذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه - أعني هاء السكت - نحو: انه وهؤلاء وانما تصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيته بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله والتغيير بما هو الأصل أولي لتمكنه.

وقال ثعلب: ان الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل وانما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقليل: رأيت شجرها بالتنوين وكان التنوين يقلب في الوقف ألفا كما في (زيدا) فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها وهو الهاء وانما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا كما قلنا

وزعم أبو الخطاب ان ناسا من العرب يقفون على الاسمية أيضا [بالتاء] قال:
٩١ - الله نجاك بكفى مسلمت* من بعد ما وبعد ما وبعدمت (١)

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ولم نقف لها على قائل ومسلمت - بفتح الميم واللام - اسم شخص واصله مسلمة و (ما) في قوله (من بعد ما) يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعدها ان يليها الفعل لان من حق بعد أن تضاف إلى المفرد لا إلى الجمل والفعل على الوجهين هو قوله (صارت) وما عطف عليه. وقد كرر (بعدها) ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال وحيث يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيدا للأولى من توكيد المفرد بالمفرد ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور وعلى هذا الوجه الثاني يجوز ان يكون الفعل المذكور مضافا إليه الأول أو الثاني أو الثالث كقوله:
يا من رأى عارضا أسر به* بين ذراعي وجبهة الأسد
و كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها ومثل ما قالوه في نحو: ياتيم تيم عدى. والغلصمة: رأس الحلقوم. يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمة بعد ما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء. والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله (وبعدمت).

صارت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب (رأيت أمتا) كزيد بألف بل
(رأيت أمت) كما في قوله (وكادت الحرة ان تدعى أمت) وذلك لحمله على
(أمة) بالهاء فإنه هو الأصل في الوقف
قوله (وتشبيهه تاء هيهات به قليل) قد ذكرنا حكمه في أسماء الافعال (١)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٦٩): (ومن أسماء
الافعال التي بمعنى الخبر (هيهات) وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها
الأولى همزة مع تثليث التاء أيضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد
تسكن التاء في الوصل أيضا لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التاء
نحو هيهات وأيها وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد
تنون أيضا نحو أيها وقد يقال ايهان - بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب
المعني (وليس هو ابن هشام): بنون مكسورة وقال بعض النحاة: ان
مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية - كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الأخيرة
ألما لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس
هيهيات كما تقول: قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الألف لكونها
غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المشنى والمضمومة التاء تحتمل
الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل
لا منه ان نقول: التاء والألف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع
أيضا من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية
ونقول: فتح التاء على الأكثر نظرا إلى أصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت
للساكنين لان أصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة
معنى البعد فيه إذ معناه ما بعده كما ذكرنا وكان القياس بناء على هذا
الوجه الأخير - أعني ان أصله هيهية في الأحوال - ان لا يوقف عليه الا بالهاء
وانما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهها على التحاقها بقسم الافعال من حيث
المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولي من الوجه الأول
وأیضا من جعل الألف والتاء زائدتين لان باب قلقال أكثر من باب
سلس وببر) اه

وان بعض النحاة قال: انك إذا كسرت تاءه فهو في التقدير جمع هيهية واصله هيهيات فحذف الياء شاذا لكونه غير متمكن كما حذفت في اللذان والقياس اللذيان وإذا ضمنت تاءه أو فتحتها جاز أن يكون مفردا واصله هيهية فيوقف عليه بالهاء وأن يكون مجموعا فيوقف عليه بالتاء وقد ذكرنا هناك انه يجوز ان يكون أصله هيهية سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها لكنه انما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقة بالافعال لكونه اسم فعل فكان تأؤه كتاء قامت وقعدت وذكرنا أيضا انه يجوز ان يجوز ان يكون الألف والتاء زائدتين وتركيبه من هيهي ككوكب واما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظا بنحو قوقاة (١) ودوداة (٢) قوله (وفى الضاربات ضعيف) يعنى ان بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا في الوقف

(١) قوقاة: مصدر قولك: قوقت الدجاجة: إذا صوتت عند البيض واصلها قوقية - كد حرجة فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول: قوقت الدجاجة أيضا
(٢) الدوداة: الجلبة والأرجوحة وعلى الأول هي مصدر لقولك دوديت: اي صوت وعلى الثاني هي من أسماء الأجناس غير المصادر ويجوز أن تكون منقولة من المصدر

هاء لكونها مفيدة معنى التأنيث كافادتها معنى الجمع فيشبه بتاء المفرد حكي
قطرب (كيف البنون والبناه) والأكثر ان لا تقلب هاء لأنها لم تتخلص
للتأنيث بل فيها معنى الجمعية فلا تقلب هاء واما تاء نحو (أخت) فلا خلاف
في أنها يوقف عليها تاء لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البديل
بالمؤنث الا انها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث لسكون ما قبلها وبكونها
كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها بخلاف تاء الجمع فان ما قبلها الف
فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد وليست بدلا من اللام بل هي زائدة محضة
كتاء المفرد فلهذا جوز بعضهم اجراءها مجراها
قوله (وعرقات (١) ان فتحت تاؤه في النصب فبالهاء) لأنه يكون مفردا
كما ذكرنا في شرح الكافية ويكون ملحقا بدرهم كمعزى وان كسرت
تاؤه في النصب دل على أنه جمع عرق إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء
مع مجئ التكسير فيه: أي العروق كما قيل البوانات مع البون في البوان
على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٥): (وجاء في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا: سمعت لغاتهم
وجاء في الشاذ (انفروا ثباتا) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضا من
اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في (كرون) و (ثبون) وقال أبو علي:
بل هو تاء الواحد والألف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم: أي لغتهم
قال: وذلك لان سيويه قال: إن تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر
إذ المعنى في سمعت لغاتهم وقوله (انفروا ثباتا) الجمع وحكى الكوفيون
في غير محذوف اللام: استاصل الله عرقاتهم - بفتح التاء وكسرهما أشهر
فاما ان يقال: إنه مفرد والألف للالحاق بدرهم أو يقال: إنه جمع فتح تاؤه
شاذ فالعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالألف
والتاء مثله) اه

قوله (واما ثلاثة أربعة) هذا اعتراض على قوله (وابدال تاء التأنيث الاسمية هاء) يعنى أنك قلت: إن التاء تبدل هاء في الوقف و (ثلاثة) في قولك (ثلثهربعة) ليس موقوفا عليه لكونه موصولا بأربعة وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء فأجاب بأن الوصل اجرى مجرى الوقف وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ومع ذلك قلب تاؤه هاء قال: وأما (ألم الله) فلا يجوز ان يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثلثهربعة لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفا عليها بخلاف ثلثهربعة فان ثلاثة موصولة مجراه مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء فإذا لم يكن ألم موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه بل كان موصولا بالله فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ كما روى الكسائي في (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان: ميم ألم ولام الله فحرك الميم بالفتح للساكنين وإنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرارا من الكسرة بعد الياء والكسرة كما مر في بابه وهذا من المصنف عجيب وذلك لان ألم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة لا فرق بينهما وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد بدليل قلب تائها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات وإن اتصلت لفظا فهلا كان نحو ألم أيضا هكذا؟ ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما في ألفاظ العدد وكذلك إذا عدت نحو رجل امرأة ناقة بغلة فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه لكن قلب التاء هاء لازم وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار كما مر في التقاء الساكنين قلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا: ثبت همزة الوصل في الله إذ هو
في حكم المبتدأ به ثم لما وصلها لفظا بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة
همزة القطع في ثلاثة أربعة

(قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك) يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثة أربعة
فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب
التاء هاء في الوصل وهو أيضا وهم لان من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء
أيضا لا يسكت على الهاء بل يصله بأربعة مع اسكان الهاء وليس كل إسكان
وقفا لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الاسكان ولو كانت خفيفة والا لم يعد
المسكن واقفا لأنك إذا قلت (من أنت) ووصلت من بأنت لا تسمى واقفا
مع إسكانك نون من فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة - سواء كانت من
أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرهما - ان يراعى فيها احكام الأسماء
الموقوف عليها مع أنك لا تقف على كل منها.
قال: (وزيادة الألف في انا ومن ثم وقف على لكانهو الله بالألف
ومه وانه قليل)

أقول: قال سيويوه: إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت بينونها
في حرفين فقط بالألف وهما انا وحيهلا.
قلت: إما (حيهلا) فيجوز ان يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حيهلا
لان كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإن لم يكن تنوين تمكن
فإنها تقلب في الوقف ألفا كما في اضربن وقد بينا في باب المضمرات ان الألف
في (انا) عند الكوفيين من نفس الكلمة وبعض طييء يقف عليه بالهاء
مكان الألف فيقول: انه وهو قليل قال حاتم: هكذا فزدي انه (١) وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للميداني (ح ٢ ص ٢٩٣): (هكذا فصدى)
قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في عنزة فأمرته
أم منزله ان يفصد لها ناقة فنحراها فلامته على نحره إياها فقال: هكذا فصدى
يريد انه لا يصنع الا ما تصنع الكرام) اه
ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا
المثل إلى حاتم ولا روايته بهذا اللفظ. وانظر في معنى الفصد (ح ١ ص ٤٣)

العرب يصل انا بالألف في الوصل أيضا في السعة والأكثر انهم لا يصلونه بها
في الوصل الا ضرورة قال:

٩٢ - انا سيف العشيرة فاعرفوني * حميدا قد تذريرت السنما (١)
وقرأ نافع باثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير
الهمزة من الحروف وقال أبو علي: لا اعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر
قوله (ومن ثم وقف) أي: من جهة زيادة الألف في آخر (انا) وقفا وقف
على (لكننا) بالألف لأنه (انا) في الأصل جاءت بعد (لكن) ثم نقلت
حركة همزة انا إلى النون وحذفت كما في نحو (قد أفلح) ثم أدغمت النون في
النون وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول الأمر
بأنه ليس لكن المشددة بل أصله لكن انا
قوله (مه وانه قليل) إما انا فقد مر ان بعض طيبي يقفون عليها بالهاء
مكان الألف واما (مه) فيريد ان الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

(١) هذا البيت لحيمد بن حريث بن بحدل الكلبي وقوله (حميدا) منصوب
على أنه بدل من الياء في (فاعرفوني) أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص
أو المدح هذا كله ان رويته (حميدا) بالتصغير على أنه علم فان رويته
(حميدا) - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال وإن كان اسما غير
صفة جاز فيه ما جاز في المصغر وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين فقيل:
هو مصغر وقيل: مكبر. و (تذريت): علوت واصله من بلوغ الذروة
وهي أعلى الشئ والسنام للبعير معروف وأراد هنا عالي المجد والرفعة.
والاستشهاد بالبيت في قوله (انا) حيث جاء بالألف مع الوصل وهو من
ضرائر الشعر

قليل وأما إذا كان مجرورة فيجئ حكمها بعيد فنقول: انه أجاز بعضهم حذف
 الف ما والوقف عليه بالهاء وان لم يكن مجرورا كما في حديث أبي ذؤيب: قدمت
 المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالاحرام فقلت: مه
 فقيل: هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لأنك إذا حذف الألف
 منها شابته الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا نحو ره واغزه ولير مه
 فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف والأولى ان يوقف عليها بالألف التي
 كانت لها أعني على ما الاستفهامية غير المجرورة ومذهب الزمخشري ان الهاء
 بدل من الألف وحملها على المجرورة في نحو: مثل مه ومجئ مه أولي
 أعني جعله هاء السكت جئ بها بعد حذف الألف كالعوض منه
 قال: (والحاق هاء السكت لازم في نحو ره وقه ومجئ
 مه ومثل مه [في مجئ م جئت ومثل م أنت] (١) وجائز في مثل
 لم يخشه ولم يغزه ولم ير مه وغلاميه [وعلى مه] (١) وحتامه والامه
 مما حركته غير أعرابية ولا مشبهة بها كالماضي وباب يا زيد
 ولا رجل وفي نحو ههنا وهؤلاء)
 أقول: قد ذكرنا احكام هاء السكت في آخر شرح الكافية ونذكر
 ههنا ما ينحل به لفظه
 قوله (في نحو ره وقه) أي: فيما بقي بالحذف على حرف واحد ولم يكن
 كجزء مما قبله لا يلزم الهاء الا ههنا وانما لزم فيه لان الوقف لا يكون إلا
 على ساكن أو شبهه والابتداء لا يكون الا بمتحرك فلا بد من حرف بعد
 الابتداء يوقف عليه فجئ بالهاء لسهولة السكوت عليه و (مه) في قولك
 (مثل مه) [و (مجئ مه) مثل] (١) ره وقه من وجه لان الكلمة

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما بخلاف الجار في حتام وليس مثلهما من وجه آخر وذلك لان المضاف إليه كالجزم من المضاف لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت الا ترى انه لم يلزم مع الكاف والياء في تحو غلامي وغلأمك وان كانا أيضا على حرف لما لم يحذف منهما شيء واما علامة والامه وحتامه فما فيها أشد اتصالا بما قبلها منها بالمضاف في نحو مثل مه لان ما قبلها حروف فلا تستقل بوجه فيحوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر وبسكون الميم أيضا لكون علام مثلا كغلام قال:

- ٩٣ - يا أبا الأسود لم خليتني * لهموم طارقات وذكر (١)
فاجرى الوصل مجرى الوقف وبعض العرب لا يحذف الألف من (ما)
الاستفهامية المجرورة كقوله
٩٤ - على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد (٢)

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلًا ولا وقفنا له على سابق ولا لا حق والطارقات: جمع طارقة وهي مؤنث طارق وهو الذي يأتي ليلا والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة والمعروف ذكرى بألف التأنيث تقول: ذكرته بلساني وبقلمي ذكرا وذكرى - بكسر فسكون فيهما والاستشهاد بالبيت على أنه قال (لم) بالسكون في حال الوصل اجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في رفيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرا وبعد البيت قوله فلم انفك اهجو عابديا * طوال الدهر ما نادى المنادى وقد سارت قواف باقيات * تناشدها الرواة بكل وادى فقبح عابد وبنى أبيه * فان معادهم شر المعاد وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ففي الديوان (ص ٥٥ طبع ليدن) ففيم تقول: يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد؟ وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن من العرب من يثبت الف (ما) الاستفهامية المجرورة غير مبال باللباس وقد قرئ قوله تعالى (عم يتساءلون) بالألف. قال ابن جنى: واثبات الألف أضعف اللغتين

فهذا لا يقول (علامة) وقفا بل يقف بالألف التي كانت في الوصل
والأولى حذف الف (ما) الاستفهامية المجرورة لما ذكرنا في الموصولات
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فإن كان محذوفاً منه شيء نحو
لم يخش ولم يغز ولم يرم وعلام والام وحتام فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم
يحذف منه شيء نحو غلاميه وضربتكه وانه وهي بما حذف منه حرفان نحو ان
تع اعه أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخشه واغزه واما ما صار بالحذف
إلى حرف واحد فالهاء له لازم ان لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في علام
والام وفيم وذلك نحو ره وقه ومثل مه ومجئ مه على ما مر وان لم يحذف
منه شيء فإنه بما قبل آخره ساكن نحو انه وليته وكيفه أولى منه بما قبل آخره
متحرك نحو هوه وهيه وغلاميه وضربتكه لأنك ان لم تلحقه في القسم
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتي ساكنان وعدم التقائهما أولى وإن كان
ذلك مغتفراً في الوقف.

قوله (لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه) أمثلة المحذوف اللام
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب: ادعه واغزه من دعوت وغزوت
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف توهماً منهم أنهم لم
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في (لم ابله) في الجزم قال:
٩٥ - قالت سليمة اشتر لنا دقيقاً (١)

(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي وبعده قوله:
* وهات خبز البر أو سويقاً *

والاستشهاد بالبيت في قوله (اشتر) حيث سكن الراء وهي عين الفعل
وكان حقها الكسر وكان الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء
اضرب ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

وقال الآخر في الجزم:
٩٦ - ومن يتق فان الله معه * ورزق الله مؤتاب وغاد (١)
ثم الحقوا هاء السكت لكون العين في تقدير الحركة ثم كسروا أول
الساكنين (٢) كما هو حقه على ما ذكرنا في (لم ابله)
قوله (حاتمه والامه) مثال للمحذوف الاخر لا للجزم

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل وقد أنشده صاحب الصحاح
(أوب) و (وق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء).
والمؤتاب: اسم فاعل من اثتاب افتعل من الأوب وتقول: آب يؤوب
أوبا إذا رجع والغادي: اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة يريد
ان تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه أسبابه والاستشهاد بالبيت في
قوله (ومن يتق) حيث سكن القاف وهي عين الفعل وسلط الجازم عليها
وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق
(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨):
(وزعم أبو الخطاب ان ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون
العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا انها ساكنة إذ كانت آخر شيء
في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقى
ساكنان كما قالوا: رد يافتي وهذه لغة رديئة وانما هو غلط كما قال زهير:
بدا إلى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا) اه
فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من (ادعه) لا لتقائها ساكنة مع الدال
و كلام الرضي يقتضى ان كسر العين لا لتقائها ساكنة مع هاء السكت فعلى كلام
سيبويه لا يحتاج عند الحاق هاء السكت إلى ملاحظة ان العين في تقدير الحركة
وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك لان هاء السكت لا تلحق الا المتحرك

قوله (غلاميه) مثال لغير المحذوف الاخر
قوله (كالماضي) مثال لما حركته مشابهة للاعرابية لأنه انما بنى الماضي على
الحركة وحق البناء السكون لمشابهته المعرب إذ معنى (زيد ضرب) زيد
ضارب ومعنى (ان ضربت ضربت) ان تضرب اضرب
قوله (وباب يا زيد) لان الضمة تحدث بحدوث حرف النداء وتزول
بزواله كحدوث الاعراب بحدوث العامل وزواله بزواله وكذا باب (لا رجل)
قوله (وفى نحو ههنا وهؤلاء) يعنى كل حرف أو اسم عريق في البناء آخره
الف مثل ذا وما يجوز الحاق هاء السكت به وقفا ولا يجب وذلك ليتين
الألف في الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ كما مر وامانحو فتى
وحبلى فإنك لا تبين الفاتها في الوقف بالهاء كما مر في آخر شرح الكافية
قال: (وحذف الياء في نحو القاضي وغلامي حركت أو سكنت واثباتها
أكثر عكس قاض واثباتها في نحو يامرى اتفاق)
أقول: اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون كرايت القاضي وجواري
لا كلام في أنه لا يجوز حذف يائه بل يجب اسكانه وكذا في غلامي
وغلامى وغلامي وانى بفتح الياء فيها بل انما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء
السكت كما مر قال سيويوه: انما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت
كالحروف الصحيحة
واما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف إذ المطلوب
وجود الحرف الساكن ليوقف عليه وهو حاصل وبعض العرب يحذف الياء
في الوقف لكونه موضع استراحة والياء المكسور ما قبلها ثقيل ومن حذف الياء في
الوصل نحو (الكبير المتعال سواء منكم) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها
واما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن لان قبلها
نون عماد مشعرا بها كقوله تعالى (ربى أكرمن) (ربى أهانن) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالاسكان نحو (غلام) كما جاز في المنقوص حذرا من الالتباس واجازه سيبويه اعتمادا في إزالة اللبس على حال الوصل فعلى هذا قول المصنف (حركت أو سكنت) وهم لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف بل بالاسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو (يا قاضي) فاختار الخليل والمبرد اثبات الياء كما في (جاءني القاضي) سواء لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف في (جاءني قاض) وقفا واختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء لان المنادى موضع التخفيف الا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا في نحو (يا غلاما) وحذفهم الياء في نحو (يا غلام) أكثر من حذفهم إياها في غير النداء وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو (يامرى) لانهم حذفوا الهمزة فلو حذفوا الياء أيضا لاجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين - أعني في حالتي الرفع والجر - فالأكثر حذف الياء لان حذف التنوين عارض فكأنه ثابت وتقديره ههنا أولي لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعريبتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

واما حال النصب نحو (رأيت قاضيا) فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا الا على لغة ربيعة كما مر

قال: (واثبت الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمى وصنعوا قليل).

أقول: قال سيبويه: جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي يعنى بالكلام ما لا وقف فيه وبالفواصل

رؤوس الاى ومقاطع الكلام يعنى ان الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص نحو يغزو ويرمى لا يحذفان وقفا لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل لثلا يلتبس بالمجزوم الا للضرورة أو شاذا كقولهم (لا ادر) وقوله تعالى (ما كنا نبغ) و (يوم يأت لا تكلم) ولا يقولون (لا ارم) وهذا كما قالوا (لم يك زيد) ولم يقولوا (لم يه) بمعنى يهن فإذا وقع الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلاجاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما كقوله تعالى (والليل إذا يسر) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج فيجب اذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل وكذا القوافي يحذف فيها كثيرا مثل ذلك للازدواج لا للوقف والا حذف للوقف في غير القوافي أيضا فثبت انه يحذف فيهما مالا يحذف في غيرهما قال:

٩٧ - ولانت تفرى ما خلقت وبع * ض القوم يخلق ثم لا يفر (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان وقد ذكروا ان أولها:
لمن الديار بقنة الحجر * اقوين مذ حجج ومذ دهر
ويقال: بل مطلعها قوله:
دع ذا وعد القول في هرم * خير البداة وسيد الحضر
والقنة: أعلى الشئ والحجر: اسم مكان بعينه واقوين: خلون واصبحن
ولا أنيس بهن وقوله (مذحجج) يروى في مكانه (من حجج) والحجج:
السنون. و (تفرى ما خلقت) ضربه مثلا لعزمه وتقول: فرى فلان الأديم
يفريه إذا قطعه على وجه الاصلاح ويقال: افراه إذا قطعه على وجه الافساد
وكان الهمزة فيه للسلب و (تخلق) بمعنى تقدر. والمراد انك إذا تهيأت لأمر
وقدرت له أسبابه أمضيته وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن انفاذه.
والاستشهاد بالبيت في قوله (يفر) على أن أصله يفري فحذفت الياء وسكنت
الراء للوقف وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الرء وتقييد القافية
قوله (وما يختار فيه ترك الحذف) يعنى الاسم المنقوص نحو (القاضي)
فإنه قد يحذف ياءه غير الفواصل والقوافي في الوصل قليلا كقوله تعالى (يوم
التناد يوم تولون مدبرين) وقوله تعالى (وجفان كالجواب وقدور راسيات)
وذلك لعدم التباسه بالمجزوم واما في الفواصل في الوصل فحذف لامه أحسن من
حذف ياء [نحو] (يرمى) فيها لان لام نحو (الرامي) يحذف في الوصل في غير
الفواصل من غير شذوذ كقوله تعالى (يوم التلاقي يوم هم بارزون) ولا يحذف
ياء نحو (يرمى) في مثله الا شاذا كما ذكرنا فإذا وقف على الاسم المنقوص
[المحذوف اللام] وجب حذف اللام في الوقف فإذا وقفت على الفعل الناقص
والاسم المنقوص] الثابت لامهما في الوصل فحذف لامهما جائز لا واجب قال
سيبويه: اثبات الواوات والياءات في مثله أقيس الكلامين
هذا واما الألف فلا يحذف: لا في الفواصل ولا في القوافي الا للضرورة
كما قال:

* رهط مرجوم ورهط ابن المعل *

وذلك لحذف الألف وثقل الواو والياء قال سيبويه ما معناه: انك تحذف
في القوافي الواو والياء الأصليتين تبعا للواو والياء الزائدتين التابعتين للضممة والكسرة
المشابهتين للواو والياء في وقف أزد السراة يعنى انك تحذف الياء من (يفرى)
تبعا لحذف الياء في البيت الذي قبله وهو
٩٨ - ولانت أشجع من أسامة إذ
دعيت نزال ولج في الذعر (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت في كل النسخ وهو كذلك في كثير من كتب
النحاة وفي صحاح الجوهرى والحقيقة ان البيت ملفق من بيتين: أحدهما
ولنعم حشو الدرع أنت إذا * دعيت نزال ولج في الذعر
وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق والبيت الثاني هو:
ولانت أشجع من أسامة إذ يقع الصراخ ولج في الذعر
وهو للمسيب بن علس. وأسامة: علم للأسد ونزال: اسم فعل أمر بمعنى
انزل وقد قصد هنا لفظها ولذلك وقعت نائب فاعل والذعر: الفرع
ولجج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم والاستشهاد بالبيت في
قوله (الذعر) حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الرء إذا كانت القافية مطلقة
والفرق بين هذا والذي قبله ان الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة وهي
هنا حرف زائد للروى

فلما جوز حذف ياء (الذعر) لأنه مثل وقف أزد السراة نحو (مررت
بعمرى) تبعه في حذف الياء الأصلي إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد
وكذا في الواو نحو قوله:

٩٩ - وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا * على صير أمر ما يمر وما يحل (١)
وانما جوزت ههنا حذف الواو - وإن كان أصلا - لأنك حذف الواو

الزائد الناشئ للاطلاق في (الثقل) قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله:
١٠٠ - صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو

واقفر من سلمى التعانيق والثقل (٢)

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد
الآتي بعد هذا وقوله (على صير أمر) اي: على مشاركة أمر ويمر ويحلو:
أي يصير مرا وحلوا يريد انه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا
ولو أنها هجرته ليئس ولو واصلته لنعم فهو غير يائس منها ولا ناعم في
هواها. والاستشهاد بالبيت في قوله (يحل) حيث حذف الواو التي هي لام
الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد
السابق واقفر: خلا والتعانيق والثقل: موضعان ومعنى البيت قد افاق
قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق. والاستشهاد بالبيت في قوله
(والثقل) حيث حذف الواو التي تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ثم سكن
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق وقد علمت أنهم لا يبالون
إذا وقفوا بان يختل وزن البيت والفرق بين هذا والبيت السابق ان الواو
المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع والواو المحذوفة من الشاهد السابق
لام الكلمة

وانما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في
(جاءني زيد)

واما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله:

١٠١ - داينت اروى والديون تقضى

فمطلت بعضا وادت بعضا (١)

لان الألف الموقف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو (زيادا) كما يحذف

جمهور العرب الواو والياء الحادثتين في الوقف في لغة أزد السراة قال سيبويه:

وقد دعاهم حذف ياء نحو (يقضى) وواو نحو (يدعو) في القوافي إلى أن حذف

ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ولم يكثر حذفهما كثرة حذف

نحو ياء (يرمى) وواو (يدعو) لأنهما كلمتان وليستا حرفين وينشد:

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج واروى: أصم امرأة
وقوله (والديون تقضى) جملة حالية يريد انه أسلف هذه المرأة محبة وودادا
وانتظر ان تجزيه بهما محبة وودادا مثلهما لان الديون يقضيها المدينون ولكنها
أدت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعضه الاخر. والاستشهاد بالبيت في قوله
(تقضى) و (بعضا) حيث أثبت الألف في الموضوعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء
من قبل ان الألف ليس حكمها كحكمهما وألف تقضى لام الكلمة وألف بعضا هي
لف الاطلاق التي من اشباع الفتحة (ج ٢ - ٢٠)

- ١٠٢ - لا يبعد الله اخوانا تركتهم
لم ادر بعد غداة البين ما صنع (١)
بحذف الواو واسكان العين وانشد أيضا:
١٠٣ - ياد أر عبلة بالجواء تكلم* وعمى صباحا دار عبلة واسلم (٢)
باسكان الميم ولا يحذف الف الضمير في نحو قوله
١٠٤ - خليلي طيرا بالثفرق أوقعا (٣)
لما ذكرنا قبيل
قوله (وحذفهما فيهما قليل) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي

- (١) هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبي بن مقبل وقبلة قوله:
ناط الفؤاد مناطا لا يلائمه* حيان: داع لاصعاد ومندفع
وناط: علق والمناط: مصدر سمي منه ويلائمه: يوافقه والاصعاد:
الارتقاء تقول اصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه والاندفاع: الهبوط
والانحدار والبين: الفراق والاستشهاد بالبيت في قوله (صنع) واصلها صنعوا
فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو وياء يقضى ويرمى غير مباليين
باختلال الوزن
(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي وتعتبر عند بعضهم من
المعلقات وعبلة: اسم امرأة وهي محبوبته والجواء - بكسر الجيم ممدودا -: اسم موضع
وعمى: مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد. والاستشهاد بالبيت
في قوله (تكلم) و (أسلم) حيث حذف ياء الضمير منهما واصلها تكلمي واسلمى
فحذف الياء كما حذف الشاعر الذي قبله الواو في قوله (صنع)
(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائل معين
والاستشهاد به في قوله (قعا) حيث لم يحذف الألف التي هي ضمير الاثني كما حذف
الياء التي هي ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره وكما حذف واو جماعة المذكورين
في بيت تميم السابق

وانا لا اعرف حذف واو الضمير في شئ من الفواصل كما كان في القوافي وحذف
 ياء الضمير في الفواصل نحو: (فإياي فاعبدون)
 قال: (وحذف الواو في ضربه وضربهم فيمن الحق)
 أقول: قد بينا في باب المضمرة ان غائب الضمير المتصل منصوبه أو
 مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو لكنهم لما
 قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا
 فإن كان قبل الهاء ساكن نحو منه وعليه لم يأتوا في الوصل بالواو والياء
 الساكنين فلا يقولون على الأكثر: منهو وعليه لثقل الواو والياء
 ولكون الهاء لخفائها كالأعدم فكأنه يلتقى ساكنان ان قالوا ذلك ولم
 يحذفوا من عليها ومنها - وإن كان كاجتماع ساكنين أيضا - لخفة الألف
 فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في
 الوقف وقلبهم له ألفا في المنصوب وقد اختار سيبويه اثبات الصلة بعد الهاء
 إذا كان الساكن الذي قبلها حرفا صحيحا نحو منهو واصابتها وحذفها إذا كان
 الساكن حرف علة نحو ذوقوه وعصاه ولديه وفيه ولم يفرق المبرد بين
 الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق إذ شبه التقاء
 الساكنين في الكل حاصل وعليه جمهور القراء نحو (منه آيات) و (فيه
 آيات) ولو عكس سيبويه لكان انسب لان التقاء الساكنين إذا كان اولهما
 ليئا أهون منه إذا كان اولهما صحيحا
 وإن كان قبل الهاء متحرك نحو به وغلومه فلا بد من الصلة الا ان يضطر
 شاعر فيحذفها كقوله:
 ١٠٥ - وأيقن ان الخيل ان تلتبس به
 يكن لفسيل النخل بعده أبر (١)

(١) هذا البيت من الطويل وقائمه حنظلة بن فاتك ولم يتعرض له البغدادي
 في شرح شواهد شرح الشافية وهو من شواهد سيبويه اوردته في باب (ما يجوز
 في الشعر ولا يجوز في الكلام) (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعلم في شرح هذا الشاهد
 من كتابه شرح شواهد سيبويه: (أراد بعد هو فحذف الواو ضرورة البيت
 يتأول على معنيين: أحدهما - وهو الأصح - ان يكون وصف جبانا فيقول: أيقن
 انه ان التبتت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكع (أي: جبن) وانهمزم
 والمعنى الاخر ان يكون وصف شجاعا فيقول: قد علم أنه ان ثبت وقتل لم تتغير الدنيا
 بعده وبقى من أهله من يخلفه في حرمه وماله فثبت ولم ييال بالموت وفسيل النخل:
 صغاره واحده فسيلة والإبر: المصلح له القائم عليه والآبار: تلقح النخل) اه

وقال المتنبي:

١٠٦ - تعثرت به في الأفواه السنها

والبرد في الطرق والأقلام في الكتب (١)

فحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

* رهط مرجوم ورهط ابن المعل *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة وهو ظاهر

(١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف الدولة بعد عودته من مصر والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحري ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء وكأنه كما قال عن أبي تمام - وقد استشهد بيت له في الكشف -: اجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. والشاهد في بيت المتنبي قوله (به) حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله وهي الياء واصله (بهى) والضمير في به يعود إلى الخبر الذي ذكره في بيت قبله وهو قوله: طوى الجزيرة حتى جاءني خبر * فزعت فيه بآمالى إلى الكذب يقول: لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته ان عثرت الألسن في الأفواه فلم تستطع الكلام وعثرت البرد في الطرق وعثرت الأقلام في الكتب. والبرد: جمع بريد واصله برد - بضمين - فخفف كما يخفف عنق

مذهب سيبويه واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ولبس بقوى لان ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القاضي. واما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضي فلكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل نحو منه وفيه

هذا الذي ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر في الوصل فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة سواء كانت ثابتة في الوصل نحو بهى ولهو اتفاقا ومنه وعليه عند بعضهم أولا نحو منه وعليه عند الأكثرين وذلك لان من كلامهم ان يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل نحو ضربني وغلامي فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل كثيرا نحو عليه ومنه ولا بد من اسكان الهاء في الوقف سكن ما قبله أو تحرك قوله (وضربهم فيمن الحق) أي: فيمن الحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل كما بينا في المضمرة من أن بعضهم يقول: عليكمو أنفسكم وعليهمى مال فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالاسكان ومن الحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا لان ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف نحو منه وعليه قال: (وحذف الياء في ته وهذه)

أقول: اعلم أن الهاء في (هذه) و (ته) بدل من الياء في هذى وتى كما تقدم والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء المذكر المكسور ما قبلها نحو بهى وغلامهى كما تبين قبل الا ان هاء الضمير قد يوصل - عند أهل الحجاز مع كون ما قبلها مكسورا أو ياء - بالواو نحو بهو وعليهو وذلك لكون الضمير المجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل كما مر في بابه ولا يوصل هاء (ذهى) و (تهى) بواو أصلا وبعض العرب يقيها على سكونها كميم الجمع فلا يأتي بالصلة وهو الأصل ولكنه قليل الاستعمال يقول: هذه

وصلا ووقفًا وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ويبقى كسرتها فإذا وقفت عليها فلا خلاف في اسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه واعلم أن بعض الناس منع من الروم والاشمام في هاء الضمير إذا كان قبله ضم أو كسر نحو يعلمه وبغلامه وكذا إذا كان قبله واو أو ياء نحو عقلوه وبأبيه وذلك لان الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم فإذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمنت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو إذ الهاء كالعدم للخفاء فلو رمت عقبيها بلا فصل: أي أتيت ببعض الضمة أو اشممت: أي ضمنت الشفتين لم يتبيننا إذ يحسب السامع والناظر ان ذلك البعض من تمام الضم الأول وضم شفتيك للاشمام من تمام الضم الأول إذ الشيء لا يتبين عقيب مثله كما يتبين عقيب مخالفه وكذلك الكلام في الروم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء وأيضا فان الروم والاشمام لبيان حركة الهاء وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان لان الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون الا مضمومة والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون الا مكسورة في الأغلب وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو ان غلامه أو بعد الساكن الصحيح نحو منه فإنه يجوز الروم والاشمام بلا خلاف وبعضهم أجازهما بعد هاء الضمير مطلقا سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وان لم يتبيننا حق التبين كما مر.

قال: (وابدال الهمزة حرفا من حبس حركتها عند قوم مثل هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورأيت الكلاً والخبأ والبطأ والردأ ومررت بالكلى والخبى والبطى والردى ومنهم من يقول: هذا الردى ومن البطو فيتبع).

أقول: اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف واخفاها لأنها من أقصى الحلق فإذا وقفوا عليها - وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه اخفى مما كان في الوصل وذلك لان الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء لأنهما أبين منها - احتاجوا إلى بيانها فنقول: الهمزة الموقوف عليها إما ان تخففها بالقلب أو الحذف كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء أو تحققها كما هو غيرهم والمحققة تحتاج إلى ما يبينها لأنها تبقى فتخفى بخلاف المخففة فالمحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك فان ساكن ما قبلها ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها

في الرفع والجر كما تقف على نحو عمرو وبكر فيجرى فيها مع الاسكان الروم والاشمام لا التضعيف كما يجيء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت اخفى لان الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف كما يجيء وأيضا ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء نحو هذا الردء وكسرهما إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم القاء نحو من البطيء وان انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة فلم يقولوا: هذا عدل ولا من البسر كل ذلك لكراهم كون الهمزة ساكنة ساكن ما قبلها ولا يجيء في المنقول اعرابها إلى ما قبلها الروم والاشمام لأنهما لبيان الحركة وقد حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع
عروضهما فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما: أي الثلاثي المكسور القاء
والمضموفها بل يتبع العين فيهما الفاء في الأحوال الثلاث فيقول: هذا
البطؤ ومررت بالبطؤ وهذا الردئ ومررت بالردئ
ورأيت الردئ وذلك انهم لما رأوا انه يؤدي النقل في البطء في حال الجر
وفي الردء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين اتبعوا العين الفاء في حال الجر
في البطؤ وفي حال الرفع في الردء فتساوى الرفع والجر فيهما فكرهوا مخالفة
النصب إياهما فاتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث فيجرى في هذين المتبع
عينهما فاءهما في الاسكان الروم والاشمام لأنهما لبيان حركة الاخر وهي نقلت
إلى ما قبله لكنها أزيلت باتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها
وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه بل يطلب أكثر من
إلى حرف عليية يجانس حركة الهمزة فيقول: هذا الوثو (١) ولابطو والردو
ومررت بالوثى (١) والبطى والردئ بسكون العين في الجميع واما في حالة
النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف إذ الألف لا يجيء الا بعد فتحة
فيقول: رأيت الوثا (١) والبطا والردا بالنقل والقلب فهنا بين الهمزة بقلبها ألفا
كما بين بعضهم الألف في نحو حبلى بقلبها همزة لان الألف المفتوح ما قبلها ههنا أبين
من الهمزة الساكن ما قبلها كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين
من الألف هناك
وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة
ما قبلها فيقول: هذا البطو: والوثو والرد وومررت بالبطى والوثى والردئ.

(١) الوث ء: توجع في العظم بغير كسر وبابه فرح

ورأيت البطا والوثا والردا وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في بير ورأس
ومومن لانهم ليسوا من أهل التخفيف بل هذا القلب للحرص على بيان
الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين
للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضا فيقولون: هذا البطو ومررت
بالبطو ورأيت البطو وهذا الردي ومررت بالردي ورأيت الردي
فالزموا الواو في الأول والياء في الثاني وفي هذا المقلوب لانه حرف لين لا يكون
روم ولا إشمام لان الحركة كانت على الهمزة لا على حرف اللين كما مر في
تاء التأنيث.

هذا لكه إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا فإن كان متحركا نحو الرشأ
واكمؤ واهني فإنك تقف عليه كما تقف عليه كما تقف على الجمل والرجل والكبد
من

غير قلب الهمزة لان حركة ما قبلها تبينها فيجری فيه جميع وجوه الوقف
الا التضعيف كما يجئ والا النقل لتحرك ما قبلها
وبعض العرب - أعني من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة
نفسها حرصا على البيان لعدهم الفتحة لخفتها كالعدم فلا تقوم بالبيان حق القيام
فيقولون: هذا الكلو ورأيت الكلاً. ومررت بالكلی يقبلون المضمومة
واوا والمفتوحة ألفا والمكسورة ياء لان الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة
ساكنة واما المضموم ما قبلها والمكسورة نحو اكمؤ واهني فلا يمكن
تدبيرهما بحركة أنفسهما لان الألف لا تجئ بعد الضمة والكسرة والياء
الساكنة لا تجئ بعد الضم ولا الواو الساكنة بعد الكسر وأيضا فالضمة
والكسرة تقومان بالبيان حق القيام فبقوا الهمزتين على حالها ولم يقبلوهما
كما قبلوا المفتوح ما قبلها
هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة فاما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ثم حذفوا الحركة للوقف نحو الخب والرد والبط فيجئ فيه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف وفي المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لاغير نحو رأيت بظاً وردا وخباً وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها فالخطا الف في الأحوال الثلاث واكمؤ واو واهنيء ياء فلا يكون فيها الا الاسكان دون الروم والاشمام كما قلنا في تاء التأنيث ولا يمكن فيها التضعيف لأنه لا يكون الا في الصحيح كما يجئ ويجئ تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمزة فنقول: قول المصنف (ابدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكلو) هذه هي المفتوح ما قبلها وكذا في بالكلى ورأيت الكلاء قوله: (الخبو والبطو والردو والخبو والبطا والردا والخبى والبطى والردى) هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه قوله (ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع) الاتباع في الأحوال الثلاث كما ذكرنا لا في الرفع والجر فقط وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف قال: (والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله نحو جعفر وهو قليل ونحو القصبا شاد ضرورة) أقول اعلم أن المقصود بالروم والاشمام والتضعيف ثلاثتها شئ واحد وهو بيان ان الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة أعرابية أو بنائية. فالذي أشم نبه عليه بهيئة الحركة والذي رام نبه عليه بصويت ضعيف فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الاشمام والذي ضعف فهو أقوى تبينا لتحرك الحرف في الوصل ممن رام لأنه عليه بالحرف وذاك ببعض الحركة وانما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لان الحرف المضعف في الوصل لا يكون الا متحركا إذ لا يجمع بين ساكنين هذا ما قيل والذي ارى ان الروم أشد تبينا لان التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها وأيضا فان الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلازم الحركة في حال دون حال: أي في حال الوصل دون حال الوقف والتضعيف أقل استعمالا من الروم والاشمام لأنه اتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة فهو الحركة فهو تثقيل في موضع التخفيف وعلامة

التضعيف الشين على الحرف وهو أول [حرف] (شديد)
وشرط التضعيف ان يكون الحرف المضعف متحركا في الوصل لان التضعيف كما تقدم لبيان ذلك وأن يكون صحيحا إذ يستثقل تضعيف حرف العلة وان لا يكون همزة إذ هي وحدها مستثقلة حتى أن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة وإذا ضعفها صار النطق بها كالتهوع وانما اشترط ان يتحرك ما قبل الاخر لان المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا في الوصل وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو الا متحركا في الوصل لئلا يلتقى ساكنان فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل: أليس الأسماء المعدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف؟ فهلا نبه في نحو (جاءني زيد) و (اتاني اثنان) بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أو آخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه قلت: تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها وزيد في قوله (جاءني زيد) مركب مع عامله فلا يلتبس بها وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد ونمود نظرا إلى امكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ويدفعه السماع والقياس والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقا واما المنصوب فإن كان منونا

فليس فيه الا قلب التنوين ألفا الا على لغة ربيعة فإنهم يجوزون حذف التنوين فلا منع اذن عندهم من التضعيف وان لم يكن منونا نحو رأيت الرجل ولن نجعل ورأيت احمد فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر قوله (ونحو القصبا شاذ ضرورة) اعلم أن حق التضعيف ان يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون كما ذكرنا والمفتوح واما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا وينبغي ان يكون الحرف المضعف ساكنا لأنك انما تضعفه لبيان حركة الوصل فإذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة إذ هي محسوسة لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن ان يحركوا المضعف لقصد الاتيان بحرف الاطلاق لان الشعر موضع الترجم والغناء وترجيع الصوت ولا سيما في أواخر الأبيات وحروف الاطلاق: أي الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الاطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله:

١٠٧ - * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي (١) *

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس وعجزه قوله:

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل *

وقفا: أمر بالوقوف مؤكّد بالنون الخفيفة أو مسند إلى الف الاثني والسقط: مثلث السين والقاف فيه ساكنة وهو منقطع الرمل واللوى: ما تراكم منه والمراد هنا مكان بعينه والدخول وحومل: موضعان وقد كان الأصمعي يعيب امرأ القيس في قوله (بين الدخول فحومل) وذلك لان من شروط (بين) أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك: إن المراد بالدخول إما كن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك وكأنه قال: بين أماكن الدخول فهو كالمثال الأول والاستشهاد بالبيت هنا على أنه الحق حرف الاطلاق في الوقف وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لانهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول (مررت بعمرى) الا على لغة أزد السراة ونحو قوله
١٠٨ - * آذنتنا بينها أسماء و (١) *
ولا تقول (جاءتني أسماء و) وتقول في الشعر: الرجلو والرجلى والرجلا
ولا يجوز ذلك في غير الشعر في شئ من اللغات وكذا قوله:
١٠٩ - * ومستلثم كشفت بالرمح ذيله
أقمت بعضب ذي شقاشق ميله (٢)
فجاء بالصلة بعد هاء الضمير ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه في الشعر
نحو (جاءني غلامه) فلما جاز لهم في الشعر ان يحركوا لأجل المجيء بحرف الاطلاق
ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكري وعجزه قوله:
* رب ثاو يمل منه الثواء *
وبعده قوله:

آذنتنا بينها ثم ولت * ليت شعري متى يكون اللقاء
آذنتنا: أعلمتنا والبين: الفراق والثاوى: المقيم والثواء: مصدره وولت:
أعرضت وخبر ليت في قوله (ليت شعري) محذوف ناب الاستفهام منابه يقول:
إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا واعترض بين
الكلام بقوله (رب ثاو يمل منه الثواء) يريد رب مقيم مملول غير مرغوب في إقامته
والاستشهاد بالبيت في قوله (أسماء) حيث زادوا الواو في الوقف كما زادوا في
بيت امرئ القيس الياء وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا
(٢) المستلثم: الذي يلبس اللامة وهي الدرع تقول: استلام الرجل
إذا لبسها وكشفت طعنت والتشديد فيه للمبالغة والعضب السيف الفاطع
والشقاشق: جمع شقشقة وهي ما يخرجها البعير من فيه إذا هاج والاستشهاد بالبيت
في قوله (ذيله) وقو (ميله) حيث زاد الواو في الوقف والوجه فيه ما ذكرناه
من قبل في الشاهدين السابقين.

- ١١٠ - * بيازل وجناء أو عيهل (١) *
 مع أن حقه السكون لأجل حرف الاطلاق وكذا الباء المضعف في قوله
 ١١١ - * أو الحريق وافق القصبا (٢) *
 أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق كما أن حق نون الأندرين في
 قوله: ١١٢ - * ولا تبقى خمور الاندرينا (٣) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور وهو لمنظور بن مرثد الأسدي وهو من شواهد سيبويه. والاستشهاد به في قوله (عيهل) حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر وقد أخطأ المؤلف في قوله (وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة) فأن عبارة سيبويه فيها ما يدل على أنه ضرورة

قال (ح ٢ ص ٢٨٢): (واما التضعيف فقولك: هذا خالد وهو يجعل وهذا فرج. حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي: سببا يريد السبب وعيهل يريد العيهل لان التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف تبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام واحروا الألف مجراهما لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت) اه فقوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا يجيء مثله في الكلام وهذا معنى الضرورة وقد صرح الأعلام بذلك حيث قال: (الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وانما يشدد في الوقف ليعلم انه متحرك في الوصل) اه والعيهل: السريع والوجناء: الغليظة الشديدة والبازل: المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتي قريباً في أثناء

أبيات رواها المؤلف وسنشرحه هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي وهو مطلع معلقته وصدرة قوله:

* الا هبي بصحنك فاصبحنا *

والا: حرف يفتتح به الكلام ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده وهبي: فعل أمر من الهبوب وهو الانتباه من النوم واصبحنا: فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي: سفاهم الصبوح وهو شرب الغداة ويقابله الغبوق والاندرين: قرية بالشام مشهورة بالخمير ويقال: ان اسم القرية أندر وانما جمعها يريدونها وما حولها. والاستشهاد بالبيت في قوله (الاندرينا) حيث الحق بها الف الاطلاق وحققها السكون لولا الاضطرار

السكون كما في قولك (مررت بالمسلمين) والقوافي كلها موقوف عليها وان لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة بل لا يجيء الا بالهاء الساكنة وانما كثر ذلك في اشعار المولدين فعلى هذا التقرير ليس قوله (القصبا) بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون (الا ندرينا) وتحريك الراء في قوله:

١١٣ - لعب الرياح بها وغيرها* بعدي سوا في المور والقطر (١)
لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا قال رؤبة:

لقد خشيت ان ارى جديا* في عامنا ذا بعد أن اخصبا (٢)

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها وذكرنا هناك مطلعها مشروحا والضمير في قوله (بها) يعود إلى الديار والسوافي: جمع سافية اسم فاعل من قولك: سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته والمور - بضم الميم -: الغبار والقطر: المطر وكان أبو عبيد يقول: ليس للقطر سوافي ولكنه أشركه في الجر. يريد تغيرت هذه الديار بما اثارته الرياح عليها من الغبار وبما تتابع عليها من المطر. والاستشهاد بالبيت في قوله (والقطر) حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الباء (٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج و (جدبا) يريد الجذب فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء والديا: الجراد والمور: الغبار والسبب - بزنة جعفر -: القفر والمفازة وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول المؤلف واسلحب: امتد والقصبا: يريد القصب فشدد الباء والتهبا كذلك والاستشهاد بهذه الأبيات في قوله (جدبا والقصبا والتهبا واخصبا وسبسبا) حيث ضعف أواخرها للوقف ثم حركها ضرورة

ان الدبا فوق المتون دبا * وهبت الريح بمور هبا
ترك ما أبقى الدبا سبسبا * كأنه السيل إذا اسلحبا
أو الحريق وافق القصبا * والتبن والحلفاء فالتها
وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة بلى انما لم
يكثر مثله غاية الكثرة لقلّة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا ان الوقف حقه التخفيف
لا التثقيل فقلة مثل القصبا وعيهل مثل قلة نحو جاءني جعفر ويجعل وكان
الواجب ان لا يلحق التضعيف المنسوب المنون في نحو قوله:
* ترك ما أبقى الدبا سبسبا *

لان حقه ان يتحرك حرف اعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفا لا غير
ومع تحرك حرف الاعراب في الوقف لا لأجل الاتيان بحرف الاطلاق لا يضعف
لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة
واعلم أن النحاة قالوا: إن الشاعر في نحو قوله عيهل والقصبا اجرى الوصل
مجري الوقف يعنون ان حرف الاطلاق هو الموقوف عليه إذ لا يؤتي به الا
للووقف عليه فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفا عليه بل في
درج الكلام وهذا اجراء الوصل مجري الوقف هذا وقال سيبويه: حدثني من
أثق به انه سمع أعرابيا يقول: اعطني ابيضه يريد أبيض والهاء للسكت وهو

أقبح الشذوذ لان هاء السكت لا يلحق الا ما حركته غير أعرابية وأيضا حرك
المضعف لا لأجل حرف الاطلاق كما ذكرنا
قال: (ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح الا الفتحة الا في
الهمزة وهو أيضا قليل مثل هذا بكر وخبؤ ومررت ببكر
وخبئ ورأيت الخبأ ولا يقال رأيت البكر ولا هذا حبر ولا
من قفل ويقال: هذا الردؤ ومن البطئ ومنهم من يفر فيتبع)
أقول: قوله (ونقل الحركة) هذا وجه آخر من وجوه الوقف وهو قليل
كقلة التضعيف الا في الهمزة كما ذكرنا وذلك لغرض لهم ذكرناه في نقل
حركة الهمزة وانما قل هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن
مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة وأيضا
لاستكراه انتقال الاعراب الذي حقه ان يكون على الأخير إلى الوسط وانما
سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الاعرابية الدالة على المعنى
ولو ثبت ذلك في نحو منذ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط
وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقا واما في النصب: فإن كان الاسم منونا
فلا يثبت الا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضا وان لم يكن منونا فقد منعه
سبويه وقال: لا يقال رأيت البكر بناء على أن اللام عارضة والأصل
التنوين فالمعروف باللام في حكم المنون وغير سبويه جوزوه لكونه مثل
مهموز الاخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقا لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة
بعد الساكن ولكراهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن
المرفوض نحو هذا الردؤ ومن البطئ ولم يجوزوا ذلك في غيرها فلم يقولوا:
هذا عدل ولا من قفل بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل
(ج ٢ - ٢١)

اتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجر فيقول: هذا العدل والقفل ورأيت العدل والقفل ومررت بالعدل والقفل لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لثلا يؤدي إلى الوزن المرفوض اتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله (ومنهم من يفر فيتبع) يعنى في المهموز في الأحوال الثلاث وكذا غير المهموز وان لم يذكره المصنف والفرق بين المهموز وغيره ان المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع واما غير المهموز فلا يجوز فيه الا الاتباع

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا وقد ذكرنا قبل ان هاء الضمير كالهمز في الخفاء فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيانها إلى ذلك الساكن نحو منه وعنه قال: ١١٤ - عجبت والدهر كثير عجبه* من عنزي سبني لم اضربه (١) وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٢٨٧). العنزي: نسبة إلى عنزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار وهي عنزة بن أسد ابن ربيعة وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد ألقين. والاستشهاد بالبيت في قوله (لم اضربه) حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف وذلك من قبيل ان الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك اخفى لها قال أبو سعيد السيرافي: (انما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لانهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا ان يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا: لم يقم الرجل وذهبت الهندات) اه

فيقولون: ضربته وقالته والأول هو الأكثر ولا ينقل الحركة إلى الساكن
إذا كان مدغماً لئلا يلزم انفكاك الإدغام نحو الرد والشد
قوله (صحيح) وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه
لثقلها عليه وذلك نحو زيد وحوض
واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة
بعدها الف وقد يقتصر على الألف قال:
١١٥ - بالخير خيرات وان شرافاً* ولا أريد الشر إلا ان تا (أ)
أي: ان شرافش ولا أريد الشر إلا ان تشاء ويروى (فأ) و (تأ)
كأنه زيد على الألف الف آخر كاشباع الفتحة ثم حركت الأولى للساكنين
فقلبت همزة كما ذكرنا في دابة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل وقد استشهد به سيبويه (ح ٢
ص ٦٢) والشاهد فيه قوله (فان) وقوله (تا) يريد فشر وتشاء فاقتصر على
الفاء وهي أول الكلمة الأولى وعلى التاء وهي أول الثانية ولما لفظ بهما وفصلهما
مما بعدهما الحقهما الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها وذلك كما
وقفوا على (انا) و (حيهلا) بالألف قال أبو سعيد السيرافي: (إذا سميت
رجلاً بالباء من ضرب فمذهب الأخص ان يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من
الأسماء المعربة وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم وأولى ما ترده إليه ما كان
في الكلمة فترد الضاد فتقول: ضب وقال المازني: أرد أقرب الحروف إليه
وهو الراء فأقول: رب وقال أبو العباس: أرد الحروف كلها فأقول: (ضرب)
اه. قال سيبويه: (وسمعت من العرب من يقول: الا تا بلي فان فإنما أرادوا
(الا تفعل) و (بلي فافعل) ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في انا
وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله: انا بينوها بالألف كبيانهم بالهاء في
(هي) و (هن) و (بغلتيه) قال الراجز: * بالخير خيرات... البيت *
يريد ان شرافش ولا يريد الشر إلا ان تشاء اه

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه قال:

١١٦ - لما رأى أن لادعه ولا شبع* مال إلى أرطاة حقف فالطجع (١) وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثة أربع وكذا جميع الأسماء المعددة تعديدا كما ذكرنا وذلك واجب فيها كما مر وقوله تعالى: (لكننا هو الله ربى) في قراءة ابن عامر وقوله تعالى (كتابه) و (حسابيه) وصلا كما في بعض القراءات وقوله تعالى: (انا أحيى وأميت) باثبات الف (انا) المقصور والممدود

قال: (المقصور: ما آخره الف مفردة كالعصا والرحى والممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء والقياسي من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة ومن الممدود ما يكون ما قبله ألفا فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطي ومشتري

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جنى وابن هشام والمرادي وقبلة: يا رب اباز من العفر صدع* تقبض الذئب إليه واجتمع والاباز: العداء وفعله ابن من باب ضرب تقول: ابن الظبي يأبن إذا عدا والعفر: جمع اعفر وهو الابيض الذي ليس بشديد البياض. والصدع: الخفيف

اللحم. وتقبض: انزوى وانضم. والدعة: خفض العيش والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة في أوله. والارطاة: واحدة الارطى وهو شجر من شجر الرمل. والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج. والطجع: أصله اضطجع فأبدل الضاد لا ما ويروى (فاطجع) بابدال الضاد طاء ويروى (فاضجع) بابدال الطاء ضادا ويروى (فاضطجع) بابدال الضاد طاء ويروى (فاضجع) بابدال الطاء ضادا ويروى (فاضطجع) على الأصل. والاستشهاد بالبيت في قوله (الادعه) حيث ابدل التاء هاء في الوصل اجراء له مجرى الوقف.

لان نظائرها مكرم ومشترك وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه
مفعل ومفعول كمغزى وملهى لان نظائرها مقتل ومخرج والمصدر من
فعل فهو افعال أو فعلاان أو فعل كالعشى والطوى والصدى لان نظائرها
الحول والعطش والفرع والغراء شاذ والأصمعي يقصره وجمع فعلة
وفعلة كعرى وجزى لان نظائرها قرب وقرب)
أقول: قوله (الف مفردة) احتراز عن الممدودة لأنها في الأصل الفان
قلبت الثانية همزة ولا حاجة إلى هذا فان آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفا بلى
قد كان ذلك في الأصل ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصورا.
قوله (بعدها فيه) أي: بعد الألف في الاخر فتخلو الصلة عن العائد
إلى الموصول وان قلنا إن الضمير في (فيه) لم فسد الحد بنحو جاء وجاءية
والأولى ان يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لان نحو ماء وشاء
لا يسمى في الاصطلاح ممدودا
والمقصود القياسي: مقصور يكون له وزن قياسي كما تقول مثلا: ان كل
اسم مفعول من باب الافعال على وزن مفعول فهذا وزن قياسي فإذا كان
اللام حرف علة - أعني الواو والياء - انقلبت ألفا
قوله (ومن الممدود) يعنى ان القياسي من الممدود ان يكون ما قبله: أي
ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفا والأولى ان يقال: الممدود القياسي ممدود
يكون له وزن قياسي فإذا عرفنا المقصور والممدود أولا كفى في حد المقصور
والممدود القياسيين ان نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي
والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكبرى تأنيث
الأكبر وحمراء تأنيث الأحمر مع أنهما قياسيان لان كل مؤنث لافعل
التفضيل مقصور وكل مؤنث لافعل الذي للألوان والحلى ممدود

والأولى في تسمية المقصورا انه لكونه لامد في آخره وذلك لأنه في مقابلة الممدود يقال: يجوز في الشعر قصر الممدود: أي الاتيان بالألف فقط وقال بعضهم: سمى مقصورا لكونه محبوسا ممنوعا من الحركات من قولهم: (قصرته) أي حبسته ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح الا الاسم المتمكن فلا يقال: إن حبسته ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح الا الاسم المتمكن فلا يقال: إن إذا ومتى وما ولا مقصورة واما قولهم: هؤلاء مقصورا أو ممدودا فتجوز وفصد للفرق بين لغتي هذه اللفظة قوله (من غير الثلاثي المجرد) فمن افعل نحو معطى ومن فعل نحو: مسمى ومن فاعل نحو مرامي ومن افتعل نحو مشتري ومن انفعل نحو منجلى عنه ومن استفعل نحو مستدعى ومن تفعل نحو متسلى عنه ومن تفاعل نحو متقاضي منه ومن افعل وافعال مرعوى عنه ومحو اوى له ومن فعلل مقوقى فيه وكذا كل موضع وزمان من فعلى وافعلنى كسلقى (١) واغرندى (٢) قوله (وأسماء الزمان والمكان والمصدر) يعنى من المعتل اللام وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرد مفعل بفتح العين سواء كان من يفعل أو يفعل أو يفعل كما مر في أسماء الزمان والمكان واما من غير الثلاثي المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور سواء كان المفعول مفعلا أو مفتعلا أو مستفعلا أو غير ذلك ولم يذكر المصنف الا مفعلا قوله (والمصدر من فعل) أي المصدر المعتل اللام وليس كل مصدر من فعل الناقص الذي نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور الا ترى إلى قولهم خزى يخزى خزيا فهو خزيان وروى يروى ريا فهو ريان بل يجب ان

(١) انظر (ح ١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) انظر (ح ١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين وانما شرط ان يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فنى يفنى فناء قوله (والغراء شاذ) حكى سيبويه غرى يغرى (١) غراء وظمى يظمى ظمأ وقال الأصمعي: هو غرى على القياس قوله: (جمع فعلة وفعلة) أي: إذا كان معتل اللام وذلك لما ذكرنا ان جمع فعلة فعل وجمع فعلة فعل.

ومن المقصور القياسي: كل مؤنث لافعل التفضيل وكل مؤنث بغير هاء لفعلان الصفة وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والأفة وكل مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلى والخلق كأحوى وحواء وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالقهقرى (٢) والخوزلى (٣) والبشكى (٤) والمرطى (٥) وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه

-
- (١) تقول: غرى بالشئ يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء إذا اولع به كما تقول: أغرى به بالبناء للمجهول والذي ذهب إليه المصنف من أو الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره وقد حزم صاحب الصحاح بنه اسم مصدر وليس بمصدر وعلى هذا يكون من الممدود السماعي كالغراء - بالكسر والمد الذي يلصق به الشئ.
- (٢) القهقرى: الرجوع إلى خلف ومثله القهقرة بالتاء
- (٣) الخوزلى: مشية فيها تناقل وتبخر كالخيزل والخيزلى قال المتنبي:
الا كل ماشية الهيدبا* فدا كل ماشية الخوزلى
- (٤) البشكى: خفة المشي يقال: ناقة بشكى إذا كانت خفيفة المشي كأنه من الوصف بالمصدر
- (٥) المرطى: الاسراع في المشي يقال: مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا ومروطا ومرطى إذا أسرع

كالرميا (١)، والخليفي (٢)، وروى الكسائي المدفى الخصيصى (٣) كما مر
في باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال: كندي
وانداء وقفاء واقفاء وجاء غثاء (٤) واغثاء وروى قفاء بالمد مع أن
جمعه اقفاء

قال: (ونحو الاعطاء والرماء والاشترء والاحبنتاء ممدود لان
نظائرها الاكرام والطلاب والافتتاح والاحر بحام وأسماء الأصوات
المضموم أولها كالعواء والثغاء (٥) لان نظائرها النباح حمار وقذال واندية
شاذ والسماعي نحو: العصا والرحى والخفاء والاباء (٧) مما ليس له نظير يحمل عليه)

(١) الرميا: انظر (ح ١ ص ١٦٨)

(٢) الخليفي: انظر (ح ١ ص ١٦٨)

(٣) الخصيصى: مصدر خصه بالشئ يخصه خصا وخصوصا وخصوصية
وخصوصية - بفتح الخاء أو ضمها - وخصيصى إذا أفرد به دون غيره. وانظر
(ح ١ ص ١٦٨)

(٤) الغثاء: ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره والغثاء بالتشديد -
مثله وهما أيضا الهالك البالي من ورق الشجر وفى التنزيل (والذي اخرج
المرعى فجعله غثاء احوى)

(٥) العواء: صوت الكلب والذئب. والثغاء: صوت الغنم والظباء

(٦) القباء - بالفتح والمد -: نوع من الثياب

(٧) الاباء - بفتح الهمزة -: اسم جنس جمعي واحده اباءة - كعباءة - وهو

القصب. وقد وقع في بعض النسخ (الاناء) بالنون في مكان الاباء وهو خطأ
فان الاناء ممدود قياسى لان جمعه آنية - كقذال واقدلة - فيكون نظير كساء واكسية
وقباء واقبية

أقول: قوله (ونحو الاعطاء والرماء) يعنى كل مصدر لافعل وفاعل ناقص غير مصدر بميم زائدة احترازا عن نحو المعطى والمرامى وكل مصدر لافتعلى وانفعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود كالأعطاء والرماء والاشترى والانجلاء والاستلقاء والارعواء والاحويواء وكذا كل مصدر معتل اللام لفعلى على غير فعلة نحو: قوقى قيقاء وكل مصدر لافعلى كاحبنتى وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء احترازا عن نحو الدوى وقد ذكرنا في المصادر ان الأصوات على فعال أو فعيل وكذا كل مفرد لافعلة معتل اللام مفتوح الفاء والعين احترازا عن نحو ندى واندية وشد رحي وارجية وقفا المقصور واقفية واما قفاء بالمد واقفية فقياس وشد أيضا ندى واندية قال: ١١٧ - في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرّة بن محكان وهو من شعراء الحماسة وقد اختار أبو تمام منها أبياتا في باب الأضياف والمديح وقبل البيت الشاهد قوله:

يا ربة البيت قومي غير صاغرة * ضمي إليك رحال القوم والقربا
وبعد بيت الشاهد وبعده قوله

لا ينبح الكلب فيها غير واحدة * حتى يلف على خرطمه الذنبا
ربة البيت: المراد منها امرأته وقوله (غير صاغرة) أراد غير مستهان بك وذلك لان اكرام الضيف عنده من أقدم الواجبات والرحال: جمع رحل يريد به متاع الضيفان. والقرب: جمع قراب مثل كتاب وكتب وهو جفن السيف وانما أمرها ان تضم إليها قرب سيوفهم لانهم إذا نزلوا عنده امنوا ان يصيبهم مكروه وقوله (في ليلة من جمادى) أراد في ليلة من ليالي الشتاء وذلك لان الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة والاندية: جمع ندى والندى: البلل. وقيل ما سقط آخر الليل والطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة. والاستشهاد بالبيت في قوله (أندية) حيث جمع ندى عليه وذلك شاذ لان أفعله جمع للممدود لا للمقصور ومن الناس من قال: الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى فيكون أندية جمع الجمع وحينئذ يكون قياسا

وكذا كل مؤنث بغير التاء لافعل الذي للألوان والحلى كأحمر وحمراء
قوله (مما ليس له نظير) أي: من ناقص ليس له نظير من الصحيح
والحق أن يقال: مما ليس له ضابط ليدخل فيه نحو القرني (١)
والكثرى والسيراء (٢) والخشاء (٣) ونحوها
(ذو الزيادة)

قال: (ذو الزيادة: حروفها اليوم تنسأه أو سألتمونيها أو السمان
هويت: أي التي لا تكون الزيادة لغير اللاحق والتضعيف الا منها
ومعنى اللاحق انها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل
معاملته فنحو قررد ملحق ونحو مقتل غير ملحق لما ثبت من
قياسها لغيره ونحو افعل وفعل وفاعل كذلك لذلك ولمجئ مصادرها
مخالفة ولا يقع الألف لللاحق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها)

-
- (١) القرني: دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجال قال جرير:
ترى التيمي يزحف كالقرني * إلى تيمية كعصا الملبل
وفى المثل (القرني في عين أمها حسنة). والملبل: الخبز الذي يخبز في الملة وهي
الرماد الحار ويريد من عصا الملبل العصا التي يحرك بها الخبز
- (٢) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا وبقصر -: ضرب من البرود
وصرب من النبت والجريدة من جرائد النخل
- (٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا والخششاء - بضم الخاء
والشين الأولى -: العظم الدقيق العاري من الشعر الناتئ خلف الاذن والخشاء
- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التي فيها رمل فقول المؤلف (والخشاء)
يحتمل ان يكون بضم الخاء وفتحها

أقول: قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال: سألتمونيها فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا فقال: ما سألتك الا هذه النوبة فقال الشيخ: اليوم تنساه فقال: والله لا أنساه فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين

وقيل: إن المبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني:
هويت السمان فشيبنني * وقد كنت قدما هويت السمانا
فقال: انا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدي الشعر فقال: قد أجبتك مرتين وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكى قال: وأحسنها لفظا ومعنى قوله
سألت الحروف الزائدات عن اسمها
فقلت ولم تبخل: أمان وتسهيل
وقيل: هم يتساءلون وما سألت يهون والتمسن هواي وسألتهم هواني
وغير ذلك

قوله (أي التي لا تكون الزيادة الخ) يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة انها لا تكون الا زائدة إذ ما منها حرف الا ويكون أصلا في كثير من المواضع بل المعنى انه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد الا من هذه الحروف الا ان يكون المزيد تضعيفا سواء كان التضعيف لللاحق أو لغيره كقردد (١) وعبر فان الدال والباء ليستا منها فالحرف المضعف به - مع زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء: من حروف الزيادة كعلم وجمع ومن غيرها كقطع وسرح وقد يكون ذلك التضعيف الزائد لللاحق كقردد (١) وجلب ولغيره كعلم والذي لللاحق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

(١) انظر (ح ١ ص ١٣)

اليوم تنسأه كجدول وزرقم (١) وعنسل (٢) فلا وجه لقول المصنف (لغير الالحاق والتضعيف) فإنه يوهم ان يكون الالحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف وكان يكفي أن يقول: لا تكون الزيادة بغير التضعيف الا منها فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للالحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله (ومعنى الالحاق الخ) قد تقدم لنا في أبنية الخماسي بيان حقيقة الالحاق والغرض منه

قوله (ونحو مقتل غير ملحق) قد ذكرنا هناك ان ما اطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للالحاق ولو كان نحو مقتل للالحاق لم يدغم نحو مرد ومشد كما لم يدغم نحو الندد ومهدد (٣)

قوله (لما ثبت من قياسها لغيره) أي: من قياس زيادة الميم في مثل هذه المواضع لغير الالحاق
قوله (كذلك لذلك) أي: ليست للالحاق لكون الزيادة لمعنى غير الالحاق

قوله (ولمجيء مصادرهما مخالفة) إما كون أفعال وفعال وفعال كد حراج فليس بدليل على الالحاق لان مخالفة الشيء للشيء في بعض التصرفات تكفي في الدلالة على عدم الحاقه به ولان فعلا لا في الرباعي ليس بمطرده كما مر في باب المصادر ولو كان افعال وفعال ملحقين بد حراج لم يدغم نحو أعد وحاد قوله (ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حشوا) انما قال: في الاسم احترازا

(١) انظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٣) انظر في كلمة (الندد) ح ١ ص ٥٣ و ٢٥٢ وفي كلمة (مهدد)

(ح ١ ص ١٤)

عن تفاعل فإنه عنده ملحق بثفعل كما ذكر قبل وهو ممنوع كما ذكرنا لكون
الزيادة مطردة في معنى أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد ولثبوت
الادغام في نحو تسارا وتمادا

قوله (لما يلزم من تحريكها) مضى شرحه في أول الكتاب (١)
قال: (ويعرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة فيه
والترجيح عند التعارض والاشتقاق المحقق مقدم فلذلك حكم بثلاثية (أدلة الزيادة)
عنسل وشامل وشمال ولئدل ورعشن وفرسن وبلغن وحطائط ودلامص
وقمارص وهرماس وزرقم وقنعاس وفرناس وترنموت)
أقول: العنسل: الناقة السريعة مشتق من العسلان وهو السرعة وقال
بعضهم: هو كزيدل من العنس وهو بعيد لمخالفة معنى عنسل معنى عنس
وهي الناقة الصلبة ولقلة زيادة اللام
الشامل والشمل والشمال بمعنى الشمال يقال: شملت الريح: أي هبت
شمالا.

النئدل - بكسر النون والبدال وسكون الهمز - والنيدلان بفتحهما مع
الياء والنيدلان بضم العين: الكابوس من الندل وهو الاختلاس كأنه
يندل الشخص: أي يختلسه ويأخذه بغتة والهمزة في نئدل زائدة لكونه
بمعنى النيدلان والياء فيه زائدة لكونها مع ثلاثة أصول
الرعشن كجعفر: بمعنى المرتعش
الفرسن: مقدم خف البعير لأنه يفرس: أي يدق
البلغن: البلاغة.

الحطائط: الصغير كأنه حط عن مرتبة العظيم

(١) انظر (ح ١ ص ٥٧)

الدلامص: الدرع البراقة اللينة بمعنى الدليص والدلاص وقد دلصت
الدرع: أي لانت
القمارص: بمعنى القارص
الهرماس والفرناس: الأسد الشديد من الهرس والفرس
الزرقم: الأزرق
القنعاس: البعير العظيم من القعس وهو الثبات يقال: عزة قعساء:
أي ثابتة لان العظيم يثبت ويقل براحه والقعوس: الشيخ الكبير الهرم
الترنموت: ترنم القوس عند النزاع قال
١١٨ - تجاوب القوس بترنموتها (١)
(الاشتقاق من أدلة الزيادة)
فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق: أي الظاهر القريب على
ما ذكرنا في كل واحد ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من
الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ولم يعرف زيادتها بغلبة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور وهو مع بيتين آخرين
شريانة ترزم من عننوتها * تجاوب القوس بترنموتها
* تستخرج الحبة من تابوتها *

والشريانة - بكسر الشين فتحها - : شجر تتخذ منه القسي وهو من جيد العيدان
يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج. وترزم: مضارع من قولك: أرزمت الناقة
ارزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاهما والعننوت: الحز في القوس وتجاوب
مصدر تشبيهي نصب على أنه مفعول مطلق ويروى (تجاوب) بصيغة المضارع
والترنموت: الترنم والمراد من الحبة سويداء القلب وجعل القلب تابوتها كما
قيل: القلب تابوت الحكمة. والاستشهاد بالبيت في قوله (ترنموتها) ومعناه الترنم
وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء في آخرها كما يستدل على زيادة التاء في ملكوت
وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبنة والرحمة والطغيان.

الزيادة لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة على ما يجيء ولا بعدم النظر لان تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظر وحكمنا بالاشتقاق

قال: (وكان الندد افنعلا ومعد فعلا لمجئ تمعدد ولم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه ومراحل فعالل لقولهم: ثوب ممرجل وضهيا فعلا لمجئ ضهياء وفينان فيعالا لمجئ فنن وجرائض فعائلا لمجئ جرواض ومعزى فعلى لقولهم معز وسنته فعلته لقولهم سنن وبلهنية فعلنية من قولهم عيش ابله والعرضنه فعلنة لانة من الاعتراض وأول افعل لمجئ الأولى والأول والصحيح انه من وول لا من وال ولا من أول وانقحل انفعلا لأنه من قحل: أي ييس وافعوان افعلانا لمجئ أفعى واضحيان افعلان من الضحى وخنفقيق فنعليللا من خفق وعفرنى فعلنى من العفر)

أقول: انما كان الندد افنعلا لان النددا ويلنددا بمعنى الألد وهن مشتقات من اللدد وهو شدة الخصومة ولولا ذلك لقلنا: ان فيه ثلاثة أحرف غالبية زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول والنون الثالثة الساكنة والتضعيف فلنا ان نحكم بزيادة اثنين منها: إما الهمزة والنون فهو من لدد واما النون واحد الدالين فهو من ألد واما الهمزة واحدى الدالين فهو من لندد لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح قوله (معد فعلا) هذا مذهب سيبويه واستدل بقول عمر رضي الله تعالى عنه: اخشوشنوا وتمعددوا: أي تشهوا بمعد وهو معد بن عدنان

أبو العرب: أي دعوا التنعم وزري العجم كما ورد في حديث آخر (عليكم
باللبسة المعدية) وقيل: معناه كونوا غلاظا في أنفسكم بحيث لا يطمع أحد
فيكم قال

١١٩ - * ربيته حتى إذا تمعددا (١) *

أي: غلظ

قال سيبويه: لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعل ولم يجئ في كلامهم
وخولف سيبويه فقيل: معد مفعل لأنه كثير وفعل في غاية القلة كالشربة في
اسم موضع والهبى الصغير والجربة العانة من الحمير واما قوله تمفعل لم يثبت
فممنوع لقولهم: تمسكن وتمندل وتمدرع وتمغفر وهي تمفعل بلا خلاف
فكما توهموا في مسكين ومنديل انهما فعيل وفي مدرعة انها فعلة وفي مغفور
انه فعلول للزوم الميم في أوائلها كذلك توهموا في معد انه فعل فقيل: تمندل
وتمسكن وتدرع وتمغفر [وتمعدد] على انها تفعلل كتدحرج وهذا كما توهموا
أصالة ميم مسيل فجمعوه على مسلان كما جمع قفيز على قفزان ولو سلم انهم
لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على انها تمفعل قلنا: فعل غريب غرابة تمفعل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور وهو للعجاج وبعده:

وأض نهدا كالحصان أجردا * كان جزائي بالعصا ان اجلدا

وتمعدد: أراد اشتدو قوى. وأض: صار. والنهد: العالي المرتفع. والاجرد:
القصير الشعر.

والاستشهاد بالبيت في قوله (تمعددا) إذ هو على وزن تفعلل لقلة تمفعل
فتكون الميم أصلا وإذا كان كذلك كان معد فعلا. قال ابن جنى: (تمعدد من لفظ

معد بن عدنان وانما كان منه لان معنى تمعدد تكلم بكلام معد: أي كبر
وخطب هكذا قال أبو علي ومنه قول عمر (احشوشنوا وتمعددوا) وقال احمد
ابن يحيى: تمعددوا: أي كونوا على خلق معد) اه

فبجعل معد فعلا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مفعلا ارتكاب
تمفعل الغريب فلا يترجح أحدهما على الآخر فالأولى تجويز الامرين
ولسيبويه ان يرحح كونه فعلا بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال
رديئة والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتعفر بخلاف شربة وجربة وهبي
فإنها ليست برديئة

قوله (ومراحل فعالل) كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة ان يحكم بزيادة
الميم لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول لكن سيبويه حكم بأصالتها
لقول العجاج

١٢٠ - * بشية كشية الممرجل (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد
ابن معاوية وأولها:

ما بال جارى دمعك المهمل * والشوق شاج للعيون الخذل
وقبل بيت الشاهد قوله:

تبدلت عين النعاج الخذل * وكل براق الشوى مسرول

وانظر أراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع لبيج). والاستشهاد بالبيت على أن
ميم الممرجل أصلية وهو مفعل فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول والميم
الثانية فاء الكلمة لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل مفعلا وهو مما لا وجود
له في كلامهم وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة وذهب غيره إلى أن الممرجل
مفعول وميماه زائدتان ولم يبال بعدم النظر محتجا بأنهما كذلك في نحو ممدرع
فقد قالوا: تمدرعت الحارية إذا لبست المدرع وهو ضرب من الثياب كالدرع
ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية فاشتقوا منه على
ذلك هذا ومذهب سيبويه أولى ان يؤخذ به لان مفعلا كثير ومفعلا
لا وجود له الا في الشذوذ. (ج ٢ - ٢٢)

والممرجل: الثوب الذي فيه نقوش على صور المراحل كالمرجل: أي الذي فيه كصور الرجال قال

١٢١ - * على اثرنا أذيال مرط مرجل (١) *

ولا يبعد ان يقال: إن المرجل مفعول (٢) ولزوم الميم اوهم أصالتها كما في مسكين فقيل: ممرجل كما قيل: ممسكن وأيضا انما قال ممرجل خوف اللبس إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرجل

قوله (ضهياً فعلاً) هذا مذهب سيبويه وقال الزجاج: هو فعيل لا فعلاً من قولهم: ضاهات بمعنى ضاهيت وقرئ (يضاهئون) (٣) و (يضاهون)

(١) هذا عجز بيت لا مرئ القيس من قصيدته المعلقة و صدره قوله:

* فقامت بها أمشي تجر وراءنا *

والرواية المشهورة في عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ففي رواية الزوزني والأعلم:

* على اثرنا ذيل مرط مرجل *

وذكر التبريزي الروائين جميعاً

وصدر البيت الذي انشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد. والمرط

- بكسر الميم وسكون الراء -: الأزار المعلم من الخز والمرجل - بالحاء

المهملة -: الذي فيه صور الرجال والاستشاد بالبيت في كلام المؤلف هنا على أن المرجل - بالحيم - الذي فيه صور كصور الرجال وذلك يدل على أنه مفعول كمعظم ومكرم فالميم زائدة وأصول الكلمة (ر ج ل)

(٢) المرجل - كمنبر -: المشط والقدر من الحجارة والنحاس وقيل:

من النحاس خاصة وقيل: كل ما طبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة في سورة التوبة وهي قوله تعالى: (وقالت اليهود

عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم

يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله انى يؤفكون)

قال: ولم يجئ في الكلام فعيل الا هذا وقولهم ضهيد (١) مصنوع والضحياً:
التي لا تحيض فإنها تضاهي الرجال وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت وفعلا وفعيل
كلاهما نادران لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين: أحدهما ان ضاهيت بالباء
أشهر من ضاهات والثاني ان ضهياً. وهو فعلاء بلا خلاف لكونه
غير منصرف فالهمزة فيه زائدة وكذا الأول الذي بمعناه
قوله (فينان) يقال: رجل فينان: أي حسن الشعر طويله وهو
منصرف وفيه غالبان في الزيادة غير الألف فإنه لا كلام مع امكان ثلاثة أصول
غيره في زيادته: أحدهما النون إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول واما لكون
الألف والنون في الاخر مع ثلاثة أصول والثاني الياء مع ثلاثة أصول والواجب
الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق لان الفن الغصن والشعر كالغصن فقد
رجحت بالاشتقاق زيادة الياء وقال الجوهرى: هو فعلان من الفين (٢) وهو
مدفوع بما ذكرناه
قوله (وجرائض) لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة لان
الهمزة غير أول فلا تكون زيادته غالبية وفعال موجود كعلا بط لكن
جرواضا بمعنى جرائض وهو العظيم الضخم من الإبل وليس في جرواض همز
فيكون أيضا همز جرائض زائدا وهما من تركيب جرض بريقه: أي غص [به] لان
الغصص مما ينتفخ له

(١) الضهيد: الصلب الشديد

(٢) قال الجوهرى: (ورجل فينان الشعر: أي حسن الشعر طويله وهو
فعالن) اه. وقال في اللسان: (وان أخذت قولهم: شعر فينان من الفن - وهو
الغصن - صرفته في حالي النكرة والمعرفة وان أخذته من الفينة - وهو الوقت
من الزمان - ألحقته بباب فعلان وفعالنة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة
ورجل فينان: حسن الشعر طويله وهو فعلان وانشد ابن برى للعجاج:
* إذ انا فينان اناغى الكعبا* اه

وكذلك معزى فيه غالبان لان الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ولو حكما بعدم النظر لم نحكم بزيادة واحد منهما لكونه بوزن درهم لكنه ثبت معز بمعناه فثبت زيادة الألف دون الميم وكذا سنبتة - وهي حين من الدهر - يقال: مضى سنب من الدهر وسنبة وسنبتة ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة لان السببت أيضا هو الحين من الدهر

قوله (بلهنية) لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ولكان ملحقا بخبعثن (١) بزيادة إليا فقط لكنه مشتق من قولهم: عيش ابله: أي غاقل عن الرزايا كالرجل الأبله فإنه غافل عن المصائب ولا يبالي بها فيصفو عيشه وبلهنية العيش: خفضه قوله (العرضنة) العرضنة والعرضنى: مشية في اعتراض: أي اخذ على عرض الطريق من النشاط ولولا الاشتقاق لكان كقمطر من غير زيادة قوله (وأول افعل) لان تصريفه على أولي وأول دليل على أنه افعل التفضيل وليس بفوعل كما قال الكوفيون والصحيح انه افعل من تركيب (وول) وان لم يستعمل في غير هذا اللفظ لامن (أول) ولا من (وأل) لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا في افعل التفضيل (٢)

(١) الخبعثن: الرجل الضخم الشديد والأسد والناعم البدن ومثله الخبعثنة (٢) الذي ذكره المؤلف في افعل التفضيل هو قوله في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٠٢): (إما أول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب وول - كددن - ولم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتصرفاته وقال بعضهم أصله (اوال) من وال: أي نجا لان النجاة في السبق وقيل: أصله (الول) من آل: أي رجع لان كل شئ يرجع إلى أوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون: هو فوعل من (وال) فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء وقال بعضهم: فوعل من تركيب (وول) فقلبت الواو الأولى همزة. وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم: أوله واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو (أولي) همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم في نحو أوصل على ما يجىء في التصريف وعند من قال هو من (وال) أصل أولي وؤلى قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في أو من ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة قالون (عاد لؤلى) لأنه حذف الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فأول كأسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه: الأول الأولان الأولون الأوائل الأولى الأوليان الأوليات الأول. وتقول في الاستعمال: زيد أول من غيره وهو أولهم وهو الأول ولما لم يكن لفظ أول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل

منه فعل كأحسن ولا مما استعمل منه اسم كأحنك - خفي فيه معنى الوصفية إذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم: أي ذو علم أكثر من علم غيره واحنك: أي ذو حنك أشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد: أي جرى فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن افعل ليس اسما صريحا كأفكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي رضي الله عنه: احمده أولا بادئا ويقال: ما تركت له أولا ولا آخر) اه

قوله (انقحل) هو الشيخ القحل: أي اليابس وهو انفعل ولولا
الاشتقاق لكان كجرد دخل لان النون فيه ليس من الغوالب والهمزة في أول
الرباعي أصل كالصطلب
قوله (وافعوان افعلان) (١) انما ذلك لمجئ فعوة السم وارض مفعاة ولولا

(١) الذي ذكره المؤلف من مجئ (فعوة) بتقديم العين على الواو غير صحيح
والذي جاء هو (فوعة) بتقديم الواو وأفعي مما حدث فيه قلب مكاني. وكذا
الأفعوان واصل أفعي افوع واصل أفعوان أفوعان قال أبو العلاء: زعم
سيبويه ان أكثر ما يستعمل أفعي اسما فيجب على هذا أن تنون أفعي والناس يقولونه
يغير تنوين وكلا الوجهين حسن ويدل على أنه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم
في الجمع: الأفاعي ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا: فعو في الجمع كما قالوا:
أقنى وقتو وإنما هو مقلوب كأنه افوع من فوعة السم وهو حدثه وسورته
فقلب كما قالوا: عاث وعتا وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعي قال:
رأته على فوت الشباب وإنه * تفعى لها إخوانها ونصيرها) اه
وقال في اللسان: (وفوعة السم: حدثه وحرارته. قال ابن سيده: وقد قيل:
الأفعوان منه فوزنه على هذا أفعان) اه والذي غر ابن الحاجب والرضي أن
سيبويه قال: إن وزن أفعي أفعل وان وزن افعوان افعلان (انظر الكتاب ح ٢
ص ٣١٧، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح

ذلك ليجاز ان يكون فعلو ان كعنفوان لان فيه ثلاثة غوالب غير الألف فإنه لا كلام في زيادة إذا أمكن ثلاثة أصول غيره: النون مع ثلاثة أصول وكذا الواو والهمزة فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو افعال ولم يأت في الأوزان وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو افعالان كأستقان (١) وأقحوان (٢) واسحوان (٣) وان حكمت بزيادة الواو والنون فهو فعلوان كعنفوان فقد تردد بين الافعلان والفعلوان فحكمتنا بأنه أفعالان لشهادة الفعوة

-
- (١) الاستقان بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعر عليها ولعلها محرفة عن الاثعبان وهو الوجه الفخم في حسن وبياض ووزنه افعالان
- (٢) الأقحوان: نبت طيب الريح حوالبه ورق أبيض ووسطه أصفر وجمعه أقاح وتصغيره اقيحيان
- (٣) الاسحوان: الجميل الطويل والكثير الاكل

والمفعلة ولا دليل في أفعى سواء صرفته أولا على أنه افعال إذ يجوز ان يكون المنون ملحقا بجعفر كعلقى وغير المنون بنحو سلمى فقلوه (لمجئ أفعى) فيه نظر

قوله (إضحيان) يقال: يوم إضحيان: أي مضئ وليلة اضحيانة من (ضحى) أي: ظهر وبرز ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظر انه افعالان كاسحمان لجبل واريبان لنوع من السمك معروف بالروبيان لان فعليان وافيالا لم يثبتا

قوله (خنفقيق) هو الداهية من الخفق وهو الاضطراب لان فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها وهي أيضا مضطربة متزلزلة ولولا الاشتقاق لجاز ان يكون التضعيف هو الزائد فقط لكونه غالبا في الزيادة وتكون النون أصلية لأنها ليست من الغوالب فيكون خنفقيق ملحقا بسلسيل بزيادة النون والتضعيف

قوله (عفرنى) هو الأسد القوى المعفر لفريسته والعفر [بالتحريك] التراب ولولا الاشتقاق لم نحكم الا بزيادة الألف لان النون ليست من الغوالب في موضعها وهو ملحق بسفر جل ويقال للناقة: عفرناة قال: (فان رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى واولق حيث قيل: بغير آرط وراط وأديم ماروط ومرطى ورجل مألوق ومولوق جاز الأمران وكحسان وحمار قبان حيث صرف ومنع)

أقول: يجوز ان يكون ارطى فعلى لاشتقاق آرط ومأروط منه والألف للالحاق لقولهم أرطاة وأن يكون افعال بدليل راط ومرطى والارطى: من شجر البر يدبغ بورقه والاونق: الجنون يجوز ان يكون فوعلا بدليل مألوق وأن يكون افعال بدليل مولوق وقوله (جاز الامر ان) أي: زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير والعكس

قوله (و كحسان و حمار قبان (١)) فان الأول يرجع إلى الحسن أو إلى
الحس وهما اشتقاقان واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه وكذا الثاني يرجع
إلى القب وهو الضمور أو إلى القبن وهو الذهاب في الأرض وهما أيضا
فيه واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما
دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين
قال: (والا الأكثر الترجيح كملاك قيل: مفعل من
الألوكة ابن كيسان: فعال من الملك أبو عبيدة: مفعل من
لاك: أي ارسل وموسى مفعل من اوسيت: أي حلقت والكوفيون
فعلى من ماس. وانسان فعلا من الانس وقيل: افعان من
نسي لمجئ انيسيان وتربوت فعلوت من التراب عند سيبويه
لأنه الذلول وقال في سبروت: فعلول وقيل: من السبر وقال
في تنبالة: فعلالة وقيل: من النبل للصغار لأنه القصير وسرية
قيل: من السر وقيل: من السراة ومثونة قيل: من مان يمون
وقيل: من الاون لأنها ثقل وقال الفراء: من الأين واما منجنيق
فان اعتد بجنقونا فمفعيل والا فان اعتد بمجانيق ففعليل والا فان
اعتد بسلسبيل على الأكثر ففعليل والا ففعلليل ومجانيق يحتمل
الثلاثة ومنجنون مثله لمجئ منجنين الا في منفعيل ولولا
منجنين لكان فعللولا كعضر فوط وخنديس كمنجنين)
أقول ل: قوله (والا) أي: ان لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح بل
فيها اشتقاق غير واضح كما في تنبالة وتربوت وسبروت أو فيها اشتقاقان

(١) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

أحدهما أوضح من الآخر كما في ملك وموسي وسرية فالأكثر ان في كلا الموضوعين الترجيح
ففي الأول: أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح يرجح بعضهم غلبة
الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق ان عارضه واحد منهما وبعضهم
يعكس ولا منع من تجويز الامرين وان لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولي
فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تنبالة قال سيوييه: هو فعلالة
فان فعلا لا كثير كسرداح (١) وتفعال قليل كتلقاء وتهواء كما ذكرنا
في المصادر ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال: هو تفعالة من النبيل وهو
الصغار لان القصير صغير وكذا في سبروت (٢) رجع سيوييه عدم النظير
على الاشتقاق فقال هو فعلول كعصفور وليس بفعالوت لندرته والأولى ههنا
كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور - وان
بدر - بشهادة الاشتقاق الظاهر لان السبروت الدليل الحاذق الذي سبر الطرق
وخبرها وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ولم يحضرنى مثال
تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

(١) وقع في جميع أصول الكتاب (كسرواح) بالواو قبل الألف وهو
خطأ والصواب ما أثبتناه. والسرداح ومثله السرتاح: الناقة الكريمة
(٢) قال في اللسان (س ب رت): (السيروت: الشيء القليل مال سبروت
قليل والسبروتة أيضا: المفلس. وقال أبو زيد: رجل سبروت وسبريت وامرأة
سبروتة وسبريتة إذا كانا فقيرين. والسبروت: الأرض الصفصف وفي الصحاح
الأرض القفر والسبروت الطويل) اه بتصرف. وقال أيضا. في مادة (س ب ر):
(والسبرور: الفقير كالسبروت حكاه أبو علي وانشد
تطعم المعتفين مما لديها* من جناها والعائل السبرورا
قال ابن سيده: فإذا صح هذا فتاء سبروت زائدة) اه ولم يعثر فيما بين يدينا
من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تربوت فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد وقال: هو من التراب لان التربوت الذلول وفي التراب معنى الذلة قال تعالى (أو مسكينا ذا متربة) وقال بعضهم: التاء بدل من الدال. وهو من الدربة وهو قريب لو ثبت الابدال ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فعلولا كقربوس (١) لان التاء من الغوالب
وفي الثاني: أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الاخر. الأكثر ترجيح الأوضح وجوز بعضهم الامرين وذلك نحو ملك واصله ملاك بدليل قوله:
١٢١ - فلست لانسي ولكن لملاك
تنزل من جو السماء يصبوب (٢)

(١) القربوس: مقدم السرج المنحني
(٢) نسب البغدادي هذا البيت لعقمة بن عبدة المعروف بعقمة الفحل ولعقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ومطلعها قوله:
طحا بك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلي وقد شط وليها * وعادت عواد بيننا وخطوب
ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد ممن جمع ديوان عقمة ولا ممن شرحه ولكن بعض الناشرين لديوان عقمة مع شرح الأعلام زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة أبياتا منها بيت الشاهد وقد رجعنا إلى المفضليات والى شرحها لابن الأنباري فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما وقال ابن برى - كما في اللسان - : البيت لرجل من عبد الفيس يمدح النعمان وقيل: هولاني وجزء يمدح عبد الله بن الزبير وقيل: هو لعقمة. والانسي: واحد الانس ويروى في مكانه (لجني) وهو واحد الجن وقوله (ولكن الملاك) روى في مكانه صاحب اللسان (ولكن ملاكا) وخبر لكن على هذا محذوف: أي ولكن ملاكا أنت وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا والأصل ولكنك تشبه ملاكا أو نحو ذلك وجو اسمها وخبرها جميعا والأصل ولكنك تشبه ملاكا أو نحو ذلك وجو السماء: هو الهواء الذي بينها وبين الأرض وبصوب: ينزل يريد ان أفعالك لا تشبه أفعال الانس فلست بولد انسان انما أنت ملاك أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد. والاستشهاد بالبيت في قوله (لملاك) حيث يدل على أن أصل الملك ملاك نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذف الهمزة وذلك كما يقولون في مسألة مسلة ولكنهم التزموا هذا التخفيف في ملك كما التزموه في ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة وسيأتي في باب تخفيف الهمزة

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع ملائكة الزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله كما الزموا يرى وارى فقال الكسائي: هو مفعول من الألوكة وهي الرسالة فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد وكذا ينبغي أن يقول في قولهم (الكنى إليه) أي كن رسولي إليه: ان أصله الكنى ثم التكنى ثم خفف بالنقل والحذف لزوماً وقال أبو عبيدة: ملاك مفعول من لاكه أي أرسله فكأنه مفعول بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول لان المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول قال ١٢٢ - * دار لسعدي اذنه من هواكا (١) *

أي: مهويك و (الكنى) عنده ليس بمقلوب وملاك عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ومذهب أبي عبيدة أولي لسلامته من ارتكاب القلب وقال ابن كيسان: هو فعال من الملك لأنه مالك للأمر التي جعلها الله إليه وهو اشتقاق بعيد وفعال قليل لا يرتكب مثله الا لظهور الاشتقاق كما في شمال قوله: (موسى) موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من (اوسيت) أي حلقت وهذا اشتقاق ظاهر وهو مؤنث سماعي كالقدر والنار والدار قال:

(١) هذا بيت من مشطو الرجز وقلبه:
* هل تعرف الدار على تبراكا *

وتبراك: موضع ببلاد بني فقعس والاستشهاد بالبيت هنا في قوله (هواكا) حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى: (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه)

١٢٣ - فان تكن الموسيقى جرت فوق بظرها

فما ختنت الا ومصان قاعد (١)

وهي منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كعقرب ثم تنصرف بعد التنكير وقال أبو سعيد الأموي: هو مذكر لكونه مفعلا قال أبو عبيدة: لم يسمع التذكير فيه الا من الأموي وجوز السيرافي اشتقاقه من (اسوت الجرح) أي أصلحته فأصله مؤسي بهمز الفاء وقال الفراء: هي فعلى فلا تنصرف في كل حال لكونه كالبشرى وهو عنده من الميس لان المزين يتبختر وهو اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واوا لانضمام ما قبلها على ما هو مذهب الأخفش (٢) في مثله كما يجئ في باب الاعلال

واما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو أيضا مفعل بدليل انصرافه بعد التنكير وفعلى لا ينصرف على كل حال وقال أيضا: ان مفعلا أكثر من فعلى فحمل الأعجمي على الأكثر أولي وهو ممنوع لان فعلى يجئ مؤنثا لكل افعال تفضيل ومفعل لا يجئ الا من باب افعال يفعل فهو عنده لا ينصرف [علما للعجمة والعلمية وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى وقال الكسائي:

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها:

لعمرك ما أدري واني لسائل * ابظراء أم مختونة أم خالد

وبعد بيت الشاهد وبعده قوله:

ترى سواة من حيث اطلع رأسه * تمر عليها مرهفات الحدائد

وفى بيت الشاهد الاقواء وهو اختلاف حركة الحرف الذي عليه روى القصيدة.

والبيت في هجاء خالد القسري. والمصان: الحجم لأنه يمص الدماء ويقال:

المراد بالمصان ابنها خالد من قولهم: يا ماص بظر أمه وعلى الأول يهجو بان

أمه متبذلة قليلة الحياء فكنى عن ذلك بأنه قد ختنتها رجل وعلى الثاني يهجو بأنها لم

تختن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده بل مذهب جميع النحاة

(٣) هذه الزيادة ساقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وقافا للخطيات

هو فعلى فينبغي ان يكون الفه للالحاق بجخدب والا وجب منع صرفه
بعد التنكير

قوله (انسان) الأولى ان يقال: فعلان وانيسيان شاذ كعشيشيان
على ما مر في التصغير فهو مشتق من الانس لأنه يأنس بخلاف الوحش
وقيل: هو من الايناس: أي الابصار كقوله تعالى: (أنس من جانب الطور
نارا) لأنه يؤنس: أي يبصر ولايجتن بخلاف الجن وقيل: انسيان
كاضحيان من النسيان إذ أصل الانسان آدم وقد قال تعالى فيه: (فنسى
ولم نجد له عزما) ويقويه تصغيره على انيسيان والاشتقاق من النسيان في غاية
البعد وارتكاب شذوذ التصغير كما في ليلية أهون من ادعاء مثل ذلك
الاشتقاق

قوله (وسرية) الظاهر أنها مشتقة من السر وضم السين من تغييرات
النسب الشاذة كدهري وسهلي وهو إما من السر بمعنى الخفية لأنها أمة
تخفى من الحرة وهذا قول أبي بكر بن السرى واما من السر بمعنى الجماع لأنها
لذلك لا للخدمة وهذا قول السيرافي يقال: تسررت جارية وتسريت
كتظنيت وقال الأخفش: هي من السرور لأنه يسر بها وقيل: هو من
السرى: أي المختار لأنها مختارة على سائر الجواري وقيل: من السراة
وهي أعلى الشئ لأنها تتركب سراتها فهي على هذين القولين فعيلة كمريق
وهو العصفر وهذا وزن نادر وأيضا قولهم: (تسررت) براءين - يمنعهما
وإن كان تسريت يوافقهما

قوله (ومثونة) يقال: هو [من] (مانه يمونه) إذا احتمل مئونه وقام
بكفايته وهذا الشقاق ظاهر واصله موونة بالواو قلبت الواو المضمومة همزة وقيل:
هو من الاون وهو أحد العدلين لان المئونة ثقل فهمزته أصلية واصله مأونة

كمكرمة وهو أبعد من الاشتقاق الأول لان الثقل لازم المئونة في الأغلب
وقال الفراء: هو من الأين وهو الاغياء وهو أبعد من الاشتقاق الثاني واصله
مأينة نقلت الضمة إلى ما قبلها وقلبت الياء واوا على ما هو أصل الأخفش
قوله (فان اعتد بجنقونا) حكى الفراء (جنقناهم) وزعم أن المنجنيق
مولدة: أي أعجمية وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من
كلامهم فقولهم (جنقونا) وقول الأعرابي (كانت بيننا حروب عون
تفقاً فيها العيون مرة نجنق وأخرى نرشق) (١) من معنى منجنيق لا من
لفظه كدمث ودمثر (٢) وثرة وثرثار وانما تجنبوا من كونه من تركيب
جنق لان زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم
وذلك كانقحل وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جنقونا مذهب المتقدمين
قوله (والا) أي: وان لم يعتد بجنقونا كما ذكرنا فان اعتد بمجانيق
فهو فنعليل لان سقوط النون في الجمع دليل زيادته فإذا ثبت زيادة النون فالميم
أصل لثلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل
قوله (والا) أي: وان لم يعتد بمجانيق فيه نظر وذلك لأنه جمع
منجنيق عند عامة العرب فكيف لا يعتد به؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

(١) هذا من كلام اعرابي وقد سئل: كيف كانت حروبكم؟ فقال له والعون:
جمع عون وهي الحرب التي تقدمتها حرب أخرى ونجنق: نرمي بالمجانيق ونرشق:
ترمي بالسهم والمجانيق: جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرهما - ومثله المنجنون
وهي القذافة التي ترمى بها الحجارة وهو أعجمي معرب. وهي مؤنثة قال زفر بن الحرث:
لقد تركتني منجنيق ابن بحدل * أحميد عن العصفور حين يطير
(٢) الدمث: السهل الخلق وبابه فرح ودمائة أيضا واصل ذلك من
الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التي لا يشق السير عليها والدمثر - كسبطر وعليط
وجعفر - بمعناه.

مفرده الأصول الا الخامس منها فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها وليس
مجانيق كجئقونا حتى لا يعتد به لان ذلك حكاية عن بعض الاعراب ومجانيق
متفق عليه وكونه فعليلا مذهب سيبويه وانما حكم بذلك لأنه ثبت له
بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ولم يحكم بزيادة النون
الثانية أيضا لوجهين: أحدهما ندور فعنيل بخلاف فعنيل كعنتريس وهي
الناقة الشديدة من العترسة وهي الشدة والثاني ان الأصل أصالة الحروف
الا ان يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله (فان اعتد بسلسيل على الأكثر) يعنى ان ثبت في كلامهم فعنيل
بزيادة الياء فقط وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسيلا فعنيل وقال الفراء:
بل هو فعنيل وكذا قال في درد بيس وذلك لتجويزه تكرير حرف اصلى
مع توسط حرف [اصلى] بينهما كما مر وفي قول المصنف هذا أيضا نظر
وذلك لان فعليلا ثابت وان لم يثبت ان سلسيلا فعنيل وذلك بنحو برقعيد
لقصبة في ديار بيعة وعلطيمس (١) للشابة. ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق
لكان فعليلا سواء ثبت بنحو برقعيد فعنيل أولا وذلك لان جئقونا كما
قلنا غير معتد به والأصل ان لا نحكم بزيادة حرف الا إذا اضطررنا إليه: إما
بالاشتقاق أو بعدم النظير أو بغلبة الزيادة

فان قيل: إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ومن الحكم
بأصالته وزن [آخر] غريب فالحكم بزيادته أولي لان ذوات الزوائد أكثر
من أبنية الأصول

قلت: ذاك ان لم يكن في اللفظ زائد متفق عليه والياء في نحو منجنيق

(١) في القاموس: العلطيمس - - كزنجبيل - : من النوق الشديدة الغالية والهامة
الضخمة الصلعاء والجارية التارة الحسنة القوام والكثير الاكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته فمثل هذا البناء على أي تقدير كان من ذوات الزائد فلو لم يثبت مجانيق لكننا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج قوله (والا ففعلليل) يعنى ان لم يثبت ان سلسبيلا فعلليل بل كان فعفليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلليل وفي هذا كما تقدم نظر لأنه وان لم يثبت كون سلسبيلا فعفليلا بنحو برقعيد وعلطيمس فهو وزن ثابت على كل حال قوله (ففعلليل) لان الوجوه العقلية المحتملة سبعة وذلك لان الميم إما أصلية أو زائدة فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل وان كانا زائدين فهو فنعنيل من محقق وإن كان الأول أصلا دون الثاني فهو فعلليل من منجق وإن كان العكس فهو فنعليل من منجق وإن كان الميم زائدا فإن كان النونان اصليين فهو مفعيل من نجنق وإن كان الأول أصلا دون الثاني فهو مفعيل من نجنق وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق ومع زيادة الميم لا يجوز ان يكون النونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصليين وهما الجيم والقاف والياء زائدة على كل تقدير إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلليل ان لم يثبت سلسبيلا على الأكثر على ما ادعى المصنف وقد ذكرنا ما عليه ومنفعيل إذ لا يزداد الميم في الأول مع أربعة أصول بعدها كما يجئ الا في الجاري على الفعل مع غرابة الوزنين أعني منفعيلا ومفعليلا فيبقى بعد الثلاثة: فنعنيل وفعلليل ومفعيل وفنعليل والكل نادر الا فعفليلا كعنتريس

قوله (ومجانيق يحتمل الثلاثة) لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير وإن كانت أصلية فهو إما فعاليل أو فعانيل (١) والثاني لم يثبت فهو إما مفاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه في منجنيق على وجهين: الأول ان يعتد بقولهم: جنقونا والثاني ان لا يعتد به وانه حكم على منجنيق على الوجه الأول بأنه على زنة (منفعيل) فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل (ففعليلا) فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول والنون الأولى والياء زائدتان ويحتمل (فعفليلا) فالزائد الياء ويحتمل (ففعليلا) فالنون الثانية والياء زائدتان وعلى هذا يكون قوله (ومجانيق يحتمل الثلاثة) إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بجنقونا وعلى هذا يكون (مجانيق) إما على زنة (فعاليل) إن كان مفردة (ففعليلا) أو (فالليل) إن كان مفردة (فعفليلا) أو يكون على زنة (فانليل) إن كان مفردة (فعفليلا) ومن هذا كله يتبين لك ان قول الرضي (أو فعانيل) خطأ والصواب أن يقول (إما فعاليل أو فلا ليل أو فلا نيل) وقوله (لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير) لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تنمة الفروض في هذه الكلمة

(३०२)

على ما اختاره بعضهم في منجنيق انه من جنق واما فعليل على ما اختار سيويه في منجنيق وأظن أن هذا اللفظ - أعني (ومجانيق يحتمل الثلاثة) - ليس من المتن إذ لا فائدة فيه لان الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ولا يكون له حكم برأسه ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ولو كان من المتن لشرحه قوله (ومنجنون مثله) [أي مثل] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة وذلك لكون منجنين وهو لغة في منجنون يحتمل الأوجه المذكورة لكونه كمنجنيق الا ان إحدى اللامين فيه لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معا أو بأصالة إحداهما لان التضعيف لا يكون أصلا مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة كما مر في أول الكتاب ويسقط من الأوجه السبعة فنعيل وفعليل ومفعيل ويجيء فعليل وفعليل ومفعيل ويستبعد مفعيل كما ذكرنا في منجنيق ولم يجيء جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ومفعيل غريب وفعليل ثابت

كبر قعيد فمنجنين إما فعلليل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كعرطليل والعرطل والعرطليل: الطويل واما فنعليل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام فهو كخنشليل (١) وقد ذكر سيبويه في منجنون أيضا مثل هذين الوجهين فقال مرة: هو ملحق بعضر فوط (٢) بتكرير النون فيكون رباعيا ملحقا بالخماسى وقال مرة: إنه ملحق بعضر فوط بزيادة النون الأولى واحدى النونين الأخيرين فهو اذن ثلاثي ملحق بخماسى والأولى الحكم عليه بفعللول وعلى منجنيق بفعلليل لعدم الدليل على زيادة النون الأولى والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع واما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها وجمع منجنون ومنجنين على مناجين كذا يجمعهما عامة العرب سواء كان فعلولوا او فعلولولا لان حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفا أو قرينة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجئ إذ لو كان الأول لحاز مناجين ومناجين بالتعويض من المحذوف وترك التعويض (٣) كما في سفارج وسفاريج

(١) الخنشليل: المسن ويقال: عجوز خنشليل إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) العضر فوط: دويبة (انظر ج ١ ص ٩، ٥١)

(٣) اعلم أن منجنونا إما ان يكون (فنعلولوا) واما ان يكون (فعللولوا) ومعنى هذا ان الميم في أولها أصل والواو بين النونين الأخيرتين زائدة والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني واحدى النونين الأخيرين زائدة على الخلاف الا انى ذكره في كلام المؤلف ثم اعلم أن مناجين الذي سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الأخيرين كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما وبيان ذلك انك ان فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب ان تقول: مناجين بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الاخر الأصلي وان فرضت زيادة الثانية جاز لك ان تقول في الجمع: مناجين. فتحذف النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الاخر فالفرق بين الحالين ان الياء على الأول واجبة وهي منقلبة عن الواو وعلى الثاني جائزة وهي زائدة للعوض ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ووجه فساده ان هذا الالتزام لا يقطع بأحد الوجهين وانما يكون مرجحا ثم هو يرجح الذي نفاه المؤلف وهو ان الأولى هي الزائدة وهذا بعينه يجرى في منجنين

قوله (ولولا منجنين لكان فعللولا) يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ولولا منجنين لكان منجنون كعضر فوط وهذا قول فيه ما فيه وذلك انا بينا ان منجنينا لا يحتمل الا فعلليا على الصحيح وفنعلولا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه وقد ضعفناه وكذا منجنون فعللولا على الصحيح وفنعلول على ما اجازه سيبويه وعلى كلا التقديرين هو ملحوق بعضر فوط فما معنى قوله (ولولا منجنين لكان فعللولا) وهو مع وجوده فعللولا أيضا؟ قوله (وخندريس (١) كمنجنين) لا شك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين وليس ذلك في خندريس ونون خندريس أصل على الصحيح لعدم قيام الدليل على زيادتها ومن قال في منجنين انه فنعلول كعنتريس لم يمتنع ان يقوله في خندريس أيضا هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق وتقسيمه ان يقال: إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا والواحد إما ظاهر أولا والذي فوق الواحد إما ان يكون الجميع ظاهرا أو الجميع غير ظاهر أو بعضه ظاهرا دون الآخر فالواحد الظاهر يحكم به كما في رعشن (٢) وبلغن

(١) الخندريس: القديم من الحنطة ومن الخمر قال ابن دريد: (أحسبه معربا)
(٢) انظر (ح ١ ص ٥٩) وانظر أيضا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر أن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة
عن الأصول اختلف فيه: هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر]؟ وان لم يعارضه فهل
يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف؟ فيه تردد
وما فوق الواحد ان كانا ظاهرين احتملهما كأولق وإن كان أحدهما ظاهرا
دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسرية وان كانا خفيين وفيه
مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر؟ فيه التردد المذكور فان حكم
بهما: فان استويا احتملهما وإن كان أحدهما أظهر حكم به وان لم يكن فيه
مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور
وانما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة
الحروف لان المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى
كضارب بالضرب أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب وهذا الاتصال
أمر معنوي محقق لا محيد عنه بخلاف الخروج عن الأوزان فإنه ربما تخرج
الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ولا تخرج في نفس الامر إذ
ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون
الكلمة شاذة الوزن وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى استحيل بل غاية
أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة
ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهرا أو خفيا نظرنا: فإن كان حرف الكلمة الذي
هو من حروف (سألتمونيها) من الغوالب في الزيادة كما سيحى أو كان الحكم
بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول أعني المجردة
عن الزائد أي الامرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ولا نقول: إن
الأصل أصالة الحرف لان الامرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجحنا الغلبة كما لو كان الحكم بزيادة
الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصلته لا يؤدي إلى ذلك حكمنا بزيادة
الغالب كما نقول في سلحفية (١) فعلية وهو وزن غريب وفعللة كقذ علمة غير (٢)
غريب وذلك لأننا نقول اذن: هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك
الذي هو غير غريب

فنقول: إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرباعي
أو الخماسي المجردين عن الزائد والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي
الزيادة كتفتل (٣) فان فعلا بضم اللام وتفعلا نادرا وكذا قنفخر (٤) فان
فعلا وففعلا غريبان حكمنا بزيادة الغالب لان الأوزان المزيد فيها أكثر
من المجرد الا المزيد فيه من الخماسي فإنه لا يزيد زيادة بينة على المجرد من
أبنية الخماسي كما تبين قبل لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة
إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسي
وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناء غريبا فالحكم بزيادة الغالب
واجب لبقاء مرجح الغلبة سليما من المعارض

(١) انظر (ح ١ ص ٢٦١ هـ ٣)

(٢) انظر (ح ١ ص ٥١)

(٣) التفتل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء أو بضميتين بينهما
سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما -
الثعلب وقيل: ولده

(٤) القنفخر - بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء وبكسر
أوله أيضا - : الفائق في نوعه والتار الناعم واصل البردى ولم يحك في القاموس
الا مكسور الأول - كجرد حلو مثله القفاخر - كعلا بط والقفاخرى
بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضا لتطابق المرجحين على شئ واحد وإن كان الامر بالعكس: أي الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته حكم بزيادة الغالب اللالحاق كما ذكرنا في سلحفية لأنه كأنه فعلة لكونه ملحقا به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزنا نادرا في ذي الزيادة لا في المجرد عنها حكما بزيادة الغالب أيضا لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكمان لا يزيد شئ منهما بناء غريبا في المزيد فيه أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر حكما بزيادة الغالب لما ذكرنا الان سواء وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى في حال التحرير فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم انظير يرجح الغلبة كما يجىء في سلحفية ففي تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر هذا وإن كان الحرف من حروف (سالتمونيها) ليس من الغوالب ولا يؤدي أصلته إلى عدم النظير فلا بد من الحكم بأصلته بلا خلاف كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سفر جل وميم علطميس وسينه وهذا الذي ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب فان تعدد فيجىء حكمه قال: (فان فقد فيخروجها عن الأصول كتاء تتفل وترتب ونون (الخروج عن الأوزان المشهورة من أدلة الزيادة)

كنتال وكنهبل بخلاف كنهور ونون خنفساء وقنفخر أو بخروج زنة أخرى لها: كتاء تتفل وترتب مع تتفل وترتب ونون قنفخر وخنفساء مع قنفخر وخنفساء وهمزة النجج مع النجوج)

أقول: التتفل ولد انثعلب يقال: أمر ترتب: أي راتب ثابت من رتب

رتوبا: أي ثبت وما كان له ان يعده في المفقود اشتقاقه إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا الكنتال بالهمز: القصير الكنهيل: من أشجار البادية الكنهور: العظيم من السحاب القنفخر: الفائق في نوعه الالنجج والالنجوج (١) واليلنجوج: العود قوله (فان فقد) أي: الاشتقاق الظاهر والخفى قوله (فبخروجها عن الأصول) أي: يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف لا بتقدير زيادته عن الأصول: أي الأوزان المشهورة المعروفة هذا وليس مراده بالأصول اوزان الرباعي والخماسي المجردة عن الزوائد بدليل عده النجوجا وخنفساء - بفتح الفاء - في الأوزان الأصول وهذه الكلمات التي ذكرها لم يعارض عدم النظير فيها بالغلبة لان الحروف المذكورة ليس شئ منها من الغوالب الا همزة النجوج ولا تعارض في النجوج بين الغلبة وعدم النظير لأن عدم النظير لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن في المزيد فيه إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظير أيضا في المزيد فيه: حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته فالترجيح في هذه الكلمات بعدم النظير على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال في اللسان: (والالنجج واليلنجج: عود الطيب وقيل: هو شجر غيره يتبخر به قال ابن جنى: ان قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف الحقوا بالهمزة في (النجج) وبالياء في (يلنجج) والدليل على صحة الالحاق ظهور التضعيف قيل: قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة الا ان يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الالحاق جاز الالحاق بالهمزة والياء في (النجج) و (يلنجج) لما نضم إلى الهمزة والياء النون ووالالنجوج واليلنجوج كالالنجج واليلنجج: عود بتبخر به به وهو يفنعل وافنعل وقال اللحياء: عو يلنجوج والنجوج والنجج فوصف بجميع ذلك وهو عود طيب الريح اه

وكان ينبغي ان لا يذكر المصنف ههنا الا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الاخر لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معا وهو قوله (فان خرجتا معا) وتتفل وترتب يخرج عن الأصول بكلا التقديرين إذ ليس في الأوزان الاسمية تفعل وفعلل وكذا نادران وكذا خنفساء لان فعلاء وفعلاء غريبان وكذا النجوج لان فعنلولا وافنعولا شاذان

قوله (بخلاف كنهور) يعنى لو جعلنا نون كنتال أصلا لكان فعلا وهو نادر بخلاف نون كنهور فانا إذا جعلناه أصلا كان فعلولا ملحقا - بزيادة الواو - بسفر جل فلا يكون نادرا فلذا جعلنا نونه أصلا دون نون كنتال قوله (أو بخروج زنة أخرى لها) أي: إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سالتمونيها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمننا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معا فان تتفلا بضم التاء الأولى كان يجوز ان يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء لكن لما خرجت تتفل بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمننا بزيادة التاء في تتفل - بضم التاء أيضا تبعا للحكم بزيادتها في تتفل - بفتحها وكذا تاء ترتب وكذا نون قنفخر - بكسر القاف وإن كان يجوز ان يكون فعلا كجرد حل وكذا نون خنفساء - بضم الفاء وان لم يمتنع لولا اللغة الأخرى ان يكون كقرفصاء وكذا همزة النجج وان جاز ان يكون فعلا حكمننا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الاخر والحق الحكم بأصالة نون خنفساء في اللغتين لان وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا وقد تقدم ان عدم النظير المزيد فيه بالتقديرين معا ليس لمرجح فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النجوج بعدم النظير لأنه مزيد فيه بالاتفاق إذ الواو فيه زائد من غير تردد بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النجج بشبهة الاشتقاق والغلبة إذ فيهما ثلاثة غوالب: الهمزة والنون والتضعيف ولا يجوز الحكم بزيادتها معا لثلا يبقى الكلمة على حرفين فحكمنا بزيادة اثنين منها ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ولا بزيادة الهمزة والتضعيف لان الج ولنح مهملان فحكمنا بزيادة الهمزة والنون فهو من لج كأنه يلج في نشر الرائحة والنجج: ملحق بسفر جل بزيادة الهمزة والنون

قال: (فان خرجتا معا فزائد أيضا كنون نرجس وحنطأو ونون جندب إذا لم يثبت جندب الا ان تشد الزيادة كميم مرزنجوش دون نونها إذ لم تزد الميم أولا خامسة ونون برناساء واما كناييل فمثل خزعبيل)

أقول: الحنطأو: العظيم البطن والبرناساء والبرناساء: الانسان يقال: ما أدري أي البرناساء هو والجندب: ضرب من الجراد وهو من الجذب واشتقاقه ظاهر فلم يكن لايراده فيما لا اشتقاق فيه وجه والجندب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين وكناييل: ارض معروفة وهو غير منصرف قوله: (فان خرجتا معا) أي: خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا: لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد فنقول في نرجس نفعل وان لم يأت في الأسماء نفعل كما لم يأت فععل - بكسر اللام - واما حنطأ فقال السيرافي: الأولى ان يحكم

بأصالة جميع جروفه فيكون كجرد حل ومثله كنتأو (١) وسندأو (٢) وقد أو (٣) وقال الفراء في مثلها: الزائد إما النون وحدها فهو فنعل واما النون مع الواو فهو فنعلو واما النون مع الهمزة فهو فنعال وجعل النون زائدة على كل حال وقال سيبويه: الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها وكل واحدة من النون والهمزة رسيلتها (٤) في الأمثلة المذكورة فيجعل حكم إحداهما في الزيادة حكم الواو وان لم يكونا من الغوالب والحكم بزيادة النون أولي من الحكم بزيادة الهمزة لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة قال: وانما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لان الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها فوزنه عند سيبويه فنعلو واليه ذهب المصنف إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو لم يكن يزيد في الأبنية المجردة وزن بتقدير أصالة النون إذ يصير فعلا كجرد حل فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح في هذا الوزن لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا في النجوج وخنفساء

قوله (ونون جندب إذا لم يثبت جندب) يعني إذا ثبت جندب - بفتح الدال - فلا يخرج جندب بأصالة النون عن الأصول والأولى ان جندبا فنعل ثبت جندب أولا للاشتقاق لان الجراد يكون سبب الجذب ولهذا سمي جرادا لجرده وجه الأرض من النبات

(١) قال في القاموس: (والكنتأو - كسند أو: الحمل الشديد والعظيم اللحية الكتأ أو الحسنها) اه

(٢) السنداو: الخفيف وقيل: هو الجري المقدم وقيل: هو القصير وقيل:

هو الرقيق الجسم مع عرض رأس والسنداو من الإبل: الفسيح في مشيه

(٣) القنداو: السئ الخلق والقصير من الرجال والصغير العنق الشديد

الرأس والجري المقدم (٤) يريد ان كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله (الا ان تشد الزيادة) يعنى لو أدي الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصلته عن الأوزان أيضا فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش (١) لان الميم تشد زيادتها في أول اسم غير جاز إذا كان بعده أربعة أحرف أصول إما في الجاري كمدحرج فثابت قوله (دون نونها) أي: النون لا تشد زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون لان الاسم لا يكون فوق الخماسي فهي فعلنلول قوله (ونون برنساء) أي: ان وزنه فعنلاء وإن كان غريبا غرابة فعنلاء إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين كما مر في خنفساء ونحوه.

وما يوجد في النسخ (واما كناييل (٢) فمثل خزعبيل (٣)) الظن انه وهم: إما من المصنف أو من الناسخ لان كناييل بالألف لا بالهمزة والألف في الوسط عنده لا يكون لللاحق كما تقدم قال: (فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع (الغلبة من أدلة الزيادة) ثلاثة أصول لللاحق وغيره كقردد ومر مريس وعصبصب وهمرش وعند

(١) قال في اللسان: المرزنجوش: نبت وزنه فعللول بوزن عضو فوط والمرزنجوش لغة فيه) اه

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان: (كناييل بالضم وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مثناة من تحت ولام - : موضع عن الخارزنجي وغيره وقال الطرماح بن حكيم وقيل: ابن مقبل. دعتنا بكهف من كناييل دعوة * على عجل دهماء والركب رائح وهو من أبنية الكتاب) اه

(٣) الخزعبيل والخزعبيل - باسقاط الياء - : الباطل والفكاهة والمزاح ومن أسماء العجب وقال ابن دريد: الخزعبيل الأحاديث المستظرفة

الأخفش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فعلل قال: ولذلك
لم يظهروا)
أقول: اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها فحمل ما جهل
اشتقاقه على ما علم فيه ذلك الحاقا للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب وقد ذكرنا
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة
فلا نعيده

القردد: الأرض المستوية المرمريس: الداهية وهو من الممارسة لأنها
تمارس الرجال ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفيا والمرمريس أيضا:
الأملس والعصبص: الشديد وفيه اشتقاق ظاهر لأنه بمعنى عصب
والهمرش: العجوز المسنة وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف
الميم وقال الأخفش: بل هو فعللل والأصل هنمرش وليس فيه حرف زائد
قال: النون الساكنة إنما وجب ادغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من
مالك واما في كلمة واحدة نحو أنملة فلا تدغم وكذا لو بنيت من عمل مثل
قرطعب بزيادة النون قبل الميم قلت: عنمل بالاظهار لئلا يلتبس بفعل
لكنه ادغم في هنمرش لأنه لا يلتبس بفعلل لان فعلا لم يثبت في كلامهم
قال: والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق انا لم يجد من بنات الأربعة
شيئا ملحقا بجحمرش قال السيرافي: بل جاء في كلامهم جرو نخورش (١):
أي يخرش لكونه قد كبر

(١) تقول: جرونخورش - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ويقال: هو
الخبث المقاتل ذكره في القاموس مادة (ن خ ر ش) فيدل على أن النون أصلية
وذكره مرة أخرى في مادة (خ ر ش) فقال: (كلب نخورش كنفوعل - وهو
من أبنية اغفلها سيبويه - كثير الخرش) اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب
إليه ابن سيده وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار وقالوا: ليس في الكلام
نفوعل غيره والاشتقاق يؤيد ما ذهبنا إليه فان الخرش هو الخدش

واما همقع (١) فلم يختلف فيه انه مضعف العين لا هنمقع لعدم فعلل
فاذا صغرت همرشا عند الأخفش قلت: هنيمر وعند سيبويه: هميرش.
قوله (لعدم فعلل) الأخفش لا يخص فعلا بل يقول: لم يلحق من
الرباعي بجحمرش شئ لا على فعلل ولا على غيره.
قوله (ولذلك لم يظهر) أي: لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد.
قال: (والزائد في نحو كرم الثاني وقال الخليل: الأول وجوز
(تعيين الزائد من حرفي التضعيف)
سيبويه الامرين).

أقول: قال سيبويه: سالت الخليل عن الزائد في نحو سلم فقال: الأول
لان الواو والياء والألف يقعن زوائد ثانية كفوعل وفاعل وفيعل وكذا قال
في نحو جلبب وخبب لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجدول وعشير
وشمال وكذا في نحو عدبس (٢) لكونه كفدوكس (٣) وعميثل (٤) وكذا
قفعدد (٥) لكونه ككنهور وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

-
- (١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين
مهملة - الأحمق وأنثاه همقعة وهو أيضا ثمر التنضب ولا نظير له في الوزن
الا زملق ويقال: همقع - كعلبط والزملق: من يقضى شهوته قبل ان يقضى إلى
المرأة ويقال فيه: زملق. وزمالمق - كعلبط وعلابط
(٢) العدبس - كعملس - الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها
والشرس الخلق والضخم الغليظ وكنوا أبا العدبس
(٣) الفدوكس كسفرجل - الأسد والرجل الشديد وجد الأخطل التغليبي
(٤) عميثل - كسفرجل - البطئ والضخم الشديد والجلد النشيط
(٥) الفقعدد - كسفرجل - القصير مثل به سيبويه وفسره السيرافي
(٦) انظر (ح ١ ص ٥٦)

المضعف فجعل السلم كجدول (١) وعثير ونحو مهدد (٢) كتتري (٣) وخذبا (٤) كخلفنة (٥) وقفعددا كحبركى (٦) وقرشبا (٧) كقنداو (٨) و صوب سيبويه كلا الوجهين وقال المصنف: لما ثبت في نحو قردد (٩) ان الزائد هو الثاني لأنه جعل في مقابلة لام جعفر واما الأول فقد كان في مقابلة العين فلم يحتج إلى الزيادة لها وحكم سائر المضعفات حكم سائر المكرر للالحاق - حكمنا في الكل ان الزائد هو الثاني وفيه نظر لان سائر المكررات لا يشارك المكرر للالحاق في كون المزيد مقابلة الأصلي حتى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للالحاق والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره واما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت. قال: (ولا تضاعف الفاء وحدها ونحو زلزل وصيصية وقوقيت بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول) وضو ضيت رباعي وليس بتكرير لفاء ولا عين للفصل ولابذى زيادة لأحد حرفي لين لدفع التحكم وكذلك سلسبيل خماسي على الأكثر. وقال الكوفيون: زلزل من زل وصرصر من صر ودمدم من دم لاتفاق (المعنى).

-
- (١) العثير - كدرهم - الغبار
(٢) انظر (ح ١ ص ١٤)
(٣) انظر (ح ١ ص ١٩٥ هـ ١)
(٤) انظر (ح ١ ص ٥٩)
(٥) يقال: في خلقه خلفته: وخلفنات: أي خلاف
(٦) الحبركى: القراد الطويل الظهر القصير الرجلين
(٧) انظر (ح ١ ص ٦١)
(٨) القنداو - كجرد حل - : السئ الخاق وقيل: الجرى المقدم (انظر ص ٣٦٢ من هذا الجزء)
(٩) انظر (ح ١ ص ١٣)

أقول: قوله (ولا تضاعف الفاء وحدها) أي: لا يقال مثلاً في ضرب: ضضرب وذلك لعلمهم انه لا يدغم لامتناع الابتداء بالساكن فيبقى الابتداء بالمستثقل ولهذا قل الفاء والعين مثلين نحو بير وددن (١) ويقل الكراهة شيئاً إذا حصل هناك موجب الادغام كما في أول أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كوكب وقيقبان (٢) [و] ليس أحد المثليين فيه زائداً بل هما أصلاً وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلي كما يجيء بل يضاعف الفاء والعين معا كما في مرمر يس (٣) كما مر في أول الكتاب.

وقال الكوفيون في نحو زلزل (٤) وصرصر (٥) مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه: إنه مكرر الفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلي وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم فيكون مصادرة لأن معنى قول الخصم ان زلزل من زل انه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلي ولم يقل أحد: إن العين مكرر مزيد في نحو زلزل وصيصية (٦) لكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها وما لعله [يقال] في تكرير العين وحدها وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها سواء كان العين مكرراً كما في زلزل وصيصية أو لم يكن كما في

(١) البير: ضرب من السباع شبيه بالنمر وانظر (ح ١ ص ٣٤)

(٢) القيقبان: خشب تتخذ منه السروج ويطلق على السرج نفسه

(٣) انظر (ح ١ ص ٦٣)

(٤) انظر (ح ١ ص ١٥)

(٥) انظر (ح ١ ص ٦٢)

(٦) الصيصية - بكسر الصادين وسكون الياء والياء الثانية مخففة - شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة وصيصية البقرة: قرنها وكل شئ امتنع به وتحصن فهو صيصية وهي أيضا الوتد الذي يقلع به التمر

سلسبيل (١) إذا فصل بين المثليين حرف اصلى ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف اصلى بين المثليين.
هذا وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يقل: ان إحدى الياءين من الغلبة وتكون زائدة لان معها ثلاثة أصول وذلك لان هذا القول يؤدي إلى التحكم إذ ليس إحدى الياءين أولي من الأخرى وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب بين (٢) وبير ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قلق وكلاهما قليل ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا لثلا تبقى الكلمة على حرفين وكذا لا نحكم في نحو قوقيت بزيادة إحدى حرفي العلة لدفع التحكم وكذا في عاعيت (٣)

(١) انظر (ح ١ ص ٩، ٥٠)

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له: حورتان. قاله الزمخشري وقال غيره بين: اسم واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان أسفل الفرش ذكره ابن جنى وقال نصر: بين: ناحية من اعراض المدينة على بريد منها وهي منازل أسلم بن خزاعة وقال ابن هرمة: أدار سليمان بين بين فمشرع* ابيني فما استخبرت الا لتخبري ويقال: بين بئر بوادي عبائر قال علقمة بن عبدة: وما أنت أم ما ذكره ربعية* تحل بين أو بأكناف شرب (٣) قال في القاموس: (وفي كتب التصريف: عاعيت عيعاء ولم يفسروه وقال الأخفش: لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت) اه وتقول: عاعى إذا دعا ضانه بقوله (عأ). و (عأ) اسم صوت وقال الراجز: يا عنر هذا شجر وماء* عاعيت لو ينفعي العيعاء قال في اللسان: (وقال الليث: عأ مقصورة زجر للضئين وربما قالوا: عو وعاء وعأى كل ذلك يقال والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعاة ويقال أيضا: عوعى يعوعى عوعاة وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء وانشد: وان ثيابي من ثياب محرق* ولم استعرها من معاع وناعق) اه

وحاحيت (١) والأولى ان يقال في ياء قوقيت: انها كانت واوا قلبت ياء كما في اغزيت وغازيت على ما يجيء في باب الاعلال فيكون في قوقيت في الأصل واوان كما أن في صيصية ياءين.

وقال الخليل: أصل دهديت دهدهت (٢) لاستعمالهم دهدهت بمعناه ولا منع ان يقال: ياء نحو قوقيت أصلية وانها ليست ببدل من الواو واما نحو حاحي يحاحي فهو عند سيبويه فعلل يفعلل بدليل ان مصدره حاحاة وحيحاء كزلزلة وزلزال وقال بعضهم: هو فاعل يفاعل بدليل قولهم: محاحاة معاعة وقال سيبويه: بل هو مفعلة للمرة كزلزل يزلزل مزلزلة والأصل محاحية قلبت الياء ألفا والألف الأولى عند البصريين في حاحي وعاعى ياء قلبت ألفا وإن كانت ساكنة لانفتاح ما قبلها كما قالوا في ييأس ويوجل: ياءس وياجل قالوا: وانما اطرذ قلب الياء الأولى ألفا مع شذوذ ذلك في ياءس وطائي لأنه استكره

(١) حاحي: دعا معزاه بقوله: حا ويقال: حاحيت حياح ومحاحاة إذا

صحت قال أبو زيد: حاح بضأنك وبغنمك: أي أدعها وقال:

الجأني القر إلى سهوات* فيها وقد حاحيت بالذوات

قال الجوهري: (حاء: زجر للإبل بنى على الكسر لالتقاء الساكنين وقد

يقصر فان أردت التنكير نونت قال سيبويه: أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها

لان قولك: حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا كما أن رجلا لو أكثر من

قوله (لا) لحاز أن يقول: لا ليت يريد قلت: لا ويدلك على انها ليست

فاعلت قولهم: الحياح واليعاء بالفتح كما قالوا: الحاحاة والهاهاة فاجرى

حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت إذ كن للتصويت) اه من

اللسان بتصرف

(٢) دهدهت الحجرو دهديته: إذا دحرجته فتدهده وتدهدى كرهوا التضعيف

فابدلوا ثاني المثليين ياء كما قالوا: تظنيت في تظننت وتربيت في تربيت وهذا

عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الابدال

(ج ٢ - ٢٤)

اجتماع ياءين بعد مثلين لو قيل: عيعيت واما في نحو صيصية فاحتمل فيه ذلك لكونه اسما وهو أخف من الفعل كما يجيء في باب الاعلال وانما جاز مجيء الواوين بعد المثلين في قوقيت وضوضيت لوجوب قلب الثانية ياء كما في اغزيت وانما قالوا في دهدهت الحجر: دهديته تشبيها للهاء لرخاوتها بالياء واما نحو صلصلت وزلزلت فجاز ذلك لان الثاني حرف صحيح وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة.

وقال بعضهم: الألفان في حاحى وعاعى وها هي (١) أصلان وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء لان الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لالفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حبلين وذلك للقياس على سائر الالفات المنقلبة الرابعة في نحو اغزيت واستغزيت وألف اللاحق نحو سلقيت (٢) لان ضمير الفاعل أعني النون والتاء لا يلي الألف في الماضي في نحو رميت ودعوت لان بقاءها ألفا دليل على كونها في تقدير الحركة إذ الواو والياء قلبتا الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها فردت ألفا اغزيت واستغزيت إلى الأصل أعني الواو ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعدا مفتوحا ما قبلها كما يجيء في باب الاعلال وقد جاء في بعض اللغات نحو اعطاته وارضاته بالألف في معنى أعطيته وارضيته ومنه قراءة الحسن (ولا ادراؤكم به (٣)

(١) قال في اللسان: (وهاء زجر للإبل ودعاء لها وهو مبني على الكسر إذا مددت وقد يقصر وتقول: ها هيت بالإبل إذا دعوتها) اه

(٢) انظر (ح ١ ص ٥٥، ٦٨)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به فقد لبثت فيكم عمرا من قبله أفلا تعقلون). قال القاضي البيضاوي: وقرئ (ولا ادراؤكم ولا ادراؤكم) بالهمز فيهما: على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع) اه قال العلامة الشهاب (هذه قراءة الحسن وابن عباس رضي الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة فليل: انها مبدلة من الف منقلبة عن باء وهي لغة عقيل كما حكاه قطرب فيقولون في أعطاك: أعطاك وقيل: لغة بالحرث وقيل: الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال في ليت لبأت وهذا على كونها غير أصلية وقد قرئ بالألف أيضا) اه والمتبادر من عبارة المؤلف ان قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم واصلها ادريتكم: أي أعلمتكم فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون في عليك ولديك واليك: علاك ولداك والاك وعلى هذا جاء قول راجزهم:

طاروا علاهن فطر علاها * ناجية وناجيا أباهما

يريد طاروا عليهن فطر عليها ولكن في كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز نعم قد قرئ بالألف لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن

ثم إنه قد يكون ما في كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

قوله (قوقيت) من قوقى الديك قوقاة: أي صاح وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ومن صرف الغوغاء (١) فهو مثل القمقام (٢) ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما في العوراء والألف في الفيفاء (٣) زائدة لقولهم: فيف

(١) انظر (ح ١ ص ١٩٥)

(٢) القمقام: السيد الكثير الخير الواسع الفضل و الماء الكثير وصغار القردان وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيفاء: المفازة لا ماء فيها ومثلها الفيف وبالفيف استدل سيبويه على أن الف فيفاء زائدة

بمعناه وكذل الزيزاء (١) والصيصاء (٢) إذ ليس في الكلام فعلال الا
مصدرا كزلزال وقولهم المروراة (٣) والشجوجاة (٤) نحو صمحمح (٥)
وبرهرة (٦) وليس كعثوثل (٧) لان الأول أكثر.
قال: (و كالهزمة أولا مع ثلاثة أصول فقط فأفكل افعل
والمخالف مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك
ومطرده في الجاري على الفعل والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعدا
الا في أول الرباعي الا فيما يجرى على الفعل ولذلك كان يستعور كعضر فوط
وسلحفية فعلية والألف والواو زيدتا مع ثلاثة فصاعدا الا في الأول
ولذلك كان ورنتل كجحنفل)
أقول: لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهزمة أولا إذا كان بعدها ثلاثة
أصول في نحو احمر واصغر واعلم رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق

(١) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ومثله الزيزى والزازية والزيزاء
والزيزاة - بكسر الأخيرتين - : ما غلظ من الأرض والأكمة الصغيرة والریش
أو أطرافه

(٢) الصيصاء: الحشف من التمر وهو أيضا حب الحنظل الذي ليس في
جوفه لب

(٣) المروراة: الأرض أو المفازة التي لا شئ فيها ووزنها فعلعلة لا فعو علة
وهي واحدة المرورى. قال سيويه (ح ٢ ص ٣٨٦) (هو بمنزلة صمحمح وليس
بمنزلة عثوثل لان باب صمحمح أكثر من باب عثوثل) اه

(٤) يقال: ریح شجوجى وشجوجاة إذا كانت دائمة الهبوب والشجوجى
والشجوجاة أيضا: العقعق وهو طائر

(٥) انظر (ح ١ ص ٦٠، ٢٥٣)

(٦) انظر (ح ١ ص ٦٣، ٢٥٣)

(٧) انظر (ح ١ ص ٦٠)

كأرنب وايدع (١) وهو قليل بالنسبة إلى الأول
وبعض المتقدمين خالفوا ذلك وقالوا: ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته
المصدرة حكما بأصالتها فقالوا: افكل (٢) كجعفر ورد عليهم سيويه بوجوب
ترك صرف افكل لو سمي به ولو كان فعلا لصرف وأيضا لو كان فعلا لجا
في باب فعلل يفعل فعلة ما أوله همزة
قوله (اصطلب فعلل) لان بعده أربعة أصول ولم يثبت بالاشتقاق غلبة
زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه
قوله (والميم كذلك) أي: يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها
ولا تزداد مع أربعة فصاعدا فمنبج (٣) محول في الزيادة على نحو مقتل ومضرب
حمل المجهول على المعلوم واما معد معزى فقد مضى حكمهما ومخالفتهما لهذا

(١) الايدع: صبغ احمر وقيل: هو الزعفران وقيل: هو صمغ احمر
يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات وطائر أيضا
(٢) الأفكل: رعدة تعلق الانسان من برد أو خوف ولا فعل له واسم
الأفوه الأودي الشاعر سمي بذلك لرعدة كانت فيه
(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت:
(هو بلد قديم وما أظنه الا روميا الا ان اشتقاقه في العربية يجوز ان يكون من
أشياء: يقال: نبج الرجل (كضرب) إذا قعد في لانبجة (كالشجرة) وهي
الأكمة والموضع منبج ويقال: نبج الكلب ينبج (من باب ضرب)
بمعنى نبج ينبج والموضع منبج ويجوز ان يكون من النبع (كالضرب) وهو
طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة يخاض الوبر في اللبن فيجدع ويؤكل
ويجوز ان يكون من النبع وهو الضراط فاما الأول وهو الأكمة فلا يجوز
ان يسمى به لأنه على بساط من الأرض لا اكمة فيه فلم يبق الا الوجوه
الثلاثة فليختر مختار منها ما أراد... وهي مدينة كبيرة من مدن الشام بينها
وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ) اه بتصرف.

الأصل فإذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما في مرزنجوش (١) حكم بأصالتها الا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالافعال كلامدحرج اسم فاعل من دحرج والمدحرج اسم مفعول ومكانا وزمانا ومصدرا وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشعرار واحر نجام والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما الا بدليل ظاهر كشمال ودلامص (٢) وضهيا (٣) وزرقم (٤)، بلي غلب زيادة الهمزة آخر ا بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعدا، كعلباء (٥) وسوداء وحرباء (٦) وحمراء، وأصلها الألف كما تقدم، ولو قال في موضع (الجاري علي الفعل): المتصل بالفعل، لكان أعم، إذا لا يقال للموضع والزمان هما جاريان علي الفعل.

قوله (والياء زيدت مع ثلاثة) أي: إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة، سواء كانت في الأول كيلمع (٧) ويضرب، أو في الوسط كرحيم وفليق (٨) أو في الاخر كالليالي، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان: (ومنيح: موضع، قال سيويه: الميم في منيح زائدة يمنزلة الألف، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا، فموضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الاسم والصفة) اه

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم، وهو باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ويجوز ان تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة وهو ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (انظر

ح ١ ص ٢٥٠)

أصول فصاعدا كخيتعور (١) وسلسبيل وسلحفية وأما إذا كانت مصدرة مع أربعة أصول بعدها: فإن كانت الكلمة فعلا كيد حرج فهي زائدة أيضا والا فهي أصل كيستعور وهو الباطل يقال: ذهب في الاستعور وهو أيضا بلد بالحجاز.

قوله (الا فيما يجرى على الفعل) وهم وحقه الا في الفعل كيد حرج لان الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان الا زائدين في غير الأول فالواو نحو عروض وعصفور وقرطبوس (٢) وحنطاو (٣) و الألف كحمار وسرداح (٤) وارطى (٥) وقبعثرى (٦) واما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه والواو لا تزداد فيه مطلقا ولذلك كان ورنتل (٧) كجحنفل يقال: وقع الناس في ورنتل: أي في شر والجحنفل: العظيم الجحفلة (٨)

(١) الخيتعور: السراب ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع الا ريثما تطرف والداهية وتقول: هذه امرأة خيتعور إذا كان ودها لا يدوم وكل شئ يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور قال الشاعر:

كل أنثى وان بدالك منها * آية الحب حبها خيتعور

(٢) انظر (ح ١ ص ٥١، ٢٦٤)

(٣) انظر (ح ١ ص ٢٥٦)

(٤) انظر (ح ١ ص ٥٧)

(٥) انظر (ح ١ ص ٥٧)

(٦) انظر (ح ١ ص ٩)

(٧) انظر (ح ١ ص ٣٣)

(٨) الجحفلة: الشفة الغليظة.

قال: (والنون كثرت بعد الألف آخرا وثالثة ساكنة نحو شرنبث وعرند واطردت في المضارع والمطاوع والتاء في التفعيل ونحوه وفي نحو رغبوت والسين اطردت في استفعل وشذت في اسطاع قال سيبويه: هو أطاع فمضارعه يسطيع بالضم وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة وحذف التاء فمضارعه بالفتح وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة).

أقول: أي ان النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد الف زائدة وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وندمان وزعفران إما فينان (١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفنن وكذا قولهم حسان وحمار قبان (٢) منصرفين فبالصرف عرفنا ان النون أحد الأصول الثلاثة

قوله (واطردت في المضارع) يعني نفع
قوله (والمطاوع) يعني انفعل وافعملل وفروعهما من المصدر والامر والمضارع
وعندي ان حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى (٣) كنونى التثنية والجمع

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا ان يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة وحاصل الاعتراض ان حروف المضارعة حروف معان كالتنوين وسيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى فلا وجه لعدده نون المضارعة من حروف الزيادة ولكننا لو نظرنا لوجدنا ان المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ولا يستطيع المؤلف ولا غيره ان ينكر ان الهمزة في افعل من حروف الزيادة وكذا الألف في فاعل وتفاعل والتاء في تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الافعال المزيد فيها وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي وحينئذ لا وجه لانكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجا بدلالاتها على معنى بقى ان يقال: كيف يوفق بين عدم عددهم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الافعال والأسماء المتصلة بها مما ذكرنا مع أنها دالة على معنى في الكلمات الداخلة فيها والجواب: ان الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وان لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة بل قد جعل أبو الحسن الأشموني دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك:

والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل تا احتدى

(تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل) اه

(٣٧٦)

والتنوين على ما تقدم في أول شرح الكافية
قوله (وثالثة ساكنة) كان ينبغي ان يضم إليه قيذا آخر بان
يقول: ويكون بعد النون حرفان كشرنبت (١) وقلنسوة (٢)

(١) الشرنبت - كسفرجل والشرابث - كعلابط - القبيح الشديد وقيل:
هو الغليظ الكفين والرجلين والشرنبت أيضا: الأسد. قال سيوييه: النون
والألف يتعاوران الاسم في معنى نحو شرنبت وشرابث
(٢) قال في اللسان: (والقلسوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه
والقلساة بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلنسوة بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم
رابعه) والقلنسية بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلنساء
(بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه)
من ملابس الرأس - معروف والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحاق وغير المعنى
إما اللاحاق فليس في الأسماء مثل فعلة (بفتح أوله وثانيه وثالثه مشدد مضموم)
واما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساة. وجمع القلنسوة والقلنسية
والقلنساء قلانس وقلانس وقلانس) اه وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة
لانهم قد لا يفرقون ن بين الجمع واسم الجنس الجمع واسم الجمع من قل انهم
يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير واما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعي
لا جمع لأنه ليس على وزن من اوزان الجموع

وحبظى (١) أو أكثر من حرفين كحعنطار (٢) وأما ما ذكر من (عرد (٣)) فليس النون فيه من الغوالب بل انما عرفنا زيادته بالاشتقاق لأنه بمعنى العرد دو العرد: أي الصلب وأيضا بأنا لو جعلنا النون في عرد أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرباعي المجرد واما زيادة النون في عنسل (٤) ورعشن (٥) فلم يعرف بالغلبة بل بالاشتقاق وكذا ذرنوح في معنى ذروح (٦) الشر نبت: الغليظ الكفين والرجلين ومثله الشرايث - بضم الشين قوله (والتاء في التفعيل ونحوه) يعنى بنحوه التفعال والتفعل والتفاعل والتفعلل والافتعال والاستفعال وفروعهن واعلم أن المصنف كثيرا ما يورد في هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل (فإن فقد) أي: الاشتقاق فهو غلظ وان

-
- (١) انظر (ح ١ ص ٥٤، ٢٥٥)
(٢) يقال: رجل جعنظر - كسفرجل وجعنطار إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم وإذا كان أكولا قويا عظيما جسيما أيضا
(٣) العرد والعرد - كعتل -: الشديد من كل شئ قال في اللسان: (ونون العرد بدل من الدال) اه يريد انها بدل من الدال في العرد
(٤) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)
(٥) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)
(٦) الذرنوح والذروح - كعصفور والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسكون ثالثه - الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه -: دوية أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير فصحيح قوله (وفي نحو رغبوت) يعنى إذا كانت التاء في آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلهما ثلاثة أصول فصاعدا وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب فلهذا قال في سبروت (١) فعلول بل جعل الزيادة في مثله انما تعرف بالاشتقاق كما في جبروت وملكوت لأنهما من الجبر والملك وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت وكذا لم يجعل سيبويه التاء في الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعفريت (٢) - من الغوالب فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العفر - بكسر العين - وهو الخبيث الداہي فهو كما عرفت زيادة التاء في التحلي (٣) باشتقاقه من حلات وفي التنفل (٤) بالخروج من الأوزان وأما تاء التأنيث فحرف معنى لا حرف مبنى قوله (والسين اطردت) أي: في باب استفعل كاستكره واستحجر قوله (وشذت في اسطاع) اعلم أنه قد جاء في كلامهم أسطاع - بفتح الهمزة وقطعها - واختلفوا في توجيهه: فقال سيبويه: هو من باب الإفعال واصله أطوع كأقوم أعلت الواو وقلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذي فاته كما جعل الهاء في اهراق - بسكون الهاء - عوضا من مثل ذلك كما يجيء ولا شك ان تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان فمضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ح ١ ص ١٥، ٢٥٦)

(٣) التحلي: القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر يقال: حلاً الجلد يجلؤه

حلاً إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يسطيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ظنا منه ان سيبويه يقول: السين عوض من الحركة فقال: كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء وليس مراد سيبويه ما ظنه بل مراده أنه عوض من تحرك العين ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته وقال القراء: أصل اسطاع استطاع من باب استفعل فحذفت التاء لما يجيء في باب الادغام (١) فبقى اسطاع - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذا فالمضارع عنده يسطيع بفتح حرف المضارعة واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت قال تعالى (فما اسطاعوا)

قوله (وعدسين الكسكسة غلط) رد على جار الله فإنه عده من حروف الزيادة وقال المصنف: هو حرف معنى لا حرف مبنى وأيضا لو عد للزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء في (أسطاع) في باب الادغام وإنما ذكره في باب الحذف فقال: (واسطاع يسطيع بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة - واصله استطاع يستطيع وهي أشهر اللغات: أعني ترك حذف شيء منه وترك الادغام وبعدها اسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التي لاحظ لها في الحركة ولو لم ينقل لا لتقى الساكنان كما في قراءة حمزة (قراءة حمزة) (فما اسطاعوا) بابدال التاء طاء وادغامها في الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة بخلاف استدان وقصد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما في ظلت وأحست والحذف ههنا أولى لان الأول وهو التاء زائد قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهره). وأما من قال: يسطيع بضم حرف المضارعة - فماضيه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذي الزيادة) اه

الكشكشة (١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة وليس منها بالاتفاق

قال: (وأما اللام فقليلة كزيدل وعبدل حتى قال بعضهم في فيشلة: فيعلة مع فيشة وفي هيقل مع هيق وفي طيسل مع طيس للكثير وفي فحجل - كجعفر - مع أفحج)

أقول: اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذلك وهنا لك لكونه حرف معنى كالتنوين فذهب إلى أن فيشلة (٢) وهيقلا وطيسلا فيعل والهيقل: الذكر من النعام ومثله الهيقم والهيق والهقل: الفتى من النعام والأنثى هقلة وقال: إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٨١): (وأما سين الكسكة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون: أكرمتكس فإذا وصلوا لم يأتوا بها لأن حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فإذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين) اه وقد نسب صاحب القاموس الكسكة لتميم لا لبكر فقال: (والكسكة لتميم لا لبكر: إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف يقال: اكرمتكس وبكس) اه وقد نسب في القاموس الكسكشة لبنى أسد أو ربيعة وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف فقال: (والكشكشة الهرب وكشيش الأفعى وقد كشكشت وفي بنى أسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث كعليش في عليك أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة تقول: عليكش ولا تقول: عليكش بالنصب وقد حكى كذا كش بالنصب) اه (٢) الفيش والفيشلة: رأس الذكر قال في اللسان: (وقال بعضهم: لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك وقد يمكن أن تكون (فيشلة) من غير لفظ (فيشة) فتكون الياء في (فيشلة) زائدة ويكون وزنها فيعلة لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مفترنين والأصلان مختلفين ونظير هذا قولهم: رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطا (بفتح أوله) اه كلامه. والضياط: المتمايل في مشيته وقيل الضخم الجنبين العظيم الاست والضيطار بمعناه ووزن ضياط فعال من ضاط الرجل يضييط ضيطا والضيطار فيعال من ضطر فالأصلان مختلفان والمعنى واحد

تركيب آخر كما في ثرة وثرثار ودمث ودمثر (١) كما يجئ وكذا يقول
في فحجل: انه فعلل كجعفر وهو بمعنى الأفحج: أي الذي يتداني صدرا قدميه
ويتباعد عقباهما والطيسل والطيس: الكثير من كل شيء وكل ذلك تكلف
منه والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك فإن زيادتها ثابتة مع قلتها كما في زيدل
وعبدل بمعنى زيد وعبد وليس كذا نحو دمث ودمثر إذ زيادة الراء لم تثبت
فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال: (وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها
حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وإنما يلزمه [نحو] أمهات ونحو
* أمهتي خندف والياس أبي (٢) * وأم فعل بدليل الأمومة وأجيب بجواز

(١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز وهو لقصي بن كلاب جد النبي صلى الله عليه
وسلم وقبيله:

إني كدى الحرب رخي اللبب * عند تناديهم بهال وهب
* معترم الصولة عالي النسب *

والرخی: المرتخی. واللبب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من
التأخر وارتخاء اللبب إنما يكون من كثرة جرى الدابة وهو كناية عن كثرة
مبارزته للأقران. وهال: اسم فعل تزجر به الخيل. وهب: اسم فعل تدعى به
الخيال والصولة: من قولهم: صال الفحل صولة إذا وثب على الإبل يقاتلها
وخندف - بكسر الخاء المعجمة والذال بينهما نون ساكنة - أم مدركة بن إلياس بن
مضر فهي جدة قصي وكذا إلياس بن مضر جده فيكون قد نزل الجدة منزلة
الأم ونزل الجد منزلة الأب فسمها إما وأبا والاستشهاد بالبيت في قوله (أمهتي)
حيث زاد الهاء على أم التي هي بوزن فعل بدليل الأمومة

أصالتها بدليل تأمته فتكون امهة كأبهة ثم حذفت الهاء
أوهما أصلان كدمث ودمثر وثرة وثرثار ولؤلؤ ولأل ويلزمه نحو أهراق
إهراقه وأبو الحسن يقول: هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل
وهبلع للاكول من البلع وخولف وقال الخليل: الهر كولة للضحمة
هفعولة لأنها تركل في مشيها وخولف)
أقول: (والياس أبي) يريد (إلياس) فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة
قالوا: الأغلب استعمال الامات في البهائم والأمهات في الإنسان وقد يجيء
العكس قال:

١٢٤ - إذا الأمهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأماتكا (١)
وقال:

١٢٥ - قوال معروف وفعاله * عقار مثنى أمهات الرباع (٢)

(١) البيت المروان بن الحكم و (قبحن الوجوه) بمعنى أخزيناها وأدللناها
من قولهم: قبحه يقبحه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه. و (فرجت
الظلام) بمعنى كشفتها لغة في فرجه تفريجا: يعني كشفه يزيد ان أمهات الناس
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك. والاستشهاد بالبيت في قوله (أماتكا) حيث
استعمل الأمات في النسان على خلاف الغالب إذ الغلب استعمال الأمهات في
الانسان والامات في البهائم
(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعي رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب
مصعب بن الزبير وقيله:
يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ البيت رحيب الذراع
وقوله (موطأ البيت) - وما بعده صفات لسيد فهي محرورة وقوله (عقار)
مبالغة في عاقر من العقر وهو ضرب قوائم الإبل بالسيف والرباع - بكسر
الراء - جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الإبل في الربيع يريد ان المرثى
لا يقول الا فعل ولا يعد الا وفي وأنه كريم ينحر أطايب الإبل واحدة بعد
أخرى. والاستشهاد بالبيت في قوله (أمهات) حيث استعمله في البهائم على خلاف
الغالب في الاستعمال

حكى صاحب كتاب العين (تأمهت فلانة): أي اتخذتها أما والمشهور:
تأممتها بالميم أشار المصنف بقوله (أجيب بجواز أصلتها) إلى أن أصل الام
يجوز ان يكون أمهة فحذف الهاء التي هي لام وقدر تاء التأنيث كما في قدر
ونار ولا يتمشى مثل هذا العذر في لفظ الأمومة إذ هو فعولة بلا خلاف
ولا يجوز ان يكون فعوعة بحذف الهاء التي هي لام والأصل امومهة إذ
فعولة غير موجود فهذا الجواب منه غير تام بلى قوله (أوهما أصلان)
جواب آخر أقرب من الأول مع بعده لان نحو دمث ودمثر ولؤلؤ ولآل من
الشاذ النادر والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ فالأولى القول بزيادة الهاء
في الامهة والأمهات والدمث والدمثر: المكان اللين ذو الرمل وعين ثرة
وثرثارة: أي كثيرة الماء وعند الكوفيين الثاء الثانية في (ثرثارة) زيادة
كما قلنا في زلزل وصرصر ودمدم فثرة وثرثارة على قولهم من أصل واحد
قوله (ويلزمه نحو أهراق) ليس هاهنا شئ آخر حتى يقول المصنف
نحو أهراق

اعلم أن اللغة المشهورة أراق يريق وفيها لغتان أخريان: هراق بإبدال
الهمزة هاء يهريق - بابقاء الهاء مفتوحة لأن الأصل يؤريق: حذف
الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع
الهمزتان فقلت: يهريق مهريق مهراق والمصدر هراقة هرق لا تهرق

الهاء في كلها متحركة وقد جاء أهراق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يهريق إهراقه مهريق مهراق أهرق لا تهرق - بسكون الهاء في كلها - قال سيوييه: الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع وللمبرد أن يقول: بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلا من الهمزة ولما تغير صورة الهمزة - واللغة من باب أفعل وهذا الباب يلزم أوله الهمزة - استنكروا خلو أوله من الهمزة فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أهراق وتوهمات العرب غير عزيزة كما قالوا في مصيبة: مصائب - بالهمزة - وفي مسيل: مسلان (١)

الجرع - بفتح الراء -: المكان السهل المنقاد وهو يناسب معنى الطول ولا شك أن هذا اشتقاق خفي وهبلع للاكول من البلع أظهر اشتقاقا وكذا سلهب بمعنى السلب وهما بمعنى الطويل والهركولة: الضخمة الأوراك وجاء في الهركولة الهركولة - بكسر الهاء وضمها وتشديد الراء وسكون الكاف - والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا بل تركل الأرض برجلها وأكثر الناس على ما قال ابن جنى وهو أن الهجرع والهبلع فعلل وهركولة فعلولة لقلّة زيادة الهاء

(١) يريد أن مصيبة (مفعلة) وأصلها مصوبة من صاب يصوب إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلبت الواو ياء والقياس في جمعها أن يقال: مصابوب بتصحيح العين إلا أنهم توهموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع: مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها توهموا فيه أنه على فعيل - كقفيز - فجمعوه على مسلان كقفزان والقياس أن يقال في جمعه: مسائل لان مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا (ج ٢ - ٢٥)

قال: (فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحبنطى فإن تعين أحدهما رجح أحدهما رجح بخروجها كميم مريم ومدين وهمزة أيدع وياء تيحان وتاء عزويت وطاء فطوطى ولام إذ لولي دون ألفهما لوجود فعوعل وافعوعل وعدم افعولى وافعولي وواو حولاً يا دون يائها وأول يهير والتضعيف دون الثانية وهمزة أرونان دون واوها وإن لم يأت إلا انبجان فإن خرجتا رجح بأكثرهما كالتضعيف في تئفان والواو في كوألل ونون حنطأو وواوها فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ وقيل: بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف في يأجج ومأجج ونحو محبب علما يقوى الضعيف وأجيب بوضوح اشتقاقه فإن ثبتت فيهما فبالإظهار اتفاقاً كدال مهدد فإن لم يكن إظهار فبشبهة الاشتقاق كميم موظب ومعلّى وفي تقديم أغلبهما عليها نظر ولذلك قيل رمان فعال لغلبتها في نحوه فإن ثبتت فيهما رجح بأغلب الوزنين وقيل: بأقيسهما ومن ثم فقدت شبهة الاشتقاق فيهما فبالأغلب كههمزة أفعى واوتكان وميم امعة فإن ندرا احتملهما كأسطوانة إن ثبتت أفعوالة وإلا ففعلوانة لا أفعلانة لمجئ أساطين).

أقول: اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق: فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً أولاً يمكن فإن أمكن حكم بزيادة الجميع. اثنين كانا حكنطى أو أكثر كقيقبان وهو شجر وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة فإما إن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها أو

يخرج بزيادة بعض دون الاخر فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها: فإن ان يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها أو لا يكون فإن كان فيما ان يعارضه شبهة الاشتقاق أولا واعنى بالمعارضة ان الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الاخر كما في يأجج ومأجج فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى ان يكون فعلا فيكون التضعيف لللاحق فيكون الإظهار قياسا كما في قردد ولو كانا يفعل ومفعلا وجب الإدغام لأن هذين الاوزنين لا يكونان لللاحق لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى وما اطرده زيادته لمعنى لم يكن لللاحق وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا يفعل ومفعلا لأن يأجج ومأجج مهملان في تراكيب كلام العرب بخلاف أجج (١)

فنقول: إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل: إن الترجيح للإظهار الشاذ فنحكم بأن يأجج فعلل حتى لا يكون الإظهار شاذا وقيل: الترجيح لشبهة الاشتقاق فنحكم بأنه يفعل وهو الأقوى عندي لان إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ إذ الشاذ كثير ولا سيما في الاعلام فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة كمورق ومحجب وحياء وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق - وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا كمهدد فإن مهذا وهذا مستعملان. أو لا تكون في شئ منهما أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادة الإظهار الشاذ لو اتفق هذا التقدير ان في كلامهم - حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال: أج في سيره يئح ويؤج احا واجيجا إذا أسرع ويقال: أجت النار تئج وتؤج اجيجا إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ويقال للماء الملح الشديد الملوحة: أجج - كدخان فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال (أج ج)

إظهار شاذ: فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر أو فيهما معا أو لا تثبت في شيء منهما فإن تثبت في أحدهما فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر فالأولى الحكم بالشبهة لان ارتكاب اثبات تركيب مهمل أصعب وقيل: الأولى الحكم بأغلب لاوزنين وذلك كما في رمان قال الأخفش: هو فعال وإن كان تركيب (رمان) مهملا (١) لان فعلا أكثر من فعلا ن وإن لم يعارضها - وذلك بتساوي الوزنين إن اتفق ذلك أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كموظب ومعلى فان مفعلا أكثر من فوعل وفعلى وبجعلهما فوعلا وفعلى يلزم اثبات تركيب مهمل - حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا فان تثبت شبهة الاشتقاق فيهما: فاما ان يكون أحدهما أغلب الوزنين أولا فان تساويا احتملهما كأرجوان (٢) فان افعلان في القلة كأسحوان وأقحوان (٣) مثل فعلوان كعنفوان (٤) وعنظوان (٥) وإن كان أحدهما أغلب فاما ان يعارضه أقيس الوزنين أولا فان عارضه اختلف كما في مورق وترجيح الأغلب أولى وخاصة في الاعلام لان خلاف الأقيسة

- (١) هذا الذي ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما في كتب اللغة لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب في شرح المفصل انه يحتمل ان يكون رمان من (رم م) أو من (رمن) بمعنى أقام وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق في رمان
- (٢) الأرجوان: الأحمر الشديد الحمرة وقال الزجاج: الأرجوان صبغ احمر شديد الحمرة
- (٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)
- (٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)
- (٥) العنظوان - بضم أوله، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال والأنثى عنظوانة وعنظيانة.

فيها كثير وان لم يعارضه رجح باغلبهما كما في حومان فان فعلا أكثر من فوعال كتوراب (١) فان فقدت شبهة الاشتقاق فيهما فإن كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به كميم امعة فان فعلة كدنية وقنية (٢) أكثر من افعة كإوزة وان تساويا في القلة احتملهما كأسطوانة (٣) وان خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد منهما ولا يكون اذن في الكلمة اظهار شاذ بأحد التقديرين لأنه انما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذاً بأحدهما قياسياً بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت وفرضنا انه خارج عن الأوزان على كل تقدير بلى قد جاءنا الاظهار شاذاً في كليهما في بعض ذلك: روى الرواة يأجج - بكسر الجيم - فيكون الاظهار في فعلل شاذاً أيضا كما هو شاذ في يفعل إذ لم يجيء مثل جعفر - بكسر الفاء - حتى يكون يأجج ملحقا به.

وقال سيبويه: نحو قعدد ودخلل - بفتح لا مهما الأولى - ملحق بجندب وإن كان جندب عنده فنعلا، لأنه جعل النون كالأصل كما يجيء في المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين.

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب - ولم يكن في الكلمة اظهار شاذ - نظر: فان ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها كتثفان لان الافف (٤) مستعمل دون تأف وان

-
- (١) التوراب والتيراب والتورب والتيرب: التراب
(٢) الدنية والدنابة والدنب: القصير والقنية: واحدة القنب وهو العبد الأبق وضرب من الكتان
(٣) الأسطوانة: السارية وقوائم الدابة وهو فارسي معرب استون
(٤) الافف: القلة ومثله آلاف - بضم الهمزة وآلاف أيضا: الوسخ الذي حول الظفر وقيل: هو وسخ الاذن

لم تثبت في شئ منهما كما في كوأل أو تثبت فيهما ان اتفق ذلك كالسير (١)
- بكسر السين - مثلا فإن كانت إحدى الزياتين أغلب رجح بها
كحولا يا فان فوعالا وفعلا يا خارجان عن الأوزان المشهورة الا ان زيادة
الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة والا احتملهما فان خرجت
عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الاخر - ولا يمكن أيضا ان
يكون فيه اظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى
يتعارض هو والخروج عن الأوزان إذ لو كان باعتباره الاظهار شاذا لكان
باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسيا: أي للاحاق كتليب (٢) مثلا وكيف
يلحق بما لم يثبت؟ - فينظر: هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة
الاشتقاق أولا؟ فان عارضته - وذلك بان تكون في الوزن الذي يخرج به عن
الأوزان شبهة الاشتقاق ولا تكون فيما لا يخرج به عنها نحو مسيك (٣)
فإنك ان جعلته فعلا كان الوزن معدوما لكن التركيب أعني (م س ك)
موجود وان جعلته مفعلا فالوزن موجود لكن تركيب (س ي ك)
مهمل - فهنا يحتمل الوجهين، إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ولا يجوز
ان يقال: لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فعلا، إذ داعي الغلبة يستحق ان

(١) هكذا هو في جميع النسخ ولا يظهر له وجه لان الكلام فيما تعددت

فيه الزيادة الغالبة وليس فيه زيادة ما فضلا عن زيادة متعددة ولعل الصواب

(سيروان) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وهو اسم بلد

(٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان (تلبيا) بفك الادغام والذي فيهما

تلب - كفلز وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ولم نجد

له معنى في كتب اللغة وانما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ومسيك -

كسكير - بمعنى بخيل أيضا وسقاء مسيك إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولا تركيب مهمل أيضا فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق الخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معا كما في مدين (١) أو في الوزن الثابت كمریم (٢)، رجع بالخروج اتفاقا فيقال: هما على وزن مفعّل.

قوله (بالزيادة فيها) أي: في الغوالب كما في قيقبان (٣) وسيسبان (٤)

قوله (أو فيهما) أي: الغالبين كما في حنطي وقد عرفت زيادة النون

والألف فيه بالاشتقاق أيضا لأنه العظيم البطن من حبطت الماشية حبطا

وهو ان ينتفخ بطنها من اكل الذرق (٥)

قوله (فإن تعين أحدهما) أي: تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما

معا لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله (رجح بخروجها) الفعل مسند إلى الجار والمجرور: أي يكون ترجيح

أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادته فيحكم بزيادة

مالا يخرج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قدر زائدا كميم مریم فإنك لو حكمت

بزيادتها بقى الزنة مفعلا وليست بخارجة عن الأوزان ولو قدرت الياء زائدا

(١) مدين: اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام يجوز

ان يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ويجوز ان يكون من دان

إذا خضع أو من دانه دينا إذا جازاه

(٢) قال في اللسان: (ومريم: مفعّل من رام يريم: أي برح يقال:

ما يريم يفعل ذلك: أي ما ييرح) اه بتصرف وهو صريح في أن زيادة ميم مریم

معلومة بالاشتقاق لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان: شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فعيلا وهي خارجة عن الأوزان (١)
قوله (وهمزة ايدع) ليس بوجه لان فعيلا - بفتح العين - ليس بخارج
عن الأوزان في الصحيح العين كصيرف وضيغم بلى ذلك خارج في المعتل العين
لم يجئ الا عين قال:
* ما بال عيني كالشعيب العين (٢) *
وفيعل - بكسر العين - كثير فيه كسيد وميت وبين مفقود في
الصحيح العين

قوله (ويا تيحان) هو بفتح الياء كما قال سيبويه وقال ابن يعيش:
يجوز كسر الياء في تيحان (٣) وهيبان (٤) فتفعلان غير موجود وفعالان موجود
كهيبان فلذا حكمنا بزيادة ياء تيحان وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر
وعرفت الزيادة به إذ يقال في معناه: متيح وتياح ويجوز ان يكون تيحان
وتيهان وهيبان فيعلان لا فعالان كقيقبان وسيسبان
قوله (وتاء عزويت) ليس التاء في نحو عفريت من الغوالب كما ذكرنا

-
- (١) قال في اللسان: (العثير) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه: العجاج
الساطع... ولا تقل في العثير التراب: عثيرا لأنه ليس في الكلام فعيل بفتح
الفاء الا ضهيد وهو مصنوع ومعناه الصلب الشديد... والعثير والعثير (كجعفر):
الأثر الخفي مثال الغيهب وفي المثل (ماله اثر ولا عثير) ويقال: ولا عيثر مثال
فيعل: أي لا يعرف راجلا فيتبين اثره ولا فارسا فيثير الغبار فرسه) اه فقد
أثبت العثير وهو فعيل فقول المؤلف وصاحب اللسان ان فعيلا خارج عن الأوزان
ولا يوجد في الكلام غير مسلم الا ان يقال: إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فيعل
(٢) انظر (ح ١ ص ١٥٠)
(٣) التيحان: الذي يعرض في كل شئ ويدخل فيما لا بعنيه والطويل أيضا
(٤) الهيبان: الذي يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها فنحن انما عرفنا زيادة تاء عزويت (١) دون واوه بثبوت فعلية كعفريت دون فعويل

قوله (وطاء قطوطى) لان فعوعلا موجود كعثوثل وهو المسترخى ونحن قد عرفنا زياد طاء قطوطى بالاشتقاق لأنه بمعنى القطوان: أي الذي يتبختر في مشيه وكذا اذلولى افوعول كاعشوشب وفعولي وافعولي غير موجودين قوله (وواو حولايا دون يائها) قد ذكرنا ان فوعالا وفعلايا لم يثبتا الا ان الحكم بزيادة الواو أولي لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة وأيضا فوعال كتوراب ثابت وان لم يثبت فوعالا بالألف واما فعلاى وفعلايا فلم يثبتا

قوله (وأول يهير والتضعيف) في يهير ثلاثة غوالب: التضعيف والياء ان فهو إما يفعل أو فعيل أو يفعال والثلاثة نواذر ففي عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر بلى إنه يقبله سيبويه فإنه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام وقال: يفعل موجود كبير مع ويلمع (٢) وفعيل معدوم والحق ان يقال: إنه يفعل من الأوزان الثلاثة المذكورة إذ لو جعلناه فعلا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل فهو إما يفعل من الهير أو يفعال من الهر والتضعيف في الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة في الأول وأيضا يفعل قريب من الوزن الموجود وهو يرمع ويلمع وأيضا فان يفعل ثابت وإن كان في الافعال كيحمر بخلاف يفعال قوله (وهمزة أرونان) لان افعلان جاء ولو لم يكن الا انبجان وفعولان لم يثبت

(١) العزويت: قيل هو القصير وقال ابن دريد: هو اسم موضع
(٢) انظر في يلمع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع: الخذروف الذي يلعب به الصبيان وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله (كوأل) فيه غالبان: الواو والتضعيف فجعلناهما زائدين فوزنه فوعلل ملحق بسفرجل وليست الهمزة غالبة ففي عدها من الغوالب نظر وفي حنطأو غالب واحد وهو الواو وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال نحو كنتأو (١) وسندأو فجعل كالغالب

قوله (فإن لم تخرج الزنة في التقديرين) أي: في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالاظهار الشاذ: أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الاظهار الشاذ بزيادته ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ فيحكم في مهدد بزيادة الدال فيكون ملحقا بجعفر فلا يكون الاظهار شاذًا ولو جعلته مفعلا من هدد لكن الاظهار شاذًا لان مفعلا لا يكون ملحقا كما ذكرنا قوله (وقيل بشبهة الاشتقاق) فقول: يأجج ومأجج يفعل ومفعل لان في هذين الوزنين شبهة الاشتقاق لان (اج ج) مستعمل في كلامهم وقبل: هما فعمل لثلا يلزم اظهار شاذ وقد روى الرواة يأجج - بكسر الجيم - فان صحت فإنه مما يخرج بأحدهما دون الآخر إذ فعلل - بكسر اللام - لم يثبت والمشهور الفتح في يأجج ومأجج ويأجج غير منصرفين: إما للوزن والعلمية والتأنيث واما للعلمية والتأنيث وهي اسم ارض قوله (ونحو محب يقوى الوجه الضعيف) يعنى ان محبًا من الحب مع أن فيه اظهارًا شاذًا قوله (وأجيب بوضوح اشتقاقه) وللخصم أيضا أن يقول: يأجج أيضا واضح الاشتقاق من اج مثل محب من حب قوله (وفي تقديم أغلبهما عليها) أي ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

(١) انظر (ص ٣٦٢ من هذا الجزء).

فان موظب ومعلى ان جعلتهما مفعلا ففيهما شبهة الاشتقاق وان جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم واما رمان فان جعلته فعلا ففيه شبهة الاشتقاق لكن ليس أغلب الوزنين وان جعلته فعلا فليس فيه شبهة الاشتقاق إذ (ر م ن) غير مستعمل ورم مستعمل لكنه أغلب الوزنين

قوله (لغلبتها في نحوه) أي لغلبة زنة فعال في نحو معنى رمان وهو ما ينبت من الأرض كالقلام (١) والجمار (٢) والكرات والسلاء (٣) والقراص (٤) وفعلا قليل في مثل هذا المعنى

قوله (فان ثبتت فيهما) أي: ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين قوله (مورق) ان جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين لكنه لا يستلزم مخالفة القياس وان جعلته مفعلا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس لان المثال الواوي لا يجيء الا مفعلا - بكسر العين - كالموعد إما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة وفعلا أكثر من فوعلا فجعله من (ح ومن) أولي قوله (فان ندرا) أي: الوزنان (احتملها): أي احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفي قوله ندرا نظر إما أولا فلانه في أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة فكيف يندران؟ واما ثانيا فلان افعلا قد جاء فيه اسحمان وهو جبل و العبان في اللعاب وكذا اقحوان بدليل قولك: دواء مقحو، وافعوان لقولهم مفعاة وفعوة السم (٥) وفعلوان جاء فيه عنفوان وعنظوان (٦) ولعله

(١) القلام: ضرب من الحمض يذكر ويؤنث. قال الشاعر:

اتونى بقلام وقالوا تعشه* وهل يأكل القلام الا الأباغر

(٢) الجمار: شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء: شوك النخل

(٤) القراص: نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير، وحب احمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء)

(٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء).

أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة وفي ارجوان ثلاثة غوالب: النون
والهمزة والواو فيحكم بزيادة اثنين منها فهو إما اعلان كاسحمان أو
فعلوان كعنفوان أو افعال ولم يثبت فبقي الأولان واحتملها وفيهما
أيضا شبهة الاشتقاق
قوله (وهمزة أفعى) إذا جعلته افعال ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن
شبهته لقولهم: فعوة السم وارض مفعاة فكيف اورده فيما ليس في وزنيه شبهة
الاشتقاق؟

قوله (واوتكان) الألف والنون لا كلام في زيادتهما بقى التعارض
بين الواو والهمزة ووتك واتك مهملان وافعلان ثابت وإن كان قليلا
كأنبجان وفوعلان غير موجود فكان يجب ان يورد هذا المثال فيما تعين
فيه أحدهما

قوله (وميم امعة) لان امع وممع مهملان لكن فعلة أكثر كدنية
للقصير والقنبة والامرة وافعلة كاوزة قليل وكانه كلمة مركبة من حروف
كلمتين وهما (انا معك) كما أن الامرة مركبة من (انا مأمورك)
قوله (فان ندرا احتملها) الكلام فيه كالكلام في قوله قبل (فان ندرا)
والعذر كالعذر

قوله (ان ثبتت افعوالة) يعنى ان ثبت ذلك احتمال أسطوانة الوزنين:
افعواله وفعلوانة وهما الوزنان اللذان لا شبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما وانما
قلنا: إن هذين الوزنين هما المحتملان لا افعلانة كاسحمان مع أن فيه شبهة
الاشتقاق لثبوت السطو لان جمعه على أساطين يمنعه إذ لو كان افعلانة فالطاء
عين الكلمة والواو لامها وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي فلا يجوز اذن ان
يقال: حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين افاعين ولا يجوز ان
يقال: حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء فوزنه افاعلن، إذ هو وزن مفقود

في الجموع والافراد فلم يبق الا ان يقال: هو فعالين من تركيب (أ س ط)
المهمل فاسطوانة فعلوانة كعنفوان من اعتنفت الشئ: أي استأنفته
أو هو أفاعيل من تركيب سطن المهمل أيضا فهي افعوالة لكن افعوالة لم تثبت
فلم يبق الا ان يكون فعلوانة وأساطين فعالين
الجنبطي: العظيم البطن يهمز ولا يهمز. القطوطى والقطوان: المتبختر.
اذلو لي: انطلق في استخفاء. حولايا: اسم رجل. اليهير واليهيرى: السراب
والباطل. يوم أرونان: أي شديد ويقال: ليلة ارونانة. عجين انبجان: أي سقى
ماء كثيرا واحكم عجنه وبقى زمانا فارسي من النبع وهو الجدرى وكل ما
ما يتنفط ويمتلئ ماء، يقال: جاء على تئفان ذلك وتفتته وتفتته أي أوله الكوألل:
القصير الحنطاو: القصير وقيل: العظيم البطن. يأجج ومأجج: موضعان
وأصحاب الحديث يروون يأجج بكسر الحيم وقد تقدم ذلك. محجب: اسم رجل
مهدد: اسم امرأة. موظب: اسم ارض وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث
معلى: اسم رجل وكدا مورق. الحومان: الأرض الغليظة. الإمعة: الذي
يكون مع كل أحد

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب
(شرح شافية ابن الحاجب) للعلامة رضي الدين الاسترآبازي وتحقيقه والتعليق
عليه في خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهر عام ١٣٥٨
ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث
مفتحه باب (الإمالة). نسأل الله جلت قدرته ان يعين على اكماله بمنه
وفضله وحسن تيسيره. آمين